ISSN (print) 2789-2026
ISSN (online) 2789-2034

المؤتمر العربي الدولي الحادي عشر
لضمان جودة التعليم العالي

IACQA'2023

الجمهورية التونسية
جامعة تونس المنار

2023/11/10-8

تحت إشراف

وزير التعليم العالي والبحث العلمي (تونس)

عناية السيد المنصف بوكثير

والأمين العام لاتحاد الجامعات العربية

معالي الأستاذ الدكتور عمرو عزت سلامة

رئيس جامعة تونس المنار

الأستاذ الدكتور المعز الشفرة

جامعة الزرقاء

الأمانة العامة للمؤتمر

كلمة الأمين العام للمؤتمر العربي الدولي

الحادي عشر لضمان جودة التعليم العالي

رئيس المؤتمر

الأستاذ الدكتور نضال الرمحي

بمناسبة افتتاح أعمال المؤتمر الحادي عشر

الموافق 8-2023/11/10م

الجمهورية التونسية

جامعة تونس المنار

بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيم

الحمدُ لله والصلاةُ والسلامُ على الرسولِ الهاشميّ وعلى آلهِ وصحبهِ وسلم.

معاليَ راعيَ الحفلِ الأستاذ الدكتور المنصف بوكثير وزيرِ التعليمِ العالي والبحثِ العلميّ الأكرم.

عطوفة الأستاذ الدكتور المعز الشفرة رئيس جامعة تونس المنار

معالي الأستاذِ الدكتور عمرو عزت سلامه أمين عامِ اتحادِ الجامعاتِ العربية.

سعادةَ الدكتورِ محمود أبو شعيرة رئيسِ مجلسِ إدارةِ شركةِ الزرقاءِ للتعليمِ والاستثمارِ الأكرم.

أصحابَ المعالي والفضيلةِ والعطوفة.

أصحاب المعالي والفضيلة والعطوفة.

الأساتذة العلماء الأجلاء.

الحضور الكرام:

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته:

فها هو مؤتمركُم، المؤتمرُ العربيُّ الدوليُّ لضمانِ جودةِ التعليمِ العالي، ينعقدُ بنسختهِ الحاديةَ عشرة، في بلدِ العلمِ والحضارةِ والثقافةِ، تونس الغراء، هذا البلدُ الصغيرُ بحجمهِ، الكبيرُ باسمهِ وأهلهِ وعلمهِ، الذي حمله أهلُه بقلوبِهم، إلى عوالم جديدة في أقطار الأرض، طابعين بصماتهم الواضحة حيثما حلوا أو ارتحلوا، فكانوا

روادًا سابقين، وحقّقوا أعلى مراتب الجودة والإتقان في ميادين العلم والعمل، والتعليم، والصحافة، والثقافة، والسياسة، والاقتصاد، والفن، والأدب.

معالي راعي الحفل:

إنّهُ لمن دواعي الفخرِ والاعتزازِ أن تحتضنَ مؤتمرَنا في دورته الحاديةَ عشرة، جامعةٌ واعدةٌ متطورة، من جامعات هذا البلدِ المعطاء،هي جامعة تونس المنار، التي تعد من بينِ الجامعاتِ المتطورةِ الرائدة بنحوٍ قريبٍ من رُبع قرن، إذ حققت نجاحات ومنجزات كبيرة، يشهد لها بالجودة والتميز وسرعة النمو، وذلك بفضل إدارتها الحكيمة، وخططها الإستراتيجيه المحكمة.

أيها الحفل الكريم:

إنَّ العلمَ هو أحدُ أهمِّ أعمدةِ بناءِ الأممِ وتقدُّمِها وتطورِها، فهو شعلتُها ونورها الذي يضيءُ الكونَ، ويصنعُ الحياةَ الكريمةَ الراقية، وبهِ تتخلصُ الأممُ من مشكلاتِها وأزَماتِها كلِّها، لذا فإنّ للمؤسسات العلمية مكانةً أساسيةً مهمة، خاصةً الجامعات؛ لما لها من دورٍ مُتكاملٍ يحملُ على عاتقِه تعزيزَ الحضارةِ الإنسانيةِ بقادةٍ، ورواد إصلاحٍ وتطوير، وأساتذةٍ ومفكرينَ وعلماء، فهي منارةُ التقاءِ الخبرات، وإعدادِ الشخصيةِ الإنسانيةِ المتكاملةِ ثقافيًّا وعلميًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا.

ومن هنا، فلا شكَّ أنَّ على جامعاتِنا في وطنِنا العربيّ الكبيرِ حِملًا ثقيلًا نظرًا لما تواجههُ مجتمعاتُنا العربيةُ من تحدّياتٍ في ظلِّ العولمةِ والانفتاحِ التعليميّ والثقافيّ،

وما يواجهُهُ الوطنُ العربيُّ من آلامٍ وحروبٍ وأفكارٍ مُتداخلةٍ فيها من الطيّبِ والسيّئ، فتحتاجُ النهضةُ في جامعاتِنا العربيةِ، تضافرًا للجهود وتعزيزًا لأهمية الجامعات ومكانتها في مجتمعاتنا، لتقومَ بعملها على أكمل وجه، ومن هنا جاءت أهميةُ هذا المؤتمرِ لقناعتِنا الأكيدةِ أنَّ المستقبل لمجتمعاتنا العربية ينبثق من حصوننا الثقافية الأمر الذي يشير بشكل حاسم إلى حجم الجهد المطلوب للارتقاء بجودة التعليم العالي العربي، واكتساب خصائص التجديد والابتكار المعاصرة التي أصبحت من متطلبات العصر الجديد، عصر المعلوماتية المتسارعة المتلاحقة.

كما أن الاهتمام بجودة التعليم العالي في الوطن العربي، جاء تلبية لرؤى عربية مشتركة ترى أهمية هذه الجودة وضرورتها في رفع مخرجات التعليم العالي، فعمدت مؤسساتنا التعليمية إلى إبلاء هذه النقطة الأهمية البالغة والعناية الفائقة.

معالي راعي المؤتمر، الزملاء والزميلات،

إننا نعول كثيراً على هذا المؤتمر، لضمان الجودة التعليم العالي،في جامعاتنا ومؤسساتنا وهيئاتنا الأكاديمية، خصوصاً في هذه الظروف السياسية والاقتصادية العسيرة، إذ تتعرض مجتمعاتنا وبلادنا لأعاصير هوجاء تهب من كل اتجاه، وتواجه صعوبات وتحديات كبيرة تلوح في كل أفق، لكننا نمتلك العقول النيرة والإرادة الصلبة، والعزيمة القوية، والتصميم الأكيد، على استثمار الفرص المتاحة، وتوظيف الإمكانات والقدرات المتوافرة، لتحطيم تلك التحديات، وتذليل تلك الصعوبات، بالعلم

والحكمة، والخبرة والحنكة، وفق برامج وخطط استراتيجية بعيدة وقريبة، تحول التحديات والصعوبات إلى منجزات ومكتسبات.

راعي الحفل، أيها العلماء الأجلاء:

إن المؤتمر منذ انطلاقته الأولى شكّل منعطفاً مهماً في مسيرة التعليم العالي نحو بناء عالم معرفي يتجه بثقله نحو الجيل الواعد الطموح ليساير التطور العالمي ويواكبه، ومن هنا جاءت محاور المؤتمر لتعزيز ثقافة الجودة، ونشر ثقافتها، علاوة على صياغة إستراتيجيات برامج التعليم العالي، وعلى ذلك شارك الباحثون في هذا المؤتمر الذي يُعوّل عليه الكثير، بثلاثةٍ وسبعين ورقة بحثيّة، جاءت ترفدُ منظومة الجودة بطروحات جديدة أصيلة من شأنها الارتقاء بجودة التعليم العالي في جامعتِنا العربيّة، لتواكب منظومة الحداثة العالميّة بكلّ آفاقها الريادية القائمة على مفاهيم الجودة الشاملة في كل مناحي الحياة.

فهذا المؤتمر بفضل الله وتوفيقه أولاً ثم بجهود أمانته العامة وهيئاته المختلفة وجهود علماء الوطن العربي وأصدقائه قد حقق العلم خطوة خطوة، وغدا منارة للمفكرين والمبدعين والعاملين بجد نحو الرفعة العلمية المثمرة والساعين لجعل التعليم نقطة ضوء في كل طريق مظلم أو مغلق.

فاليوم نلتقي نفكر نرتقي معا لنغرس الأمل الذي لا حدود له في الريادة العالمية مشكلين بهذا كله أعمده بناء وتأسيس لأجيالنا القادمة والتي ستصبح شموع الغد المشرق مبلورين نتاجات الحاضر بأفعال الغد ومثمنين جوده التعليم العالي الذي نتج عنه علماء وشخصيات علميه مرموقة سعت وما زالت تسعى لبناء أوطاننا خير بناء.

ويسعدني، باسمي، ونيابة عن الأمانة العامة للمؤتمر العربي الدولي لضمان الجودة التعليم العالي، أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير، لعطوفة رئيس هذه الجامعة، وصحبه الكرام من إداريين وأكاديميين، ولمجالس الجامعة وهيئاتها، على جودة التنظيم والترتيب، وحسن الاستقبال، وكرم الضيافة، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على مؤتمرنا هذا، في جلساته العلمية، ومداولاته ونتائجه وتوصياته.

وفي الختام أرجو لمؤتمرنا هذا كل النجاح والفلاح، والسداد والتوفيق، آملاً أن تجد توصياته وتوصيات ما سبق من مؤتمرات طريقاً سالكاً للتطبيق.

الشكر لمعالي الوزير الأستاذ الدكتور المنصف بوكثير لرعايته الكريمة لهذا المؤتمر، وكذلك الشكر موصول لرئيس جامعة المنار تونس الأستاذ الدكتور المعز الشفرة وكذلك لرئيس مجلس إدارة شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار الدكتور محمود أبو شعيرة لدعمه المادي والمعنوي لهذا المؤتمر، وكذلك لأمين عام اتحاد الجامعات

العربية الأستاذ الدكتور عمرو عزت سلامة ولمجلس الأمانة العامة للمؤتمر على جهوده التي بذلت خلال عام مضى وللجنة التحضيرية واللجنة العلمية وللمحكمين الأفاضل.

وفي الختام يسعدني ويشرفني أن أنقل لكم تحيات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه وسمو ولي عهده الأمين، وتحيات كل الأردنيين من موطن العز والكرامة.

عشتم وعاشت أوطانكم الفيّة الواعدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أ.د. نضال الرمحي

رئيس جامعة الزرقاء – الأردن

أمين عام المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي

هيئة التحرير:

1. الأستاذ الدكتور نضال الرمحي.
2. الأستاذ الدكتور رضا المواضية.
3. الأستاذ الدكتور خالد الزيديين.
4. الدكتورة مرام السفاريني.
5. الدكتور محمود عودة.
6. الآنسة سهير دراغمة.

اللجنة التنظيمية:

- أ.د. نضال الرمحي/ رئيس جامعة الزرقاء/ الأمين العام للمؤتمر، الأردن.
- أ.د. معز شفرة/ رئيس جامعة تونس المنار/ رئيس المؤتمر، تونس.
- أ.د. رضا المواضية/ نائب الأمين العام للمؤتمر/ جامعة الزرقاء، الأردن.
- أ.د. عبد الرحيم الحنيطي/ مساعد الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية، الأردن.
- أ.د. حليمة محجوبي/ نائب رئيس جامعة تونس المنار، تونس.
- أ.د. خالد الزيديين/ جامعة الزرقاء، الأردن.
- د. مرام السفاريني/ جامعة الزرقاء، الأردن.
- د. محمود عودة/ جامعة الزرقاء، الأردن.
- الآنسة سهير دراغمة/ جامعة الزرقاء، الأردن.
- أ.د. سنية دمق/ جامعة تونس المنار، تونس.
- أ.د. حنان بو عزيز/ جامعة تونس المنار، تونس.
- أ.د. حاتم بو زيان/ جامعة تونس المنار، تونس.
- أ. صبيحة القاسمي/ جامعة تونس المنار، تونس.
- أ. هيفاء الونيسي/ جامعة تونس المنار، تونس.
- أ. عادل المؤذن/ جامعة تونس المنار، تونس.
- أ. نسرين الزغلامي/ جامعة تونس المنار، تونس.
- أ. منية النجار / جامعة تونس المنار. ، تونس
- أ. غفران بن ميلاد/ جامعة تونس المنار، تونس.
- أ. سلوى الزهدي/ جامعة تونس المنار، تونس.
- أ. أسامة الدشراوي/ جامعة تونس المنار، تونس.
- أ. درة عمار القرقوري/ جامعة تونس المنار، تونس.
- أ. لبنى الزكراوي/ جامعة تونس المنار، تونس.
- أ. ليلى بطيخ/ جامعة تونس المنار، تونس.
- أ. أحلام التركي/ جامعة تونس المنار، تونس.

أعضاء اللجنة المنظمة للمؤتمر IACQA'2023:

الرقم	اسم العضو	مكان العمل	الدولة
.1	أ.د. نضال الرمحي	الأمين العام للمؤتمر/ رئيس جامعة الزرقاء	المملكة الأردنية الهاشمية
.2	أ.د. رضا المواضية	نائب الأمين العام للمؤتمر	المملكة الأردنية الهاشمية
.3	أ.د. عبد الرحيم الحنيطي	مساعد الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية	المملكة الأردنية الهاشمية
.4	أ.د. معز شفرة	رئيس جامعة تونس المنار	الجمهورية التونسية
.5	أ.د. شحاتة غريب شلقامي	جامعة أسيوط	جمهورية مصر العربية
.6	أ.د. حليمة محجوبي	نائب رئيس الجامعة ورئيس لجنة الجودة/ جامعة تونس المنار	الجمهورية التونسية
.7	أ.د. علام حمدان	الجامعة الأهلية	مملكة البحرين
.8	أ.د. مروان درويش	جامعة القدس المفتوحة	دولة فلسطين
.9	أ.د. خالد الزيديين	جامعة الزرقاء	المملكة الأردنية الهاشمية
.10	د. فراس العزة	جامعة الزيتونة	المملكة الأردنية الهاشمية
.11	د. مرام السفاريني	جامعة الزرقاء	المملكة الأردنية الهاشمية
.12	د. محمود عودة	جامعة الزرقاء	المملكة الأردنية الهاشمية

اللجنة العلمية المحكمة في الانعقاد الحادي عشر:

1. أ.د. نضال الرمحي/ رئيس جامعة الزرقاء، الأردن.
2. أ.د. رضا المواضية/ جامعة الزرقاء، الأردن.
3. أ.د. خالد الزيديين/ جامعة الزرقاء، الأردن.
4. د. مرام السفاريني/ جامعة الزرقاء، الأردن.
5. أ.د. ألفة المصمودي/ جامعة تونس المنار، تونس.
6. أ.د. أنس الخلايلة/ جامعة الزرقاء، الأردن.
7. أ.د. أيمن مدكور/ كليات الشرق العربي للدراسات العليا، السعودية.
8. أ.د. بوحنية قوي/ جامعة ورقلة، الجزائر.
9. أ.د. جمعه تهامي/ جامعة بني سويف سابقاً، مصر.
10. أ.د. حسن زرداني/ أكاديمية الشرطة، قطر.
11. أ.د. سعاد الطائي/ جامعه بغداد، العراق.
12. أ.د. سلوى الزهدي/ جامعة تونس المنار، تونس.
13. أ.د. سنيا دمق/ جامعة تونس المنار، تونس.
14. أ.د. صبحي أبو النجا/ جامعة المنوفية، مصر.
15. أ.د. طارق المبيضين/ جامعة الزرقاء، الأردن.
16. أ.د. عبد الرحيم الشريف/ جامعة الزرقاء، الأردن.
17. أ.د. عصام السلواج/ جامعة تونس المنار، تونس.
18. أ.د. عليان الحولي/ الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
19. أ.د. عواطف إبراهيم/ جامعة الزقازيق، مصر.
20. أ.د. محمد الحراحشة/ جامعة آل البيت، الأردن.
21. أ.د. محمد الزبون/ الجامعة الأردنية، الأردن.
22. أ.د. محمد الطائي/ جامعة الموصل، العراق.
23. أ.د. محمد رجب/ جامعة المنصورة، مصر.
24. أ.د. محمد زهرى/ جامعة المنصورة، مصر.
25. أ.د. مروان درويش/ جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
26. أ.د. مصطفى الشيخ/ جامعة الزرقاء، الأردن.
27. أ.د. مصطفى بعلي/ جامعة المسيلة، الجزائر.
28. أ.د. منية النجار/ جامعة تونس المنار، تونس.
29. أ.د. نهى العاصى/ جامعة قناة السويس، مصر.

30. أ.د. نوال بن صالح/ جامعة تونس المنار، تونس.
31. أ.د. وليد صيام/ الجامعة الهاشمية، الأردن.
32. أ.د. ياسر عباس/ جامعة المنوفية، مصر.
33. أ.د. ياسين الدوري/ جامعة تكريت، العراق.
34. د. أحمد داود/ جامعة الزرقاء، الأردن.
35. د. إسلام العمري/ جامعة الزرقاء، الأردن.
36. د. أشرف كنعان/ جامعة اربد الأهلية، الأردن.
37. د. آمنة القرقوري/ جامعة تونس المنار، تونس.
38. د. برهان حمادنة/ جامعة نجران، السعودية.
39. د. بوكثير سالم/ جامعة قابس، تونس.
40. د. جعفر أبو صاع/ جامعة فلسطين التقنية– خضوري، فلسطين.
41. د. حازم بدارنه/ جامعة جدارا، الأردن.
42. د. سامية مصلح/ جامعة الزرقاء، الأردن.
43. د. سليمان عبد الله/ جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان.
44. د. طلال النعيمات/ جامعة الزرقاء، الأردن.
45. د. عبدالله القضاة/ جامعة الزرقاء، الأردن.
46. د. عرفات فروخ/ جامعة تونس المنار، تونس.
47. د. كريم بوقطف/ جامعة تونس المنار، تونس.
48. د. لمى فاخر/ جامعة الزرقاء، الأردن.
49. د. ليث هدله/ جامعة الزرقاء، الأردن.
50. د. محسن الندوي/ جامعة عبد الملك السعدي، المغرب.
51. د. محمد أبو عودة/ الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
52. د. محمد الزعبي/ جامعة الزرقاء، الأردن.
53. د. محمود مصطفى/ جامعة الزرقاء، الأردن.
54. د. مصطفى سويد/ جامعة الأنبار، العراق.
55. د. منيرة نصيب/ معهد بورقيبة للغات الحية – جامعة تونس المنار، تونس.
56. د. نسرين النورسي/ جامعة الزرقاء، الأردن.
57. د. نيللي العمروسي/ جامعة الملك خالد، السعودية.

المتحدثون الرئيسيون

المتحدث الرئيسي الأول للمؤتمر:

الأستاذ الدكتور عبد الله دحلان

رئيس مجلس أمناء جامعة الأعمال والتكنولوجيا، المملكة العربية السعودية.

عنوان المحاضرة:

"الأستدامة المالية للجامعات".

المتحدث الرئيسي الثاني للمؤتمر:

الأستاذ الدكتور زيد العنبر

نائب رئيس مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، المملكة الأردنية الهاشمية.

عنوان المحاضرة:

"الإطار الوطني والمؤهلات الأكاديمية".

المتحدث الرئيسي الثالث للمؤتمر:

الأستاذة حليمة المحجوبي

نائبة رئيس جامعة تونس المنار، الجمهورية التونسية.

عنوان المحاضرة:

"مقاربة أنظمة ضمان الجودة بالجامعة".

المتحدث الرئيسي الرابع للمؤتمر:

الأستاذة سلمى دمق العيادي

ممثلة الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي، الجمهورية التونسية.

عنوان المحاضرة:

"منظومة التقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي".

المتحدث الرئيسي الخامس للمؤتمر:

الأستاذ الدكتور عمر بن سعود المطيري

مستشار وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية.

عنوان المحاضرة:

"نحو بيئة بحثية وابتكارية مستدامة".

البيان الختامي والتوصيات

البيان الختامي للمؤتمر العربي الدولي الحادي عشر لضمان جودة التعليم العالي جامعة تونس المنار:

تحت إشراف عناية السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي (تونس) نظمت جامعة تونس المنار بالتعاون مع جامعة الزرقاء (الأردن)، الدورة الحادية عشر للمؤتمر العربي الدولي لضمان الجودة في التعليم العالي لأول مرة في تونس على مدى ثلاثة أيام من 8 إلى 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. وقد سجلت هذه الدورة مشاركة عدد هام من الخبراء والأكاديميين من 16 دولة عربية.

وقد تزامنت فترة انعقاد المؤتمر مع الظروف الاستثنائية التي يعيشها أشقاؤنا الفلسطينيون جراء العدوان الإسرائيلي غير المسبوق على الأراضي الفلسطينية وخاصة على غزة، حيث عبّر المشاركون في المؤتمر عن غضبهم وتأكيدهم على الدعم الكامل للشعب الفلسطيني في تصدّيه لهذا العدوان الغاشم.

انطلق الافتتاح الرسمي للمؤتمر على الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 بحضور عناية السيد المنصف بوكثير وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وعناية الأستاذ الدكتور عمرو عزت سلامة الأمين العام لإتحاد الجامعات العربية، وعناية الدكتور محمود أبو شعيرة رئيس مجلس إدارة مؤسسة الزرقاء، وعناية الدكتور نضال الرمحي أمين عام المؤتمر وعناية الأستاذ المعز الشفرة رئيس جامعة تونس المنار، كما حضر ممثلو الهيئات الدبلوماسية ورؤساء الجامعات والهيئات الأكاديمية. وخبراء في مجال الجودة من مختلف الجهات

إختارت هيئات التحكيم العلمي للمؤتمر 73 بحثًا علميًّامن مجموع 188 ورقة علمية مترشحة ينتمي أصحابها إلى ستة عشر دولة عربية وقد تمحور المؤتمر حول الأهداف التالية:

- ✓تعزيز ثقافة الجودة وممارستها في الجامعات العربية.
- ✓نشر ثقافة ضبط الجودة وتعميقها في برامج التعليم العالي لتحسين مخرجاتها ومواءمتها مع متطلبات سوق العمل..
- ✓صياغة الاستراتيجيات والخطط لتتوافق مع متطلبات البيئة الداخلية والخارجية وجودة الأداء.

✓تطوير التعليم العالي بأستخدام معايير قياس تنسجم مع المعايير الدولية.

✓تطوير سياسات آليات تطبيق الجودة وضمانها في التعليم العالي.

✓إبراز أهمية ضمان جودة التعليم العالي وأثرها في تطوير الجامعات العربية والارتقاء بها.

وقد ترأس أشغال الورشات على مدى يومي 8 و9 نوفمبر/ تشرين الثاني رؤساء الجامعات المشاركة ونوابها ورؤساء ومسؤولين عن مراكز ضمان الجودة والإعتماد وقد تفاعل المشاركون مع محتوى الورشات من خلال تساؤلاتهم وملاحظاتهم حول عدد من النقاط البحثية المتعلقة بموضوع المؤتمر، وذلك انطلاقاً من إيمانهم بضرورة تطوير آداء منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والرقي بجامعاتنا العربية.

كما سجل النقاش عددا من التوصيات نذكر منها:

- الحاجة إلى التركيز على المشاركة في التصنيفات العالمية للجامعات والعناية بمؤشرات تحسين ترتيبها في مختلف هذه التصنيفات حسب المعايير المعتمدة من قبلها.
- ضرورة العمل على انتقاء واستقطاب المواهب العربية على المستوى الوطني والدولي من خلال استحداث أقسام مختصة تُعنى بإدارة المواهب في كافة المؤسسات التعليمية وذلك من أجل خلق مناخ مشجع على الإبتكار والإبداع وإيجاد سياسات تساعد على تطوير هذه المواهب وتحفيزها عبر احداث منظومةالمكافآت والحوافز
- وضع الاستراتيجيات والمعايير المناسبة لأساليب التدريس الحديثة في ظل تقنيات التعليم الإلكتروني لمواكبة التطورات الرقمية.
- تشريك الخبراء والمتخصصين في مجال التعليم عن بُعد، والاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في هذا المجال لتطوير المناهج التعليمية
- تحسين جودة الآداء البيداغوجي لاطار التدريس بالجامعات من خلال تفعيل المشاركة في اتخاذ القرارات، وتلبية احتياجاتهم من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وتقليل الضغوط المهنية عنهم.
- تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولي من قبل الجامعات العربية والمراجعة الدورية للمناهج لتغطية الكفاءات الفنية الواردة في معيار التعلم المحاسبي الدولي من أجل دقة الحسابات المالية للجامعات.

- وضع برامج عملية لتطوير مهارات الحياة بما في ذلك وضع استراتيجيات للتخطيط للمستقبل، وتحسين مجالات الاتصال والتواصل، واحداث آليات لدعم تشغيلية حاملي الشهائد العلمية، وتعزيز مهارات التصرف الإداري وإدارة الوقت إلى جانب رقمنة الإدارة ودعم الحوكمة والتشاركية.
- دراسة المخاطر من قبل المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي المترتبة على تخلي الكفاءات الأكاديمية والإدارية لمؤسساتهم التعليمية بسبب الهجرة الدائمة أو المؤقتة من أجل تحديد تكلفة سد الشغور الناتج عن مثل هذه الهجرات.
- تقييم المخاطر في منظومة التعليم العالي المتعلقة بالتصرف البيداغوجي والعلمي والمالي والإداري ووضع خطة استراتيجية لإصلاحها واحكام التصرف فيها.
- العناية بدورات التكوين لتطوير المهارات المهنية خاصة منها ذات الطابع التقني قصد تعزيز مهارات الخريجين وتمكينهم من مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة.
- الحرص على تشريك جميع مكونات المجتمع المدني وممثلي هيئات المحيط الاجتماعي والاقتصادي بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي كمؤشر لجودة القرارات ومدى فاعليتها وانعكاسها إيجابيا على المجتمع.
- العمل على إحداث هيئة عربية للجودة تعمل على وضع إطار عربي موحد للمؤهلات يتضمن معايير خاصة بجميع القطاعات والمجالات.

وفي ختام هذا البيان تتوجه هيئة التنظيم المشتركة بين جامعة تونس المنار والأمانة العامة للمؤتمر بخالص عبارات التقدير لكل المشاركين بمداخلاتهم القيمية لإثراءِ النقاش حول محاور المؤتمر كما تتوجه بجزيل الشكر لكافة أعضاء الهيئة العلمية التي اعتنت بتقييم الورقات العلمية وأشرفت على إدارة أشغال الورشات وأيضا لكافة أعضاء هيئة التنظيم على جهودهم القيمة في إنجاح فعاليات المؤتمر.

كما تقترح الهيئة التنظيمية للمؤتمر إرسال البيان الختامي إلى وزراء التعليم العالي بتونس والأردن والوطن العربي.

الفهرس

المقدمة.....I
البيان الختامي.....XIII

الفهرس.....XVI

الأبحاث العربية

الآثار النفسية السلبية للتعليم والتقييم عن بعد خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلبة بكالوريوس المحاسبة في الجامعات الأردنية الحكومية

خليل الرفاعي، سليمان وشاح، علي الحوراني، عبد الرزاق التل **1**

أثر تطبيق معيار التعلم المحاسبي الدولي رقم (2) على جودة التدقيق الخارجي

أحمد الدحيات..... **8**

منهج القياس الأصولي ودوره في البحث العلمي

محمد أبو جريبان..... **14**

واقع تطبيق معايير الحاكمية الرشيدة وعلاقتها بتطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية

حسن العواملة **23**

بناء المقومات الوظيفية للعلاقات العامة إزاء تنفيذ استراتيجيات الجودة الشاملة دراسة لبناء نموذج التطبيق لمعايير European Foundation for Quality Management (EFQM MODEL)

رائد الوائلي..... **35**

دور البحث العلمي – معاييره وآلياته – في تصنيفات الجامعات كواقع مأمول – بين الفعالية والتطبيق – دراسة تحليلية وتفصيلية

بن صر عبد السلام..... **43**

العلاقة التكاملية بين الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء في تحسين جودة مؤسسات التعليم العالي

لمياء جاد..... **56**

جودة التعليم العالي في الجزائر في ظل الثورة الرقمية قراءة في التنظيمات والإجراءات

سرحان رعاش، محمد غزيز، بوحنية قوي..... **66**

دور الإستشراف الإستراتيجي في جودة الخدمات التعليمية: دراسة حالة جامعة ظفار

معاوية حسين، طارق عطية، منى الزوامري..... **73**

تقييم تجربة تطبيق التعليم الهجين في ضوء استراتيجيات ضمان الجودة بجمهورية مصر العربية

ماجدة أبو الصفا، ياسر شحاته، أحمد زهران، أحمد شرشر، عبد السلام بهجت..... **84**

تقييم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس لضمان التميز في الأداء (دراسة حالة كلية الآداب والعلوم – فرع توكرة – جامعة بنغازي)

نجاة العشيبي..... **103**

معايير جودة الرسالة الاعلانية للمؤسسات التعليمية وأثرها على الصورة الذهنية للمؤسسة في المجتمع

أحمد صقر **108**

تصور مقترح لتطوير أداء جامعة المجمعة في ضوء نموذج الجامعة المنتجة

مساعد الحربي **119**

التعليم العالي في فلسطين من منظور القيادة والحوكمة

مروان درويش، ميرفت الحسيني **132**

آليات تطبيق معايير ضمان الجودة في كلية طب وجراحة الفم والأسنان/ جامعة بنغازي

خديجة بوزريبة، نعيمة بالتمر، ايهاب محمد..... **148**

أبحاث اللغة العربية

الآثار النفسية السلبية للتعليم والتقييم عن بعد خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلبة بكالوريوس المحاسبة في الجامعات الأردنية الحكومية

الأستاذ الدكتور خليل الرفاعي
جامعة البلقاء التطبيقية
khalil_refaee@bau.edu.jo

الدكتور سليمان وشاح
جامعة البلقاء التطبيقية
sulaiman.weshah@bau.edu.jo

علي الحوراني
جامعة البلقاء التطبيقية
ali.alhourane1992@gmail.com

الدكتور عبد الرزاق التل
جامعة العلوم الإسلامية العالمية
abdrzaq.altal@wise.edu.jo

الملخص: *لقد تأثرت جميع القطاعات في جميع أنحاء العالم بسبب جائحة كورونا، وخاصة القطاع التعليمي بما في ذلك المدارس والجامعات والكليات. قررت الحكومات تبني التعليم عن بُعد لمنع انتشار الفيروس بين الطلاب. نتيجة لهذا الانقطاع، ظهرت آثار سلبية على المجالات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية.*

تهدف الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على الآثار النفسية لانقطاع طلبة الجامعات الحكومية عن التعليم الوجاهي نتيجة فيروس كورونا. تم استخدام المقابلة كأداة مباشرة للدراسة وكشفت النتائج وجود مجموعة من الآثار النفسية السلبية التي ترافقت مع العزلة والحظر والتعليم عن بُعد لطلبة البكالوريوس في قسم المحاسبة في الجامعات الحكومية الأردنية. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي الضغوط الناجمة عن التعلم عن بُعد إلى زيادة مستويات التعب والإرهاق بين الطلاب. يواجه الطلاب تحديات تقنية وصعوبات في التواصل والتركيز، مما يؤثر على مستوى الطاقة والحماس الذي يمكن أن يؤثر بدوره على مستوى الأداء التعليمي.

وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تنفيذ برامج نفسية لمساعدة الطلبة في التغلب على الآثار النفسية السلبية. كما توصت بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول الآثار النفسية لجائحة كورونا على التخصصات الأخرى في مختلف الجامعات ومقارنتها مع نتائج هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: *جائحة كوفيد – 19 (كورونا)، الآثار النفسية، الآثار السلبية، الإحباط، القلق، التوتر، طلبة المحاسبة، التحصيل العلمي.*

المقدمة:

استيقظ العالم فجأة واكتشف أنَّ ملامحه قد تغيرت بين عشيةٍ وضحاها، وأنّ مزاياه قد اختفت تماماً، وأنّ تلك الأدوات التي يملكها للتأثير في الموجوداتِ قد توقفت بفعلِ فاعلٍ، لم يخطر ببالِ العالمِ يوماً أن يكون هذا الفاعل فيروس صغير الحجم لا تراه العين المجردة، والذي استطاع أن يقطِّع أواصر هذا العالمِ ويضطره إلى عزلةٍ أبعدت كل قارةٍ عن الأخرى، وكل بلدٍ عن الآخر، وكل مدينةٍ عن أختها، وحتى كل بيتٍ عن البيتِ الذي يجاوره (بيلا، 2020).

أوجدت جائحة كورونا أكبر إنقطاع في نظم التعليم الجامعي بمختلف التخصصات، وهو ما تضرر منه نحو (6.1) بليون من الطلبة وفي جميع الجامعات في العالم، وأثرت في أكثر من (190) دولة من خلال عمليات إغلاق المدارس والجامعات وغيرها من أماكن التعليم في العالم، وهي نسبة ترتفع لتصل إلى (99%) في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل؛ الأمر الذي فاقم أزمة الفوارق التعليمية القائمة على الحد من فرص الكثير من الأطفال والشباب والبالغين خاصة أولئك الذين يعيشون في مناطق فقيرة أو ريفية والفتيات واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة والمشردين وتأثر النظام التعليمي الأساسي والتعليم الجامعي في الأردن شأنه شأن دول بقية العالم، من جوانب عديدة، فقد عمدت المدارس والجامعات إلى الإغلاق واتباع نظام التعلم الإلكتروني عن بعد، مما أدى إلى آثار وإنعكاسات سيئة على المجالات النفسية، و المجالات الأكاديمية، والمجالات الاقتصادية، تناولتها هذه الدراسة (محمد رمضان، 2021).

تركز البحث الميداني في هذه الدراسة على طلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية الحكومية نظرًا لأهمية هذا التخصص في السياق الاقتصادي الحالي. يعد قسم المحاسبة أحد الأقسام الحيوية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، حيث يتعلم الطلاب المهارات المحاسبية الأساسية والتحليل المالي الضرورية لفهم الجوانب المالية والإدارية للمؤسسات والشركات. بناءً على ذلك، يمكن توقع أن يكون للأزمة الناجمة عن جائحة كورونا آثار نفسية سلبية على طلبة هذا التخصص. بالتركيز على طلبة قسم المحاسبة، ستتاح الفرصة للباحث لتحقيق دراسة متعمقة ومنهجية لفهم هذه الآثار النفسية وتأثيرها على تجربة الطلبة وأدائهم الأكاديمي. وبالتالي، سيساهم هذا التركيز في توفير نظرة شاملة حول التأثير النفسي للجائحة على طلبة قسم المحاسبة وسيعزز الفهم العام للتحديات التي يواجهونها في الظروف الراهنة.

مشكلة الدراسة:

مع الإنتشار المتزايد لفيروس كورونا في الأردن ومع إعلان منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ الصحية العالمية قامت الأردن بعدة إجراءات وقائية من أهمها إغلاق المدارس والجامعات والتحول إلى التعليم عن بعد لضمان استمرارية العملية التعليمية، ويعد التعليم عن بعد أحد أساليب التعليم والتعلم الحديثة، ويعتمد مفهومه الأساسي على وجود المتعلم في مكان يختلف عن المصدر الذي يكون فيه الكتاب أو المعلم أو حتى مجموعة الدارسين، بمعنى أنه يتمثل في نقل البرنامج التعليمي من موضعه في حرم المؤسسة التعليمية إلى أماكن متفرقة، ويهدف إلى جذب الطالب الذين لا يستطيعون الإستمرار في برنامج تعليمي نظامي إعتيادي سواء في ظروف عادية أو غير عادية، ويساهم في رفع المستوى الثقافي والعلمي والإجتماعي لدى الأفراد، وسد النقص في أماكن المدرسين المؤهلين في بعض المجالات، كما يعمل على تلافي ضعف الإمكانيات والعمل على توفير مصادر تعليمية متنوعة ومتعددة مما يساعد في تقليل الفروق الفردية بين المتعلمين، وذلك من خلال دعم المؤسسات التعليمية بوسائط وتقنيات تعليم متنوعة وتفاعلية تعزز الفهم وأثر التعلم لدى الطالب، وتتضمن هذه التقنيات الحواسيب وشبكاتها ووسائطه المتعددة من صوت وصورة ورسومات وآليات بحث والمكتبات الإلكترونية والكتب الإلكترونية (حسين، 2009).

ومع هذا التحول إلى التعليم عن بعد كان لابد من إبراز أهم الآثار النفسية على طلبة الجامعات نتيجة جائحة كورونا ولقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أهم الآثار النفسية والاجتماعية على طلبه قسم المحاسبة في الجامعات الاردنية الحكومية (العنزي، 2021).

وبناءً على طبيعة تخصص المحاسبة والاحتياج للتدريب العملي والتفاعل المباشر في الفصول الدراسية، يمكن توقع أن يعاني طلبة قسم المحاسبة من تحديات نفسية خاصة أثناء التعليم والتقييم عن بُعد. من خلال تسليط الضوء على هذه الفئة الخاصة من الطلبة، ستوفر الدراسة فهمًا أعمق للآثار النفسية التي يمكن أن تنشأ نتيجة تجربة التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا. وبالتالي، يساهم هذا التركيز في رفع الوعي بالتحديات النفسية التي يواجهها طلبة قسم المحاسبة وتقديم توصيات واقتراحات قابلة للتطبيق لتحسين تجربتهم التعليمية والتقييمية خلال هذه الأزمة العالمية.

أسئلة الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على الآثار النفسية على طلبة الجامعات نتيجة جائحة كورونا وتحديدا الطلبة في قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية الحكومية لتطوير وتحسين إجراءات الوقاية من الفيروس والتخفيف من آثارها على الطلبة وذلك من خلال إجابتها على الأسئلة التالية:

- السؤال الأول: ما الآثار النفسية التعليمية والتقييمية الخاصة بطلبة الجامعات نتيجة جائحة كورونا من وجهة نظر طلبة مرحلة البكالوريوس قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية الحكومية؟
- السؤال الثاني: ما هي الصعوبات التعليمية والتقييمية التي واجهت طلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية الحكومية خلال جائحة كورونا؟
- السؤال الثالث: ما هو واقع الإجراءات الوقائية التعليمية والتقييمية التي تم اتخاذها ضد فيروس كورونا في الجامعات الأردنية الحكومية؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

- كشف الآثار النفسية لطلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية الحكومية نتيجة جائحة كورونا، ولا سيما في سياق التعليم والتقييم عن بعد. يُعتبر التعليم عن بُعد أحد الأساليب التعليمية التي تم اعتمادها بشكل واسع خلال الأزمة الصحية العالمية.
- تقديم توصيات ومقترحات من شأنها العمل على تحسين الإجراءات الوقائية ضد فيروس كورونا في الجامعات الأردنية الحكومية.
- تقديم مقترحات لتعزيز الممارسات الجيدة للتعليم عن بعد.
- تقديم توصيات ومقترحات من شأنها العمل على التخفيف من الآثار النفسية والإجتماعية على طلبة الجامعات نتيجة جائحة كورونا وتحديدا طلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية الحكومية.

أهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة الحالية في كونها دراسة إضافية جديدة للبحث العلمي والدراسات العربية التي تتعلق بموضوع الآثار النفسية على طلبة الجامعات نتيجة جائحة كورونا وتحديدا طلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية الحكومية، كما أن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تفيد القائمين على العملية التعليمية في الجامعات الأردنية الحكومية بمعلومات جديدة، وقد تساعد في تحسين وتطوير عملية التعليم عن بعد.

إضافة إلى ما سبق فإن هذه الدراسة قد تساعد في إيجاد الحلول لبعض المشاكل التي نتجت عن التحول إلى التعليم عن بعد أثناء جائحة كورونا.

مصطلحات الدراسة:

تضمنت الدراسة على عدد من المصطلحات قام الباحثون بتعريفها مفاهيميا وإجرائيا كما يلي:

- فيروس كورونا: هو مجموعة من الفيروسات التي يمكن أن تسبب أمراض الجهاز التنفسي، مثل الزكام والإلتهاب التنفسي الحاد الوخيم (سارز) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرز) (نشرات منظمة الصحة العالمية، 2020).
- جائحة كورونا: جائحة فيروس كورونا وجائحة (Covid-19) والمعروفة أيضًا باسم جائحة كورونا، هي جائحةٌ عالميةٌ مستمرةً حاليًا لمرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، سببها فيروس كورونا2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس- كوف-2) (موقع منظمة الصحة العالمية، 2020).
- الآثار النفسية: هي مجموعة الإستجابات والإضطرابات النفسية المتمثلة بالقلق والتوتر الناتج عن مؤثر داخلي أو خارجي (موقع منظمة الصحة العالمية، 2020).
- التعليم عن بعد: ويعرفه الباحثون إجرائيا بأنه ذلك النوع أو النظام من التعليم الذي يقدم فرص تعليمية وتدريبيه إلى المتعلم دون إشراف مباشر من المدرّس ودون الإلتزام بمكان محدد أو وقت محدد دون الإنتظام في التعليم النظامي بحيث يعتبر بديلا للتعليم التقليدي أو مكملا له، ويتم تحت إشراف مؤسسة تعليمية مسؤولة عن إعداد المواد التعليمية والأدوات اللازمة للتعلم الفردي إعتمادا على وسائط تقنية عديدة مثل الهاتف، الفاكس، التلكس، التلفاز، الحاسوب، الشبكة العنكبوتية – الانترنت التي يمكن أن تساعد في الإتصال ذو الإتجاهين بين المتعلم وعضو هيئة التدريس (سالم، 2004).

الدراسات السابقة:

مع تطور الأزمة الصحية وانتشار فيروس كورونا، الذي تسبب في إرباكات إجتماعية وإقتصادية هائلة، استجابت الحكومات بسرعة لضمان إستمرارية التعليم وكفالة سلامة الطلبة والجهات الفاعلة في مجال التعليم من خلال إغلاق الجامعات وغيرها من أماكن التعلم، والتحول إلى التعليم عن بعد باستخدام مجموعة واسعة من أدوات التعلم عن بعد.

ولجأت الكثير من الجامعات لتقنيات المعلومات والإتصالات، وتعيّن بالتالي على أعضاء هيئة التدريس الإنتقال إلى تقديم الدروس عبر الشبكة العنكبوتية – الانترنت؛ فقد استخدمت الجامعات في المناطق ذات الموصلية المحدودة الطرائق التقليدية للتعلم عن بعد بشكل أكبر، والتي غالبا ما تكون مزيجا من التلفزة التعليمية والبرمجة الإذاعية وتوزيع المواد المطبوعة وفقا لموقع (الأمم المتحدة، 2020).

أرغم مرض كورونا المستجد (**COVID**-19/ كوفيد-19) العالم بأسره على مواجهة أحد أكثر التحديات صعوبة في التاريخ المعاصر، حيث تسبب في إصابة الملايين ووفاة مئات الآلاف من الناس، غير أنه سيكون من الخطأ الجسيم وصف هذا التحدي بالأزمة الصحية فقط، فهو أزمة إنسانية واسعة النطاق تفضي إلى بؤس ومعاناة وإحباط وتوتر وآثار نفسية كبيرة؛ بحيث دفعت برفاهها الإجتماعي والإقتصادي إلى حافة الإنهيار، ومن أكثر الفئات تأثرا بهذا المرض فئة الشباب عموما وطلبة الجامعات تحديدا حيث أدى هذا المرض وهذه الجائحة إلى العديد من الآثار النفسية على طلبة الجامعات خاصة طلبة السنة الأولى تتمثل في العزلة والإنطواء وعدم القدرة على ممارسة الحياة الإجتماعية واللقاء بالأصدقاء، وعدم القدرة على إكتشاف البيئة الجامعية والاستمتاع بأجوائها نتيجة لإغلاق الجامعات، والقلق والتوتر والخوف من الرسوب نتيجة انقطاع الإنترنت أثناء تأديتهم للامتحانات الإلكترونية (محمد رمضان، 2021).

وقد إستلزم إغلاق الجامعات إجراء تغييرات في كيفية تقييم الطلبة، وتسبب في بعض الحالات بتعطيل خطير لتلك العملية فقد تم تأجيل الإمتحانات في معظم الجامعات؛ وتم إلغاؤها في بعضها؛ وتم استبدال الإمتحانات في بعضها الآخر بتقييمات مستمرة أو اتباع طرائق بديلة، مثل إجراء الإمتحانات عبر الشبكة العنكبوتية – الانترنت، وقد ألقت الأساليب المبتكرة للتقييم المستمر الكثير من الإهتمام، ويمكن رصد تقدم الطالب بواسطة إجراء استطلاعات عبر الهاتف المحمول، وتتبع إحصاءاتّ ، وتنفيذ الاستخدام والأداء عبر منصات وتطبيقات التعلم السريعة لتحديد الفجوات في التعلم، وهذا التغيير في أساليب التقييم أدى إلى شعور الطلبة بالقلق والتوتر والخوف والإضطرابات النفسية تحسبا لعدم العدالة في التقييم وخوفا من الرسوب واعتمدت الكثير من الجامعات نظام (ناجح / راسب) الذي خفف من توتر الطلبة قليلا وخوفهم أثناء فترة الامتحانات (موقع الأمم المتحدة، 2020).

بينت دراسة أجراها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية في مايو 2020 والتي كانت بعنوان الآثار الإجتماعية والإقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أهم الآثار النفسية والإجتماعية على طلبة الجامعات، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن الآثار الإجتماعية والإقتصادية لجائحة كورونا على طلبة الجامعات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتوصلت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ تدابير وقائية وعلاجية وتوعوية فورية وحاسمة للحد من إنتشار المرض وحماية شعوبها، خاصة الفئات الضعيفة منها. ومع ذلك، فإن التدابير المتخذة على المستوى الوطني لا تكفي وحدها لمجاراة النطاق العالمي ومدى تعقيد هذه الأزمة.

وبينت دراسة (زايد، 2020) التي جاءت بعنوان: أهمية التعليم عن بعد في ظل تفشي فيروس كورونا، وهدفت الدراسة إلى توضيح أثر تفشي فيروس كورونا المستجد على النظم التعليمية في جميع أنحاء العالم الذي أدى إلى إغلاق بالكامل للمدارس والجامعات والكليات. مما أدى إلى أن توصي معظم الدول باستخدام برامج التعليم عن بعد والتطبيقات والمنصات التعليمية التي يمكن للمؤسسات التعليمية والأساتذة إستخدامها للوصول إلى المتعلمين.

وأيضا بينت دراسة روري أوكونور (2020)، إن الإمعان في العزل الاجتماعي، والوحدة، والقلق، والتوتر، والإعسار المالي، هي بمثابة عواصف قوية تجتاح الصحة النفسية للناس نتيجة جائحة كورونا، وأوضح أوكونور في دراسته التي هدفت إلى دراسة الآثار النفسية لجائحة كورونا أن الجائحة أدت إلى الإصابة بالتوتر والاكتئاب لدى الشباب وتحديدا طلبة الجامعات.

وجاءت دراسة أجرتها جمعية مايند الخيرية للصحة النفسية في المملكة المتحدة (2020)، هدفت الدراسة إلى تحديد الآثار النفسية لجائحة كورونا على طلبة الجامعات وتوصلت الدراسة إلى إن الطلبة يعانون فعليا للوصول إلى ما يحتاجون من دعم نفسي ويتأثُّرون بالقلق والعزل جرّاء آثار فيروس كورونا، وأوصت الدراسة بتطبيق مراقبة "لحظية" للصحة النفسية للطلبة بحيث يمكن إستخدام أدوات فعّالة لتقديم المساعدة لمحتاجيها في بيوتهم. وفي دراسة **Son** وآخرين (2020) في كوريا الجنوبية وجدت أن الطلاب الجامعيين يعانون من آثار نفسية سلبية بسبب جائحة كوفيد-19، بما في ذلك زيادة مستويات القلق والاكتئاب **(Son et al., 2020)**، كما توصلت دراسة **Cao** وآخرين (2020) في الصين إلى أن جائحة كوفيد-19 أثرت سلبًا على الصحة النفسية للطلاب الجامعيين، حيث واجهوا مستويات عالية من التوتر والاكتئاب**(Cao et al., 2020)** .

وأظهرت دراسة **Odriozola-González** وآخرين (2020) في إسبانيا أن الطلاب الجامعيين يعانون من تأثيرات نفسية سلبية نتيجة الإغلاق والعزلة، وتشمل زيادة مستويات القلق والاكتئاب **(Odriozola-González et al., 2020)**.

وفي سويسرا، وجدت دراسة **Elmer** وآخرين (2020) أن الطلاب الجامعيين يواجهون صعوبات اجتماعية وزيادة في القلق والتوتر خلال فترة الإغلاق والتعلم عن بُعد **(Elmer et al., 2020).**

بالإضافة لما سبق توصلت دراسة **Liu** وآخرين (2020) إلى أن تجربة التعلم عن بُعد لدى الطلاب الجامعيين خلال جائحة كوفيد-19 تتسم بالتحديات التقنية والصعوبات في التواصل، وتؤثر على الراحة النفسية والأداء التعليمي **(Liu et al., 2020).**

منهجية الدراسة والطريقة والاجراءات:

هذه الدراسة تقوم على ركيزتين أساسيتين هما الأدب التربوي أو النظري والبناء المنهجي؛ وهذا البحث تجربة ميدانية في إطار معرفي ومنهجي من أجل الوصول إلى النتائج، وقام الباحثون في هذا الفصل بالوصف المفصل لطريقة الدراسة والإجراءات التي تم إتباعها في تنفيذ هذه الدراسة والتي تضمنت منهجيتها، وإجراءاتها، والأداة المستخدمة في الدراسة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لمدى ملائمته لأغراض الدراسة وأهدافها، كما قام هذا البحث على مجموعة من الدراسات الميدانية والمقابلات التي ساعدت الباحثون في تحليل المعطيات النظرية والميدانية والإجابة على تساؤلات البحث المطروحة تتحقق من خلال إثراء الخلفية النظرية بالدراسة الميدانية.

ومن أجل تحقيق نتائج حقيقية وملائمة كان لابد من جمع بيانات دقيقة باعتماد الطرق والأدوات المنهجية، وأن الدقة المطلوبة في البحث العلمي فرضت على الباحثون تقديم وصفا دقيقا للإجراءات في دراسة الظاهرة.

استخدم الباحثون المقابلة كأداة للدراسة، لما لها من أهمية كبيرة في جمع البيانات والحصول على المعلومات التي تريدها، خاصة أن لدى الانسان ميلا فطريا للحديث أكثر من الكتابة، وتكمن أهميتها في أن الباحثون حاولا الحصول على ثقة المبحوث؛ فالمقابلة تختلف عن الأدوات الأخرى في كونها أنها تتضمن التفاعل المباشر بين الباحث والمبحوث، وتعرف المقابلة في "أنها محادثة موجهة يقوم بها شخص مع شخص آخر الهدف منها الحصول على المعلومات واستغلالها في البحث العلمي والاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج" (الخرابشة، 2012).

وقد اعتمدت الدرسة على المقابلة المنتظمة وكانت الاسئلة شاملة، حيث أجرى الباحثون المقابلة من خلال طرح الأسئلة على كل طالب على حدا، وقام الباحثون بتسجيل الإجابات وتدوينها بدقة، وكانت المقابلة مكونة من 10 أسئلة، وكانت الأسئلة كالتالي:

- السؤال الأول: ما التحديات التي واجهتك في دراستك الجامعية خلال جائحة كورونا؟
- السؤال الثاني: هل شعرت بالقلق والتوتر خلال دراستك أثناء جائحة كورونا لعدم رؤيتك البيئة الجامعية؟
- السؤال الثالث: برأيك هل كان التعليم عن بعد ناجحا خلال جائحة كورونا؟
- السؤال الرابع: ما هي الأسباب التي جعلتك تشعر بالاضطراب والارتباك خلال جائحةٌ كورونا؟
- السؤال الخامس: برأيك ما هي أكثر الآثار النفسية التي ظهرت على طلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية الحكومية نتيجة جائحة كورونا؟
- السؤال السادس: هل شعرت بالضيق لعدم قدرتك على رؤية الأصدقاء أثناء جائحة كورونا؟
- السؤال السابع: هل شعرت بالخوف من انقطاع الإنترنت أثناء فترة الامتحانات خلال جائحة كورونا؟
- السؤال الثامن: هل شعرت بالحزن والإحباط لعدم وجود حفل تخرج خلال جائحة كورونا؟
- السؤال التاسع: ما درجة دقة نزاهة التقييم والامتحانات خلال جائحة كورونا؟

- السؤال العاشر: ما مدى رضاك عن نظام (ناجح / راسب) في احتساب علامات المواد خلال فترة كورونا؟

مجتمع الدراسة وعينتها:

يعرف مجتمع الدراسة بأن جميع الأفراد والعناصر التي تعاني من مشكلة الدراسة، ويسعى الباحثون إلى تعميم نتائجها عليها (النجار وآخرون، 2020).

مجتمع هذه الدراسة تكون من الجامعات الأردنية الحكومية ويبلغ عددها (6) جامعات، وكانت عينة الدراسة مكونة من (163) طالب وطالبة من طلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية الحكومية، حيث كانت العينة (98) طالباً و(65) طالبة وكانت العينة عشوائية.

إجراءات الدراسة:

بعد الإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة وتحديد عنوان الدراسة حول الآثار النفسية السلبية على طلبة الجامعات نتيجة جائحة كورونا من وجهة نظر طلبة البكالوريوس قسم المحاسبة في الجامعات الاردنية الحكومية، تم إجراء الدراسة وفق الخطوات التالية:

- أولاً: التخطيط للمقابلة: حيث تم ترتيب مواعيد لزيارة الطلبة مع أقسام المحاسبة في الجامعات الاردنية الحكومية لمرحلة البكالوريوس، وتم اختيار عدد من طلبة قسم المحاسبة فيها واخذ ارقام هواتفهم من أجل الاتصال معهم وتحديد موعد المقابلة معهم.
- ثانياً: قام الباحثون بكتابة وصياغة الأسئلة بناء على الأدب النظري الذي تناوله في رسالته والذي كان من المتوقع أن يثري دراسته في إيجاد حلول لمشكلة الدراسة التي تم عرضها في الدراسة، وكانت الاسئلة مكونة من (10) أسئلة والتي تم تفصيلها سابقاً.
- ثالثاً: تنفيذ المقابلة: قام الباحثون بزيارة الجامعات الأردنية الحكومية وإجراء المقابلة مع الطلبة على مدار 32 يوماً.
- تلقى الباحثون الإجابات عن الأسئلة بمنتهى الدقة مستخدما مهارات الاتصال والتواصل، وتم تسجيل الإجابات على جهاز تسجيل ومن ثم الإستماع إليها وتفريغ البيانات وتحليلها من خلال إستخراج النتائج وتحليلها.

نتائج الدراسة:

يمكن استعراض نتائج الدراسة كما يلي:

- النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

- ما التحديات التي واجهتك في دراستك الجامعية خلال جائحة كورونا؟

- لاحظ الباحثون من خلال المقابلة لأفراد العينة أن غالبية الاجابات كانت متفقة حول التحديات التي واجهتهم اثناء دراستهم الجامعية خلال الجائحة وهي تلقي المعلومة بشكل غير مباشر، وان العبء كان على الطالب، وأن عامل الوقت كان من أكبر التحديات التي كان يواجهها الطالب.

- النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

- هل شعرت بالقلق والتوتر خلال دراستك أثناء جائحة كورونا لعدم رؤيتك البيئة الجامعية ؟
- كانت إجابات جميع افراد العينة بالإيجاب، والسبب أن موضوع التعلم عن بعد شيئا جديدا وغريبا وتجربة جديدة عليهم.

- النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

- برأيك هل كان التعليم عن بعد ناجحا خلال جائحة كورونا؟

لاحظ الباحثون أن أغلب أفراد العينة (حوالي 95%) أجابوا بالنفي، لكنهم أقروا بأنه كان متماشيا مع الوضع الراهن.

- النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

- ما الأسباب التي جعلتك تشعر بالاضطراب والارتباك خلال جائحةٌ كورونا؟

يرى الباحثون من خلال إجابات أفراد العينة أن الغالبية كانت تميل إلى أن العزلة الاجتماعية والتفكير الزائد في الوضع الراهن، وحول استمرارية هذا الوضع أو معاودته في المستقبل، فقد أبدى البعض (بنسبة تصل إلى 100% من أفراد العينة) تخوفهم من إستمرار ووجود الحظر والتعلم عن بعد، حيث قالوا متنين إنتهاء الوباء وعدم تكرلار مثل هذه التجربة في المستقبل.

- النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

- برأيك ما أكثر الآثار النفسية التي ظهرت على طلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية الحكومية نتيجة جائحة كورونا؟

لاحظ الباحثون أن غالبية أفراد العينة اتفقوا حول الاثار النفسية التي ظهرت على الطلبة أثناء إنقطاعهم عن التعليم الوجاهي، وهي: القلق والاحباط وعدم المصداقية والتوتر، كما أجاب البعض (بنسبة تتجاوز 85%) أنهم حرموا من الرفاهية وانقطاع اللقاءات بين أبناء الجيل الواحد.

والأهم من ذلك أن أفراد العينة أبدوا إستيائهم من مستوى وجودة تعليم أغلب مساقات بكالوريوس المحاسبة (بنسبة تصل إلى 80%)، والتي تحتاج إلى أمثلة عملية موضحة ومفصلة، والتي من الأفضل عملها بشكل وجاهي وليس عن بعد.

- النتائج المتعلقة بالسؤال السادس:

– هل شعرت بالضيق لعدم قدرتك على رؤية الأصدقاء أثناء جائحة كورونا؟

يرى الباحثون أن غالبية أفراد العينة أجابوا بنعم، والسبب أن هذا البعد حجب عنهم التعاون والمساعدة فيما بينهم وانعدام العلاقات الاجتماعية. وقد ترددت عبارة الدعاء بأن تنتهي الجائحة وتعود الأوضاع للوضع الطبيعي.

- النتائج المتعلقة بالسؤال السابع:

– هل شعرت بالخوف من إنقطاع الشبكة العنكبوتية – الإنترنت أثناء فترة الامتحانات خلال جائحة كورونا؟

لاحظ الباحثون أن جميع أفراد العينة أجابوا بنعم، والسبب ان انقطاع الشبكة العنكبوتية – الإنترنت يشكل مشكلة كبيرة والتي تمثل الوسيلة الوحيدة للتواصل بين الطالب والمدرس. وقد يدل هذا أيضا على تعلق الطلبة أثناء فترة بمواقع التواصل الإجتماعي والتي قد تكون مثلت لهم متنفس لخوض حياة إجتماعية إفتراضية بديلة عن التواجد الفعلي في حرم الجامعات. وقد علق البعض شاكرا لشركات الاتصالات التي قامت بتزويد الطلبة حزم إنترنت مجانية كان لها أثر إيجابي في الحد من تلك المخاوف.

- النتائج المتعلقة بالسؤال الثامن:

– هل شعرت بالحزن والإحباط لعدم وجود حفل تخرج خلال جائحة كورونا؟

لاحظ الباحثون أن الإجابات كانت غالبيتها عن شعور أفراد العينة بالحزن بسبب عدم وجود حفل تخرج لهم، لأنهم اعتبروا أن هذه اللحظة تمثل لحظة الفرح التي كانوا ينتظرونها طوال سنوات الدراسة.

- النتائج المتعلقة بالسؤال التاسع:

– ما درجة دقة ونزاهة التقييم والامتحانات خلال جائحة كورونا؟

يرى الباحثون أن غالبية الإجابات كانت نعم، والسبب أنهم ظلموا بسبب عدم ثبات الشبكة العنكبوتية – الإنترنت، إضافة الى ضيق الوقت الذي كانوا يعانون منه وقت تقديم الامتحانات، بالإضافة إلى أن نسبة تصل إلى 40% من أفراد العينة أشاروا أن تقييم الإمتحانات عن بعد قد تتصف بعدم العدالة والنزاهة خاصة أن بعض الطلبة استغلوا هذا النوع من الإمتحانات بحيث تمكنوا من اتباع أساليب غش، مثل فتح المراجع ومواقع الانترنت وعمل مجموعات تواصل بالإضافة إلى أن البعض قد وصل به الحد إلى التعاقد مع طرف أو أطراف ثالثة لتقديم الإمتحان عنهم بمقابل مالي! ووصف البعض ذلك بأنه قمة عدم العدالة ولا يمكن تكريم هؤلاء عند حصولهم على معدلات عالية.

ويرى الباحثون هنا أن هذه الجزئية تؤثر وبشكل معمق في جودة التعليم وجودة مخرجات التعليم ومدى جاهزية الطلبة لسوق العمل.

وكذلك اعترض بعض أفراد العينة (بنسبة 60% تقريباً) على بعض الأسئلة المتعلقة بمواد المحاسبة العملية التي تحتاج إلى لقاء وجاهي لتفصيلها بين المدرس وطلبته قبل أن يتم وضع أسئلة عنها داخل الإمتحانات.

- النتائج المتعلقة بالسؤال العاشر:

– ما مدى رضاك عن نظام (ناجح / راسب) في احتساب علامات المواد خلال فترة كورونا؟

لاحظ الباحثون أن جميع أفراد العينة أجابوا بعدم رضاهم عن هذا النظام والسبب خلو هذا النظام من العدالة.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية إجماليا مع دراسة (كلوب، 2021) والتي تناولت الآثار النفسية والإجتماعية التي يتعرض إليها طلبة التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية.

تكشف نتائج هذه الدراسة عن آثار نفسية مهمة يعاني منها طلبة قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية الحكومية خلال جائحة كورونا. يعزز فهم هذه الآثار النفسية لدى الطلبة من قبل الأكاديميين والمسؤولين في مجال التعليم العالي الإدراك بأن جائحة كورونا ليست مجرد أزمة صحية بل لها تأثيرات عميقة على الصحة النفسية والعافية العامة للطلبة.

بناءً على النتائج، يمكن توجيه اهتمام أكبر إلى تلبية احتياجات الطلبة ودعمهم النفسي والاجتماعي خلال فترة التعليم عن بُعد والتحديات المرتبطة بها. يمكن للمسؤولين في الجامعات وأعضاء هيئة التدريس أن ينتبهوا إلى أن الطلبة في قسم المحاسبة يحتاجون إلى دعم إضافي وتوفير بيئة تعليمية مناسبة تعزز التواصل الفعّال والتفاعل المباشر مع الأساتذة والزملاء.

تعزز نتائج هذه الدراسة أيضًا الحاجة إلى توفير خدمات الدعم النفسي والاستشارة للطلبة في قسم المحاسبة. يجب أن تكون هذه الخدمات متاحة وواعية للتحديات النفسية التي يواجهها الطلبة خلال هذه الفترة الصعبة، ويجب أن تركز على تعزيز الصحة النفسية وتقديم الأدوات والموارد اللازمة للتعامل مع التوتر والقلق والعزلة الاجتماعية.

إن فهم الآثار النفسية لجائحة كورونا على طلبة قسم المحاسبة يوفر أساسًا قويًا لتطوير استراتيجيات وسياسات تعليمية تلبي احتياجات الطلبة وتعزز تجربتهم التعليمية والأكاديمية في الظروف الاستثنائية.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تتعلق بموضوع الآثار النفسية التي تركتها جائحة كورونا نتيجة إنقطاع الطلبة عن التعليم الوجاهي والتقليدي المباشر، واتباع أسلوب التعليم عن بعد وإجراء الإمتحانات عن بعد، فإن الدراسة تقدم عددا من التوصيات والإقتراحات

التي يرى أنها تكفل تحقيق التوازن والهدوء النفسي، والتعايش مع الظروف، وكما يلي:

- ضرورة حضور طلبة الجامعات ورشات تخص الدعم النفسي وجاهية أو عبر تطبيقات الشبكة العنكبوتية – الإنترنت.
- تنفيذ برامج نفسية من أجل مساعدة طلبة الجامعات الاردنية في تخطي الآثار النفسية.
- الأخذ بعين الاعتبار أن مواد ومواضيع تخصص المحاسبة تحتاج إلى تمارين تفصيلية عديدة وتفاعلية بشكل مباشر بين المدرس وطلبته.
- ضرورة المزاوجة بين التعليم عن بعد والتعليم الوجاهي فيما يخص محاور والمواد العملية في تخصص المحاسبة.
- العمل على تعزيز الفاقد بين فترة الجائحة وما بعدها عن طريق إجراء محاضرات مراجعة وتقوية.

المصادر والمراجع:

- **المراجع العربية:**

1. بيلا، عبد الله، (2020)، عزلة كورونا، بحث منشور، مركز عبد الرحمن السديري الثقافي، السعودية.
2. حسين، سلامة (2009)، الجودة في التعليم الإلكتروني، مفاهيم نظرية وخبرات عالمية، دار الجامعة الجديدة، جمهورية مصر العربية.
3. الخرابشة، عمر محمد عبدالله، (2012) أساليب البحث العلمي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. سالم، أحمد (2004)، تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكتروني، الطبعة الأولى، مكتبة الرشيد، عمان، الأردن.
5. كلوب، سعاد (2021)، الآثار النفسية والإجتماعية التي يتعرض إليها طلبة التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية، المجلة العربية للتربية النوعية، المجلد 5، العدد 19، ص ص 43-78.
6. العنزي، هيفاء علي (2021)، تحول طلبة جامعة الملك سعود نحو التعليم عن بعد في ظل أزمة فيروس من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في ضوء بعض المتغيرات، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
7. محمد رمضان، أنس (2021)، أثر جائحة كورونا على التعليم العالي وإنعكاساته لدى طلبة الجامعات الأردنية من اللاجئين السوريين، دراسة وصفية تحليلية، جامعة اليرموك، الأردن.
8. منظمة الصحة العالمية (2020)، مرض فيروس كورونا، اسئلة واجوبة، الدورة الثامنة والأربعون بعد المائة، البند 14-3.
9. منظمة التعاون الإسلامية (2020)، الآثار الإجتماعية والإقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أهم الآثار النفسية والإجتماعية على طلبة الجامعات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، أنقرة، تركيا.
10. زايد، محمد (2020)، أهمية التعليم عن بعد في ظل تفشي فيروس كورونا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 9، المجلد 4، ص ص 488-511.
11. النجار، فايز جمعة؛ النجار، نبيل والزعبي، ماجد (2020)، أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي، الطبعة الخامسة، عمان-الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.

- **المراجع الأجنبية:**

1. Son et al. (2020). The psychological impact of COVID-19 on college students: A nationwide study in South Korea. Journal of Korean Medical Science, 35(31), e288. doi: 10.3346/jkms.2020.35. e288.
2. Cao et al. (2020). The psychological impact of the COVID-19 epidemic on college students in China. Psychiatry Research, 287, 112934. doi: 10.1016/j.psychres.2020.112934.
3. Odriozola-González et al. (2020). Psychological effects of the COVID-19 outbreak and lockdown among students and workers of a Spanish university. Psychiatry Research, 290, 113108. doi: 10.1016/j.psychres.2020.113108.
4. Elmer et al. (2020). Students under lockdown: Comparisons of students' social networks and mental health before and during the COVID-19 crisis in Switzerland. PLoS ONE, 15(7), e0236337. doi: 10.1371/journal.pone.0236337.
5. Liu et al. (2020). Online learning experience of college students during the COVID-19 pandemic: A qualitative study. The American Journal of Distance Education, 34(4), 276-289. doi: 10.1080/08923647.2020.1813703.

- **مواقع الشبكة العنكبوتية:**

- https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-52314172
- https://www.un.org/ar/115995
- https://www.who.int

أثر تطبيق معيار التعلم المحاسبي الدولي رقم (2) على جودة التدقيق الخارجي

أحمد عبدالرحيم الدحيات
أستاذ – قسم المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية
كلية عمان الجامعية – جامعة البلقاء التطبيقية
adahiyat@bau.edu.jo

الملخص: *هدف هذه الورقة إلى التعرف على الأثر المتوقع لتطبيق معيار التعلم المحاسبي (2) على جودة التدقيق من وجهة نظر المدققين في الأردن. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات باستخدام الاستبيانات. حيث تم توزيع ثلاثمائة (300) استبانة على عينة الدراسة، وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة الصالحة للتحليل مائتان وخمس استبانة (205) استبانة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر متوقع لتطبيق معيار التعلم المحاسبي الدولي رقم (2) على جودة التدقيق. وفي ضوء النتائج أوصى الباحث بضرورة تبني معايير التعلم المحاسبي الدولي من قبل الجامعات الأردنية، والمراجعة الدورية للمناهج لتغطية الكفاءات الفنية الواردة في معيار التعلم المحاسبي الدولي (2).*

الكلمات المفتاحية: *معيار، التعلم المحاسبي، جودة التدقيق، الأردن.*

1-1 المقدمة:

تتطلب الكثير من الوظائف في الأردن ومنها الوظائف المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق وجود شهادة جامعية، ورغم وجود الكثير من الجامعات التي تمنح درجات البكالوريوس في المحاسبة، الا أن هناك حديثاً متزايداً من أرباب العمل يشير الى افتقار الخريجين الجدد للعديد من المهارات والمتطلبات اللازمة لسوق العمل، حيث أشارت العديد من الدراسات ان التعليم الجامعي في الأردن لا يزال تقليدياً ولا يؤهل الطالب لممارسة المهنة (Nassar et.al 2013، خداش وآخرون 2013).

تواجه مهنة التدقيق تحديات مستمرة ناتجة عن تنوع المعاملات التجارية، وتدويل الأعمال، وتطبيق تكنولوجيات المعلومات الجديدة والتغيرات في المعايير المحاسبية. ومن أجل الاستجابة للعديد من هذه التحديات، لا بد من وجود محاسبين ذوي تعليم نوعي متميز، ليس فقط في شركات التدقيق، ولكن في منظمات الأعمال بشكل عام. ووفقاً لذلك، فان تطبيق معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين على نطاق واسع، سواء في الجامعة أو في برامج الجمعيات المهنية للمحاسبين والمدققين من شأنه رفع سوية الخريجين وتقليل الفجوة مع سوق العمل.

ومن يتابع موضوع تدقيق الحسابات خلال السنوات الأخيرة سيجد زيادة في الاهتمام بموضوع التدقيق، خاصة بعد الفضائح المالية للعديد من الشركات العالمية، مثل إفلاس وانهيار شركة الطاقة الأمريكية العملاقة إنرون، وورلدكوم، وما تلا ذلك من انتشار السمعة غير الأخلاقية لشركة التدقيق والمحاسبة القانونية العالمية آرثر أندرسون. كل هذا يضع عبئا أكبر على مكاتب التدقيق نفسها وعلى المهنيين والأكاديميين العاملين في مجال المحاسبة لتحسين هذه الصورة السلبية واستعادة الثقة في مهنة التدقيق، وهذا لن يتحقق دون التركيز على تعزيز جودة التدقيق ستحاول هذه الورقة التعرف على معايير التعليم المحاسبي الدولية مع التركيز على المعيار رقم (2) موضوع الورقة، اضافة الى التطرق لموضوع جودة التدقيق، واستعراض تأثير تطبيق معيار التعليم المحاسبي الدولي (2) على جودة التدقيق. بنية هذه الورقة كالتالي، القسم الثاني يستعرض الأدبيات ذات الصلة وصياغة الفرضية في حين يتناول القسم الثالث منهجية البحث. في حين أن نتائج الورقة قدمت في القسم الرابع وفي القسم الخامس تمّ مناقشة النتائج، أما في القسم السادس والاخير فتمّ تقديم التوصيات.

2- الأدبيات ذات الصلة وصياغة الفرضية:

2-1 معايير التعليم المحاسبي الدولية:

تحدد معايير التعليم الدولية (IESs)، الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، المبادئ التي يجب على المنظمات المهتمة بمهنة المحاسبة اتباعها لبناء مهنة محاسبة قادرة على تلبية المتطلبات المعقدة التي تفرضها الاقتصادات والمجتمعات.

وتنبع أهمية معايير التعليم المحاسبي الدولية من خلال تخفيف الاختلافات الدولية المتعلقة بعمل المحاسب وتوفير اسس تمكن من قياس مدى التزام الجامعات والكليات بمتطلبات المعايير (IFAC, 2015).

وتنقسم معايير التعليم المحاسبي الدولية الى ثمانية معايير وكما يلي (IFAC 2019):

معيار 1: متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي المهنية وهذا المعيار فعّال اعتباراً من بداية شهر تموز 2014 حيث يصف هذا المعيار التعليمي الدولي (IES) المبادئ التي يجب استخدامها عند تحديد وتوصيل

المتطلبات التعليمية للالتحاق ببرامج تعليم المحاسبة المهنية، وأعطى المعيار للهيئات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين مهمة تحديد متطلبات القبول التعليمي لبرامج التعليم المحاسبي المهني التي ستسمح بالدخول فقط لأولئك الذين لديهم فرصة معقولة لإكمال برنامج التعليم المحاسبي المهني بنجاح، مع عدم وجود عوائق مفرطة أمام الدخول. قد يتم تبرير متطلبات القبول بالإشارة إلى الكفاءة الفنية والمهارات المهنية والقيم المهنية والأخلاق والمواقف اللازمة لإكمال برنامج التعليم المحاسبي المهني بنجاح. وهذا لا يمنع من اشتراط الحصول على شهادة جامعية، أو المؤهلات اللازمة لبدء الدراسة الجامعية.

معيار 2: التطوير المهني المبدئي (الكفاءة الفنية) وهذا المعيار فعّال اعتباراً من بداية شهر تموز 2015 ويهدف هذا المعيار الى تحديد الكفاءة الفنية التي يحتاج المحاسبون المهنيون من أجل أداء دور كمحاسب محترف.

وبحسب هذا المعيار فان الكفاءة الفنية تغطي ما يلي وبمستوى متوسط:

1. المحاسبة المالية والابلاغ من خلال تطبيق المبادئ المحاسبية للعمليات المالية، وتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي وتقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية، إضافة الى القدرة على اعداد القوائم المالية بما فيها القوائم الموحدة حسب المعايير، إضافة الى القدرة على تفسير القوائم المالية والافصاحات ذات العلاقة والقدرة على تفسير التقارير التي تحتوي معلومات غير مالية.
2. المحاسبة الإدارية: التمكن من تطبيق تقنيات لدعم اتخاذ القرارات الإدارية، بما في ذلك تكلفة المنتج، وتحليل التباين، وإدارة المخزون، وإعداد الميزانية، والتنبؤ، إضافة الى تطبيق التقنيات الكمية المناسبة لتحليل سلوك التكلفة ومحركات التكاليف تحليل البيانات المالية وغير المالية لتوفير المعلومات ذات الصلة لاتخاذ القرارات الإدارية، وإعداد التقارير لدعم اتخاذ القرارات الإدارية، بما في ذلك التقارير التي تركز على التخطيط ، وإدارة التكاليف، ومراقبة الجودة، وقياس الأداء، ووضع المعايير وتقييم أداء المنتجات وقطاعات الأعمال.
3. التمويل والإدارة المالية: القدرة على المقارنة بين مصادر التمويل المختلفة المتاحة لمنظمة ما، بما في ذلك التمويل المصرفي، والأدوات المالية، وأسواق السندات، و الأسهم والخزينة. إضافة الى تحليل التدفق النقدي للمنظمة ومتطلبات رأس المال العامل، والتمكن من تحليل الوضع المالي الحالي والمستقبلي للمنظمة، باستخدام تقنيات تشمل تحليل النسب، وتحليل الاتجاهات، وتحليل التدفق النقدي، وتقييم مدى ملاءمة المكونات المستخدمة لحساب تكلفة رأس مال المنظمة، بالإضافة الى تطبيق تقنيات الموازنات الرأسمالية في تقييم قرارات الاستثمار الرأسمالي وشرح مناهج تقييم الدخل والأصول والسوق المستخدمة في اتخاذ قرارات الاستثمار وتخطيط الأعمال والإدارة المالية طويلة الأجل.
4. الضريبة: التمكن من مفهوم الامتثال الضريبي ومتطلبات التقديم، إضافة الى القدرة على إعداد حسابات الضرائب المباشرة وغير المباشرة للأفراد والمنظمات، وتحليل القضايا الضريبية المرتبطة بالمعاملات الدولية غير المعقدة، وشرح الاختلافات بين التخطيط الضريبي والتجنب والتهرب الضريبي
5. التدقيق والتوكيد: إمكانية وصف الأهداف والمراحل المتضمنة في إجراء تدقيق البيانات المالية، وتطبيق معايير التدقيق ذات الصلة، وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية والنظر في تأثيرها على استراتيجية التدقيق، إضافة الى تطبيق الأساليب الكمية المستخدمة في عمليات التدقيق.
6. الحاكمية، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية: شرح مبادئ الحاكمية الرشيدة، بما في ذلك حقوق ومسؤوليات المالكين والمستثمرين والمسؤولين عن الحاكمية، وشرح دور أصحاب المصلحة في متطلبات الحاكمية والإفصاح والشفافية، إضافة الى تحليل مكونات إطار الحاكمية وتحليل المخاطر والفرص التي تواجهها المنظمة باستخدام إطار إدارة المخاطر، والقدرة على تحليل مكونات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
7. تشريعات العمل: التمكن من القوانين واللوائح التي تحكم الأشكال المختلفة لكيانات العمل القانونية والبيئة التي يعمل فيها المحاسبون المهنيون.
8. تكنولوجيا المعلومات: تحليل مدى كفاية ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة وضوابط التطبيق ذات الصلة وتوضيح كيفية مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحليل البيانات واتخاذ القرارات، إضافة الى استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم اتخاذ القرار من خلال تحليلات الأعمال.
9. بيئة المنظمات والاعمال: القدرة على وصف البيئة التي تعمل فيها المنظمة، بما في ذلك القوى الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية والتقنية والدولية والثقافية الرئيسية، وتحليل جوانب البيئة العالمية التي تؤثر على التجارة والتمويل الدوليين، إضافة الى تحديد سمات العولمة، بما في ذلك دور الشركات المتعددة الجنسيات، والتجارة الإلكترونية، والأسواق الناشئة
10. الاقتصاديات: وصف المبادئ الأساسية للاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، ووصف تأثير التغيرات في مؤشرات الاقتصاد الكلي على النشاط التجاري، إضافة الى توضيح الأنواع المختلفة لهياكل السوق، بما في ذلك المنافسة الكاملة، والمنافسة الاحتكارية، والاحتكار.
11. إدارة واستراتيجية الاعمال: معرفة الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها تصميم المنظمات وهيكلتها، وتوضيح غرض وأهمية

الأنواع المختلفة من المجالات الوظيفية والتشغيلية داخل المنظمات، والتمكن من تحليل العوامل الخارجية والداخلية التي قد تؤثر على استراتيجية المنظمة، والعمليات التي يمكن استخدامها لتنفيذ استراتيجية المنظمة، ومعرفة كيفية استخدام نظريات السلوك التنظيمي لتعزيز أداء الفرد والفرق والمنظمة.

معيار 3: التطوير المهني المبدئي (المهارات المهنية) وهذا المعيار فعّال اعتباراً من بداية شهر تموز 2015 ويهدف الى تحديد المهارات المهنية التي يحتاج المحاسبون المهنيون إلى تطويرها وإظهارها، ويركز على الكفايات الفكرية والتواصل والمهارات الشخصية والكفايات المنظمية والتي تركز على مهارات منها القيام بالمهام ومهارات تفويض الصلاحيات والتحفيز.

معيار 4: التطوير المهني المبدئي (القيم و السلوك والأخلاق المهنية) وهذا المعيار فعّال اعتباراً من بداية شهر تموز 2015 يصف نتائج التعلم التي يتعين على المحاسبين المهنيين تحقيقها للقيم والأخلاق والمواقف المهنية. القيم والأخلاق والمواقف المهنية هي الخصائص التي تحدد المحاسبين المحترفين كأعضاء في المهنة. وهي تشمل مبادئ السلوك (على سبيل المثال، المبادئ الأخلاقية) المرتبطة بشكل عام وتعتبر ضرورية في تحديد الخصائص المميزة للسلوك المهني.

معيار 5: التطوير المهني المبدئي (الخبرة العملية) وهذا المعيار فعّال اعتباراً من بداية شهر تموز 2015 ويصف الخبرة العملية التي يتعين على المحاسبين المحترفين إكمالها وهو موجه إلى الهيئات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

معيار 6: التطوير المهني المبدئي (تقييم الكفاءة المهنية) وهذا المعيار فعّال اعتباراً من بداية شهر تموز 2015 ويحدد متطلبات تقييم الكفاءة المهنية التي يتعين على المحاسبين المهنيين التمتع، والكفاءة المهنية هي القدرة على أداء دور وفقًا لمعايير محددة. تتجاوز الكفاءة المهنية معرفة المبادئ والمعايير والمفاهيم والحقائق والإجراءات؛ لتصل الى تطبيق والتكامل مع الكفاءة الفنية والمهارات المهنية، والقيم والأخلاق والمواقف المهنية.

معيار 7: التطوير المهني المستمر وهذا المعيار فعال منذ بداية العام 2014 ويهتم التطوير المهني المستمر المطلوب للمحاسبين لتطوير الكفاءة المهنية اللازمة والحفاظ عليها لتقديم خدمات عالية الجودة للعملاء وأصحاب العمل وأصحاب المصلحة الآخرين، وبالتالي تعزيز ثقة الجمهور في المهنة.

معيار 8: الكفاءة المهنية للشريك المسؤول عن تدقيق القوائم المالية وهذا المعيار فعال منذ بداية شهر تموز من العام 2016، ويحدد الكفاءة المهنية التي يتعين على المحاسبين المهنيين تطويرها والحفاظ عليها عند أداء دور الشريك المسؤول عن عمليات تدقيق البيانات المالية.

وقد تناولت عدد من الدراسات موضوع معايير التعلم المحاسبي الدولية، فقد توصلت دراسة Petrović & Lukić (2020) والتي هدفت الى دراسة وتحليل الشروط اللازمة للحصول على شهادة وترخيص لممارسة العمليات المحاسبية في البوسنة والهرسك، الى أن المستوى العالي من الخبرة والكفاءة أحد الشروط والمتطلبات الأساسية لجودة الأداء المحاسبي، أما دراسة الشويمان (2021) فقد طبقت على السعودية ومن خلال تطوير استبيان و توزيعه على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، والمدققين، ومستخدمي التقارير المالية، واتفق المجيبون بانخفاض مستوي التأهيل المهني والعلمي لممارسي المحاسبة في السعودية، و توصلت الدراسة الى أن معايير التعليم المحاسبي الدولية لها أثر ذو دلالة احصائية على تحسين جودة خدمات مهنة المحاسبة.

أما دراسة الهنيني (2013) فبحثت في تطبيق إدارة الجودة لدى أقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية ووجد أن الجامعات الأردنية لا تلتزم بعناصر الجودة المتعلقة بالمرافق المتاحة والموارد والخطط والمناهج والامتحانات وتقييم الطلبة ومتابعة الخريجين، رغم التزامها بعناصر النظام الإداري والهيئة التدريسية.

2-2 جودة التدقيق:

من خلال استعراض العديد من الدراسات، تبين عدم وجود تعريف موحد لجودة التدقيق الدراسات، حيث يسعى الباحثون إلى تحديد جودة التدقيق أو متطلبات الجودة، باتباع منهجين، المنهج الأول هو النهج الكمي، وفي هذا النهج يستخدم الباحثون حجم شركة التدقيق، وأتعاب التدقيق، والمستحقات التقديرية، ومدة عمل المدقق، واستقلال المدقق، وغيرها من المعايير كبديل لجودة التدقيق. فعلى سبيل المثال، أشار Ndubuisi و Ezechukwu (2017) إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة احصائية بين جودة التدقيق في البنوك النيجيرية والعوامل التالية: رسوم التدقيق، ومدة التدقيق، وحجم شركة التدقيق. في حين وجد Enofe et.al (2013) وجود ارتباط كبير بين جودة التدقيق واستقلال مجلس الإدارة.

أما المنهج الآخر والذي سيتم تبنيه في هذه الورقة لقياس جودة التدقيق فهو المنهج النوعي. في هذا النهج، يستخدم الباحثون تحليل المحتوى أو الاستبيان للحكم على الجودة. وفقًا لـ Arens et.al (2011)، يمكن تعريف جودة التدقيق على النحو التالي: "تعني جودة التدقيق مدى نجاح عملية التدقيق في اكتشاف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية والإبلاغ عنها، وجوانب الاكتشاف هي انعكاس لكفاءة المدقق، في حين أن إعداد التقارير هو انعكاس لأخلاقيات المدقق أو نزاهة المدقق، وخاصة استقلاله" (ص 105). وتعتمد جودة التدقيق وفقا للتعريف السابق على كفاءة المدقق واستقلاله.

يتفق التعريف السابق مع وجهات نظر DeAngelo (1981) و(2008) Eilifsen and Willekens الذين حددا متطلبين رئيسيين لتحقيق جودة

التدقيق، الأول هو الكشف عن الأخطاء الجوهرية، والثاني هو الإبلاغ عن الأخطاء الجوهرية. بينما حدد Mock and Michael (1982) خمسة عناصر رئيسية لجودة التدقيق: التخطيط والإدارة والإجراءات والتقييم والسلوك، بينما استخدم Duff (2004) بعدين لتحديد الجودة: الجودة الفنية (السمعة، والقدرة، والخبرة، والتجربة، والاستقلالية) وجودة الخدمة (الخدمة غير المتعلقة بالتدقيق، والاستجابة، والتعاطف، وخدمة العملاء). وفي وقت لاحق، وجد Duff (2009) أنه يمكن تعريف جودة التدقيق من خلال أربعة أبعاد: الكفاءة، والاستقلال، والعلاقة بين (التدقيق الفني)، وجودة الخدمة.

يركز معيار التدقيق الدولي (IAS) رقم 220 الذي سرى مفعوله اعتباراً من 15 ديسمبر 2009، ومعيار المحاسبة الدولي 220 (المعدل) (IFAC، 2020) على إجراءات مراقبة الجودة للتدقيق، ويحدد المعيار متطلبات الجودة على النحو التالي: المسؤوليات القيادة، والمتطلبات الأخلاقية المطبقة، والعلاقة مع العميل التي تتميز بالقبول والاستمرارية، ومهام التدقيق، ومهام فرق العمل، وأداء المهام، والمراقبة، والتوثيق.

استخدم الباحث بعداً أساسياً لقياس جودة التدقيق وهو الكفاءة. ووفقاً لمراجعة الأدبيات، قام الباحث بصياغة الفرضية التالية:

H1: هناك أثر متوقع ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 05.0$) لتطبيق معيار التعليم الجامعي رقم (2) على جودة التدقيق مقاساً بكفاءة المدقق.

3- منهجية الدراسة:

اعتمدت الورقة على المنهج الاستدلالي والوصفي وللتعرف على الأثر المتوقع لتطبيق معيار التعليم المحاسبي (2) على جودة التدقيق من وجهة نظر المدققين في الأردن.

3-1 عينة ومجتمع الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على مدققي الحسابات القانونيين "الاعضاء المزاولين لمهنة التدقيق" في الأردن، والذين بلغ عددهم حسب جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين 2023، 510 مدقق حسابات، ومن ثم قام الباحث باستخلاص "عينة عشوائية بسيطة". وتم توزيع ثلاثمائة (300) استبانة عليهم، وتم استرجاع 213 استبانة، لم تتم تعبئة 8 منها وتم تجاهلها. وبلغ إجمالي الاستبيانات القابلة للتحليل الإحصائي 205 استبانة. وكانت فترة جمع البيانات بتوزيع واسترجاع الاستبيانات خلال شهر تموز من العام 2023.

3-2 الثبات:

اعتمدت الدراسة على كرونباخ ألفا لتحديد ثبات فقرات الدراسة؛ وتراوحت قيمة كرونباخ ألفا لأداة فقرات الدراسة تراوحت بين 73.9% و83.8% ودرجة ثبات بلغت 84.5% لجميع الفقرات. وأشار Sekaran and Bougie (2012) إلى أن الحد الأدنى لمعامل الثبات هو 0.70 وكلما اقتربت القيمة من 1 دل ذلك على درجات أعلى من الثبات لأداة الدراسة وصلاحيتها للتحليل الإحصائي.

3-3 التوزيع الطبيعي:

تم فحص البيانات المجمعة للتأكد من أنها تقع تحت التوزيع الطبيعي، حيث تم إجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov (K-S) لتحديد التوزيع الطبيعي للبيانات وكانت قيمة Sig. أكبر من 0.05 مما يشير إلى أن البيانات يتم توزيعها بشكل طبيعي.

4- نتائج الدراسة:

4-1 النتائج الوصفية:

تم أخذ المقاييس الوصفية لمعرفة آراء أفراد عينة الدراسة لمتغيرات الدراسة، وتم تحديد درجة الموافقة بالمعادلة التالية: طول الفئة = المحيط الأعلى للاختيارات وهو 5 – المحيط الأدنى من الاختيارات وهي 1/ عدد المستويات وهي 3 = 1.33. فإذا زاد المتوسط الحسابي عن 3.66 ينعكس مستوى مرتفعا بينما ينعكس مستوى منخفضا إذا كانت القيمة بين 1–2.33، ويتحقق المستوى المتوسط إذا كانت القيمة تتراوح بين 2.34–3.66 Subedi (2016). يوضح الجدول "1" المقاييس الرئيسية لإجابات المشاركين حول التأثير المتوقع لتطبيق معيار التعليم المحاسبي الدولي (2) في كفاءة المدقق، والتي تم قياسها بناءً على 15 بنود.

جدول "1" النتائج الوصفية للأثر المتوقع لتطبيق معيار التعلم المحاسبي رقم "2" على جودة التدقيق.

	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة الموافقة	الترتيب
1	القدرة على تطبيق المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي للعمليات المالية والقوائم المالية، تساعد في اكتشاف حالات عدم الامتثال للمبادئ والمعايير.	4.40	0.605	88	عالية	2
2	القدرة على تفسير القوائم المالية والافصاحات ذات العلاقة تعزز إمكانية اكتشاف الأخطاء لدى المدقق.	4.15	0.705	83	عالية	6
3	القدرة على اعداد تقارير المحاسبة الادارية التي تركز على التخطيط تساعد المدقق في اعدد خطط التدقيق.	3.96	0.709	79.2	عالية	9

4	تحليل التدفق النقدي للمنظمة ومتطلبات رأس المال العامل، والتمكن من تحليل الوضع المالي الحالي والمستقبلي للمنظمة، يمكن المدقق من القيام باجراءات المراجعة التحليلية.	4.05	0.765	81	عالية	8
5	معرفة مفهوم الامتثال الضريبي ومتطلبات التقديم، إضافة الى القدرة على إعداد حسابات الضرائب المباشرة وغير المباشرة للأفراد والمنظمات، تزيد مهارات المدقق.	3.78	0.860	75.6	عالية	13
6	معرفة الاختلافات بين التخطيط الضريبي والتجنب والتهرب الضريبي ينعكس ايجاباً على عملية التخطيط للتدقيق.	3.74	0.842	74.8	عالية	14
7	وصف الأهداف والمراحل المتضمنة في إجراء تدقيق البيانات المالية، وتطبيق معايير التدقيق ذات الصلة، يعزز من معرفة المدقق.	4.49	0.565	89.8	عالية	1
8	تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية والنظر في تأثيرها على استراتيجية التدقيق، يعزز اكتشاف الأخطاء الجوهرية.	4.37	0.617	87.4	عالية	3
9	تحليل المخاطر والفرص التي تواجهها المنظمة باستخدام إطار إدارة المخاطر، يزيد من معرفة المدقق في إدارة المخاطر.	3.88	0.818	77.6	عالية	11
10	القدرة على تحليل مكونات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية، تساعد المدقق في تحديد حجم العينة المناسب.	4.32	0.673	86.4	عالية	4
11	التمكن من القوانين واللوائح التي تحكم الأشكال المختلفة لكيانات العمل القانونية والبيئة تسهل على المدقق اكتشاف التجاوزات القانونية.	4.06	0.718	81.2	عالية	7
12	تحليل مدى كفاية ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة وضوابط التطبيق ذات الصلة تساعد المدقق في الحكم على الرقابة الداخلية للشركة.	4.28	0.645	85.6	عالية	5
13	القدرة على وصف البيئة التي تعمل فيها المنظمة، بما في ذلك القوى الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية والتقنية والدولية والثقافية الرئيسية تعزز إمكانية الحكم على متانة الرقابة الداخلية.	3.79	0.876	75.8	عالية	12
14	وصف المبادئ الأساسية للاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، ووصف تأثير التغيرات في مؤشرات الاقتصاد الكلي على النشاط التجاري، ينعكس ايجاباً على عمل المدقق.	3.37	0.782	67.4	متوسط	15
15	التمكن من تحليل العوامل الخارجية والداخلية التي قد تؤثر على استراتيجية المنظمة، يساعد المدقق في التخطيط للتدقيق.	3.92	0.516	78.4	عالية	10
	المؤشر العام	**4.03**		**80.75**	**عالية**	

يلاحظ أن الفقرة السابعة والخاصة بالكفاءة المتعلقة ب التدقيق والتوكيد حققت أعلى متوسط تلتها الفقرة الأولى والخاصة بالكفاءة المتعلقة بالمحاسبة المالية والابلاغ، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة الرابعة عشر والتي تغطي الكفاءة الخاصة بالاقتصاديات.

4-2 نتائج اختبار الفرضية:

وقد خضعت فرضيات الدراسة لاختبار (T) للعينة الواحدة، وتم التوصل إلى النتائج اللاحقة:

جدول (2) نتائج اختبار الفرضية.

الفرضية	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	T "SIG"	الوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
H1	38.064	1.960	204	0.00	4.12	0.365	يوجد أثر متوقع لتطبيق المعيار على جودة التدقيق

ويلاحظ من الجدول 2 أنه من المتوقع أن يكون هناك تأثير لتطبيق معيار التعلم المحاسبي الدولي (2) على جودة التدقيق، وهو ما يمثل نتائج اختبار الفرضية، حيث أن قيمة (T.Sig) للفرضية أقل من 0.05، وقيمةT "المحسوبة" لجميع للفرضية أكبر من قيمتها الجدولية.

5- مناقشة النتائج:

خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير لتطبيق معيار التعلم المحاسبي رقم (2) على جودة التدقيق، حيث من المتوقع أنه كلما زادت الكفاءة الفنية التي يحتاجها المحاسبون المهنيون في المجالات المختلفة والمذكورة في معيار التعلم المحاسبي الدولي رقم (2) كلما زادت كفاءة المدقق وبالتالي جودة التدقيق، واحتلت فقرات الكفاءة الفنية المتعلقة بالتدقيق والتوكيد وكذلك المحاسبة المالية والابلاغ الحاكمية، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات المراتب الخمس الأولى من حيث التأثير على جودة التدقيق.

6- التوصيات:

وفي ضوء النتائج يوصي الباحث الى تبني معايير التعليم المحاسبي الدولي من قبل الجامعات الأردنية والمراجعة الدورية للمناهج لتغطية الكفاءات الفنية الواردة في معيار التعلم المحاسبي الدولي (2)، وعقد ورش عمل للتعريف بأهمية معايير التعليم المحاسبي الدولية.

المراجع:

- **المراجع باللغة العربية:**

1. خداش، حسام، ومحمود، أسامة ونصار، محمود (2013)، *دور التعليم المحاسبي في ترسيخ الممارسات الأخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق والحد من الفساد: دراسة تطبيقية على الجامعات الأردنية*، المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن.
2. الشويمان، نزار (2021) *دور المعايير الدولية للتعليم المحاسبي IAES في تحسين جودة المحاسبة كمهنة (دراسة ميدانية)*، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 41 العدد 3، جامعة طنطا، مصر
3. الهنيني، ايمان (2013)، *مدى تطبيق أبعاد الجودة الشاملة في برامج تدريس المحاسبة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الهيئة التدريسية والطلبة*، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 6، العدد 12.

- **المراجع باللغة الانجليزية:**

1. Arens, A. A. E., Beasley, R. J., Best, M. S., Shailer, P. J., & Fielder, G. E. P. (2011). *Audit responsibilities and objectives. In Auditing, assurance service and ethics in Australia* (pp. 108–141). Pearson.
2. Enofe, A. O., Mgbame, C., Aderin, A., & Ehi-Oshio, O. U. (2013). *Determinants of audit quality in the Nigerian business environment. Research Journal of Finance and Accounting*, 4(4), 36–43. Retrieved from https://core.ac.uk/download/pdf/234629455.pdf
3. DeAngelo, L. E. (1981). *Auditor size and audit quality. Journal of Accounting and Economics*, 3(3), 183–199. https://doi.org/10.1016/0165-4101(81)90002-1
4. Duff, A. (2004). Auditqual: *Dimensions of audit quality. Institute of Chartered Accountants of Scotland*. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/263995388_AUDITQUAL_Dimensions_of_audit_quality
5. Duff, A. (2009). *Measuring audit quality in an era of change: An empirical investigation of UK audit market stakeholders in 2002 and 2005*. Managerial Auditing Journal, 24(5), 400–422. https://doi.org/10.1108/02686900910956784
6. Eilifsen, A., & Willekens, M. (2008). *In the name of trust: Some thoughts about trust, audit quality and audit regulation in Europe*. In R. Quick, S. Turley, & M. Willekens (Eds.), Auditing, trust and governance (pp. 19–36). Routledge. https://doi.org/10.4324/9780203936016-8
7. International Accounting Education Standards Board IFAC (2015), *Handbook of international education pronouncements.*
8. International Accounting Education Standards Board IFAC (2015), *Handbook of international education Standards.*
9. Mock, T. J., & Michael, G. S. (1982). *Multi-attribute model for audit evaluation. In Auditing Symposium VI: Proceedings of the 1982 Touche Ross*/University of Kansas Symposium on Auditing Problems (pp. 105–126). Retrieved from https://egrove.olemiss.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1134&context=dl_proceedings
10. Nassar, M., Al-Khadash, H., & Mah'd, O. (2013). *Accounting education and accountancy profession in Jordan: The current status and the processes of improvement*. Research Journal of Finance and Accounting, 4(11), 107-119.
11. Ndubuisi, A. N., & Ezechukwu, B. O. (2017). *Determinants of audit quality: Evidence from deposit money banks listed on Nigeria Stock Exchange*. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 7(2), 117–130. https://doi.org/10.6007/IJARAFMS/v7-i2/2877
12. Petrović, T. M., & Lukić, R. (2020). *THE APPLICATION OF INTERNATIONAL EDUCATION STANDARDS IN THE ACCOUNTING EDUCATION SYSTEM IN BOSNIA AND HERZEGOVINA.*
13. Sekaran, U., & Bougie, R. (2012). *Research methods for business: A skill building approach* (7th ed.). New York, NY: John Wiley & Sons Inc.
14. The International Federation of Accountants (IFAC). (2020). *International Auditing and Assurance Standards Board IAS 220 (revised), quality management for an audit of financial statements*. Retrieved from https://www.iaasb.org/publications/international-standard-auditing-220-revised-quality-anagement-audit-financial-statements

- **المواقع الإلكترونية:**

الموقع الإلكتروني لجمعية المحاسبين القانونيين، تاريخ الدخول 2023/6/30.
https://jacpa.org.jo/

منهج القياس الأصولي ودوره في البحث العلمي

أستاذ دكتور محمد إبراهيم أبو جريبان
الشريعة الإسلامية، الفقه وأصوله
جامعة البلقاء التطبيقية/ كلية الأميرة رحمة الجامعية
m.abujraiban@bau.edu.jo
مأدبا، المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص: *هدفت تلك الدراسة للتعرف على منهج بحث القياس الأصولي، وتلمس دوره الظاهر في عملية البحث العلمي، ومدى إسهامه في دفعها، وتطويرها نحو الأفضل.*

وتبين للباحث أن هذا المنهج الذي يضبط النظر الفقهي بما يؤول إليه من دقة في استنباط الحكم الشرعي، وفقا لأسلوبه البحثي؛ القائم على تحديد العلة وتنقيحها، أو ما يعرف عند رواد البحث العلمي بقانون العلية، أو التعليل. وقانون اضطراد الحوادث وتتابعها.

تبين أن منهج القياس الأصولي كان سابقا، ومتقدما على قانون العلية، واضطراد الحوادث؛ بل كان منشئا لهما ومؤثرا فيهما، من حيث مآل النظر؛ المتمثل بعلاج المشكلة، أو ما يعرف باستنباط الحكم الشرعي. فدل ذلك على مدى إسهام منهج القياس الأصولي في دفع وتطور البحث العلمي نحو الواقعية الإيجابية، للتفاعل مع الحياة؛ بعدما كان يسير وفقا للتصورات الفلسفية، قليلة الجدوى والتحقيق؛ ضمن منظومة العلوم آنذاك، الخاضعة للقياس المنطقي المتعارف عليه في السابق

ولأجل الوصول إلى نتائج هذه الدراسة؛ فقد سلك الباحث سبيل المنهج الوصفي، مع إبراز الجوانب التحليلية لمفردات الدراسة؛ للوصول إلى النتائج التي تم التوصل إليها، والتي كان من أهمها خضوع مناهج البحث العلمي، وعودتها لمنهج القياس الأصولي في كل ما يتعلق بملاحظة الظاهرة، ووضع الفروض، وتحديد النتائج. وصولا للقانون العام، أو ما يعرف أصوليا باستنباط الحكم الشرعي.

الكلمات المفتاحية: *القياس الأصولي، اطراد العلة، الاستدلال الاستقرائي.*

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وافضل الصلاة والتسليم على سيد الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا ومعلمنا محمد، وعلى آله وأصحابه الطاهرين، وبعد:

فلقد ساهم المسلمون في اكتساب العلم، وبذلوه للغير، فكانوا خير دال عليه، وخيرقائد لقاطرته، وركبه. وكانوا أسمى ناصح لأهله؛ حيث كانوا السباقين في بناء أسس وقواعد أشرف علم؛ ألا وهو علم أصول الفقه. كما يقرر ذلك حجة هذا العلم، الإمام الغزالي؛ لأن علم الأصول هذا يسلك بالباحث لاتباع المنهج الصواب أثناء بحثه، ويقيه من الرلل واضطراب المواقف حين بحث المسائل المستجدة.

ويعد هذا العلم داعما قويا، ومثبتا لمناهج البحث العلمي التي أنارت الطريق وسددت خطى العلماء في شتى المعارف، وخاصة تلك القائمة على منهج البحث التجريبي؛ المنبثق اساسا عن المنهج الاستقرائي؛ ذلك المنهج الذي يلتقي مع القياس الأصولي في أهم قضية يطرقها؛ الا وهي قضية العلة وما يتعلق بها من مناهج بحثية تجمع بين المنهجين؛ القياس الأصولي، والاستقراء التجريبي.

فهذا المنهج العلمي المنضبط الذي عرف بين المسلمين، يرجع السبق فيه للإمام الشافعي؛ فهو أول من أظهره، وكشف قواعده. لذا فهو علم إسلامي خالص؛ طوره الفقهاء وعلماء الكلام، وأظهر مناهجه ودرره علماء الأصول؛ حيث ساروا قي بحوثهم ضمن مناهج علمية رصينة محددة المعالم. فلمسنا ذلك حين بحثهم لمسائل القياس الأصولي، وما يستلزمه من أسس، وما يؤول إليه من نتائج.

وبهذه الطريقة المنضبطة. والمحددة المعالم، فقد ساهم العلماء في خدمة دين الله، واستنباط أحكامه من جملة الوقائع والنوازل التي تعترض حياة الإنسان. حيث يعتبرالوصول للحكم الشرعي حينئذ بمثابة تقرير للقانون العام الذي يعد مناطا لكل باحث. يسلك سبيل العلم ونهجه.

ويتقرر تبعا لذلك أن منهج علماء المسلمين في أصول الفقه بشكل عام. وفي القيلس الأصولي بشكل خاص؛ هو أساس مناهجهم الأخرى في علوم الطبيعة القائمة على البحث التجريبي، والتي انتقلت فيما بعد لأقطار شتى، واستفاد منها علماء آخرون.

أدبيات الدراسة:

أولاً– مشكلة الدراسة:

ظهرت مشكلة الدراسة من حيث التطرق لمناهج القياس الأصولي، وتشعبها، وارتباطها بكثير من الأسس والقواعد المؤسسة لمناهج البحث

العلمي في أغلب المعارف والعلوم، ومجالات الجدل، وطرق الحوار. وتبدو تلك المشكلة بارزة من خلال الأسئلة الأتية:

السؤال الأول: ما أهمية القياس الأصولي في علوم الشريعة الإسلامية ؟
السؤال الثاني: ما هي العلة في القياس الأولي، وما أهميتها في مناهج البحث العلمية ؟
السؤال الثالث: ما هي مراحل البحث العلمي التي نادى بها جون ستيوارت مل في منهجه الاستقرائي؟
السؤال الرابع: ما وجه المشابهة بين خطوات مل في منهجه التجريبي، وبين مباحث كشف العلة، ومعرفة مسالكها في القياس الأصولي، وماذا يستدل من ذلك ؟

ثانياً– أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لبيان معالم القياس الأصولي، ومناهجه عند العلماء. كما تسعى لبيان وتوضيح أثر هذه المناهج القياسية عند أرباب المناهج التجريبية، وتحديد الأسس الجامعة والمقربة بين تلك المناهج العلمية.

ثالثاً– أهمية الدراسة:

تبدو أهمية الدراسة ظاهرة في كيفية اتباع هذه المناهج العلمية؛ حين التعرض لظاهرة من الظواهر، أو حدوث مشكلة، أو نازلة تفتقر للحكم الشرعي الذي يعد نظاما وقانونا عاما يلجأ إليه

رابعاً– منهج الدراسة:

سارت الدراسة ضمن منهجها المقرر؛ وهو المنهج الوصفي أساسا. مع الاعتماد على معطيات المنهج التحليلي، ومنهج الاستدلال الاستقرائي الذي يضبطه القياس الأصولي عند الباحثين في هذا المجال.

خامساً– الدراسات السابقة:

في حدود بحثي واطلاعي لما يتعلق بهذا الموضوع. لم أجد دراسة علمية متخصصة في أثر القياس الأصولي في دفع وتقدم مناهج البحث العلمي، وإنما هي إشارات وعلامات دالة تضئ لنا السبيل في هذا المعترك القاسي، والمسلك الصعب.

ولا يعني ذلك فراغ الساحة العلمية من دراسة تبحث في هذا الأمر الهام؛ وإنما هو قصور من الباحث، وفتور همة، وتكاسل في بذل المزيد من الجهد والبحث والمطالعة. أسأل الله تعالى المغفرة، والمدد بعون من عنده، والتوفيق، وتذليل الصعاب في طريق البحث الذي سلكناه.

ومن الدراسات التي لها علاقة بدراستي في بعض الجوانب، تلك التالية:

1. دراسة أبو سمرة، والبرغوثي (2008م) بعنوان: "منهجية البحث عند علماء المسلمين"، الصادرة عن الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
2. دراسة النملة (1990م) بعنوان: "الرخص الشرعية وإثباتها بالقياس"، الصادرة عن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العبية السعودية.
3. دراسة الخادمي (2006م) بعنوان: "المناسبة الشرعية وتطبيقاتها المعاصرة"، الصادرة عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي، لندن.
4. دراسة عسيري (2021م) بعنوان: "أثر القياس في النوازل المعاصرة"، الصادرة عن جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، دقهلية، مضر.
5. دراسة الحارثي (2010م) بعنوان: "علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق"، الصادرة عن جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
6. دراسة زيدان (1980م) بعنوان: "الاستقراء والمنهج العلمي"، الصادرة عن مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

ملاحظة على الدراسات السابقة، وما يميز دراسة الباحث عنها

على أهمية تلك الدراسات، إلا إنه يمكننا تصنيفها لقسمين أساسيين بحسب معيار دراسة الباحث، وتحديد موضوعها وعناصرها:

القسم الأول: بعض هذا الدراسات تناول الموضوع من منطلق البحث الأصولي الخالص؛ مبينا مظان نظرية القياس الأصولي كما فصلها علماء هذا الشأن، مسقطا مخرجاتها وثمرتها على الوقائع المستجدة في حياة الناس الآن. فكانت عامة شاملة، تخضع لمناهج النظر والجدل المطروقة بين الفقهاء والمتكلمين.

والقسم الثاني: من هذه الدراسات بحث في المناهج العلمية، وبينها، وأشار لأهم مجالاتها، وبين دور المسلمين في التعامل مع هذه المناهج. وزاد بعضهم وذكر دور علماء أصول الفقه، والفقهاء في ترسيخ ثوابت البحث العلمي بشكل عام، دون التعرض لدور نظرية القياس الأصولي في هذا المجال

وهذا الأمر هو ما استدركه الباحث في دراسته "منهج القياس الأصولي ودوره في تطور البحث العلمي" على تلك الدراسات السابقة؛ فكان الأصل تقرير النظرية بمنهجها المتعارف عليه. من حيث الحد، والأركان، ومدى علاقة ذلك وارتباطه بمناهج البحث العلمي في واقع الحياة. فأتت هذه الدراسة تطبيقا واقعيا لعنوانها الذي رسمته، فكانت جامعة لأهم مكونات نظرية القياس؛ تلك المكونات التي تصلح قواعد ثابتة، وأسس متينة لمنهاج البحث العلمي، ودعائم تطويره من قبل فلاسفة الاستقراء العلمي.

سادساً– خطة البحث:

جاء البحث في مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة. على النحو التالي:

أولاً: المقدمة وتلك التي شملت أدبيات البحث؛ من حيث مشكلته، وأهدافه واهميته، ومنهجه والدراسات السابقة له.

ثانياً: المبحث الأول، وقد جاء في مفهوم القياس ومشروعيته.

ثالثاً: المبحث الثاني، وكان في دلالة البحث العلمي من خلال منهج القياس الأصولي.

رابعاً: المبحث الثالث، وتكلم عن خطوات البحث العلمي في منهج القياس الأصولي.
خامساً: المبحث الرابع، وجاء في مناهج البحث العلمي السالكة نهج القياس الأصولي.
سادساً: الخاتمة، وقد جاءت مبينة لأهم نتائج البحث، وأهم التوصيات التي خرج بها.

المبحث الأول:

مفهوم القياس ومشروعيته

أولاً: مفهوم القياس:
القياس في اللغة: من قيس يقيس قيسا، ومفهومه لغة يدل على أكثر من معنى؛ كلها تحوم حول المساواة والمماثلة والمقارنة والتقدير، وإن كان آخرها أكثرها بيانا له، ولذلك قالوا: "قاس الشيء، يقيسه قيسا وقياسا، وقيسة؛ إذا قدره على مثاله"(1).
القياس في الاصطلاح: تعددت أقوال علماء اصول الفقه في صياغة ألفاظ القياس، فكانوا بين موسع مسهب في مدلوله، وبين مختصر ضابط لحده ومنطوقه. وإن كانت تلك الألفاظ تدور حول منهج علمي ثابت، ومقرر في عقول من سلكوا سبيل هذا العلم الشريف.
فمعاني الحمل، والإلحاق، والكشف والبيان لحكم الفرع على الأصل؛ لموجب الاشتراك بينهم . كل ذلك ما قد يشكل رابطا للباحثين في القياس، ليلتقوا على حد جامع بينهم، فيضعوا بذلك أهم دعامة لمنهج البحث العلمي، وهو الاتفاق على ضبط هذا المنهج، وصياغته؛ ليكون معيارا يحتكم إليه، ويسترشد به في كل أمر مطروق.
فالقياس الأصولي كما يستخلصه الباحث من اقوال العلماء هو: بيان حكم الواقعة المطروقة للبحث، بإلحاقها بواقعة أخرى مشابهة لها، ثبت حكمها بالأدلة الشرعية المعتبرة.
فهذا التعريف يجمع بين الدعائم التي لحظها العلماء حين ذكرهم للقياس، كمنهج للبحث في القضايا والأحكام الشرعية العملية، وهذه الدعائم تتمثل في اشتمال القياس الأصولي على أركان أساسية لازمة لمنهجه العلمي المحدد، والتي تتمثل في:

1. الأصل، أو ما يدعى بالمقيس عليه، ويتميز الأصل؛ بأنه وردت بحكمه الأدلة الشرعية.
2. الفرع، ويعرف بالمقيس، وهو ما لم ترد بحكمه أدلة الشريعة المعتبرة.
3. حكم الأصل، وهو حكم الشريعة الملاحظ، والثابت في الدليل المعتبر، ويراد طرده للفرع، ليأخذ حكمه.
4. العلة، وهي المعنى الجامع بين الأصل والفرع. ذلك الذي شرع لأجله حكم الأصل (2).

وبمضمون هذا القياس وسوق منهج بحثه العلمي؛ فقد ساوى الفرع الاصل في الاعتبار، بموجب تلك العلة، وأخذ حكمه في العمل والاشتهار.

ثانياً: مشروعية القياس:
إذا كان القياس بمقتضى العلة التي تعد من أهم أركانه. يوجب التماثل والمساواة في الحوادث، وإذا كان الخضوع لأحكام التماثل بين الأشياء، أمر تتقبله العقول؛ فلازم ذلك يوجب التماثل في الأحكام، لاعتباره أمر فطري مقرر بين الناس (3).
ولهذا فقد أخذ به جماهير الفقهاء، واعتبروه أصلا مشروعا تستنبط به أحكام الشريعة فيما لا يوجد فيه نص، ولا إجماع. وأنكر الظاهرية وقوعه، وزعموا حظر الشريعة له (4).
لكن قول جمهور العلماء مؤيد بالأدلة القاضية بالقياس، والحاكمة بالأخذ به كأصل شرعي؛ حيث توافرت تلك الأدلة من **الكتاب**؛ كقوله سبحانه وتعالى: **(هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ)** سورة الحشر، الآية 2.

وقد نزلت هذه الآية في بني النضير، حينما نكثوا العهد مع النبي صلى الله عليه وسلم، فعاقبهم جزاء غدرهم، وأخرجهم من المدينة. فأخذوا يخربون بيوتهم بأنفسهم كي لا يتحسروا عليها بسكنى المسلمين لها، فجعل الله تعالى تلك الحادثة عبرة لأصحاب العقول؛ ليتأملوا فيما نزل بهؤلاء، فيحذروا أن يفعلوا فعلهم فتحل عليهم العقوبة كما حلت ببني النضير.
قال النسفي: وهذا يعد دليلا من الكتاب على على جواز القياس. (5)
وأما السنة، وكذا أفعال الصحابة فقد دلت على القياس. وخاصة حينما تفجأهم النوازل بمعزل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيقرهم على فعلهم حين عودتهم إليه.
أو حين يرشدهم لأمر هام، ويسبر أعماقم ليرى مدى استعدادهم للتعامل مع تلك الأحداث والظروف؛ فيدرك استعدادهم لها. فمن ذلك ما ورد في حديث الصحابي معاذ بن جبل، لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن قاضيا لهم، فسأله: "كيف تقضي ؟ فقال: أقضي بما ورد في كتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله ؟ قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال: أجتهد رأيي قضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله" (6).
والقياس منهج علمي محدد بين الفقهاء، ومصدر هام لاستنباط الأحكام الشرعية. بل هو مظهر وكاشف لها؛ إذ الأحكام ثابتة ابتداء بإثبات الشارع لها (7). وهو من أعظم المصادر وأكثرها استيعابا للحوادث والوقائع المستجدة مع استمرار الحياة وسيرها، "إذ لا يخفى أن النصوص محدودة متناهية والحوادث الواقعة والمتوقعة غير متناهية. فلا مفر من إعطاء الحوادث والمعاملات الجديدة منازلها وأحكامها في الشريعة إلا عن طريق الاجتهاد بالرأي الذي رأسه القياس" (8).
وعليه فالقياس مصدر، وأصل شرعي يؤخذ به وفق مناهج الفقهاء في عملية استنباط الأحكام، ويلجأ إليه إن أعوزنا الدليل الشرعي من كتاب أو

سنة أو إجماع بين العلماء، وبهذا التسليم لمبدأ القياس الأصولي؛ فقد أسس دعائم ثابتة للبحث العلمي القائم على التنظيم الإيجابي، والإبداع العقلي الواقعي لبحث المشكلات الطارئة، وتقديم الحلول المناسبة لها.

المبحث الثاني:

دلالة البحث العلمي من خلال منهج القياس الأصولي

لقد حدد الفقهاء، وعلماء أصول الفقه سبل التعامل مع القياس، ولم يتركوا ذلك مشاعا بين الناس. بل رسموا الحدود، ووضعوا الشروط لمن يسلك هذا المعترك. وبحثوا ذلك في أبواب الاجتهاد على اعتبار أن القياس هو أهم مناطات الاجتهاد، وإن كان قد نسب للشافعي على أنهما متحدان معا، وبمعنى واحد جامع لهما (9).

وحددوا الاجتهاد بأنه عبارة عن "استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي" (10)، وهذا الاستفراغ والبذل يستلزم منه أن يكون "كامل الآلة في الاجتهاد؛ كما يقول الجويني في متن الورقات"(11).

وبما أن النظر العلمي يسير وفق منهج ضابط، ومميز له عن كثير من حالات التفاعلات البشرية التي تنتهج العشوائية؛ فالبحث العلمي يتماشى مع "مبادئ ومسلمات، ويعالج الوقائع، ويقيم الفروض التي تربط بين الوقائع بواسطة مفهومات خاصة، ليخلص بالتالي وبعد التحقق من الفروض إلى صياغة القوانين والنظريات" (12). فيصبح الباحث وفقا لهذا المنهج اهلا للتفكير العلمي "المرتكز على طريقة النظر الصحيحة في الأمور التي تعتمد العقل والبرهان المقنع؛ بالتجربة أو بالدليل"؛ (13)؛ لأجل تبني هذا النهج العلمي والسير فيه.

وبذلك يلزمه في منهج الاجتهاد الفقهي، والقياس الأصولي. العلم بنصوص الكتاب الكريم، والسنة المطهرة الشاملة للأحكام الشرعية، وما يتعلق بهما من معرفة للناسخ والمنسوخ، وما يلزمهما من معرفة كاملة باللغة العربية؛ ليسهل عليه استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها المعتبرة.

كما اشترطوا على من يتصدى لهذا المنهج العلمي؛ معرفة المسائل المجمع عليها، كي لا يفتي بخلافها، وأن يكون عارفا بعلم أصول الفقه؛ ومنها مقاصد الشريعة؛ لأن منزلة الاجتهاد تتحصل لمن حوى وصفين عامين كما أشار الشاطبي، وهما:

فهم مقاصد الشريعة، والتمكن من منهج الاستنباط بناء على الفهم الذي اكتسبه المجتهد فيها (14). وأن يكون مهيئا ومستعدا لهذا العمل العظيم، ومتصفا بالأخلاق الطيبة الدافعة له بالاستمرار والتحدي لكل العقبات والصعاب التي تعترض طريق كل عالم، وباحث.

فالاجتهاد بشكل عام، وبما يشمله من قياس ما هو إلا بحث علمي رصين منظم؛ ميدانه وحدوده النصوص الشرعية، والتعامل معها استقراء واستنباطا. والتي تكون في مناهج البحث الحديثة بمثابة الملاحظة المنظمة للأشياء والظواهر، ثم تأتي عملية التجريب وجمع البيانات ووضع الفروض؛ ثم الوصول إلى مرحلة استخلاص الحكم الشرعي لتطبيقه، والتعامل معه؛ والتي تعد أيضا مقاربة لمرحلة الخلوص للنتائج وتعميمها، والتي تعد أهم مخرجات تلك المنهجية.

ذلك فالاجتهاد كما ضبطه، وحدده علماء أصول الفقه، وسلكه الفقهاء؛ بمثابة بحث علمي . الآن . لخضوعه لأسس، وقواعد ضابطة؛ تلزم الفقيه بالسير في بحثه ضمن إشارات، ومناهج معلومة عندهم؛ وتؤدي لنتائج عملية تظهر الحكم الشرعي، الذي يكون بمثابة قانون عام.

المبحث الثالث:

خطوات البحث العلمي في منهج القياس الأصولي

فدلالة النصوص على حكم شرعي في واقعة ما. ومعرفة علة ذلك الحكم التي يمكن إلحاق وقائع أخرى بالواقعة المطروقة، وفقا للضوابط المحددة؛ يسعف المجتهد. الباحث. بطرق سليمة تأخذ به لبلوغ مراده في عملية البحث هذه. وهو الوصول للحكم الشرعي المنشود لتلك الواقعة الطارئة صمن ما يعرف بمنهج القياس الأصولي.

لذلك كان البحث والنظر في القياس الأصولي "أوسع من غيره من أبواب الأصول. ولهذا خصوه بمزيد من الاعتبار؛ فعدوه مناط الاجتهاد وأصل الرأي. فمنه يتشعب الفقه، وأساليب الشريعة" كما يقول الزركشي (15).

وكنتيجة لازمة كان البحث في علة الحكم؛ أساس منهج القياس الأصولي؛ فالعلة هي أساس بحث القياس، وبموجب كشفها، والتأكد من اشتمال الواقعة المبحوثة . الفرع . عليها، يكتمل المنهج العلمي في القياس، وتظهر ثماره (16). وهي ايضا مناط الأحكام، والباعث المعرف لها. كما أنها بمثابة الأساس المنضبط، والمعبر عن حكم الشريعة المطهرة من تشريع الأحكام. وبناء على هذا؛ فقد عرفها العلماء بقولهم: "هي الوصف الظاهر المنضبط الذي يكون مظنة وجود الحكمة" (17).

فالعلة كوصف ظاهر منضبط، هي الكاشفة والمبينة لمقاصد الشريعة وحكمتها من تشريع الأحكام؛ فكان ربط أحكام الشريعة بها أولى من ربطها بالمناسب الظاهر، المعبر عنه بالحكمة. لأنها ظاهرة منصبطة؛ غير خفية، أو متفاوتة تفاوت الأحوال والأشخاص.

وهذا المعنى المحدد للعلة، يبين لنا شروطها العامة عند الباحثين، ومن أهمها:

أولاً: أن تكون العلة وصفا ظاهرا؛ أي يتبين وجودها في الأصل والفرع، لأنها تعد علامة الحكم، والدالة على وجوده؛ (18) وذلك كالإسكار قي الخمر، فهو ظاهر الوجود ومتحقق منه في الخمر، ويمكن التحقق من وجوده في كل شراب مسكر.

ثانياً: أن تكون العلة وصفا متعديا وليست قاصرة على الأصل (19)، لأن التعدية أساس القياس، وبها يتحقق مشاركة الفرع لحكم الأصل. فإذا انتفت انعدم القياس؛ كالأحكام الخاصة برسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا يصح القياس عليها.

ثالثاً: أن تكون العلة عامة مطردة؛ أي متى ما وجدت العلة في موضع تتحقق فيه؛ وجد الحكم مصاحبا لها؛ (20) فكلما تحقق الإسكار في شراب ثبت حكم التحريم فيه.

وأما مناهج البحث العلمي في كشف العلة ومعرفتها، أو ما يعرف عند علماء أصول الفقه بمسالك العلة؛ فقد توصل إليها الباحثون في علم الأصول من خلال منهج الاستقراء في البحث العلمي؛ كما يقول محمد أبو زهرة: "ثبت بالاستقراء أن علل الاحكام تشتق من: النصوص، أو من الإجماع، أو من الاستنباط الفقهي من مجموع الأحكام الشرعية" (21)، وذلك كما يلي:

أولاً: النص، والمعني بذلك؛ استقراء نصوص الكتاب، والسنة في المسألة المبحوثة، فإن وجد النص الدال عليها، اخذ به، وتعتبر العلة في هذا المقام منصوصا عليها.

ثانياً: الإجماع، وهذا ما عليه جمهور الأصوليين؛ بأن الإجماع من طرق العلة. فإذا اتفق علماء الأمة في زمن معين على تعليل حكم شرعي بوصف معين، فتثبت له بمقتضى الإجماع، ويقاس عليها من الفضايا الحادثة المنضوية ضمن نفس العلة التي اثبتها الإجماع. وتكمن أهمية هذا المسلك كون احتمال النسخ لا يتطرق إليه (22)، فيبقى الحكم صالحا للقياس عليه ببقاء علته. كإجماع العلماء على أن الاخ الشقيق يقدم في الميراث على الاخ لأب، بعلة القرابة التي تكون في الشقيق أقوى منها في الأخ لأب؛ فيقاس عليها تقديم ابن الأخ الشقيق على ابن الأخ لأب؛ لنفس العلة.

ثالثاً: فإذا لم نتعرف على العلة لا بنص، ولا إجماع؛ فيوصلنا المنهج الاستقرائي في البحث إلى التعرف عليها من خلال استنباط الفقهاء لها من جملة الأحكام الشرعية الثابتة. وذلك بالنظر والاجتهاذ الفقهي المتمثل بما يلي:

1. السبر والتقسيم؛ والذي يتمثل باختبار الأوصاف ومعرفتها، "وحصر ما يمكن التعليل به من هذه الأوصاف للمقيس عليه، ثم اختبارها في المقيس، وإبطال ما لا يصلح منها"(23).

   اي بما يتضمن حصر جملة الاوصاف التي يراها الباحث الأصولي صالحة كعلة للحكم، ثم اختبارها والنظر فيها، واستبعاد غير المناسب منها، وما لا يصلح للتعليل به، وإبقاء ما يصلح علة لذاك الحكم.

2. تنقيح المناط، وهو مقرر عند طائفة من علماء أصول الفقه، (24) ويعنى بذلك استخلاص علة الحكم وتنقيتها وتهذيبها من الأصاف التي اكتنفتها، ولا شأن لها في هذه العلة. ويعرف ذلك باتباع منهج الاستقراء والتتبع؛ كحادثة الأعرابي الذي جامع زوجته في رمضان. فالتركي والهندي في معنى العربي ولا مدخل لها في الحكم، كما يقول الغزالي (المصدر السابق، نفس الصفحة).

   فالباحث الأصولي يتتبع الأوصاف التي لا دخل لها في علة الحكم فيستبعدها، ويبقي الأكثر مناسبة لعلة الحكم. وهو هنا في هذه الواقعة تعمد الجماع في رمضان.

   ويستطيع الباحث أن يميز بين تنقيح المناط، والسبر والتقسيم. فهما مختلفان؛ إذ التنقيح يتحقق متى ما دل النص على علة الحكم، ولكن اكتنفتها أوصاف أخرى لا تصلح للتعليل، فيهذبها الباحث ويبقي الصالحة فقط. أما السبر والتقسيم فحينما لا يكون هناك نص أصلا يدل على علة الحكم، فيلجأ لهما لمعرفة العلة وليس لتهذيبها من غيرها (25).

3. تخريج المناط. وذكر الشوكاني، بأنه يعبر عنه بالمناسبة، والمصلحة، والاستدلال، ورعاية المقاصد (26)، ويتمثل في معرفة العلة للحكم المنصوص عليه، من دون بيان علته بطريق النص، واستنباطها باتباع طرق كشف العلة؛ كعلة وجوب القصاص في القتل العمد، وهو السلاح القاتل عمدا؛ فيستنبط حكم القصاص في كل قتل وقع بسلاح يفضي لذلك، بعلة الإفضاء للقتل.

4. تحقيق المناط، ويقصد بذلك "النظر في مدى تحقق العلة الثابتة في حكم الأصل بالنص أو الإجماع أو أي مسلك آخر، والتاكد من ثبوتها في الفرع (27). كورود النص باعتزال النساء في المحيض، للعلة المنصوص عليها، وهى الأذى، قال الله تعالى: **(وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ)** سورة البقرة، الآية 222، فيرى مدى تحقق ذلك الأذى في النفاس؛ فيأخذ حكم الاصل، وهو اعتزالهن.

5. الدوران، ونعني به وجود حكم المسألة عند وجود علتها، وارتفاع ذلك الحكم عند غياب العلة في صورة واحدة (28)، وذلك كحكم التحريم مع وجود الإسكار في العضير، فإنه لما خلا من الإسكار، لم يكن محرما؛ فإن عاد إليه الإسكار حل حكم التحريم فيه، فإن زال الإسكار منه بتحوله خلا؛ زال التحريم منه، فثبت بذلك أن علة التحريم هي الإسكار، وهكذا فالحكم يدور مع علته.

6. الطرد والعكس، ويراد باطراد العلة أنه كلما وجدت في الأصل؛ وجد الحكم في الفرع، وهو ما يشير إليه الشوكاني بقوله: "الاطراد عبارة عن كون الوصف بحيث لا يوجد إلا ويوجد معه الحكم وهذا لا يثبت إلا إذا ثبت أن الحكم حاصل معه في الفرع"(29).

وأما قياس العكس؛ فهو إثبات خلاف حكم الاصل للفرع، للاختلاف في العلة. وهذا المسلك نفاه الغزالي ولم ياخذ به؛ بل قال فيه: "إن العكس ليس بشرط في العلل الشرعية فلا اثر لوجوده وعدمه" (30).

وقد مثلوا لهذا بما ورد في قوله صلى الله عليه وسلم: "في بضع أحدكم صدقة قالوا يا رسول الله ايأتي احدنا شهوته ويكون له فيها أجر قال أرايتم لو وضعها في حرام اكان عليه فيها وزرفكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر" (31)، وقد رجح النووي الأخذ بهذا القياس، وقال بأن هذا الحديث دليل لمن عمل به من الأصوليين.

المبحث الرابع:

مناهج البحث العلمي السالكة نهج القياس الأصولي

ومن تلك المناهج منهج الاستقراء الذي يعد أساسا للمنهج التجريبي الذي قامت عليه علوم الغرب. والذي هو عبارة عن: "استدلال يتألف من عدة مقدمات، وكلما زادت زاد احتمال صدقها" (32). وذلك المنهج الذي يعبر عنه أشهر الفلاسفة البريطانيين التجريبيين في القرن التاسع عشر "جون ستيوارت مل"؛ بأنه الانتقال من شئ معلوم إلى شئ مجهول.

واسس منهج الاستقراء التي قررها جون استيوارت مل للانتقال من المعلوم للشئ المجهول، تكمن في ثلاث مراحل:

أ. مرحلة الملاحظة والتجربة.

ب. مرحة إعداد الفروض.

ج. مرحلة تحقيق تلك الفروض تجريبيا.

وبتحقق هذه المرحلة الثالثة، يكون الفرض ناجحا، وينتقل إلى صورة القانون العام.

المرحلة الأولى؛ مرحلة الملاحظة والتجربة

وأما ما يخص مرحلة الملاحظة والتجربة هذه؛ فيسبقها تحديد مشكلة البحث، والإحاطة بها ومعرفتها واستيعاب فهمها. فلا يجوز للباحث الشروع في بحثه، والخوض فيه قبل تحديد المشكلة ورسوخها في ذهنه، واستيعاب طرق التعامل معها (33).

فمرحلة تحديد المشكلة في المنهج الاستقرائي؛ هي ما يعبر عنها أثناء البحث في تحديد مسالك العلة في القياس الاصولي بمسلك تنقيح المناط، التي أوضحنا المراد بها في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

و مرحلة الملاحظة والتجربة في المنهج الاستقرائي، والتي تظهر في القياس الأصولي بالبحث في النصوص الشرعية الدالة على حكم الواقعة، مع استيعاب تلك النصوص والتعامل معها بمهنية علمية، وبحثية كاملة لاستخلاص ما يكون مناسبا منها لتعليل الأحكام به. وتظهر أهمية هذه المرحلة في أنها مقتصرة على العلماء المتخصصين فقط. كما أوضحها العلماء في شروط المجتهد، لتحصل الفائدة والطمأنينة بتلك الأحكام المستنبطة، وتلك الدراسات والبحوث العلمية.

والتعامل مع تلك النصوص الشرعية مسألة دقيقة. تحتاج من الباحث دقة متناهية، ومعرفة كاملة بمناهج العلماء من أهل الأصول، ومسالكهم في عملية الاستنباط والتوصل للعلل؛ للوصول إلى الحكم الشرعي الذي هو بمثابة القانون العام، أو النظرية التي يقصدها الباحث.

المرحلة الثانية، مرحلة وضع الفروض

وقد تبين لنا تلك الدقة التي يجب أن يتحلى بها الباحث في القياس الأصولي؛ حينما تطرقنا لبحث مسالك العلة. ففي مسلك السبر والتقسيم خاصة؛ التي تحاكي مرحلة وضع الفروض في منهج مل الاستقرائي، يستجمع الباحث كل مدركاته لحصر الأوصاف الظاهرة في المسألة، وانتقاء أكثرها ملاءمة للحكم، واستبعاد غيرها. وفي هذه العملية المنهجية "تتفاوت عقول المجتهدين لأن منهم من يرى المناسب هذا الوصف ومنهم من يرى المناسب وصفا آخر" كما يقول عبد الوهاب خلاف (34). فهذا الاختلاف في تعيين الوصف المناسب سبب لاختلاف مناهج الفقهاء، وتعدد آرائهم.

وينعكس منهج البحث في السبر والتقسيم هذا، ويسقط على منهج وضع الفروض في الاستقراء العلمي التجريبي، ويتحقق نفس المحذور الذي أشار إليه فقهاء المسلمين. فالفروض في المنهج التجريبي تستخدم للكشف عن علل الظواهر. فتبقى مؤقتتة قابلة للتغيير؛ لتاتي فروض غيرها أكثر ملاءمة. ومن هنا كما يقول توفيق الطويل: "افتقر الفرض العلمي إلى ذكاء وفطنة وخيال وسرعة وبداهة وسعة اطلاع" (35).

وبناء على هذا الطرح اختلفت آراء العلماء والباحثين حول مخرجات التعامل مع تلك الفروض، كما اختلفت من قبل مذاهب الفقهاء المسلمين بناء على القياس الأصولي؛ نتيجة لتفاوت العقول حول حصر العلل وأوصاف الأحكام.

المرحلة الثالثة، مرحلة التحقق من الفروض

ويعبر عنها في القياس الأصولي بمسلك تحقيق المناط التي تعد عند باحثي القياس الأصولي من أشهر طرق معرفة علة الحكم؛ لأنها تتحقق في استنباط العلة المقررة في الأصل سواء ثبت الحكم بنص، او إجماع، او استدلال اجتهادي. للتوصل من بعدها للحكم الشرعي وتقريره؛ لكي يعد بمثابة قانون، او نظرية عامة.

وتكمن أهمية هذه المرحلة في المنهج الاستقرائي؛ الذي يعد اصل المنهج التجريبي. للتأكد من صحة تلك الفروض، أو عدم صحتها. ونتيجة لذلك فقد وضع جون ستيوارت مل خمسة مناهج للتحقق من الفرض العلمي؛ وهي بمثابة طرق للاستقراء التجريبي، وتتلخص بما يلي:

1. منهج الاتفاق.
2. منهج الافتراق.
3. منهج الجمع بين الاتفاق والافتراق.
4. منهج التغير النسبي.
5. منهج البواقي (36).

وأما بالنسبة لمنهج الاتفاق، أو ما يعرف بالملازمة في الحدوث؛ فهو معروف عند علماء القياس الاصولي. وقد بحثوه أثناء اجتهاداتهم للكشف عن مسالك العلة، وانتهوا إلى القول باطراد العلة. ومقصود ذلك أنه متى ما وقعت العلة ثبت الحكم. ويضربون لذلك مثلا بالإسكار؛ فمتى ما وجد الإسكار في شراب، وقع التحريم في ذلك الشراب (37).

وأما منهج الافتراق، أو ما يعرف بطريقة التلازم في الافتراق؛ فهي على خلاف المرحلة الأولى، وعكسها تماما؛ لأن مضمونها يعتبر تخلف العلة

يؤدي إلى تخلف المعلول (38). وقد عرف هذا المنهج علماء أصول الفقه، وطبقوه في دراساتهم حين بحثهم في مسالك العلة في القياس الأصولي؛ فقالوا: لا تعد العلة علة حتى يأتي الحكم بإقبالها، ويذهب بإدبارها، ولهذ اشترط الجوني الاطراد والانعكاس في العلة، كما ذكر الزركشي (39). وهو الرأي الذي رجحه الإمام النووي، ومال إليه أثناء شرحه لحديث (.. وفي بضع احدكم..) السابق (40).

وبالنسبة لمنهج الجمع بين الاتفاق والافتراق؛ فيشير الطويل إلى أن هذا المنهج يجمع بين المنهجين السابقين (41). وهذا المنهج أشار إليه علماء الأصول حين بحثهم عن مسالك العلة. فمقصود الدوران هذا عندهم: "أن يوجد الحكم عند وجود الوصف ويرتفع بارتفاعه في صورة واحدة" (42). فقرروا طريقة الجمع هذه بين العلة ومعلولها حيث قالوا: بأن العلة تدور مع الحكم المعلول في حالة الوجود والعدم؛ أي متى ما وجدت العلة وجد الحكم، ومتى انتفت تخلف الحكم؛ فبحثوا ذلك في مسلك الدوران في استنباط العلة.

وهذا القانون العام الذي ينتهي إليه منهج الاستقراء التجريبي، باتباع خطواته الأساسية التي حددها الفيلسوف مل، يفترض أن يقوم على أساسين مهمين هما:

أ. مبدأ اطرد الأحداث الطبيعية.

ب. مبدأ العلية.

فمبدأ اطراد الأحداث، التي حدثت في الماضي، والاعتقاد، بأنها سوف تحدث في المستقبل بنفس الشئ؛ يؤدي لاكتشافنا للقانون العام. لأنه يوجد نظام يحكم الأحداث ويوجد اطراد في وقوعها (43).

وكذلك الأمر بالنسبة لمبدأ العلية الذي يحكم بأن كل حدث لا بد له من علة (44)، وأن تلك الوقائع مرتبطة ببعضها بتلك العلة؛ مما يؤدي لوجود الحادثة متى ما وجدت العلة الحاكمة لها.

وهذان المبدآن اللذان قال بهما جون استيوارت مل، وأقام على أساسهما منهجه العلمي في الاستقراء؛ هما محور اجتهادات علماء أصول الفقه عامة، ومحل نظر باحثي القياس الأصولي خاصة.

وعلى ذلك فإن منهج القياس الأصولي ليعد بحق أساس المنهج الاستقرائي التجريبي عند المسلمين؛ الذين اقاموا عليه نهضتهم العلمية في شتى ميادين العلم، والذي اهتدى إليه بعد ذلك علماء الغرب؛ حتى وصل إلى مل، فدفع به ليكون اصلا للنهضة العلمية عند الغربيين.

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج:

توصلت هذه الدراسة لجملة من النتائج، والتي من أهمها:

1. يعد القياس الأصولي مصدرا لبيان حكم الواقعة المطروقة للبحث، بمقتض إلحاقها بواقعة أخرى مشابهة لها، ثبت حكمها بالأدلة الشرعية.
2. القياس الأصولي من أدق، وأعظم مباحث علم أصول الفقه، ولذلك اعتبره علماء هذا الفن مناط الاجتهاد، وأصل الرأي؛ فمنه يتشعب فقه الشريعة، ومنه تعلم أساليبها.
3. تعد العلة في القياس الأصولي؛ من أهم أركانه، وأساس منهجه، وبتحققها يكتمل منهج البحث في القياس الأصولي، وتؤتى ثماره.
4. ونظراً لأهمية العلة في منهج القياس الأصولي، فقد أولاها العلماء مزيدا من البحث والنظر؛ فحددوا معالمها، وكشفوا عن كنهها؛ من خلال منهج الاستدلال الاستقرائي، وضبطوا مسالكها بقوالب النص والإجماع والاجتهاد.
5. ثبت لدى فلاسفة منهج الاستقراء التجريبي. أن النظرية، أو القانون العام الذي يطلبه ذلك المنهج دوما؛ إنما يقوم على مبدئين أساسيين هما:

أ. مبدأ اطراد الحوادث.

ب. مبدأ العلية، أو ما يعرف بالسببية.

وهذان المبدآن هما محور اجتهاد علماء الاصول في فقه الشريعة الإسلامية بشكل عام. وهما محل نظر باحثي القياس الأصولي بشكل خاص؛ قبل ان يتبناهما الفيلسوف الإنجليزي "جون ستيوارت مل" زعيم المنهج الاستقرائي الحديث.

6. إن مناهج البحث العلمي فيما خلصت إليه من مبادئ؛ تتعلق بملاحظة الظواهر، ووضع الفروض، وتعميم النتائج وصولا للقانون العام، أو ما يعرف عند علماء الأصول بالحكم الشرعي؛ إنما تعد خاضعة ومقتفية آثار منهج القياس الأصولي.

ثانياً- التوصيات:

في ضوء النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة، يوصي الباحث بالآتي:

أ. الاعتزاز بثقافتنا، وما أفرزته من أسس ومبادئ علمية؛ انارن الطريق بالعلم والمعرفة الصائبة، وبددت ظلمات الجهل والتخلف العلمي.

ب. في عالم اليوم، وتعدد الآراء، وتصارع الأفكار والمذاهب؛ لا بد من كشف الغطاءعن مناهجنا العلمية التي ارست دعائم التقدم العلمي بكافة جوانبه؛ سواء في محيط نهضتنا. حينما طبقت في بلادنا، وتجاوزنا بها هامات الأمم، أو حينما طبقها غيرنا، ونسبوها لهم؛ فأقاموا على هديها نهضتهم العلمية.

ج. لابد للجامعات والمراكز العلمية وطلاب العلم، وجميع المهتمين بقضايا البحث العلمي، وما يتعلق به من مناهج ومعطيات. لابد لهم جميعا من العودة لمناهج البحث عند علماء أصول الفقه عامة؛ وباحثي القياس الأصولي خاصة. لتجلية المعرفة السديدة بقواعد هذا العلم التي تضبط التفكير، وتصحح النظر العلمي، وتساعد الباحثين للوصول لمبتغاهم من خلال المناهج العلمية؛ التي بسطها أهل هذا الفن؛ من استقراء أو استدلال علمي، أو استنتاج معرفي، أو استنباط فقهي...

قائمة الفهارس:

1. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، سنة 1414هـ، ط3، بيروت، لبنان، والرازي، مختار الصحاح؛ مادة: قيس.
2. زيدان، عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، ص195، مؤسسة الرسالة، ط15، 1427هـ . 2006م، بيروت، لبنان.
3. أبو زهرة، محمد، أصول الفقه، ص219، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، سنة 1958م.
4. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى، ص 398، الناشر مكتبة الجندي، سنة 1971م، القاهرة، مصر.
5. النسفي، عبد الله بن أحمد، تفسير النسفي، ج2، ص، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
6. الحديث رواه أبو داود، والترمذي؛ سنن أبي داود، كتاب الفضاء، باب اجتهاد الرأي في القضاء، وسنن الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي.
7. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين، البحر المحيط، ج7، ص17، ط1، الناشر دار الكندي، 1414هـ 1994م.
8. الزرقا، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، ج1، ص80، دار القلم، دمشق، سوريا، ط2، 1425هـ، 2004م، والعبارة منقولة عن الشهرستاني.
9. جمعة، علي، القياس عند الأصوليين، ص 26، منشورات علاء سرحان، دار الرسالة، ط1، القاهرة، مصر، 1427هـ 2006م.
10. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، شرح التلويح على التوضيح، ج2، ص117، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
11. الفوزان، عبد الله بن صالح، شرح الورقات في أصول الفقه، ص264، ط3، دار المسلم، الرياض، السعودية، 1417هـ 1996م.
12. قنصوه، صلاح، فلسفة العلم، ص135، ط2، 1983م، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
13. زكريا، فؤاد، التفكير العلمي، ص18، منشورات وزارة الثقافة الأردنية، عمان، الأردن.
14. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم اللخمي، الموافقات في أصول الفقه، ج4، ص56، دار الفكر، بيروت، لبنان.
15. الزركشي، البحر المحيط، ج7، ص5.
16. زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص200.
17. الخضري، محمد، أصول الفقه، ص298، ط6، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر، 1389هـ 1969م.
18. خلاف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه، ص68، ط2، دار القلم للطباعة والنشر، 1408هـ 1988م.
19. التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح، ج2، ص 66.
20. الفوزان، عبد الله، شرح الورقات في أصول الفقه، ص235.
21. أبو زهرة، اصول الفقه، ص244.
22. الزركشي، البحر المحيط، ج7، ص234.
23. الشوكاني، إرشاد الفحول، ص213، طبعة دار الفكر، بيروت، لبنانز.
24. الغزالي، المستصفى، ص428.
25. خلاف، علم أصول الفقه، ص79.
26. الشوكاني، إرشاد الفحول، ص214.
27. الزركشي، البحر المحيط، ج7، ص324.
28. أبو سليمان، عبد الوهاب، مناهج البحث في الفقه الإسلامي، ص5113، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 1416هـ 1996م.
29. الشوكاني، غرشاد الفجول، ص220.
30. الغزالي، المستصفى، ص442.
31. رواه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف.
32. زيدان، محمود، الاستقراء والمنهج العلمي، ص41، ط4، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1980م.
33. أبو سمرة، محمود، منهجية البحث العلمي عند علماء المسلمين، ص467، منشورات جامعة القدس المفتوحة، القدس، فلسطين.
34. خلاف، علم أصول الفقه، ص78. وانظر أيضا: زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص215.
35. الطويل، توفيق، أسس الفلسفة، ص128، ط3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.
36. بدوي، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، ص162، ط3، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، الكويت، 1977م.
37. الفوزان، شرح الورقات في أصول الفقه، ص235.
38. زيدان، محمود، الاستقراء والمنهج العلمي، ص95.
39. الزركشي، البحر المحيط، ج7، ص181.
40. النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، ج7، ص92، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
41. الطويل، أسس الفلسفة، ص131.
42. الشوكاني، إرشاد الفحول، ص221.
43. النشار، علي سامي، مناهج البحث االإسكندرية، مصر، 1367هـ 1974م عند مفكري الإسلام، ص85، ط1، دار الفكر العربي.
44. زيدان، محمود، الاستقراء والمنهج العلمي، ص75.

قائمة المصادر والمراجع:

1. بدوي، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، ط3، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، الكويت، 1977م.
2. الترمذي، أبو عيسى، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، ط1، طبعة دار الحديث، القاهرة، مصر، سنة 1421هـ 2001م.

3. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، شرح التلويح على التوضيح، ط1، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة 2012م.
4. جمعة، على، القياس عند الأصوليين، منشورات علاء سرحان، دار الرسالة، ط1، القاهرة، مصر، 1427هـ 2006م.
5. الخضري، محمد، أصول الفقه، ط6، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر، 1389هـ 1969م.
6. خلاف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه، ط2، دار القلم للطباعة والنشر، 1408هـ 1988م.
7. الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، طبعة سنة 1986م، مكتبة لبنان.
8. السجستاني، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، دار الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، سنة 1973م.
9. الزرقا، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق، سوريا، ط2، 1425هـ، 2004م، والعبارة منقولة عن الشهرستاني.
10. الزركشي، ابو عبد الله بدر الدين، البحر المحيط، ط1، الناشر دار الكندي، 1414هـ 1994م.
11. زكريا، فؤاد، التفكير العلمي، منشورات وزارة الثقافة الأردنية، عمان، الأردن، سنة 1978م.
12. أبو زهرة، محمد، أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، سنة 1958م.
13. زيدان، عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، ط15، 1427هـ . 2006م، بيروت، لبنان.
14. أبو سليمان، عبد الوهاب، مناهج البحث في الفقه الإسلامي، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 1416هـ 1996م.
15. أبو سمرة، محمود، منهجية البحث العلمي عند علماء المسلمين، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد 16، عدد 2، منشورات جامعة القدس المفتوحة، القدس، فلسطين، سنة 2008م.
16. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم اللخمي، الموافقات في أصول الفقه، دار الفكر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
17. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، إرشاد الفحول، طبعة دار الفكر، بيروت، لبنان، سنة 1412هـ 1992م.
18. الطويل، توفيق، أسس الفلسفة، ط3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، سنة 1979م.
19. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى، الناشر مكتبة الجندي، القاهرة، مصر، سنة 1971م.
20. الفوزان، عبد الله بن صالح، شرح الورقات في أصول الفقه، ط3، دار المسلم، الرياض، السعودية، 1417هـ 1996م.
21. القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار الحديث، ط1، سنة 1412هـ، القاهرة، مصر.
22. قنصوه، صلاح، فلسفة العلم، ط2، 1983م، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
23. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط2، دار صادر، بيروت، لبنان، 1414هـ.
24. النسفي، عبد الله بن أحمد، تفسير النسفي، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
25. النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
26. النشار، علي سامي، مناهج البحث االإسكندرية، مصر، 1367هـ 1974م عند مفكري الإسلام، دار الفكر العربي.

واقع تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وعلاقتها بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الحكومية الأردنية

الدكتور حسن خالد العواملة
الأردن – السلط
جامعة البلقاء التطبيقية/ كلية عمان للعلوم المالية والادارية
قسم إدارة الاعمال
Hassan_alfazza@bau.edu.jo

الملخص: *هدفت الدراسة الكشف عن درجة تطبيق الحاكمية الرشيدة وعلاقتها بتطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر رؤساء الاقسام فيها، واشتمل مجتمع الدراسة على جميع رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الحكومية العامة للعام الدراسي (2021/ 2022)، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة واشتملت على محورين هما: محور الحاكمية الرشيدة ومحور الجودة الشاملة. وبينت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق كل من الحاكمية الرشيدة والجودة الشاملة جاءت متوسطة، وإن هناك علاقة ارتباطية إيجابية طردية بينهما، وفي ضوء نتائج أوصت الدراسة بضرورة بالعمل على زيادة تلك الدرجة من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل الميدانية لتفعيل معايير تطبيقات كل من الحوكمة الرشيدة وإدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية.*

الكلمات المفتاحية: *معايير الحاكمية الرشيدة، إدارة الجودة الشاملة، الجامعات الأردنية.*

المقدمة:

يظل العلم سبباً رئيسياً لرقي وتقدم الأمم ولمواكبة الدول المتقدمة، لذا نجد غالبية الدول تلجأ إلى استخدام أساليب إدارية حديثة كمصدر أساسي للتنمية بعدما رأت أن دولا صغيرة زاد دخل الفرد فيها بطريقة واضحة وذلك لإتباعها نظماً إدارية تتسم بالجودة والكفاءة؛ إذ أن تحقيق الأهداف في مستوياتها الدنيا لم يعد الغاية المنشودة، بل أصبح الوصول إلى أعلى درجات الإتقان الطموح الذي يحاول الجميع تحقيقه، كما تعيش المؤسسات التعليمية والتربوية عصراً تنمو فيه المعرفة بشكل متسارع، والعاملون فيها لا يتقدمون إلا بمواكبة هذا التطور بالمعرفة والتعليم، اذ أصبحت إدارة الجودة احد التطورات الأساسية في الفكر والممارسة الإدارية والأكثر ملاءمة لمواكبة التغيرات المتسارعة في القرن الحادي والعشرين، هذا العالم الذي أصبح فيه تطبيق إدارة الجودة إنتاج وتوظيفها والاستفادة منها هي السمة الغالبة واحد هذه المؤشرات التي يمكن من خلالها ان نقيس مدى تقدم المؤسسة وقدرتها على المساهمة في تحقيق الجدارة والتميز في عالم يعتمد في اقتصاده على المعرفة، لذلك أصبحت المؤسسات التعليمية تعتبر العاملين فيها الأساس الذي يعتمد عليه في تحقيق أهدافها المختلفة من خلال معايير الحوكمة التي تمكنهم إداريا عن طريق التدريب وتعزيز قدراتهم ومنحهم حرية التصرف واتخاذ القرارات وتحقيق المشاركة الفعالة في إدارة تلك الجامعات.

ونظراً للأثر الإيجابي الذي انعكس على الشركات والمؤسسات التي تبنّت تطبيق الحوكمة وإدارة الجودة الشاملة من حيث الإدارة والأرباح فقد انتقل هذا المفهوم إلى الجامعات ليُعبّر عن الأزمة الحقيقيّة التي تمر بها إدارات بعض الجامعات، والحلول المقترحة لها، إذ نُصّب بعضها فوق الطلبة والهيئتين التدريسيّة والإداريّة، لتكون مهمّتها اتخاذ القرارات المتعلّقة بشؤونهم، دون أن يكون لأي منهم الحق في مناقشة تلك القرارات أو الاعتراض عليها، مما أدى إلى عزوف الطلبة عن المشاركة في الحياة العامّة سواءً أكان ذلك داخل الجامعة أم خارجها. مما أثر على تطوّر الجامعة بوصفها المؤسسة الأكاديميّة التي يفترض فيها أن تُعيد صياغة توجّهات المجتمع بأشكاله كافّة (ناصر الدين، 2012).

وتعد مفاهيم الحوكمة وإدارة الجودة من المفاهيم الحديثة في علم الإدارة والتي تزايد الاهتمام بها خلال العقدين الأخيرين، مما أدى إلى ظهور العديد من الممارسات لتلك المفاهيم والتي اختلفت باختلاف تخصصات الباحثين واختلاف وجهات نظرهم، وما زالت هذه المفاهيم في مرحلة التطور والاكتشاف؛ إذ يأتي تطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة والحوكمة الرشيدة للعاملين في مؤسسات التعليم العالي ليوفر لها إمكانات جديدة وقدرات تنافسية متميزة، إذ أن هذا المنهج يوفر لها قدرات واسعة من تطبيق عناصر العمليات الإدارية، ويتيح لها نظاماً دقيقاً للإدارة ولممارسة العمليات الوظيفية المختلفة، كما أنها تؤلف متمماً

ومكمـلاً لفلسـفة الإدارة ومعتقـداتها وثقافتهـا ومـداخلها واتجاهاتهـا فـي ممارسة الأعمال وإدارتها (المازن، 2015).

وقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالجودة الشاملة؛ إلى أن أصبح حديث الساعة، إضافةً إلى العديد من العوامل التي كان لها الدور الفاعل في تزايد الاهتمام بالجودة، خاصة جودة التعليم وذلك لدورها الأساسي في تحسين وتطوير العمل التربوي والتعليمي، ومساعدة العاملين في الميدان، وتهيئة أفضل الفرص لنجاحهم وتحسين أدائهم، عدا عن أنه مطلبًا تربويًا وتعليميًا كما أشار كل من الكيلاني (2005) وجودة (2020) وحمود (2020) يمثل نهجًا إداريًا قادرًا على التغيير إلى الأفضل، إضافة إلى التغيرات الاقتصادية المصاحبة للثورة العلمية والتقدم التكنولوجي. ولقد ظهر مفهوم الجودة في مجال الصناعة والاقتصاد باعتبار أن تطبيقه سيؤدي بكل ثقة إلى إصلاح المصانع وتطوير منتجاتها وتحقيق رضا العميل، ومنها انتقل المفهوم إلى التربية والتعليم ولاقى اهتماماً كبيراً (الغامدي، 2015).

ويشهد التعليم الجامعي اهتماماً كبيراً على مختلف المستويات في كافة دول العالم، إضافة إلى أنه يشهد تطوراً مستمراً نحو الأفضل لمواكبة حاجات الفرد والمجتمع وخصائص العصر العلمي والتقني؛ وكما أشار كل من عليمات (2004)؛ فإنه ينظر إلى التعليم الجامعي على أساس الدور المتميز الذي يلبيه في تقدم المجتمعات وتنميتها وذلك عن طريق إعداد الكوادر والطاقات البشرية الفنية والعلمية والثقافية والمهنية وكذلك إعداد القيادات الفكرية في مجالات التعليم المختلفة التربوية والعلمية والمهنية (الطائي والعبادي والعبادي، 2008).

ومن المتوقع أن يزداد هذا الاهتمام في المستقبل نظراً للشكوى العالمية من انخفاض مستويات الجودة في التعليم، وتشير تقارير اليونسكو (2002) إلى أن الدول المتقدمة أكثر شكوى من الدول النامية، وانخفاض مستويات الجودة يؤدي لانخفاض مستوى المنتج التعليمي وانخفاض الاتصال الجيد بين المؤسسات التعليمية وبين المجتمع (مجيد والزيادات، 2008).

وترتبط الجامعات ارتباطاً وثيقاً بالجودة، فالفئة المستهدفة سواء كانت الطلبة في الجامعات أو أولياء الأمور أو وزارتي التربية والتعليم العالي أو الحكومة عموماً أو الجهات المنشغلة تريد التعرف على الجامعات المميزة والجامعات المتوسطة والجامعات الضعيفة. والهيكلية الترتيبية أو العنقودية تبرز الجامعات المميزة المتفوقة أولا ومن ثم الأقل تميزاً، وهكذا. والجامعة التي تأخذ المرتبة الأولى أو التي تُصنف ضمن المجموعة المتميزة والممتازة فإنها جامعة ذات جودة عالية في قوتها العلمية والإدارية (أبو خلف، 2004).

لذا فإن تطبيق إدارة الجودة ومعايير الحوكمة كما أشار إليها الطائي وحمد (2011) في مؤسسات التعليم العالي تُعتبر من القضايا التربوية الرئيسية التي تهتم بها الجامعات في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، من أجل زيادة فعالية تلك الجامعات، وتحسين جودة التعليم فيها (شحاته، 2012).

وتُعد حاكميّة الجامعات من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة الشاملة والتميّز في الأداء الجامعي، وهو المصدر أو المرجعيّة التي يُستند إليها في حُكم الجامعة (Wang, 2010). لذا تُعرّف حاكمية الجامعات بأنها "مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات التي تهدف إلى تحقيق الجودة الشاملة والتميّز في الأداء عن طريق اختيار الإستراتيجيات المناسبة والفعّالة لتحقيق غايات الجامعة وأهدافها الاستراتيجية"، وهي بذلك تعني النُظم التي تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثّر في الأداء، كما تشمل مقوّمات تقوية الجامعة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤوليّة (خورشيد ويوسف، 2009).

أي أن إدارة الجودة الشاملة تمثل المنهجية المنظمة لضمان سير النشاطات التي تم التخطيط لها مسبقاً من أجل تحقيق الأهداف المنشودة حيث أنها الأسلوب الأمثل الذي يساعد على منع وتجنب المشكلات من خلال العمل على تحفيز وتشجيع السلوك الإداري التنظيمي الأمثل في الأداء باستخدام الموارد المادية والبشرية بكفاءة عالية ضمن مجالس الحاكمية المختلفة في الجامعات (الطيطي، 2010).

ويمكن استخلاص المعاني الآتية كما أشار إليها الطائي وحمد (2010) وصالح (2011) وناصر الدين (2012) و المازن (2015) وسعيدان (2021) لمفهوم حاكمية الجامعات:

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الجامعة.
- تنظيم للعلاقات بين مجالس حاكمية الجامعة (مجلس الأمناء، مجلس الجامعة، مجلس العمداء، مجالس الأقسام).
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الجامعة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين إدارة الجامعة ومجالس حوكمة الجامعة بما يضمن جودة مخرجات الجامعة، وبذلك يمكن القول بأن الحاكمية "نظام لمواجهة الاستبداد الإداري في الجامعات، الذي توجده العلاقة الهرمية بين الرؤساء والمرؤوسين أو بين مصدري القرارات والمتلقين لها.

كما يعد تطبيق الحوكمة من أهم ضمانات استمرار المنظمة، فهو يسهم في رفع معنويات ورضا العاملين، إذ يشعرون بإتاحة الفرصة لإظهار قدراتهم، كما يستمتعون بتقدير الإدارة العليا وثقتها بهم، هذا الرضا الذي يسهم مع حرية التصرف المكفولة في إثراء التفكير الإبداعي والسعي لتحسين الأداء، كما أن تطبيق الحوكمة يؤدي لسرعة معالجة شكاوي واقتراحات ومشكلات الطلاب والمجتمع المحلي، وهو عامل أساسي لنجاح المؤسسات التعليمية واستمرارها فاعلة وناجحة ضمن بيئة تنافسية متصاعدة مع الجامعات العالمي (Wilkinson, 2009).

وتحتاج عملية تطبيق الحوكمة الرشيدة من المقومات والمتطلبات لدعم تطبيق معاييرها الأساسية والمحددة من اجل إحكام الإشراف والرقابة على السياسات والإجراءات والقرارات التي تتخذ من قبل إدارة الجامعات وقد أشار عطوة والسيد (2012) و Duloures (2019) إلى هذه المتطلبات على النحو الآتي:

- القيادة الإدارية الفاعلة: لا يمكن لحوكمة تنشد تحقيق الجودة ان تنجح بدون وجود قيادات إدارية جامعية فاعلة التي تتبنى أهداف الجامعة وتكون قادرة على فهمها وتنفيذها بالشكل الصحيح؛ لذا يجب ان تتوافر في القيادة الجامعية لكي تحقق الحوكمة الرشيدة فيها العديد من الصفات منها:

أ. الكفاءة الشخصية العالية والقدرة على تحمل المسؤولية ومعالجة المشكلات والتعامل مع الآخرين.

ب. الولاء لأهداف الجامعة والإيمان والقناعة بتلك الأهداف

ج. وجود رغبة حقيقية في أداء العمل وليس مجرد رغبة في تحقيق أهداف ومكاسب شخصية.

د. القدرة على كسب الدعم والحصول على الثقة العامة من قبل عملاء الجامعة.

هـ. وجود تفاهم مشترك بين القيادات في المواقع المختلفة.

- إصلاح الهياكل الإدارية: من خلال البدء بالإصلاح الإداري لتحقيق التنمية الشاملة في الجامعة.
- إصلاح الهياكل الرقابية: وذلك بإعادة هيكلة المؤسسات الرقابية التي يتمثل دورها في مكافحة الفساد من خلال تطوير التشريعات بما يمكنها من ممارسة دورها بشكل كامل ويحقق سرعة التقييم والمحاسبة.
- وجود القوانين والأنظمة والتشريعات: التي توضح أفضل الأساليب لكيفية ممارسة مجالس الحوكمة في الجامعة.
- وضوح التشريعات والسياسات والقواعد والمعايير الحاكمة، إذ إن الوضوح يعد غاية في الأهمية، حيث يسهل ذلك تطبيق القواعد والمبادئ المحددة.
- وضوح إمكانية تطبيق آليات الحوكمة المراد تطبيقها من اجل الوصول إلى النتائج بشكل دقيق وواضح.
- وجود نظام اتصالات متطور وبتقنيات حديثة يسهل عمليات الاتصال المطلوبة.

وتضم الحوكمة الرشيدة كما أشار إليها كل من الخطيب وقريط (2010) وناصر الدين (2011) والحميدي (2015) المعايير الأتي:

- **التشارك في صنع القرار**: وهي إتاحة مجالس الحاكميّة للكوادر الأكاديمية والإداريّة، والطلبة، والمجتمع، المشاركة في رسم السياسات، ووضع قواعد العمل في مختلف مجالات الحياة الجامعيّة كما اشار لي ولاند (Lee & Land, 2010)، وإتاحة الفرص لطلبة الجامعة أن يكون لهم دور في عملية صنع القرار، كما ذكر كل من خورشيد ويوسف (2009)، أنه لا بد للحاكمية الجيدة أن تحتوي على كل مضامين المشاركة لمساندة قيادة الجامعة ومجالس الحاكميّة فيها كأنموذج في تطبيق سياسات الجامعة.
- **المُساءلة:** هي طريقة منظمة وهادفة من خلال جملة تضم العمليات والأساليب التي يتم بمقتضاها التحقق من أن الأمور تسير وفقا لما هو مخطط وضمن أقصى المستطاع وضمن الأطر التي حددتها الأهداف ووفق المعايير المتفق عليها للوصول إلى مستوى متميز من الكفاية والفاعلية، وتطبيق الأنظمة والتعليمات على جميع العاملين في الجامعة وعلى طلبتها، كما تعد المساءلة مدخلا لتحقيق الثقة المتبادلة داخل الكوادر الإدارية والأكاديمية؛ لذا لا بد من ممارسة معيار المساءلة لضبط الأنظمة الإدارية والأكاديمية وتحسينها وتطبيقها على جميع المستويات، وهذا بالضرورة يتطلب تعيين قادة (رؤساء، عمداء، رؤساء أقسام، مدراء دوائر) قادرون على ممارسة المساءلة الواعية، ويتصفون بالخبرة والقدرة على تطبيق هذا المعيار لتحقيق الهدف من ممارسة المساءلة وهو ان تجعل كل مسؤول عن أداء واجبه ملزما بحسن تنفيذ عمله، وان يقدم تقريرا وتقييما لأداء عمله وان يتقبل الرأي الآخر، وان يتيح المجال للرد على أي تفسير أو سؤال في إطار ايجابي لتوضيح إي أمر يتعلق بعمله وأدائه (البشيرات، 2019).
- **الشفافية:** هي الوضوح التام للتشريعات والقوانين والأنظمة الجامعية ووضوح الأداء والتقييم من خلال نشر المعلومات والبيانات والإفصاح عنها، وسهولة الوصول إليها، وتبسيط الإجراءات وآليات العمل ووضوحها، وسهولة الاتصال بكافة الاتجاهات وموضوعية اتخاذ القرارات والنزاهة في تنفيذها (Stephens, 2007).

كما أن ممارسة الشفافية الإدارية كما أشار كل من الشمري (2009) والكايد (2003) واللوزي (2002) ينعكس على المؤسسات بالفوائد التي تكمن في تبسيط الإجراءات وسرعة الانجاز وتعزز مفهوم الثقة والولاء بين أفراد العاملين في المؤسسة وتعزز الرقابة الإدارية وتزيد من كفاءتها وفعاليتها وذلك من خلال دقة ووضوح الإجراءات والممارسات الإدارية المعمول بها، وتسهل فهم الإجراءات وتساعد على وضوحها ومرونتها مما يسهل على العملاء المراجعين انجاز أعمالهم، وتعزز الرقابة الإدارية وتزيد من كفاءتها وفعاليتها، والمساهمة في مكافحة الفساد الإداري والممارسات الإدارية الخاطئة لتحقيق التنمية الإدارية الناجحة، وترسيخ قيم التعاون وتضافر الجهود ووضوح النتائج، والعمل على اختيار القيادات الإدارية ذات النزاهة والأمانة والموضوعية والانتماء والولاء للمنظمة وللصالح العام، وان تحقيق الشفافية في العمل الإداري كما أشار جستر (Chester, 2000) يتطلب العمل على إيجاد هيكل تنظيمي وإجراءات إدارية تتمتع بالاستقلالية والتخصصية في العمل، وعدم التعرض للضغوطات والتأثرات من قبل الإدارة العليا في الجامعة.

- **التمكـين:** يعـد مفهـوم التمكـين Empowerment مـن المفـاهيم الحديثـة فـي الفكـر الإداري ومـن الأسـاليب التـي تسـاعد الإدارة علـى إطـلاق القوى الكامنـة لـدى العـاملين من علـم وخبـرة ومجهـود وتـوفر منـاخ تنظيمـي يتسـم بالمشـاركة والتفـاهم وحريـة الـرأي واحتـرام الأفـراد وإتاحـة الفرصـة للأفـراد لتقديم أفضـل ما عندهم من خبرات ومجهودات (Bateman & Snell, 2002).

كمـا يضـمن التمكـين الإداري للعـاملين فعاليـة الأداء اعتمـاداً علـى عمليات إدارة الجودة واستثمار المواد البشرية فيها بفاعلية وتطوير نوعية الخدمـة المقدمـة وجودتهـا وتحسـين دافعيـة والتـزام العـاملين فيمـا يتعلـق بتنفيذ الأعمال، ويعزز التمكين الشعور الإيجابي لدى العاملين وتزويدهم بالإحسـاس بـالتوازن الشخصـي والمهنـي، ومـنحهم الفرصـة لممارسـة التمارين الذهنية لإيجاد البدائل والطرق الفعالة لتنفيذ أعمالهم بالإضافة إلى تعزيز الرضا الوظيفي لديهم؛ وفي هذا الجانب اقترح (Daft,2001) أربعة أبعاد لتشكيل التمكين الإداري عند العاملين ونجاحه وهي:

- المعلومات (Information): أي توفير المعلومات عن كافة جوانب المنظمة وتقديمها للأفراد العاملين.
- المعرفة والمهارات (Knowledge and Skills): اذ يعتبر امتلاك العاملين للمعرفة والمهارات عاملين مهمين وأساسيين في مجال تطبيق إستراتيجية التمكين وضمان نجاحها والمساهمة في جهود مشتركة لتحقيق أهداف المنظمة (العساف،2009).
- القوة (Power): أن امتلاك الأفراد العاملين للقوة اللازمة لاتخاذ القرارات الجوهرية يبدو أمراً ضرورياً في تطبيق إستراتيجية التمكين، اذ تمنح تلك القوة الحرية في اتخاذ القرارات اليومية متى ما تطلب الأمر واتخاذ الإجراءات دون الحاجة إلى توجيه.
- المكافآت (Rewards): أي مكافئة العاملين على أدائهم المتميز في المنظمة (المعاني، 2009).

لذلك تحتاج منهجية تطبيق الحوكمة الرشيدة وادارة الجودة الشاملة الى توفر قيادات متحمسة وذات رؤية واضحة قادرة على تحقيق التفاعل بينها وبين المرؤوسين، وايجاد التعاون والانسجام والتاخي بينها وبينهم، فالقيادة المطلوبة يجب ان تكون قادرة على تكوين فريق عمل متعاون لديه ولاء وانتماء يضع المصلحة العامة قبل الخاصة وتشجعه على تطبيق الحاكمية لتحقيق الجودة الشاملة من خلال وضع رسالة محددة وواضحة للجامعات بان تكون متميزة للولوج ضمن التصنيفات العالمية وتحقق الميزة التنافسية على مستوى العالم وان تفيد عميلها الرئيس المباشر وهو الطالب لتحقيق هدفها النهائي وهو افادة العميل النهائي وهو المنظمات التي سوف يعمل فيها خريجو هذه الجامعات والتي تتواءم مع حاجات ومتطلبات سوق العمل الأردني والعربي والعالمي، وذلك لا يتحقق الا من خلال اعتماد الجامعة للجودة في جميع عملياتها والتزامها بالتحسين المستمر عن طريق التركيز على العمليات بشكل يؤدي الى تلبية حاجات ورغبات العملاء وتحقيق الرضا لديهم باستخدام المقايس التي تتمتع بالصدق والثبات لقياس الخدمة المقدمة للعملاء بدلا من التركيز على النتائج مع ضرورة تغيير مفهوم عملية الرقابة والتقييم من المفهوم التقليدي الذي يعتمد على التفتيش وتصيد الاخطاء من اجل محاسبة ومعاقبة المسؤول عنها الى مفهوم تقديم المساعدة المناسبة لحل المشكلات وعلاج الانحرافات تحقيقاً لاهداف الرقابة الوقائية ومد يد العون للاصلاح والتطوير المستمر (بدح، 2007).

الدراسات السابقة:

قام الباحث باستعراض مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة مرتبة زمنياً من الأحدث إلى الأقدم كالآتي:

قام حورية والعويدي (2021) بدراسة هدفت التعرف على درجة تطبيق الحوكمة في الجامعات الأردنية من وجهة أعضاء هيئة التدريس فيها، وقد استخدم المنهج الوصفي، حيث استخدمت الاستبانة وطبقت على عينة اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، واظهرت النتائج ان مستوى تطبيق الحوكمة في تلك الجامعات جاء بدرجة متوسطة، واوصت الدراسة بضرورة اعداد دليل مرجعي لنشر ثقافة تنظيمية للحوكمة، وتحصيص ميزانية مالية لدعم اجراء العديد من الدراسات على متغيرات أخرى.

وأجرى ارمسترونك (Armestrong, 2020) دراسة هدفت إلى تحليل الهياكل الخاصة بالحوكمة على أداء الجامعات التي تمولها الحكومة في استراليا من خلال تحليل العلاقات بين مؤشرات هياكل الحوكمة واستقلالية مجالس الإدارة ولجانها من خلال وظائف الجامعة التدريسية والبحثية والمجتمعية، وقد تم اجراء التحليل على اداء تلك الجامعات، واظهرت النتائج انه كل ما كانت مجالس الحوكمة اكثر استقلالية كلما كان هناك تاثير أقل على الاداء التدريسي والبحثي والمسؤولية المجتمعية.

أما دودين (2018) أجرى دراسة هدفت للتعرف إلى الممارسات المرتبطة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في الأردن، تكونت عينة الدراسة من (180) موظف أكاديمي إداري، بالطريقة الطبقية العشوائية تمثل حوالي (5%) من إجمالي مجتمع الدراسة، وأظهرت النتائج بأنه لا يوجد اختلاف في متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي من وجهة الأكاديمين الإداريين باختلاف متغيرات الجنس والخبرة.

أجرى السوادي (2015) دراسة هدفت بناء تصور مقترح لتطبيق الحوكمة الرشيدة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية، استخدم المنهج الوصفي المسحي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين في جامعة الملك سعود للعام الدراسي (2015/2014) وتم اختيار عينة عشوائية طبقية منهم بلغ عدها (455) قياديا، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة

بالدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الفئات الأكاديمية في الجامعات السعودية تدرك بدرجة عالية جدا، بينما بينت نتائج الدراسة ان درجة تطبيقها ضعيفة في الجامعات السعودية بسبب العديد من المعيقات التي تواجه تطبيق الحوكمة.

أجرى الحراحشة (2015) دراسة هدفت لتقويم الأداء الجامعي في ضوء إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر العاملين الإداريين في جامعة آل البيت، وتكونت عينة الدراسة من (122) فرداً، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تقويم الأداء الجامعي جاء بدرجة تقدير متوسطة، وأوصى الباحث بعقد دورات تدريبية على إدارة الجودة الشاملة تشمل جميع العاملين في الجامعة لنشر ثقافة إدارة الجودة الشاملة.

وقام ناصر الدين (2012) بدراسة هدفت إلى استقصاء حوكمة الجامعات من حيث معناها ومراحل تطبيقها ومؤشرات تطبيقها في ضوء متطلبات الجودة الشاملة، ومن خلال مراجعة وتحليل الأدب السابق واستخدام المنهج التحليلي، خلصت الدراسة إلى أن حوكمة الجامعات هي كتلة متكاملة تخلق التوازن داخل العمل الذي يسبب فقدانه خللا كبيرا في إدارة الجامعة؛ إذ يشارك في الحوكمة مجلس الحوكمة المكون من مجالس الأمناء والجامعة العمداء والأقسام العلمية، وبينت الدراسة ان للحوكمة ثلاث قواعد أساسية يجب ان تسير عليها الجامعة وتطبقها باحكام وهي: الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، كما عالجت الدراسة مراحل تطبيق الحوكمة في ضوء متطلبات الجودة.

وأجرت الزهراني (2012). دراسة هدفت التعرف إلى واقع تطبيق الحوكمة الرشيدة في الجامعات الخاصة السعودية وعلاقتها بالرضا والولاء التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطوير استبانات تقيس متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة ان الجامعات السعودية الخاصة تطبق الحوكمة الرشيدة بدرجة كبيرة، كما يتمتع أعضاء هيئة التدريس بدرجة كبيرة من الرضا الوظيفي والولاء التنظيمي، وانه يوجد علاقة ارتباطية بين واقع تطبيق الحوكمة الرشيدة في الجامعات الخاصة وبين الرضا الوظيفي والولاء التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس فيها.

كما قام كل من القرشي وبرقان (2012) بدراسة هدفت الى زيادة المعرفة بمفهوم الحوكمة بشكل عام وحوكمة الجامعات بشكل خاص، والتعرف على المفاهيم المرتبطة بمصطلح حوكمة الجامعات والتعرف على دور تطبيق حوكمة الجامعات في مواجهة التحديات الراهنة التي تواجهها الجامعات، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة الجيدة تيسر اتخاذ قرارات تتسم بالعقلانية والشفافية التي تحقق الكفاءة والفعالية على المستوى التنظيمي وانها تسهم في ايجاد مؤسسات مستقلة لها مجالس تحدد الاتجاه الاستراتيجي لها ومراقبة سلامتها المالية والتأكد من فعالية إدارتها.

وأجرى مونجوا ببدي ودسو (Mungiu-pippidi and Dusu,2011) تقييماً لحاكمية الجامعات الحكومية الرومانية، إذ تم تقييم (43) جامعة حكومية على أساس المنهجية الأصلية من حيث النزاهة الإدارية أو النزاهة الأكاديمية، والحكم الديمقراطي، والحاكمية الأكاديمية، والتمويل السليم لسنة أكاديمية واحدة، وقد كشفت نتائج التقييم عن وجود مشكلات نظامية في تنظيم الحياة الجامعية، وأداء العمل فيها، تعزى إلى الفشل في بناء أنظمة المساءلة والمحاسبة على مستوى الجامعة بعد تطبيق اللامركزية في التعليم الجامعي للمنافسة من أجل تحسين الصورة العامة للجامعة وبالتالي لإصلاح ممارساتها.

قام وانك (Wang, 2010) بدراسة هدفت التعرف على حاكمية واستقلالية الجامعات الصينية، من خلال رسم سياسة لامركزية عن التعليم العالي، واستقصت الدراسة استقلالية الجامعة من خلال دراسة القواعد التنظيمية كما بحثت في آليات سيطرة الحكومة المركزية على سياسات التعليم العالي الصينية، كما تم مناقشة هوية الجامعة وأثرها عل استقلال الجامعة، وخلصت الدراسة إلى ان تطبيق الحاكمية بمعاييرها الخاصة بالشفافية والمساءلة والمشاركة وتفعيل عمليات الرقابة كان له نتائج ايجابية على كل من الإبداع والابتكار وانعكس ايجابيا عل جودة المخرجات الجامعية.

وقام حلاوة وطه (2011) بدراسة هدفت التحقق من واقع تطبيق الحوكمة في جامعة القدس. وقد أظهرت نتائجها أن الحوكمة في جامعة القدس موجودة ولكن ليس بالمستوى المطلوب، وفق معايير الحوكمة عالمياً، إذ أنها تميل إلى التعامل في حل المشكلات إلى القيم والاتجاهات، أكثر من تطبيق متطلبات الحوكمة ومعاييرها. فضلاً عن أن معظم القرارات تكون ارتجالية، على الرغم من وجود كتاب صادر عن شؤون الموظفين يختص في أنظمة وقوانين الجامعة (ألا وهي الحوكمة)، كما أظهرت النتائج أن معظم الموظفين في الجامعة لا يعودون إلى الكتاب الخاص بالأنظمة والقوانين، أو يجهلون ما فيه من نصوص، أو لا يعلمون بوجوده بين أيديهم، كما أن هنالك بعض البنود في هذا الكتاب غامضة أو تفسر بطريقة غير مفهومة، كما أظهرت النتائج أن ضعف الموارد المالية كان له الأثر الكبير في عدم المقدرة على تطبيق الأنظمة والقوانين.

وفي دراسة شيونغ وبينغ Cheung, Yiping (2009) التي هدفت إلى تعرف جدوى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم في الصين من وجهة نظر المعلمين الصينيين، وقد تكونت عينة الدراسة من (42) معلماً موزعين على خمس مقاطعات صينية، وقد استخدم الباحثان المنهج النوعي من خلال طرح أسئلة مفتوحة النهاية على الفريق، والنقاش في مجموعات صغيرة، ومقابلات فردية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المعلمين الصينيين يعتبرون مبادئ الجودة الشاملة مفيدة في تعزيز جودة التعليم في الصين.

وقام بدح (2007) بدراسة هدفت للتعرف إلى درجة إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية، وقد قام الباحث ببناء استبانة تكونت من (100) فقرة موزعة على (10) مجالات، وتكونت

عينة الدراسة من جميع عمداء ورؤساء الأقسام الأكاديمية، ومديري الوحدات الإدارية لجميع الجامعات الأردنية والبالغ عددهم (508) فرداً، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية كبيرة

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تصميم أداة الدراسة وفي إثراء الإطار النظري، وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها قامت بالكشف عن درجة تطبيق معايير الحاكمية الرشيدة ضمن مجالات (التشارك في صنع القرار، المساءلة، الشفافية، والتمكين) وعلاقتها بإدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية ضمن مجالات (الرؤيا والرسالة والأهداف، وإدارة العمليات، والتحسين المستمر، ورضا المستفيدين، والتقويم)، وهو ما لم تقم به أي من الدراسات السابقة.

ويتطلب تطوير الجامعات مصفوفة متكاملة من الأساليب الإدارية الحديثة التي منها التطبيق الفعلي والممارسة العملية لمعايير الحوكمة الرشيدة لتحقيق إدارة الجودة من قبل الكوادر الإدارية والأكاديمية التي تساعدهم على مواجهة التحديات وحل المشاكل وعلى التحسين المستمر في عالم يتسم بالمتغيرات المتجددة والمتسارعة، إذ لابد للجامعات الأردنية أن تقوم بتطوير خطتها الإستراتيجية في إطار السعي لاستكمال ما تم إنجازه من تلك البرامج والمشاريع المتعلقة بدعم استقلالية مؤسسات التعليم العالي الرسمية، بالإضافة إلى السعي لتطوير نوعية الخدمات التي تقدمها وكيفية توصلها إلى الجهات المعنية، وترسيخ مفهوم التنافسية التفاعلية، من خلال عمل كافة القائمين على الجامعات الأردنية بمختلف مواقعهم على تلمس سبل تطوير العمل الفردي والمؤسسي في الجامعات، من أجل تحقيق أهدافها، وتعزيز قيم الجامعة الجوهرية، وفي مقدمتها قيم النزاهة والشفافية، والريادة والتميز في تقديم الخدمات المطلوبة لتحقيق رضا العملاء متلقي ضمن إطار إدارة الجودة الشاملة وتطبيق الحوكمة الرشيدة. لذلك جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على العلاقة بين تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وإدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية.

مشكلة الدراسة:

أصبحت مؤسسات التعليم العالي في الآونة الأخيرة تتسم بالتعقيد وعدم الاستقرار؛ وذلك نتيجة التحديات العديدة التي تواجها تلك المؤسسات تبعاً للتغيرات في البيئة المحيطة، لذا دعت الحاجة إلى تطوير وتحسين هذه المؤسسات وتحقيق جودتها. ويُعد مدخل تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة والحوكمة الرشيدة في ضوء المعايير العالمية في الجامعات الأردنية أحد المداخل الحديثة التي تسعى لتحسين كفاءة وفعالية تلك المؤسسات، وذلك بزيادة قدرتها على مواجهة التغيرات البيئية وتلبية متطلبات المستفيدين منها، بالإضافة إلى تحسين نوعية البرامج المقدمة لهم بشكل مستمر؛ فإنه على الرغم من تبني الجامعات الأردنية لفلسفة إدارة الجودة الشاملة ومعايير الحوكمة إلا أن هناك ضعفاً في تطبيق هذه الفلسفة؛ عدا عن أن هناك قناعة في الأوساط الاجتماعية والأكاديمية في الوطن العربي مؤداها أن إدارة الجامعات تفتقر إلى ثقافة تطبيق الجودة الشاملة، وأن غالبية الجامعات العربية تعاني من انعدام الاستقلال الذاتي، وكثرة الأنظمة والتعليمات وغموضها وتناقضها، وتعدد المستويات أو الحلقات الإدارية والهرمية في كتابة التقارير والضبط، فالقرارات يتم اتخاذها على أعلى مستوى في قمة الهرم الإداري، في حين أن هناك إهمالاً لدور القيادات الإدارية الوسطى والتنفيذية، وأن طاقات الجامعات تصرف على الأمور الروتينية ولا توجد أي سيطرة إدارية على أداء العاملين من أكاديميين وإداريين وبالتالي معرفة مستوى هذا الأداء، وغالباً ما تتخذ أساليب مراوغة وتأخير لمقاومة الإصلاح والتغيير، كما لاحظ الباحثان من خلال عملهما في إحدى الجامعات الأردنية إلى ان إدراك العلاقات بين تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وعمليات إدارة الجودة ما زال محدوداً، كما لوحظ من خلال المتابعة لسياسات الجامعات الأردنية وبرامجها التنفيذية وأنظمة عملها لوحظ توفر عدد من المعطيات في تطبيق عمليات إدارة الجودة الشاملة دون التأكد من علاقتها ومساهمتها في تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة لديها وبذلك فإن مشكلة الدراسة تتمثل في السؤال التالي: ما العلاقة بين ما درجة تطبيق معايير الحاكمية الرشيدة وعلاقتها بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية فيها؟

أسئلة الدراسة:

1. ما درجة تطبيق معايير الحاكمية الرشيدة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية فيها؟
2. ما درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية فيها؟
3. ما درجة العلاقة ودلالتها الإحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين درجة تطبيق معايير الحاكمية الرشيدة وعلاقتها بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية فيها؟

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تعرف العلاقة بين درجة تطبيق معايير الحاكمية الرشيدة وعلاقتها بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية فيها؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من الناحية العملية في إفادة المسؤولين عن إدارة الجامعات الأردنية الحكومية في التعرف إلى درجة تطبيق معايير

الحاكمية الرشيدة وإدارة الجودة الشاملة ودرجة الارتباط بينهما، لذا فإن تطبيقها يُعد غاية في الأهمية؛ وذلك من أجل الارتقاء بها إلى معدلات عالية من الأداء والجودة ورفع كفاءة الخدمات المقدمة فيها بحيث تفيد عملياً كل من الفئات الآتية: إدارات الجامعات الأردنية، والعاملين فيها، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالإضافة إلى المجتمع المحلي.

حدود ومحددات الدراسة: اقتصرت هذه الدراسة على رؤساء الأقسام الأكاديمية العاملين في الجامعات الأردنية الحكومية العامة للعام الدراسي 2022/2021 وتتحدد نتائجها بدرجة صدق الأدوات المستخدمة وثباتها، واستجابات أفراد العينة لها.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

لاغراض الدراسة تم تعريف المصطلحات الآتية:

إدارة الجودة الشاملة: هي فلسفة إدارية حديثة، تأخذ شكل نهج أو نظام إداري شامل، قائم على أساس إحداث تغييرات جذرية إيجابية لكل شيء داخل المنظمة، وذلك من أجل تحسين وتطوير كل مكونات المنظمة، للوصل إلى أعلى جودة في مخرجاتها (سلع وخدمات) وبأقل تكلفة ممكنة، بهدف تحقيق أعلى درجة من الرضا لدى المستفيدين، عن طريق إشباع حاجاتهم ورغباتهم، وفق ما يتوقعونه (الشعار، 12,2008).

وتعرف إجرائياً: بأنها مفهوم إداري حديث يعمل على إحداث تغييرات جذرية في أسلوب عمل الجامعة وفي فلسفتها ورساتها ورؤيتها وأهدافها، والالتزام بالتحسين المستمر في جميع عملياتها وتقويمها بهدف إشباع حاجات المستفيدين من طلبة وأعضاء هيئة تدريس والمجتمع المحلي، في سبيل إرضائهم وإسعادهم من خلال تقديم الأفضل.

الحاكمية الرشيدة: هي عبارة عن مجموعة القوانين والقواعد والقرارات التي تساعد على تحقيق الأداء من خلال الأساليب المناسبة والخطط الفعالة لتحقيق أهداف التعليم عن طريق اتباع معايير الشفافية والمساءلة والمشاركة والتمكين لتحقيق الرقابة الذاتية للجامعات من خلال التركيز على بنية ووظائف مجالس الجامعة (عبدالحكيم، 28,2012).

وتعرف إجرائيا: هي الدرجة التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة من رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية من خلال إجاباتهم على استبانة الدراسة الخاصة بتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة في هذه الدراسة.

الجامعات الأردنية: هي المؤسسات التعليمية التي تستقبل الطلبة ما بعد المرحلة الثانوية، لتقدم لهم مختلف العلوم وتستمر من أربع سنوات إلى سبع سنوات كحد أقصى (الثبيتي، 2005).

أما إجرائياً: فإن الجامعات الأردنية العامة المستهدفة في هذه الدراسة جامعة مؤتة جنوباً، وجامعة اليرموك شمالاً، والجامعة الأردنية في الوسط.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج المسحي الارتباطي واستخدمت الاستبانة وسيلة لجمع البيانات عن متغيري الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من رؤساء الأقسام الأكاديميين في الجامعات الأردنية الحكومية والبالغ عددهم (437) رئيس قسم أكاديمي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2020)، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية من مجتمع الدراسة حيث بلغ حجمها (216) رئيس قسم أكاديمي في كلٍ من جامعة اليرموك وجامعة مؤتة والجامعة الأردنية استجاب منهم (171) رئيس قسم أي ما نسبته (79%) من أفراد عينة الدراسة.

أدارة الدراسة:

قام الباحث بتطوير استبانة اعتماداً على الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة وقد تكونت الاستبانة من قسمين هما: القسم الأول: فقرات تضم مجالات الحوكمة الرشيدة بمختلف أبعادها والتي تتكون من أربع مجالات هي: (التشارك في صنع القرار، المساءلة، الشفافية، والتمكين)، والقسم الثاني ابعاد تضم إدارة الجودة الشاملة بمختلف مجالاتها، والتي تضم (الرؤيا والرسالة والأهداف، إدارة العمليات، التحسين المستمر، رضا المستفيدين، والتقويم).

صدق الأداة:

لغرض التحقق من صدق أداة الدراسة ثم استخدام صدق المحتوى، إذ تم عرض الأداة على (12) محكماً من ذوي الكفاءة والخبرة والتخصص في مجال الإدارة والادارة التربوية وذلك لإبداء آرائهم في الأداة من حيث:

- قياس الفقرات لما أعدت لقياسه.
- مدى وضوح الفقرات وسلامة صياغتها.
- أية تعديلات أو إضافات.

وقد تم الإفادة من ملحوظات المحكمين وآرائهم، وبذلك فقد عدت آراء المحكمين وملحوظاتهم وتعديلاتهم للفقرات ذات دلالة صدق كافية لغرض تطبيق الدراسة.

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test- retest) بتطبيق الأداة، وإعادة تطبيقها بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكونة من (18) رئيس قسم

أكاديمي، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين.

وتم أيضا حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول (1) يبين معامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا وثبات الإعادة لمجالات معايير الحوكمة الرشيدة والأداة ككل واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

جدول (1): معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة لمجالات الحوكمة الرشيدة والدرجة الكلية.

المجال	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي
التشارك في صنع القرار	0.87	0.88
الشفافية	0.91	0.86
المساءلة	0.88	0.85
التمكين	089	0.90
الدرجة الكلية	0.89	---

كما يوضح الجدول (2) معامل ثبات الإعادة لمجالات إدارة الجودة الشاملة والدرجة الكلية.

جدول (2): معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات إدارة الجودة الشاملة والدرجة الكلية.

المجال	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي
الرؤية والرسالة والأهداف	0.93	0.92
إدارة العمليات	0.90	0.89
التحسين المستمر	0.92	0.94
رضا المستفيدين	0.94	0.94
التقويم	0.95	0.94
الدرجة الكلية	0.94	---

وتعد هذه القيم كافية لغايات ثبات أداة الدراسة.

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع المعلومات من أفراد عينة الدراسة، ثم تفريغ البيانات وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية عن السؤالين الأول والثاني واستخدم معامل ارتباط بيرسون للإجابة عن السؤال الثالث. وقد تم تصنيف المتوسطات الحسابية لتحديد درجة تطبيق كل من معايير الحاكمية الرشيدة وادارة الجودة الشاملة على النحو الآتي: (أقل من 2.33 قليلة)، (من 2.33 – 3.66 متوسطة) (اعلي من 3.66 كبيرة)

نتائج الدراسة ومناقشتها:

السؤال الأول: "ما درجة تطبيق معايير الحاكمية الرشيدة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية فيها ؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل جانب من الجوانب على حدى، ضمن المجالات الآتية:

ويوضح الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية للمجالات.

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتطبيق معايير الحاكمية الرشيدة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية للمجالات.

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	4	التمكين	3.51	0.78	متوسطة
2	3	المساءلة	3.44	0.79	متوسطة
3	2	الشفافية	3.42	0.82	متوسطة
4	1	التشارك في صنع القرار	3.15	0.78	متوسطة
		الأداة ككل	3.39	0.84	متوسطة

يبين الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (3.15–3.51)، حيث جاء في المرتبة الأولى مجال التمكين بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.51) وبلغ المتوسط الحسابي لمجالات الحوكمة الرشيدة ككل (3.39) بدرجة متوسطة وقد ويفسر الباحثان ذلك إلى أن سياسة الجامعات الردنية بحاجة الى زيادة اهتمامها بالتدريب بشكل مستمر لتحقيق التنمية الإدارية والاستقلالية الذاتية في انجاز أعمالهم وان توفر لهم قنوات اتصال مناسبة لتسيير الأعمال وتعمل على زيادة التفاهم والتعاون بين العاملين من خلال عمليات التغيير والتطوير في إدارتها للعاملين فيها الذي يزيد من دافعيتهم ويستثير همهم نحو تحقيق أهداف ورؤية رسالة الجامعة وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى ممارسة الجامعة لتفويض السلطة وثقتها بقدرات العاملين على أداء المهام الموكولة اليهم، ومنحهم الحرية المسؤولة ضمن حدود مقيدة للتصرف في أداء مهامهم مما يزيد من تمكينهم في أدائهم للعمل، بينما جاء مجال التشارك في صنع القرار المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.15) وقد يعزى ذلك إلى أن الجامعات قد بحاجة إلى توفير الظروف الملائمة من ثقافة تنظيمية لممارسة مجال التشارك بصنع القرار بهدف الوصول إلى أداء متميز في صورة مخرجات معرفية متميزة حيث تسعى الجامعة لاستغلال عمليات الإبداع الفردي والجماعي في المشاركة في صنع القرار؛ اذ يجب ان تتضمن سياسة الجامعة برامج وعمليات تعمل على المشاركة في عمليات صنع القرار من جميع مصادرها الداخلية والخارجية، والإفادة من شبكة المعارف والخبرات وقواعد البيانات العالمية والمشاركة فيها ثم تطبيقها من خلال دعم الإدارة الجامعية بهدف ترسيخ القيم والاتجاهات التي تدعم ممارسة هذه العمليات والمشاركة فيها من خلال خلق ثقافة تنظيمية محفزة ومشجعة وداعمة للتشارك بصنع القرار وتأسيس بيئة تنظيمية تقوم على أساس تلك المشاركة.

السؤال الثاني: ما درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية العامة من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية فيها ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تطبيق مجالات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية فيها، والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تطبيق مجالات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية فيها مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	الرؤية والرسالة والأهداف	3.67	.782	متوسطة
2	4	رضا المستفيدين	3.56	.808	متوسطة
3	2	إدارة العمليات	3.51	.799	متوسطة
4	3	التحسين المستمر	3.48	.789	متوسطة
5	5	التقويم	3.37	.870	متوسطة
		الدرجة الكلية	3.51	.760	متوسطة

يبين الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.37-3.67)، حيث جاء مجال الرؤية والرسالة والأهداف في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.67)، بينما جاء مجال التقويم في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.37)، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (3.51).

يوضح الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية العامة من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية فيها لجميع المجالات مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية؛ حيث جاء في المرتبة الأولى مجال (الرؤية والرسالة والأهداف)، إذ حصل على متوسط حسابي مقداره (3.67) وجاء في المرتبة الثانية مجال (رضا المستفيدين) وحصل على متوسط حسابي مقداره (3.56)، كما جاء في المرتبة الثالثة مجال (إدارة العمليات) وحصل على متوسط حسابي مقداره (3.51)، كما جاء في المرتبة الرابعة مجال (التحسين المستمر) وحصل على متوسط حسابي (3.48)، وجاء في المرتبة الخامسة والأخيرة مجال (التقويم) وحصل على متوسط حسابي (3.37).

كما يبين الجدول (4) أن المتوسط الحسابي الكلي لمجالات درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية فيها قد تم بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي مقداره (3.51) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للمجالات ما بين (3.37-3.67) من أصل (5) وذلك بالاعتماد على الأداة المستخدمة في هذه الدراسة، وتفسر الباحثة ذلك إلى حداثة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في ضوء المعايير العالمية في الجامعات الأردنية بشكلٍ عام والجامعات الأردنية العامة بشكلٍ خاص وأنها بحاجة إلى ثقافة تنظيمية جديدة تشتمل على إدراك وفهم واستيعاب التغيرات الجديدة المنوي تطبيقها في الجامعات الأردنية الحكومية لتقوم بدور الموجه للسلوك الإنساني لجميع العاملين، وإلى استخدام مبدأ المركزية في اتخاذ القرارات مما يؤدي لعدم الابتعاد عن الروتين.

ويتبين من الجدول (4) أن مجال (الرؤية والرسالة والأهداف) حصل على المرتبة الأولى في درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية، إذ أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لفقراته مجتمعه (3.67) وهذا يقابل درجة تطبيق متوسطة، وقد يُعزى ذلك إلى أن أهداف الرسالة ورؤية برامجها اتسمت بالوضوح والدقة نظريا وبحاجة الى وقت وممارسة طويلة لتتضح عمليا ضمن فريق عمل متعاون.

ويتبين من الجدول (4) أن مجال (التقويم) حصل على المرتبة الخامسة والأخيرة في درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية؛ إذ أظهرت نتائج الدراسة أن جميع فقرات المجال حصلت على درجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لفقراته مجتمعة (3.37) إذ يُقابل درجة تطبيق متوسطة، وقد يُعزى ذلك إلى الصعوبة في تغيير مجموعة القيم والمعتقدات السائدة لدى العاملين لاعتماد نظام متكامل للرقابة والتقييم يشمل الرقابة الوقائية والمستمرة والنهائية في آن واحد؛ لذا لا بد من السعي لتبني أدوات متطورة لعمليات المتابعة والتقويم الذاتي المستمر لأداء العمل في كامل مراحل الإعداد، والإقلاع كلياً عن إستراتيجية التفتيش وتقليل الدور الرقابي المباشر وتعزيز دور المساندة والقدوة والنموذج.

السؤال الثالث: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: ما درجة العلاقة ودلالتها الإحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين درجة معايير الحوكمة الرشيدة وإدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة رؤساء الأقسام الأكاديمية فيه؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب معامل ارتباط بيرسون لبيان العلاقة بين متغيري معايير الحوكمة الرشيدة وإدارة الجودة الشاملة، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5): معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين درجة تطبيق معايير الحاكمية الرشيدة ومجالات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية فيها.

		التشارك في صنع القرار	المساءلة	الشفافية	التمكين	معايير الحوكمة الرشيدة ككل
الرؤية والرسالة والأهداف	معامل الارتباط ر	.795**	.824**	.830**	.868**	.879**
	الدلالة الإحصائية	.000	.000	.000	.000	0.000
	العدد	171	171	171	171	171
إدارة العمليات	معامل الارتباط ر	.775**	.776**	.760**	.822**	.825**
	الدلالة الإحصائية	.000	.000	.000	.000	.000
	العدد	171	171	171	171	171
التحسين المستمر	معامل الارتباط ر	.695**	.744**	.714**	.766**	.786**
	الدلالة الإحصائية	.000	.000	.000	.000	.000
	العدد	171	171	171	171	171
رضا المستفيدين	معامل الارتباط ر	.703**	.751**	.761**	.785**	.795**
	الدلالة الإحصائية	.000	.000	.000	.000	.000
	العدد	171	171	171	171	171
التقويم	معامل الارتباط ر	.705**	.743**	765**	764**	.777**
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000	0.000	.000
	العدد	171	171	171	171	171
مجالات إدارة الجودة الشاملة	معامل الارتباط ر	.807**	.845**	.841**	.885**	.997**
	الدلالة الإحصائية	.000	.000	.000	.000	.000
	العدد	171	171	171	171	171

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).**

**** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).**

يتضح من الجدول (5) وجود علاقة ارتباط ايجابية مرتفعة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية بين درجة تطبيق معايير الحاكمية الرشيدة وتطبيق الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية، وقد تفسر هذه النتيجة إلى أن ممارسة وتطبيق معايير الحاكمية الرشيدة من مشاركة في صنع القرار، والمساءلة، والشفافية، والتمكين وتطبيق لها ينعكس ايجابياً على درجة تطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية من حيث انها تعتبر عاملاً مؤثر لمتطلبات التحسين المستمر والتقويم لتحقيق رسالة ورؤية واهداف من خلال ادارة العمليات وتقويمها عن طريق التدريب و المشاركة في صنع القرار والاستقلالية مما يولد الثقة والتحفيز الذاتي وزيادة الدافعية عند العاملين في الجامعات، وتعد هذه النتيجة مؤشراً على أهمية تطبيق معايير الحاكمية الرشيدة في زيادة الجودة في الجامعات وهذا من شأنه ان ينعكس ايجابياً على أداء الجامعات الأردنية لتحقيق أهدافها ورسالتها ورؤيتها بفاعلية وكفاءة عالية، وذلك بتبني معايير الحوكمة الرشيدة مما يؤدي إلى تحسين الخدمات الإدارية والفنية وتجويد المخرجات الإدارية والاكاديمية فيها.

التوصيات:

اعتماداً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

- توصلت الدراسة إلى أن درجة تطبيق معايير الحاكمية الرشيدة و إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية كان متوسطاً لذلك توصي بالعمل على زيادة تلك الدرجة من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل الميدانية لتفعيل معايير تطبيقات كل من الحوكمة الرشيدة وإدارة الجودة الشاملة.
- العمل على بناء ثقافة تنظيمية لتطبيقات الحاكمية الرشيدة والجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية لتعزيز التواصل المشترك بينهم باستثمار طاقتهم وقدراتهم المعرفية وتنميتها باعتبارهم رأس المال الفكري للجامعات وخاصة في مجال المشاركة في عملية صنع القرار.
- إجراء مزيداً من الدراسات الميدانية حول معايير الحوكمة الرشيدة وإدارة الجودة الشاملة لتشمل مجتمع ومتغيرات أخرى.

المراجع:

1. أبو خلف، نادر (2004). **التعريف بتصنيف الجامعات وارتباطه بالنوعية**، فلسطين: جامعة القدس المفتوحة.
2. بدح، أحمد (2007). درجة إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية، اتحاد الجامعات العربية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، 47 (2) 47-98، عمان، الأردن.
3. البشيرات، عرفة (2019). **تحقيق المساءلة والشفافية في المؤسسات التعليمية**، الخرطوم: دار المهرة للنشر والتوزيع.

4. الثبتي، مليحان (2015). الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها، دراسة وصفية تحليلية، **المجلة التربوية**، جامعة الكويت: الكويت.69(5)، 55-78.
5. جوده، محفوظ (2020). **إدارة الجودة الشاملة: مفاهيم وتطبيقات**، ط6، عمان: دار وائل للنشر.
6. الحراحشة، محمد (2015). **تقويم الأداء الجامعي في ضوء إدارة الجودة الشاملة الشاملة من وجهة نظر العاملين الإداريين في جامعة آل البيت**، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، المؤتمر السابع أثر الجودة والاعتماد في التعليم، الدار البيضاء، المملكة المغربية 7-8 ديسمبر 2015.
7. حلاوة، جمال وطه، نداء (2011) "**واقع الحوكمة في جامعة القدس**" جامعة القدس، معهد التنمية المستدامة، القدس، فلسطين: دار العلوم التنموية.
8. حمود، خضير (2010). **إدارة الجودة وخدمة العملاء**. ط5، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
9. الحميدي، عبدالله (2015). **الحوكمة الرشيدة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية** (اطروحة دكتوراة غير منشورة)، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
10. حورية، علي، العويدي، حامد (2021) درجة تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس، عمان، الأردن، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في مؤسسات التعليم العالي**، 42(2)، 70-52.
11. الخطيب، خالد وقريط، عصام (2010). **مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها**، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
12. خورشيد، معتز ويوسف، محسن (2009). "**حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر**". مؤتمر حوكمة التعليم الجامعي الذي نظمة منتدى الاصلاح العربي بمكتبة الاسكندرية.
13. دودين، أحمد (2018). **إدارة الجودة الشاملة**، ط 2 عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
14. الزهراني، خديجة (2011) **الحوكمة الرشيدة في الجامعات الأهلية السعودية وعلاقتها بالرضا الوظيفي والولاء التنظيمي لاعضاء هيئة التدريس فيها**، (اطروحة دكتوراة غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، السعودية.
15. السعود، راتب (2003). إدارة الجودة الشاملة نموذج مقترح لتطوير الإدارة المدرسية في الأردن، **مجلة جامعة دمشق**، سوريا 2 (8) 63-99.
16. سعيدان، صالح (2021) **الحوكمة الالكترونية في مؤسسات التعليم العالي**، بغداد: دار المعروف للنشر والتوزيع
17. السوادي، علي (2015). **الحوكمة الرشيدة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في الجامعات السعودية**، (اطروحة دكتوراة غير منشورة)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.
18. شحاته، صفاء (2012). أسس تقييم أداء المتعلم وقياس فعالية المؤسسة التعليمية، **المجلة الدولية للأبحاث التربوية**، جامعة الإمارات المتحدة، 1 (31) 27-30.
19. الشعار، قاسم (2008). **مدى إمكانية تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية الحكومية والخاصة** في الأردن، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.
20. الشمري، سالم. (2009) **درجة مراعاة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية والصعوبات التي تواجهها**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة اليرموك، أربد: الأردن.
21. الصيرفي، محمد (2011). **إدارة الجودة الشاملة**، الإسكندرية: مؤسس حورس الدولية للنشر والتوزيع.
22. الطائي، علي وحمد، علاء (2010). "أبعاد الحاكمية المحليّة في العراق: دراسة ميدانية في المجلس المحلي لقضاء المحمودية" **مجلة كلية بغداد الاقتصادية**، 4 (25) 68-41.
23. الطائي، يوسف والعبادي، محمد والعبادي، هاشم، (2008). **إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.
24. الطيطي، خضر (2010). **إدارة وصناعة الجودة مفاهيم إدارية وتقنية وتجارية في الجودة**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
25. عبدالحكيم، فاروق (2012) **حوكمة التعليم المفتوح منظور استراتيجي**، مكتبة الانجو المصرية، القاهرة .
26. العساف، حسين (2006): **التمكين الوظيفي لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية العامة وعلاقتها بالالتزام التنظيمي والاستقرار الوظيفي الطوعي لدى أعضاء هيئاتها التدريسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
27. عطوة، محمد. والسيد، فكري (2012) .حوكمة النظام التعليمي مدخل لتحقيق الجودة في التعليم، **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر، 79(10)109-77.
28. عليمات، صالح (2004). **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية (التطبيق ومقترحات التطوير)**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
29. الغامدي، عادل (2015). **أهمية معايير الجودة الشاملة لمعلمي التربية الإسلامية في المرحلة الابتدائية** من وجهة نظر المختصين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

30. القرشي، عبدالله و برقان، أحمد (2012). **حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي "عولمة الادارة في عصر المعرفة" المنعقد من 15-17- كانون أول، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.
31. الكايد، زهير (2003). **الشفافية، ندوة تميز الأداء الحكومي**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 30، نيسان، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
32. الكيلاني، أنمار (2005)، **التخطيط لاستيعاب اقتصاد المعرفة في مجال الإدارة التربوية**، مؤتمر تكنولوجيا التربية في مجتمع المعرفة، 2-4 مايو، جامعة القاهرة.
33. اللوزي، سليمان (2012). **أساسيات في الإدارة – النظريات الإدارية – العملية الإدارية** – وظائف المنشأة، دار الفكر. عمان: الأردن.
34. المازن، علي (2015). **الحاكمية مدخل لتحقيق الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية**، الجزائر: دار البيان.
35. مجيد، سوسن والزيادات، محمد (2008). **الجودة في التعليم دراسات تطبيقية**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
36. المعاني، أيمن (2009)، التمكين الإداري وأثاره في إبداع العاملين في الجامعة الأردنية: دراسة ميدانية تحليلية، المجلة **الأردنية في إدارة الأعمال**، 5 (2)، 47 – 65.
37. ناصر الدين، يعقوب عادل (2012) "إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرات تطبيقها في ضوء متطلّبات الجودة الشاملة" بحث مقبول للنشر في الأعداد القادمة من **مجلّة تطوير الأداء الجامعي** – جامعة المنصورة. 8(6)، 36-19.

1. Bateman, S. & Snell, A. (2002): **Management, competing in the new Era'**, Mc Graw, Loundon.
2. Armestrong، Y. (2020) The Impact of Governace on the Performance of the Heigher Education Sector in Austuralia, **Educational Manngment Admenstrition & Leadership Journal,** 43(5) 811- 827.
3. Chester, F. (2000). Accountability- via- Transparency, **Education Journal** 19 (33), 24-45.
4. Cheung, C. & Yipping, W. (2008) The Feasibility of Implementing Total Quality Management Principles in Chinese Education: Chinese Educators, **Perspectives Educational Planning**, 2(17), 10-22.
5. Deft, R. (2002): **Organization theory & design**, 7th ed, South Western, Cillege Publishing, Ohio.
6. Duloures, H. (2019) Emerging Governance in State Livel Higher Education, Competing Pressure, Mc Graw Loundon.
7. Lee, L. & Land, M. (2010). What University Governance Can Taiwan Learn from the United States?. Online Submission, **Paper presented at the International Presidential** Forum (Harbin, China). 1 (22) :17-22.
8. Mungiu-P & Dusu, A (2011). **Civil Society and Control of Corruption**: Assessing Governance of Romanian Public
9. **International Journal of Educational Development**, 31 (5) 526-540.
10. Wang, Li. (2010). Higher Education Governance and University Autonomy in China. Globalisation, **Societies and Education**, 8 (4) p477-495.
11. Wilkinson, A. (2009). 'Empowerment Theory and Practice', Personnel Review, 27, (1), 40-56.

بناء المقومات الوظيفية للعلاقات العامة إزاء تنفيذ استراتيجيات الجودة الشاملة دراسة لبناء نموذج التطبيق لمعايير European Foundation for Quality Management (EFQM MODEL)

المدرس رائد عبد الكاظم عبد الحسين الوائلي
جامعة واسط – كلية الآداب/ قسم الإعلام
raedalwaili@uowasit.edu.iq

الملخص: *تشكل الجودة الشاملة من الاستراتيجيات المهمة للبلدان المتقدمة بمختلف المجالات وتنعكس تلك الرؤيا من منطلق تحقيق المقاربات المبتكرة والمتطورة في تنفيذ تلك الاستراتيجيات وفق الأنظمة والسياسات العالمية، مما يستلزم ذلك توظيف ثقافة الجودة الشاملة بتوحيد الأطر والقياسات العالمية للوصول للأهداف، وتناولت الدراسة بتوظيف الإجراءات المنهجية للدراسة واعتمد الباحث إجراءات المنهج الوصفي ضمن اطر الدراسات الكيفية وتقديم المشكلة البحثية التي استعرضها الباحث بضرورة تقديم النموذج التطبيقي لمعايير التميز الأوربية من قبل إدارة العلاقات العامة للمؤسسة، واستطرق الباحث لأهمية الدراسة بتقديم الحل المتكامل للمؤسسة للاستفادة من جدولة مهامها في ممارسة وظائفها الاتصالية والإدارية للوصول إلى تطوير الممكنات المتاحة للمؤسسة نحو تطبيق معايير الجودة كهدف للتقديم والنجاح، واستندت تلك الدراسة على نظرية التميز للعلاقات العامة من خلال الفروض البحثية المبنية على تحقيق الامتياز لتلك الإدارة عن باقي الإدارة المؤسسة وقد حققت الدراسة نتيجة صحة فروضها بتميز إدارة العلاقات العامة في توظيف ادواتها الوظيفية لتطبيق تلك المعايير بجانب ذلك قدمت الدراسة النموذج التطبيقي بوصف التأطير لوظائف العلاقات العامة مع توظيف المخطط البنائي للنموذج من اجل رسم رويا واضحة له، وتوصلت الدراسة إلى صحة فروضها العلمية من خلال النتائج التي تناولت تميز إدارة العلاقات العامة في تحقيق معايير الأوربية للجودة الشاملة.*

الكلمات المفتاحية: *وظائف العلاقات العامة – الجودة الشاملة – EFQM MODEL – النموذج التطبيقي.*

المقدمة:

تتميز العلاقات العامة بمدى توظيف امكاناتها الوظيفية والاتصالية وتشكل هذه الإدارة نقطة الارتكاز بمجال تحقيق استراتيجيات الجودة الشاملة، وتناولت هذه الدراسة بتقديم وصف نظري للمفاهيم الأساسية لبناء نموذج تطبيقي لإدارة العلاقات العامة مستطرقا بالمنهجية العلمية بتقديم وصف منهجي للأطر العلمية للدراسة، بالإضافة لذلك استعرضت الدراسة المفاهيم العلمية لوظائف العلاقات العامة وأساليب المتميزة للأداء المثالي لها، بجانب ذلك تطرقت الدراسة بوصف معايير التميز الأوربية وصفا عاما حسب رؤيا المؤسسة الأوربية للجودة الشاملة، وصولا لتقديم وصف نظرية لنموذج التطبيقي لإدارة العلاقات العامة بتنفيذ تلك المعايير مع تحقيق بناء تخطيطي لهذا النموذج، وتقديم النتائج وتحقيق الفروض العلمية القائمة على نظرية الامتياز للعلاقات العامة.

الدراسة المنهجية للبحث:

أولاً– مشكلة البحث:

تعد العلاقات العامة واحدة من أهم إدارات المؤسسة النموذجية والمتميزة بمجال الارتقاء والتطور مما يعكس ذلك الصورة الذهنية المثلى لها، وترتقى تلك إدارة بمدى الممارسة والتطبيق لوظائفها الاتصالية والإدارية ولاسيما بمجال الجودة الشاملة، وتكمن مشكلة البحث في تقديم دراسة لبناء نموذج تطبيقي لتنفيذ معايير التميز الأوربية **(EFQM MODEL)** من خلال تلك الإدارة وفق نظرية الامتياز بإشراكها ضمن الأطر الاستراتيجية للمؤسسة وتكون هي المسؤولة عن تنفيذ تلك الاستراتيجيات المعنية بالجودة الشاملة للوصول الى تجربة مباشرة من قبل المؤسسة لضمان تحقيق تلك المعايير بما ينسجم مع بناء النموذج.

ثانياً– أهمية البحث:

تشكل أهمية البحث بتقديم دراسة لبناء نموذج تطبيقي في تنفيذ معايير التميز الأوربية من قبل إدارة العلاقات العامة المتميزة مما يقدم ذلك الأهمية العلمية للدراسات الأكاديمية والمنهجية للعلاقات العامة مع تقديم الأهمية الى المؤسسات المعنية بتنفيذ سياسات الجودة الشاملة.

ثالثاً– أهداف البحث:

يهدف البحث بتقديم دراسة تتناول بناء نموذج تطبيقي لمعايير التميز الأوربية مما يسهم ذلك بتحقيق الاستفادة العلمية والأكاديمية لهذا النموذج بتوظيف الممكنات المتاحة للمؤسسة بتنفيذ تلك المعايير من خلال هذا النموذج.

رابعاً– منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي بوصف الظاهرة وصفا كيفيا، من خلال توظيف إجراءات الدراسة الكيفية لمنهجية البحث العلمي.

خامساً– المفاهيم والمصطلحات:

يحدد الباحث المفاهيم والمصطلحات من اجل الوصول إلى دلالات مباشرة للدراسة في تطبيق النموذج مع الاخذ بعين الاعتبار المفاهيم والمصطلحات الخاصة بمعايير التميز الأوربية علما أن هذه المفاهيم هي مفاهيم وصفية لنموذج الدراسة:

الوظيفة: عمل إداري يتم ممارسته بشكل يومي ضمن حدود الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

المهمة: هي تكليف اداري خارج او ضمن اطار الوظيفة له مدة زمنية محددة تنتهي بتحقيق الهدف من ذلك التكليف.

الأسلوب: هو اختيار الطريقة الإجرائية المناسبة للتنفيذ سؤاء كانت وظيفة او مهمة.

المعايير: هي المؤشرات أو المجالات التي ينبغي الوصول اليها من اجل تحقيقها.

المحور: هو الجانب المخصص للتطبيق والمتمثل بتقسيم مجالات النموذج بتنفيذ مستقل ومتزامن لكل اتجاه.

فرضية البحث:

يقدم الباحث ضمن الأطر المنهجية في توظيف نظرية الامتياز للعلاقات العامة في بناء النموذج التطبيقي لتنفيذ المعايير التميز الأوربية وتعد هذه النظرية مرتكز مهمة في ممارسة إدارة العلاقات العامة أدوارها بمجال الجودة الشاملة من خلال فروض هذه الدراسة وهي:

الفرض العلمي للدراسة الأول: هناك علاقة مباشرة لوظائف العلاقات العامة لمعايير التميز الأوربية مما يشكل ذلك تطوير الممكنات لإدارة العلاقات العامة واشراكها ضمن القيادة العليا للمؤسسة لتكون هي مسؤولة تنفيذ تلك المعايير.

الفرض العلمي للدراسة الثاني: يشكل نظام الاتصال لإدارة العلاقات العامة في المؤسسة نظاما قائم على إدارة مستقلة مسؤولة عن تطبيق الاستراتيجيات المؤسسة للوصول إلى الغايات المتعلقة بالحوارات والتنويع الثقافات بين الجمهور الداخلي والخارجي.

الفرض العلمي للدراسة الثالث: توجد علاقة بالتميز في إدارة العلاقات العامة كلما استقلت تلك الإدارة عن باقي الإدارات وتلتزم بتنفيذ سياساتها المخططة.

الدراسة النظرية للبحث:

وظائف العلاقات العامة في المؤسسة:

تعد العلاقات العامة المحور الرئيسي للمؤسسة نتيجة تعدد أدوارها الوظيفية ومهامها الاتصالية ضمن دائرة مسؤولياتها وتقع على عاتقها الاهتمام بتطويرها ضمن نطاق تلك الدائرة بما يتلائم مع البيئة المحيطة بها (البطريق، 2017 ص25)، وتتخذ إدارة العلاقات العامة مجموعة من المقومات الارتكازية التي تسهم في تغطية مسارتها الوظيفية وتحقيق أهدافها، ويعتمد ذلك على توصيف مكانتها قبل الإدارة العليا بجانب تسلسلها ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة (فريد، 2008 ص7)، وتمتاز إدارة العلاقات العامة بوظائفها الإدارية والاتصالية التي تمكنها من اخذ تلك الإدوار وهي:

أولاً– الأسس الوظيفية العلاقات العامة:

تشكل الأسس الوظيفية العلاقات العامة للمؤسسة عامل مهم لنجاحها أو فشلها وذلك حسب إجراءات التنفيذ لتلك الاسس وبما تحدده من اهداف قائمة اتجاه مسؤولياتها الإدارية والاتصالية اتجاه المؤسسة وجمهورها (المانع، 2014 ص274)، وهناك العديد من وظائف العلاقات العامة بجانب تنوع في مهامها وأنشطتها الاتصالية ومن أهم وظائف العلاقات العامة هي:

1. وظيفة البحث والاستطلاع المعلوماتي:

ترتكز وظيفة البحث والاستطلاع المعلوماتي على بناء قاعدة البيانات التي تشكل نقطة الانطلاق لجميع مسؤولياتها المتعلقة بالأنشطة الاتصالية والإدارية للمؤسسة، وتكمن أهمية ذلك الاستطلاع في تحديد مسارات التعرف على البيئة المحيطة بالمؤسسة وتحليل المواقف المتعلقة بمهامها مع توظيف الأساليب المؤثرة للجمهور بناء على الدراسات والبحوث العلمية والاستطلاعية لإدارة العلاقات العامة (هتيمي، 2015 ص17).

2. التخطيط:

يشكل التخطيط واحد من أهم مقومات النجاح ضمن اطار المؤسسة ولاسيما عندما تكون إدارة العلاقات العامة تمتلك المهارات البشرية والمعززات المالية والبنى التحتية التي تنعكس على وضع الخطط الكفيلة للوصول إلى أهدافها (عميرات، 2019 ص31)، وتكمن أهمية تلك الخطط من خلال استثمار الإمكانيات المتاحة لوضع البرامج والخطط الخاصة بتنفيذ اجندتها (قدايفة، 2013 ص168).

3. الإدارة:

تكمن أهمية إدارة العلاقات العامة في توظيف الأدوات والأساليب الحديثة بمجال إدارة المؤسسة وتشكل تلك الإدارة عامل مهم في تحقيق أهدافها بما ينسجم مع البيئة المحيطة بها وتعتمد الإدارة الناجحة للعلاقات العامة على أساليب متنوعة تنسجم مع ظروف عمل تلك البيئة (العظيم، 2019 ص80)، ويتطلب ذلك بناء إدارة قادرة توظيف الأساليب التي تمكنها من تحقيق برامج الجودة الشاملة في المؤسسة؛ ولأن العلاقات العامة تمثل هوية المؤسسة اما الجمهور الداخلي

والخارجي فتتخذ على عاتقها تحديد الأساليب المركزية في تنظيم قنواتها الاتصالية مما ينعكس ذلك على متابعة أنشطة المؤسسة الاتصالية والإدارية بشكل مباشر (السمعيات، 2019 ص45)، وصولا إلى تحقيق روية واضحة للجمهور عن اهداف المؤسسة وبناء صورتها الذهنية.

4. التوجيه:

تركز إدارة العلاقات العامة مكانتها في تنظيم قنواتها الاتصالية بين الأقسام الإدارية في المؤسسة لتتمكن من تحقيق الأساليب الحديثة في توظيف الاليات والإجراءات التوجيهية كمدخل نحو تقديم الخدمات للجمهور ضمن اطار الارشاد مما يعزز ذلك التوجيه من استثمار ادواتها نحو البرامج والأنشطة الخاصة بالمؤسسة بمجال الجودة الشاملة مما يشكل ذلك بناءً نحو ارشاد العاملين في المؤسسة من ممارسة تلك البرامج (لحام، 2022 ص58)، ومن جانب اخر تكمن أهمية التوجيه في تحقيق استمرارية المتابعة نحو خططها بما يضمن تطبيق جميع أهدافها.

5. التنظيم:

تتخذ إدارة العلاقات العامة من وظيفة التنظيم أساساً لإدارة جميع مهامها الاتصالية والإدارية من خلال تنظيم القنوات الاتصالية والمهام التكليفية مما يشكل ذلك اطارها الوظيفي في المؤسسة بجانب خططها السنوية وبرامجها المتخصصة (محمد، 2017 ص75).

6. الوظيفة الاتصالية:

يعد الاتصال واحده من مرتكزات الأساسية لإدارة العلاقات العامة ضمن مسؤولياتها للقنوات الاتصالية، وخاصة بما يتعلق بتحديد تلك القنوات يكون حسب الجمهور وتشكل القنوات الاتصال الداخلية للمؤسسة محور مكملا لمهامها الإدارية بالتزامن مع تحديد اطر القنوات الاتصال للجمهور الخارجي. **(MacDonald, 2020 page 4)**

7. وظيفة التقويم:

يعرف التقويم بأنَّه عملية الكشف والتشخيص للانحرافات الخاصة بالأداء المؤسسي وتهتم إدارة العلاقات العامة في تحديد أساليب وطرق التشخيص ضمن اطار تلك الوظيفة (حسن، 2022 ص640)، للوصول الى التطبيق الصحيح لهذه الوظيفة.

8. الوظائف التنسيق والمتابعة:

تتمحور وظائف التنسيق والمتابعة ضمن اطار التنظيم الاتصالي من خلال تحديد آليات العمل على متابعة الاتصالات لتشكيل اطار تلك الوظائف، وتركز إدارة العلاقات العامة على اتخاذ الإجراءات المتعلقة بتنفيذ سياسات التنسيق من خلال قنواتها الاتصالية بغية تحقيق برامجها واهداف المؤسسة (سجية، 2016 ص80).

9. وظيفة التقييم:

تتخذ إدارة العلاقات العامة من وظيفة التقييم أداة مهمة في قياس أهدافها المتحققة من خلال رصد إجراءات المتابعة لخططها ومقارنة النتائج مع الأهداف مما يسهم ذلك في توظيف الأمثل للموارد البشرية والمالية في انجاز مهامها في وقت زمني محدد، وهذه الإجراءات تكون كفيلة بتحقيق مقارنات للعاملين في المؤسسة وفق قياس التقييم الخاص بالأداء أو الخطط والبرامج (صافي، 2023 ص12).

10. الرقابة:

تشكل الرقابة واحدة من اهم أساليب إدارة العلاقات العامة كونها إداة مهمة ومتقدمة لقياس النتائج الفعلية للمؤسسة ومقارنتها مع أهدافها، وتتخذ إدارة العلاقات العامة بتبني الأساليب الحديثة لتلك الأدوات لضمان تحقيق الجودة ومراقبة الأنظمة المعنية بها (المغربي، 2016 ص209)، وتتعدد اساليب إدارة العلاقات العامة في ممارسة دورها في الرقابة من خلال تنوع اتجاهاتها بما يضمن استمرار عمليات القياس والمتابعة والتنظيم.

ثانياً– بناء الأساليب التميز للعلاقات العامة في تطبيق الجودة الشاملة:

تشكل أساليب العلاقات العامة واحدة من اهم مرتكزات التنفيذ لأدواتها الاتصالية والإدارية ولاسيما بمجال اختيار اليات التي تمكنها من تنفيذ البرامج المؤسساتية، وتشكل الأطر العلمية للعلاقات العامة محور مهم في توظيف الأساليب الجديدة للعلاقات العامة في تطبيق مبادئ الجودة الشاملة (التميمي، 2018 ص39)، ويرتكز التميز في تحديد طرق الإدارة الحديثة بمجال الجودة الشاملة لتطبيق المعايير العالمية من خلال التعامل مع الثقافات المختلفة مما يعكس ذلك اجندة نظرية الامتياز في العلاقات العامة (المديفر، 2019)، وهناك العديد من الأساليب التي تمكن إدارة العلاقات العامة من تنفيذ البرامج المخصصة بالجودة الشاملة وهي:

1. التنمية الموارد والبشرية والتدريب:

تعد تنمية الموارد البشرية واحدة من معززات القوى للمؤسسة كونها تتسم بأعداد متخصصين بمجالات متعددة وتكمن أهمية العلاقات العامة في تبني الأساليب الحديثة بتطوير تلك المواد من خلال التدريب المستمر للعاملين بالمؤسسة وينعكس ذلك على احداث التطورات المهمة في المؤسسة ومراعاة تدعيم البنى التحتية والبشرية بشكل مستمر (كافي، 2013 ص238)، وتستثمر إدارة العلاقات العامة من خلال توظيف الأدوات الخاصة بتقييم الإداء للعاملين بالمؤسسة لقياس سلوكياتهم الوظيفية وهذا النوع من الأساليب يساهم في تعزيز مكانتها في المؤسسة (محمد م.، 2018 ص91).

2. إدارة الوسائل الاتصالية:

تعتمد إدارة العلاقات العامة على توظيف الأساليب الحديثة بتحقيق الاتصال التفاعلي مع المجتمع مما يستلزم مهارات احترافية وخبرات عالية في بناء وسائلها الاتصالية وخلق بيئة رقمية متكاملة عبر الشبكات الاتصالية، وتكمن أهمية تلك الوسائل بتوظيفها في تعزيز مفاهيم وبرامج الجودة الشاملة مما يسهم ذلك في تحسين الصورة الذهنية لدى الجمهور **(MAXWEL, 2010 page 35).**

3. إدارة التكنلوجيا الرقمية والبرمجية:

تشكل التكنلوجيا الحديثة بمجال التقنيات الرقمية والبرمجية واحدة من اهم معززات القوى في تحقيق الغايات والأهداف للمؤسسة مما يعكس ذلك استثمار الوقت والجهد، وتتمحور تلك التكنلوجيا في تطوير شبكات الاتصال واستخدامات الذكاء الاصطناعي في إدارة العلاقات العامة للمؤسسة. **(Voulgaris, 2018 page 67)**

ثالثاً– النموذج:

European Foundation for Quality Management

تقدمت المؤسسة الأوربية لإدارة الجودة الشاملة خطواتها بتطوير برنامج الجودة الشاملة على المستوى العالمي كأداة متطورة لقياس فعالية الإدارة المتقدمة ضمن اطار المؤسسة، ونتيجة لتطوير وتحديث الأدوات الفعالة في قياس متطلبات الجودة اصبح نموذج (**EFQM MODEL**) الذي انطلق بتحديثه الأخير في (2020) الإصدار الثاني الذي تم تحديثه بتطوير محور التوجه واصبح من مجرد إداة الى برنامج متكامل للمؤسسة موجهة لتصميم إدارة فعالة للمؤسسة في تحقيق شفافية الالتزام بوعودها (لونغير، 2020 ص4)، ويتضمن هذا النموذج تقديم تسعة معايير تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها تتمحور خمسة منها بالبنى التحتية للمؤسسة وأربعة منها خاصة بمحور الإنتاجية (الربيعي، 2023 ص401)، لمؤسسة والحفاظ على الاستقرار المالي والارباح وتوظيف الأساليب الجديدة في تطوير امكانياتها (العمودي، 2018 ص 23)، وهذا يتوافق مع توظيف الأدوات الحديثة في تطبيق إدارة التميز التي جاءت منسجمة مع تلك المعايير التي تهدف لجمع عناصر المؤسسة وتمكنها من تجاوز المخاطر وتحقيق مصالحها (ابراهيم، 2020 ص226)، ويمكن تطبيق تلك المعايير وفق نظرية الامتياز للعلاقات العامة ويقدم الباحث وصفا كاملا لمعايير التميز الأوربية استنادا للبرنامج المتاح على موقع المؤسسة الالكتروني.

معايير (EFQM MODEL) **لإدارة الجودة الأوربية:**

تتضمن معايير نموذج التميز الأوربي مجموعة من المحاور الأساسية التي تسهم في تطوير المؤسسة في مجالات النضج التنظيمي والقيادة والاهتمام بمجالات التقييم الخارجي التي تنعكس على بناء القدرات التحسين التنظيمي ولاسيما بمجال فتح المشاريع الجديدة للوصول الى بناء القدرات في مواجهة الازمات والتحديات و التنافس، ومن اهم المحاور هي:

1. **محور التوجه:** ينطلق هذا المحور في بناء صورة واضحة للتطلعات المؤسسة نحو توجهاتها المستقبلية باتخاذ الاستراتيجيات المناسبة نحو اتخاذ قراراتها باختيار الأنسب لها (شوقي، 2022 ص27)، وتضمن هذا المحور مجموعة من المعايير هي:
   - المعيار الأول/ الغاية والرؤيا والاستراتيجية: يتضمن هذا المعيار غايات المؤسسة وتوفير الاستدامة لجميع عناصرها وممكناتها ومتضمن تحديد تلك الغايات والاستراتيجيات وتصميم برنامج متكامل له.
   - المعيار الثاني/ الثقافة المؤسساتية والقيادة المتمكنة: يتضمن هذا المعيار بتحديد القيم والأعراف التي تعكس ثقافة المؤسسة ككل وليس كفرد مما يتطلب ذلك مجموعة من التوجيه المؤسسي نحو توحيد تلك الثقافة نحو هوية عامة تتلائم مع جميع الثقافات التي تتعاطى معها المؤسسة ويشمل هذا المعيار أيضا التنوع وتطوير الابتكارات والابداع مما يعزز ذلك الظروف المناسبة لتحقيق التغيير نحو ثقافة المؤسسة.
2. **محور التنفيذ:** يتضمن محور التنفيذ مجموعة من الممكنات التي تسهم في تحقيق معايير هذا المحور ومتضمنه تحديد الغايات المؤسسة وتوظيف المهارات والبنى التحتية لتطوير الرؤيا والاهداف الطموحة مع تحديد اليات تطوير الاستراتيجية المناسبة في تطوير القيمة المستدامة لزيادة التفوق والريادة ويتضمن هذا المحور مجموعة من المعايير وهي:
   - المعيار الثالث/ إشراك المعنيين: تكمن أهمية هذا المعيار بتصنيف المعنيين حسب درجة الاهتمام بالتزامن مع تحقيق توزان مستمر مع الجميع في اشراكهم ضمن استراتيجيات المؤسسة المتميزة ويتضمن تصنيف المتعاملين مع المؤسسة بشكل مباشر مما يتطلب ذلك بناء قنوات اتصالية مستدامة معهم وأيضا العاملين بالمؤسسة مما يتطلب اشراكهم في القرارات الاستراتيجية معززات لتلك القنوات، هذا بالإضافة الى المعنيين بالمؤسسة مما لهم ارتباط مباشر معها الذي يتطلب من المؤسسة تامين الاتصال الفعال من اجل ديمومة ذلك الاتصال ضمن اطار الاشراك، مع الاخذ بعين الاعتبار اهتمامات المؤسسة ضمن بيئة المجتمع لتحقيق الازدهار والخدمة المجتمعية مع اشراك الموردون الشركاء ضمن تلك اطار قرارات التنفيذ من اجل بناء علاقات وتحقيق الدعم لبناء القيمة المستدامة.
   - المعيار الرابع/ بناء قيمة مستدامة: يتضمن هذا المعيار تطوير المستمر للقيمة المستدامة من خلال بنائها بما يتلائم مع احتياجات المعنيين من خلال تحقيق دراسات مستمرة للتعرف على احتياجات المعنيين كون تلك الاحتياجات تتغير بمرور الوقت.

- المعيار الخامس/ قيادة الأداء والتحول: يتضمن هذا المعيار الاهتمام بتحديد سياسات المؤسسة الإدارية والمتضمنة بناء قيادة احترافية لتحقيق سبل المواجهة للتحديات والمخاطر المحتملة ويتمحور هذا المعيار من خلال الاستعدادات الأساسية للمستقبل والاستفادة من تكنلوجيا الحديثة بمجال بناء قاعدة البيانات والمعلومات وتوسيع مدركات المعرفة فضلًا عن تحديد اطر الإدارة للأصول المالية والبشرية وقيادتها نحو ذلك المستقبل.

3. **محور النتائج:** يركز محور النتائج على مجموعة من الممكنات التي تسهم في تحقيق الأهداف المتعلقة بالمؤسسة، ويتضمن هذا المحور مجموعة من المعايير وهي:

- المعيار السادس/ إنطباعات المعنيين: يركز هذا المعيار على مخرجات المعيار الثالث من خلال استثمار الآراء التي تشكلت نتيجة بناء القنوات الاتصالية مع المعنيين ولاسيما التعرف على تلك الإنطباعات للمتعاملين مع المؤسسة والعاملين معها والمهتمين لهوية المؤسسة.
- فضلا عن الاهتمام بالآراء المجتمعية دراسة للراء العام والتعرف على نتائج الشركاء والموردين.
- المعيار السابع/ الأداء الاستراتيجي والتشغيلي: يتضمن هذا المعيار القدرة على توظيف الممكنات الحاضرة ولرسم التنبؤ بالمستقبل من خلال الاستعدادات الملائمة المستقبلية القائمة على مراقبة المؤشرات المتحققة ضمن المعايير أعلاه.

دراسة بناء نموذج البناء التطبيقي للعلاقات العامة في تنفيذ معايير EFQM MODEL

تنطلق دراسة الباحث بتقديم نموذج علمي يساهم في تطبيق معايير التميز الأوربية من قبل وظائف ومهام إدارة العلاقات العامة وفق نظرية الامتياز من اجل أن يكون النموذج قابلا للتحقيق من قبل المؤسسات المعنية بثقافة الجودة الشاملة، مع تقديم أدوات القياس والتنفيذ لتلك المعايير، ويقدم الباحث الوصف البنائي للنموذج التطبيق في تأطير ممارسات وأساليب وظائف إدارة العلاقات العامة في تطبيق المعايير.

أولاً– محور التغذية المعلوماتية في بناء النموذج التطبيقي:

يضمن هذا المحور للنموذج التطبيقي للعلاقات العامة الوظائف الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ المعايير ضمن هذه الدراسة وتتضمن في بناء التالي:

1. وظيفة البحث وبناء المعلومات:

يقدم الباحث هذه الوظيفة في بناء قاعدة البيانات وتحقيق دراسة البيئة الخاصة بالمؤسسة وتقديم دراسات متعلقة بتشخيص مواطن القوى والضعف لها، وتحقق هذه الوظيفة مدخلا لبناء معايير الخاصة بالجودة الشاملة.

2. وظيفة التوجيه:

يقدم الباحث هذه الوظيفة في بناء النموذج التطبيقي لمعايير التميز الأوربي من خلال توظيف أسس التوجيهية الخاصة بمحور التغذية من اجل بناء التوجهات الاستراتيجية لتحقيق الممكنات الازمة للشروع في محور التنفيذ.

ثانياً– محور التنفيذ في بناء النموذج التطبيقي:

1. وظيفة التخطيط الاستراتيجي:

يقدم الباحث هذه الوظيفية في بناء النموذج بتطبيق محور التوجه لمؤشرات المعيار الأول من خلال اعداد خارطة عمل استراتيجية لرؤية وأهداف وغايات المؤسسة توضح من خلالها متطلبات المعنيين وتكوين ورسم نظام قادر على تحقيق تلك الرؤيا بوضع خطة استراتيجية تتضمن تحديد الغايات والأهداف المرحلية، اما المعيار الثاني والمتضمن الثقافة المؤسسية فيتمحور من خلال تقديم البرامج المخصصة ضمن الخطة الاستراتيجية تشمل الحملات التثقيفية والتوعوية والتعليمية الخاصة بتطبيق المعيار الثاني.

2. وظيفة التنسيق:

يقدم الباحث هذه الوظيفة في بناء نموذج التطبيق محور التنفيذ للمعيار الثالث والمتضمن بناء القنوات التنسيق بين الجمهور الداخلي والخارجي من خلال فتح القنوات الاتصالية والتنسيقية مع المتعاملين مع المؤسسة والعاملين بالمؤسسة والمعنيون بمصالح المؤسسة وكذلك العمل على اشراك المجتمع من خلال تحقيق الاستفادة له من معطيات ذلك التنسيق.

3. وظيفة التسويق:

يقدم الباحث هذه الوظيفة في بناء نموذج التطبيق للمعيار الرابع والمتضمن بناء القيمة المستدامة، وتقدم هذه الوظيفة خدماتها بمجال التسويق الشامل للقيمة المستدامة للمؤسسة وبناء برنامج تسويقي واعلاني من خلال تقديم الخدمات تلك القيمة وتحديد التجربة الشاملة.

4. وظيفة الأدارة:

يقدم الباحث هذه الوظيفة في بناء نموذج التطبيق للمعيار الخامس (قيادة الأداء والتحول) وتقدم هذه الوظيفة لمؤشرات المعيار والمتضمنة تحقيق نموذج إدارة متكامل للمؤسسة والمتمثلة في قيادة الأداء وإدارة المخاطر والتنبؤ بالمستقبل مع تحديد الاستفادة من الأصول للمواد والبيانات والمعلومات بالإضافة لذلك تحديد وظائف التخطيط والبحث الاستطلاعي لاستكمل مؤشرات المعيار وسيتم تحديد تلك المؤشرات حسب النموذج التخطيطي.

5. وظيفة المتابعة:

يقدم الباحث هذه الوظيفة في بناء النموذج التطبيق للمحور النتائج ضمن اطار مؤشرات المعيار السادس (انطباعات المعنيين)، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوظيفة تستكمل اطار وظيفة التنسيق ضمن

مؤشرات المعيار الثالث (اشراك المعنيين) من خلال متابعة تلك المؤشرات وصولا إلى وظيفة المتابعة لمتابعة الانطباعات المتحققة للمتعاملين مع المؤسسة والعاملين فيها فضلًا عن نتائج انطباع المعنيين بمصالح المؤسسة بالتزامن مع انطباعات المجتمع والشركاء والموردين.

6. وظيفة التقييم:

يقدم الباحث هذه الوظيفة في بناء النموذج التطبيق للمعيار السابع (الأداء الاستراتيجي والتشغيلي) من خلال توظيف أسس وظيفة التقييم لجميع المؤشرات المرسومة المعيار والمتضمنة القدرة على تقييم الاليات للوصول إلى تحقيق الغايات الاستراتيجية بالإضافة لذلك تقييم المؤشرات التي تستوجب معرفة النسبة السوقية والقيمة المستدامة، بالإضافة لذلك تستكمل وظيفة التقويم والتخطيط والمتابعة بعض مؤشرات المعيار.

ثالثاً- محور التعزيز اللوجستي في نموذج البناء:

يقدم الباحث محور التعزيز اللوجستي لنموذج التطبيق المعايير والمتضمن توظيف أساليب ومهام إدارة العلاقات العامة في تحقيق الدعم التميز اللوجستي المساند لمحور التنفيذ في هذا النموذج من خلال الوصف البنائي التالي:

1. تدريب وتنمية المهارات البشرية:

تقديم مهام إدارة العلاقات العامة أساليب تطوير القدرات البشرية في بناء وتنمية المهارات البشرية من خلال توظيف أسس التدريب الفني في تحقيق ممكنات محور التعزيز اللوجستي.

2. بناء القنوات الاتصالية للعلاقات العامة:

يقدم الباحث ضمن اطار مهام إدارة العلاقات العامة في تقديم نموذج البناء التطبيقي لمعايير التميز الأوربية من فتح القنوات وشبكات اتصالية مع الجمهور الداخلي والخارجي ضمن بيئة اتصالية تفاعلية.

3. توظيف تقنيات التكنلوجية للعلاقات العامة:

يقدم الباحث ضمن محور التعزيز اللوجستي في بناء التطبيق بتوظيف تقنيات التكنلوجية للعلاقات العامة واستخدامات الذكاء الاصطناعي من اجل تقديم المعززات وتطوير الممكنات المعنية بالممارسة للوظائف العلاقات العامة.

مناقشة النتائج:

تقدم الدراسة بتقديم نموذج تطبيقي لمعايير التميز الأوربية **EFQM MODEL** بتحقيق توظيف مباشر لفرض نظرية الامتياز للعلاقات العامة وتحقق بذلك مجموعة من النتائج وهي:

1. تتميز إدارة العلاقات العامة بمدى مكانتها ضمن إدارة العليا للمؤسسة مما يقدم لك مساهمة فعليه في مشاركتها ضمن قرارات العليا للمؤسسة.
2. تتحدد فاعلية العلاقات العامة من خلال تكليفها بتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالجودة الشاملة ولاسيما بمجال توظيف معايير التميز الأوربية وتطبيق نموذج الدراسة وتحقيق وصف شامل للعلاقات العامة ضمن اطار المؤسسة.
3. تحقق هذه الدراسة التكاملية العلمية والتطبيقية بين مفاهيم الممارسة المتميزة لإدارة العلاقات العامة والمفاهيم الخاصة بمعايير التميز الأوربية EFQM MODEL مما يسهم ذلك بتطبيق مشروع الجودة الشاملة للمؤسسة أو تَبني تلك المشاريع من قبل إدارة العلاقات العامة.
4. إنَّ إدارة العلاقات العامة يجب أن تكون إدارة مستقلة تتمتع بسلطات واسعة للوصول الى توظيف مثالي لممارسة وظائفها ومهامها من اجل تحقيق معايير التميز الأوربية.
5. توصلت نتائج الدراسة ومن خلال بناء النموذج التطبيقي أن العلاقات العامة المتميزة تكون هي المسؤولة عن الإدارات الاتصالية التي تشكل البيئة المناسبة لتبادل الثقافات العالمية مما يشكل ذلك تميزا واضحا للنموذج في التعاطي مع جميع تلك الثقافات ولاسيما بمجال الجودة الشاملة العالمية.
6. تقدم هذه الدارسة الفرصة للمؤسسة بتطبيق معايير التميز الأوربية بأدوات متاحة ضمن الهيكل الإداري للمؤسسة دون الاستعانة بشركات أو مؤسسات مستقلة في تحقيق غايات واهداف تلك المعايير.

النموذج الدراسة لتطبيق المعايير

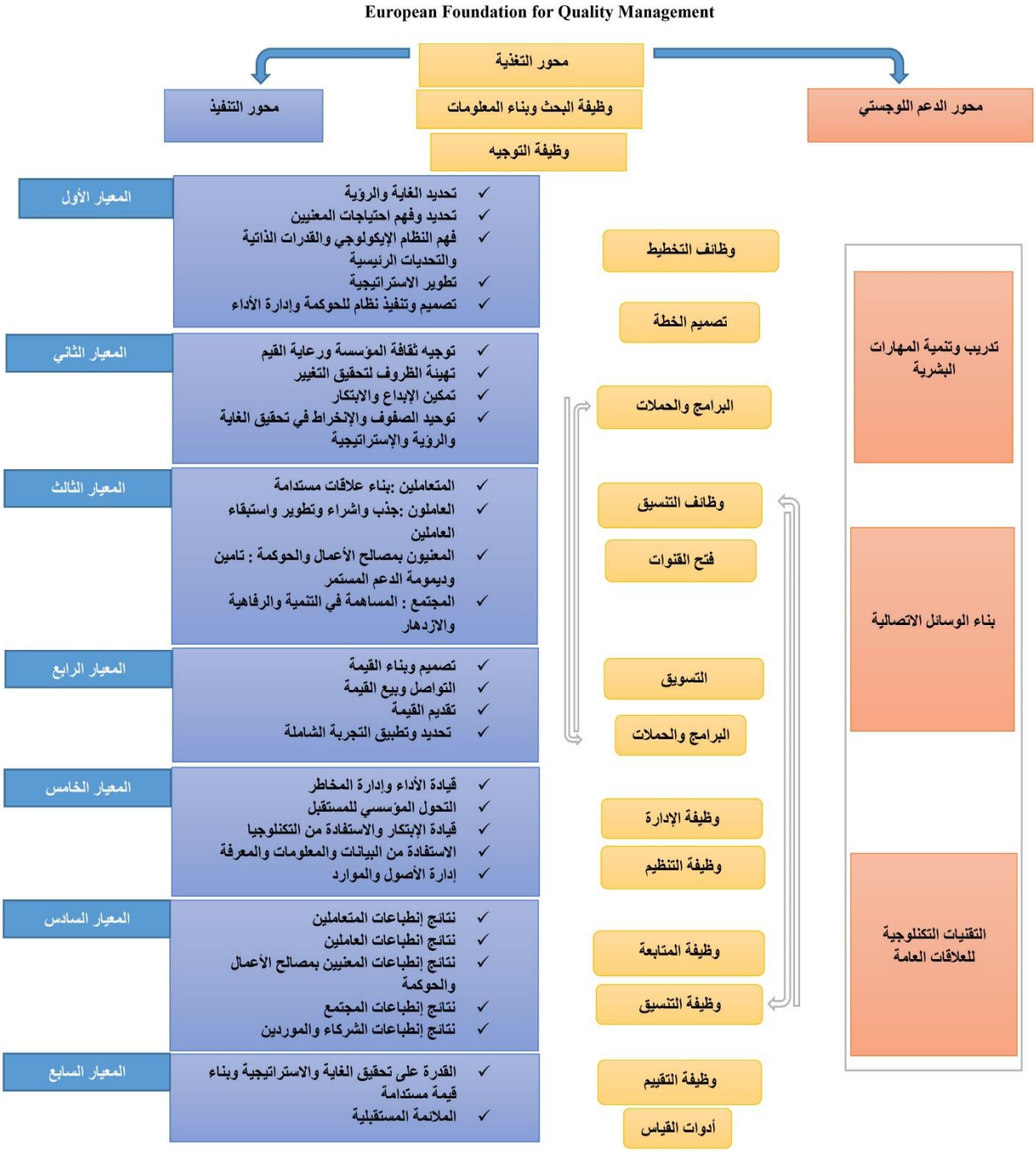

المصادر والمراجع:

1. Bertrum H, MacDonald Curtis MartinID (2020), PLoS ONE 15(11), *Using interpersonal communication strategies to encourage science conversations on social media, social media*.
2. JOHNC, MAXWELL, EVERYONE COMMUNICATES, *(2010), FEW CONNECT WHAT THE MOST EFFECTIVE PEOPLE DO DIFFERENTLY,* United States of America, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.
3. Yunus Emrah Bulut and Zacharias Voulgaris), (2018), (AI for Data Science, *Artificial Intelligence Frameworks and Functionality for Deep Learning*, Optimization, and Beyond, New York, Library of Congress Control Number.
4. إبـراهيم، محمـد حسـين، (2020م)، تصـور مقتـرح لإداء التميـز المؤسسي بالاتحاد المصري للتنس في ضوء النموذج الأوربي للتميز (EFQM MODEL)، مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية، المجلد (54)، العدد (1).

5. أمينة، قدايفه، (2013م)، فعالية العامة في ضل تكنولوجيا المعلومات، مجلة معارف للعلوم الاقتصادية، المجلد (8)، العدد (15).
6. البطريق غادة، (2017م)، العلاقات العامة وفن إدارة الازمات، الطبعة الأولى، اطلس للنشر وللإنتاج الإعلامي، الجيزة.
7. التميمي، خلف كريم كيوش، (2018م)، استراتيجيات العلاقات العامة في إدارة الازمات، الطبعة الأولى، دار امجد للنشر والتوزيع، الأردن.
8. الربيعي، هدى أديب حميد عبد، (2023م)، استخدامات النموذج التميز الأوربي (EFQM) في تقييم الأداء التنافسي للمنظمة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (19) العدد (61).
9. الزعبي، علي والسمعيات، مروان بدر، (2019م)، إدارة العلاقات العامة، الطبعة الأولى، اليازوري.
10. سجية، شلغام، (2016م)، برامج العلاقات العامة ودورها في تحقيق المواصفات التنافسية، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، الجزائر.
11. شوقي، نورهان أحمد، (2022م)، الإدارة بالتجوال وعلاقتها بالتمييز المؤسسي وفق معايير النموذج الأوربي EFQM 2020، مجلة البحوث الإدارية، المجلد (40)، العدد (2).
12. صافي، أحمد عمر ديب، (2023م)، الأداء الإداري المدرسي وإدارة الجودة الشاملة، مكتبة الشوق الثقافية، فلسطين.
13. عبد العظيم، أحمد عادل، (2019م)، الأسس العامة للإدارة، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.
14. عجوة، علي وفريد، كريمان، (2008م)، إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الاستراتيجية وإدارة الازمات، عالم الكتب، القاهرة.
15. العمودي، حنان صادق، (2018م)، تقييم الأداء المؤسسي وفق معايير النموذج الأوربي للتميز (EFQM)، المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية، المجلد (2)، العدد (1).
16. عميرات، امال، (2019م)، مهارات الاتصال في العلاقات العامة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
17. فاطمة، مانع، (2014م)، أهمية العلاقات العامة في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (1)، العدد (10).
18. كافي، مصطفى يوسف، (2013م)، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى، مكتبة العربي للنشر والتوزيع، الأردن.
19. لحام، أمينة، (2022م)، دور مستشار التوجيه في الحد من ظاهرة العنف المدرسي، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل، الجزائر.
20. لونغيمر، راسل، (2020م)، نموذج (EFQM MODEL)، الطبعة الثانية المنقحة، الموقع الرسمي لمؤسسة التميز الأوربية للجودة الشاملة.
21. محمد، صباح أنور، (2017م)، استخدامات العلاقات العامة الرقمية في عمل الجامعات العراقية، المجلد (9)، العدد (37).
22. محمد، مصطفى، (2018م)، الرضا الوظيفي وأثره على تطوير الأداء، الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان.
23. المديفر، عماد، (2019م)، بناء نظرية الامتياز في العلاقات العامة الدولية، موقع صحيفة الجزيرة، تاريخ الزيارة (2023/5/29م)، https://www.al-jazirah.com/2019/20190515/ar6.htm
24. المغربي، محمد الفاتح محمود بشير، (2016م)، أصول الإدارة والتنظيم، الطبعة الأولى، دار الجنائن للنشر والتوزيع، الأردن.
25. منصور، فاطمة كريم و حسن، زينة عبد الأمير، (2022م)، التقويم واهميته في العملية التعليمية، مجلة كلية التربية الأساسية، رقم المجلد (28)، العدد (117).
26. هتيمي، حسين محمود، (2015م)، العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

دور البحث العلمي – معاييره وآلياته – في تصنيفات الجامعات كواقع مأمول – بين الفعالية والتطبيق – دراسة تحليلية وتفصيلية

د. بن صر عبد السلام
جامعة بومرداس، الجزائر
bencerabdeslem@gmail.com

الملخص: *تهدف هذه الدراسة، إلى بيان دور البحث العلمي، أهميته البالغة ودوره الاستراتيجي كمجال خصب في بحث ديناميكية التطوير للبحث العلمي من جهته، وما مدى مساهمته في تفعيل واقع الابتكار والابداع والتنافس في خدمة الجامعة والمجتمع.*

إذ أنه المجال الخصب في ترتيب وتصنيف الجامعات، ونظرا لأهميته، في مختلف مجالات الدراسات الاستراتيجية في تطوير الجامعات ومواكبتها في الترتيب العالمي ودورها الفعال في الحداثة والتطور والتصنيف العالمي.

ومهما كانت مكانة الجامعة، فهي تحتاج إلى دور البحث العلمي كمقوم في الاعتماد والتصنيف، كنقل المعرفة عن طريق مظاهر البحث ومخرجاته، وتوليد المعرفة عن طريق البحث العلمي.[1]

ويعد البحث العلمي المجال الخصب، والجامعة المكان الأفضل لتطوير البحث ونقل المعرفة وإنتاجها، من خلال الأبحاث العلمية، فتزود الجامعة من هذا الرصيد، في نموها وابتكارها وتطويرها، ذلك من خلال مكتسبات الإبداع الفكري والابتكار المعرفي.

هذه المكونات تعتبر أساسية اليوم لخدمة الجامعة وتصنيفها، إذ بات تصنيف الجامعات من أهم مخرجات وتحديات العصر المعرفي في الاعتماد والتصنيف والتطوير[2]*.*

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الدراسة تحتاج إلى إبراز أهمية الموضوع وإشكاليته، فنتسأل هل أن معايير وآليات جودة البحث العلمي، هي المعيار الجوهري في تصنيف الجامعات؟ أم أن البحث العلمي من خلال مكوناته الإبداعية والابتكارية يؤدي إلى تصنيف الجامعات وتطويرها؟

هذه التساؤلات، هي في الواقع أساس الدراسة، ومحور إستراتيجي في إبراز مقومات الاعتماد والتصنيف.

ولذا تتطلب هذه الدراسة نظرا لأهميتها ودورها الفعال أن نتحدث في بادئ الأمر عن دور البحث العلمي ومدى مساهمته في تصنيف الجامعات كواقع مأمول، مع بيان مفاهيمه وتقييم جودة الأداء البحثي، كعامل في مجال تصنيفات الجامعات، ثم تمييز البحث العلمي، وتأثيره على تصنيف الجامعات بالدراسة والتحليل، ومن جهة أخرى نتحدث عن ماهي معايير وآليات الاعتماد والتصنيف وتطوير الجامعة بين الفعالية والتطبيق، مع بيان بالتبعية، أهمية البحث العلمي وتأثيره في مجال التصنيفات، ثم ماهي المعايير والآليات المعتمدة في مجال تصنيفات الجامعات وأخيرا ماهي مؤشرات الإبداع، وأثره على تصنيفات الجامعات.

مع تتويج الدراسة بخاتمة نبين فيها مدى أهمية الدراسة، وماهي النتائج والتوصيات المستخلصة بها.

الكلمات المفتاحية: *البحث العلمي – معاييره وآلياته – تصنيف الجامعات – كواقع مأمول – الفعالية التطبيق–.*

المقدمة:

دور البحث العلمي ومعاييره وآلياته في تصنيفات الجامعات وتطويرها، الواقع المأمول– يلعب البحث العلمي، دورا استراتيجيا، داخل الجامعة باعتبار المركز الاشعاعي الأول، في المعرفة. وينال البحث العلمي الدور الريادي، في بيان مقدار تقدم الدولة في مجال البحث العلمي. [3]

ولذا أصبحت معظم الدول، تعطي أهمية كبرى للبحث العلمي في الوقت الحاضر، لما له من مكانة متميزة في تقدم النهضة العلمية. وتعتبر الجامعة والمركز الرئيسي للنشاط العلمي في تشجيع مجالات الابحاث العلمية وتطويرها.

ولقد بات البحث العلمي، مسألة ضرورية، في اثراء التعليم العالمي فحسب، بل تحتاجه الجامعات في الاعتماد والتصنيف ما بين الجامعات المعاصرة والعالمية في مجال الأبحاث العلمية، ولم يعد البحث العلمي محصورا على تفكير وابتكار العلماء، وإنما تفكير يخدم الإنسانية ويخدم الجامعة، على حب الاستطلاع والتعرف على الجديد.

[1] ياسمين إبراهيم أحمد أبو عبد الله: 2023 دور الجامعة في تطوير البحث العلمي – دراسة ميدانية بجامعة دمياط – مقال منشور بالمجلة العلمية لكلية الآداب في 09 أغسطس 2021 مج العدد (04) ص1 قسم الاجتماع.

[2] محمد نبيل نوفل: (2002) لجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين مقال منشور بالمجلة العربية للتنمية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم– إدارة التربية – المجلة 22 العدد (1) ص 144.

[3] دور البحث العلمي في تطوير التعليم الأكاديمي مقال منشور على موقع / https://www.manaraa.com post 3567 بتاريخ 2023/04/12 ص3.

ومن هنا يعتبر البحث العلمي، أحد العناصر الأساسية، والمهمة الجوهرية في التعليم والتعلم، والعامل الذي تستند عليه الجامعة، نحو تحقيق الأهداف التي يتطلع اليها الجميع.[4]

ولتمكين الجامعة من دورها الريادي، وتمكين البحث العلمي من أداء دوره في خدمة المجتمع والجامعة، وتطوير التعليم العالي، وإلحاق الجامعة بالحداثة والتطور، فلا مناص من أن تحقيق هدف التصنيف الذي بات لزاما على الجامعات مواكبته، فلا بد من التفكير جليا في ماهي المعايير والآليات، ومتطلبات تطوير البحث العلمي، لتطوير الجامعات واعتماد مجال تصنيفها. فلن يتحقق ذلك، إلا بتوافر مجموعة من المعايير والآليات. لغاية التطوير والتصنيف، كالبحث عن الكفاءات والمؤهلات العالية، وهما عملات أساسيات لتحقيق غاية الابداع والابتكار والتميز والتنافس المعرفي، وتهيئة جو البحث العلمي، وتهيئة سبل الابداع وحسن توظيف المكاسب المعرفية.

كل ذلك لا مجال، سيؤدي الى تطوير منظومة البحث العلمي بالجامعات لرفع ترتيبها.[5]

ومن هذا المنظور ترى بعض الدراسات[6] كدراسة الباحثة داليا طه محمود يوسف: "أنه إذا كان التعليم استثمارا بشريا من ضمن غايته تزويد المجتمع بأفضل المخرجات التعليمية التي تساهم في تنميته وتطوره، فإن البحث العلمي في أي مجتمع هو حجر الزاوية في التقدم العلمي وسبب تطورها" وترى دراسة الرحيمي الماريديني (2011) وحافظ محمد هنداوي (2000) "بأن سمو وتميز البحث العلمي، البحث عم مدخلاته ومخرجاته وآلياته وتشكيلاته ومكوناته، كمصادر أولية للنهوض بالبحث العلمي الى مصاف الأمم المتقدمة، وتعد المؤسسات الجامعية أهم ذلك، من أجل الارتقاء بمستوى الأداء"[7]

وبالتالي تفعيل مهارات البحث العلمي، اعتمادا على معايير وآليات تقويم البحث، كضروريات حتمية تعكس مجال الأداء، بشكل فعال ينعكس على انتاج بحوث علمية، تتمثل فيها معايير الجودة والنوعية لغرض الارتقاء بمستوى تصنيف الجامعات[8]

ولذا نتساءل هل البحث العلمي هو مجال تصنيف الجامعات؟ أم أن لتصنيف الجامعات لا بد من توافر جملة من المعايير والآليات للإرتقاء بالجامعة وتصنيفها؟

كل هذه التساؤلات، نجد مجالها من خلال هذه الدراسة ومتطلباتها ومخرجاتها، كأساس في الارتقاء بالبحث العلمي من جهة، ومن جهة أخرى تصنيف الجامعة وتطويرها وارتقائها من ضمن الجامعات المعاصرة والمتطورة في هذا المجال.

وعلى ضوء هذه التوطئة، سنركز من خلال هذه الدراسة على اشكاليتها، وأهميتها وأهدافها، والمنهج المتبع فيها وماهي تقسيماتها على النحو الآتي:

أولاً: إشكالية الدراسة

تهدف إشكالية هذه الدراسة، الى إبراز مقومات البحث العلمي مكوناته ومخرجاته، في مجال الارتقاء بالجامعة والبحث العلمي وهل مقومات ومخرجات ومكونات البحث العلمي، هو أساس التصنيف؟ أم تصنيف الجامعات يحتاج الى معايير وآليات تخدم الجامعة والبحث العلمي، وترتقي بهما إلى مصاف الجامعات، من حيث المكانة والتصنيف؟

إذا بات من الضروري القول، أن الجامعة بمفهومها المعاصر، هي مصنع المعرفة، وهي مصنع الارتقاء بالبحث العلمي، وهي مصنع تقويم المفاهم لإنتاج وتطوير ذلك، فالجامعة رسالة ونواة ومرآة، تعكس واقع البحث العلمي، وتشكل أحد المعايير الأساسية، في تصنيف الجامعة العالمية.[9]

ثانياً: أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة وبعدها الاستراتيجي، في مدى معرفة الدور الفعال الذي يلعبه البحث العلمي، كألية لا مفر منه في تطوير الجامعة وتصنيفها ضمن الجامعات المعاصرة، ذات السمعة في مجال الابداع والابتكار والتنافس.

ولذلك تسعى المؤسسات التعليمية والعلمية، في البحث عن الاليات والمعايير، في تجويد أبحاثها، وطرق وأساليب التدريس بهدف مواكبة التطور والحداثة في الأبحاث العلمية.[10]

ولن يتأتى ذلك، إلا من خلال، تقييم الأداء الجامعي، بما يخدم ثقافة الجردة، وثقافة فعالية الأداء، كوسيلة لدراسة قدرة الجامعة، على مواكبة معايير الاعتماد الجامعي من تعلم وقيادة وتخطيط استراتيجي، ومستوى الأداء الجامعي وتحسين البيئة التعليمية التعلمية، وإبراز معالم معايير تقييم الأداء، بهدف تحقيق مجال الاعتماد والتطبيق.

اذ نستخلص من ذلك، أن أهمية ودور البحث العلمي، يؤدي بالجامعة إلى الرقي من جهة، ومن جهة أخرى كسب مجال العالمية في الابتكار والتنافس، ولما لا التصنيف الجامعي.

[4] دور البحث العلمي في تطوير التعليم الأكاديمي – المرجع السابق ص4-

[5] داليا طه محمود يوسف: التميز البحثي وتأثيره على ترتيب الجامعات عالميا – جامعة أكسفورد نمزذجا – وإمكانية الاستفادة منها في الجامعات المصرية – بحث منشور بمجلة البحث في التربية وعلم النفس المجلد (35) العدد (4) الجزء (2) أكتوبر 2020 ص 197.

[6] داليا طه محمود يوسف: التميز البحثي وتأثيره على ترتيب الجامعات المرجع -2- السابق ص 200.

[7] الرحيمي أحمد وسالم الماريديني توفيق (2011): الابداع البحثي في العالم العربي، مقال منشور بالمؤتمر السنوي – العربي السادس- الدولي الثالث- تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة في الفترة من: 14 13-/2011/04 كلية التربية النوعية جامعة المنصورة ص 564 و583.

_ هنداوي حافظ محمد (2000): دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي في مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية – جامعة المنصورة- مقال منشور بمجلة الكلية للتربية – دمياط العدد (34) يوليو 2000 ص 61 و62

[8] الجادري عدنان: المنطلقات الأساسية لتطوير البحث العلمي في الجامعات العربية – مقال منشور بتاريخ 2023/04/09 عبر موقع https://www.ammonnewes.net/article 588458 ص 4 و5.

[9] الجادري عدنان: المنطلقات الأساسية لتطوير البحث العلمي في الجامعات العربية المرجع السابق ص 2.

[10] الجبوري عبد الحسين: إدارة الموارد البشرية في الجامعات، وتقييم الأداء الجامعي، مقال منشور بتاريخ: 2010/05/23 على الموقع الإلكتروني

https:/www.tarbya.net /Articles / spécial files. Aspx?tyeld.7

ثالثاً: أهداف الدراسة

تتجلى دراسة الأهداف، على إبراز ما يميز التطور الهادف من البحث العلمي، كمقوم استراتيجي في خدمة الجامعة والمجتمع، وفي رفع ترتيبها على مستوى جامعات العالم.

وبالتالي تكون أهداف الدراسة، هو بيان معايير وآليات تصنيف الجامعات عالميا.[11] فلم تعد الجامعة، من أهدافها منح الشهادات، بل بات لزاما عليها البحث عن المخرجات التعليمية والعملية في التقدم العلمي وذلك بتحسين أدائها في الابداع والابتكار والتنافس، كمصدر من مصادر سموها وتميزها كهدف استراتيجي لا مفر منه وجعل البحث العلمي السليم، هو المصدر الأول، يضمن النهوض بالجامعة الى مصاف الأمم والشعوب المتقدمة.

وهكذا يمكن القول، أن من سمات الأهداف التي تقع على عاتق الجامعة، هو تطوير المناهج المعرفية، على اختلاف اشكالها والسعي الى تطوير المعرفة العلمية، وجعل رسالة الجامعة هي البحث العلمي لا غير.

للوصـــول إلى الأهداف الاســـتراتيجية، التي تعد المجال الخصـــب لأي جامعة، وتعد التصـــفيات من أهم الأهداف التي يعتمد عليها الباحث والبحث العلمي، في ترتيب مميز بين الجامعات.

رابعاً: منهج الدراسة

اعتمدنا لهذه الدراســـة المميزة من حيث الأهمية والاهداف المتوخاة من جامعة عصـرية، هدفها هو تطوير معارفها العلمية والعملية في الأبحاث ودورها في الابداع والابتكار والتنافس، على منهجين في بالغ الأهمية، وهما منهجان المنهج المقارن، بهدف ابراز الدراســـات في هذا المجال وماهي النتائج المستخلصة في الاعتماد والتصنيف، ثم المنهج التحليلي الاســـتقرائي، الذي يهدف الى بيان بدوره الدراســـات الســـابقة، وماهي تحليلاتها وقراءتها للبيانات والأليات والمعايير المعتمدة، في تطوير البحث وترتيب مميز للجامعات. [12]

ومن هنا فلا ريب أن المنهجين، لهما دورٌ فعالٌ في ابراز مخرجات ومكونات مثل هذه الدراسات، لا سيما أن مؤشرات الترتيب والتصنيف، يحتاج الى مثل هذه المناهج لدراسة وضعية الدافعية وقيادة التطور وبيان المجال المعرفي للبحث العلمي في التصنيف.

خامساً: تقسيمات الدراسة

لجأ الباحث في بادئ الأمر إلى تقسيم، هذه الدراسة من حيث الأهمية والدور الفعال لمثل هذه الدراسات الاستراتيجية الى الحديث عن دور البحث العلمي، ومدى مساهمته في تصنيف الجامعات، ثم بينا ماهي مفاهيمه، وكيف نقيم جودة الأداء كعامل أساسي في التصنيف، مع إبراز مجالات تميز البحث العلمي، وتأثيره على ترتيب وتصنيف الجامعات بالدراسة والتحليل.

وفي الأخير، ماهي معايير وآليات تصنيف الجامعات وتطويرها لمواكبة الحداثة والعالمية، وكل ذلك من خلال أهمية البحث العلمي وتأثيره في الترتيب والتصنيف مع التركيز على أهم المعايير الاليات، وما هي مؤشرات الابداع وتأثيراته على التصنيف.

مع بيان دور الخاتمة، كخلاصة لهذه الدراسة، وما هي النتائج والتوصيات المستخلصة منها.

المبحث الأول: دور البحث العلمي، ومدى مساهمته في الترتيب وتصنيف الجامعات.

لقد أصبحت الحاجة الماسة، إلى الدراسات والبحوث في التعليم العالي، تنال الاهتمام الفياض والواسع، من قبل الأقطاب الجامعية ذات الصيت العالمي، أو بالأحرى ما يعرف بمدن العلم والتعليم والتعلم، بهدف الحصول على أكبر قدر من المعرفة، وأن أغلب الدول، أخذت تعتمد على مقدار تقدمها من ضمن الجامعات العالمية، هو بالبحث العلمي. [13]

ولذا بات البحث العلمي، يلعب دورا فعالا في تطوير وترتيب الجامعات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يمكن القول انه ساهم بشكل كبير في تنمية ثقافة المعرفة باختلاف أنواعها، وساهم بدوره في بعث المكانة المميزة للجامعة وأدى إلى بعث الاختراعات العلمية، من حيث الابداع والابتكار والتنافس.

فأصبحت الجامعة، تبحث عن مخرجات التعليم الأساسية التي تؤثر في السياسة التعليمية والبحثية، وذلك من خلال، جملة من البيانات والآليات والمعايير، كالتخطيط الاستراتيجي، والأداء التربوي، والبحث عن المناهج والطرق الفعالة، حتى تتمكن هذه الأخيرة، من تشكيل بيئة علمية حقيقة هدفها ومحورها الطالب والبحث العلمي.

فأصـــبح البحث العلمي، في يومنا هذا جزءا رئيســـيا من حياة أية أمة تتطلع إلى الرقي والازدهار، وهذا ما يدفع إلى التركيز على البحث العلمي ودوره، كطريقة منظمة لاكتشـــاف حقائق جديدة، مفادها الرقي بالجامعة وتصنيفها.[14]

ولن يتأتى ذلك، إلا بإبراز دور الجامعة، في تطوير البحث العلمي بدورها، وهذا ما ذهبت إليه بعض الدراسات كدراسة الأستاذ الرفاعي 2005: "بحيث يرى أن البحث العلمي هو أحد أهم وظائف الجامعة، وعلى الجامعة أن تؤدي دورها المهم في عملية التطوير والتقدم والتنمية، كمؤسسة علمية بحثية." [15]

[11] الرحيمي أحمد سالم والمارديني توفيق: الإبداع البحثي في العالم العربي، بحث مقدم بالمؤتمر العربي السنوي العربي المرجع السابق ص 564 و583.

[12] غبغوب ياقوت و بلعور سليمان: واقع الجامعات العربية في التصنيف الدولي –مقال منشور بمجلة الاقتصاد والتنمية البشرية – الجزائر– العدد (13) ص 336 و348 عن مجلة البحث في التربية وعلم النفس –المرجع السابق–.

[13] دور البحث العلمي في تطوير التعليم العالي الأكاديمي – مقال منشور بتاريخ: 2023/04/12 – بموقع: https://www.manaraa.com/post/ 3567. P.2

[14] دور البحث العلمي في تطوير التعليم العام –المرجع السابق ص3–.

[15] الرفاعي أحمد: (2002) مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية عمان– دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع – ص 794.

ويرى الأســـتاذ أبو عيشـــة 2012: "أصـــبح البحث العلمي روح الأداء الأكـاديمي في الجـامعـات، حيـث أنـه يلعـب دورا في طبيعـة وأولويـات الواجب الأكاديمي لأعضـاء هيئة التدريس، حيث يعتبر عنصـرا أسـاسـيا في التعليم الجامعي."[16]

وعلى ضوء مكانة البحث العلمي، ودوره ومساهمته في تطوير وترتيب وتصنيف الجامعات، سنتناول عبر المطالب الآتية:

مفهوم البحث العلمي، وكيفية تقييم جودة الأداء البحثي كعامل في التصنيف، ثم ماهي تأثيرات البحث العلمي وتميزه على تصنيف الجامعات.

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي كألية في ترتيب وتصنيف الجامعة.

تعددت مفاهيم البحث العلمي، وتنوعت من باحث لآخر، فمنهم من سماه[17] "يعتبر أحد العناصر الأساسية، والمهمة في التعليم الجامعي، والعمود الفقري لإنشاء الجامعات ومراكز البحث العلمي."

ومنهم من سماه[18] "البحث العلمي هو الوظيفة الأولى، في إنتاج المعلومات وهذا التطور الوظيفي، وينتهي بتكوين فكرة جديدة أو تصور جديد، وهي وظيفة الابتكار."

ومنهم من يرى: [19] "أن البحث العلمي، أحد أهم وظائف الجامعة، وروح الأداء الأكاديمي في الجامعات، وعنصرا أساسيا في التعليم الجامعي، وعاملا أساسيا وحاسما في رفع المستوى الجامعي."

ومنهم من يراه [20] "فهو وظيفة من وظائف الجامعات، ومطلب للتميز في أي حقل من حقول الدراسة، على تحقيق الفائدة بين التعليم الجامعي والبحث العلمي."

ومنهم من يراه [21] :" بأنه طريقة الكشف، عن المعلومات والحقائق والتأكد من صحتها، ويهدف إلى حل مشكلة معينة عن طريق الاستقصاء الدقيق."

ومنهم من عرّفه [22] "البحث العلمي بأنه أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات والحقائق والعلاقات الجديدة والتأكد من صحتها مستقبلا، بالإضافة إلى تطوير وتعديل المعلومات القائمة، والوصول إلى الكلية أو العمومية، أي التعمق في المعرفة العلمية والكشف عن الحقيقة والبحث عنها."

ويرى الأستاذ AKCOLTEKIN.A [23] "أن عملية البحث العلمي تقوم على مبدأ أساسي، يقوم على تضمين عملية العمل، التي يتم التخطيط لها، والتي تتكون من مجموعة من الخطوات المتتالية. بدءا من تحديد المشكلة والطرق المستخدمة والقيام بجمع البيانات، وتطوير النتائج وتقديم التوصيات من أجل العمل على حل المشكلة، إلى الحصول على الأدلة من أجل التحقق من الحقائق المقدمة."

ونستخلص مما تقدم، أن مفاهيم البحث العلمي، وأن تعددت أفكارها وأهدافها، فهو وسيلة في يد الباحث، من خلالها يحاول الباحث دراسة الظاهرة، والتعرف على العوامل المؤثرة في ظهورها وحدوثها للتوصل إلى نتائج تفسر ذلك.

وهكذا يخدم البحث العلمي، مجالا أوسعا في ترتيب وتصنيف الجامعة، من ضمن الجامعات المعاصرة، من حيث الحداثة والابداع والابتكار والتنافس العلمي والعملي.

وهذا ما يؤدي بنا، إلى الحديث عن مجال، تقييم جودة الأداء البحثي كعامل في التصنيف، في المطلب الموالي:

المطلب الثاني: تقييم جودة الأداء البحثي، كعامل في التصنيف.

تقييم جودة الأداء البحثي، يعد عاملا أساسيا في ترتيب وتصنيف الجامعات، سواءا أكانت جامعات عربية، أو جامعات أجنبية، الأهم هو البحث عن عوامل الجودة، والأداء المستمر، انطلاقا من مجال وتطوير الأبحاث وتجويدها في خدمة الجامعة، ومواكبتها العصرنة والمعاصرة، في مجال الابداع والابتكار والتنافس، في الأبحاث بما تعود بالفائدة على الجامعة.

ويرى صويلح وزيرد والخليل وصوالحة:" أن البحث العلمي هو أحد أهم الوظائف الرئيسة، في الجامعات والعمود الفقري لمعايير تصنيفها، كما أنه أحد المؤشرات الإيجابية في إنتاجية البحوث العلمية، كعنصر أساسي على الترقية لها، وعلى الجامعة أن تعمل على وضع رؤية مستقبلية لتعزيز ترتيبها، عالميا من خلال البحث العلمي." [24]

ويرى: LEAHEY 2006" أن عمليـة النشـــر العلمي أحـد العوامـل الأساسية، التي يقوم عليها نجاح المؤسسة التعليمية.

[16] أبو عيشة أماني: (2012) مساهمة إدارتي الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك في تعزيز البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة اليرموك الأردن – ص 817.

[17] دور البحث العلمي في تطوير التعليم الأكاديمي – المرجع السابق– ص 4.

[18] دور البحث العلمي في تطوير التعليم الأكاديمي – المرجع السابق– ص 5.

[19] الرفاعي أحمد: مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية اقتصادية المرجع السابق – ص 794.

[20] عطيوي جودت: (2000) أساليب البحث العلمي، مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية، عمان دار الثقافة للنشر والتوزيع ص 794.

[21] RAMDHANI (M) et RAMDHANI (A) 2014 the common stages of research logical FRAMEWORK. Formulation used in quantitative Research begin with the definition of problem. International journal of basic and applied science 3 (02) 1-9 p 796.

[22] فراج زين: (2000) أصول البحث القانوني القاهرة دار النهضة العربية مصر ص 797.

[23] Akçoltekin-N (2016) : investigation of the effect of training on the developement of high school teachers attitudes to wards scientific research and project competitions educational sciences : theory et pratice 16 (4) 1349- 1380.

[24] Sweileh.W zyoud.S. AL KHALIL.S. AL GAHI.S et swalha : A 2014 : Assesing the scientific research productivitey, of the palastinion education istitutions : A. case study at An najah national university. Sage journal 4 (4) 1- (11).

26 25

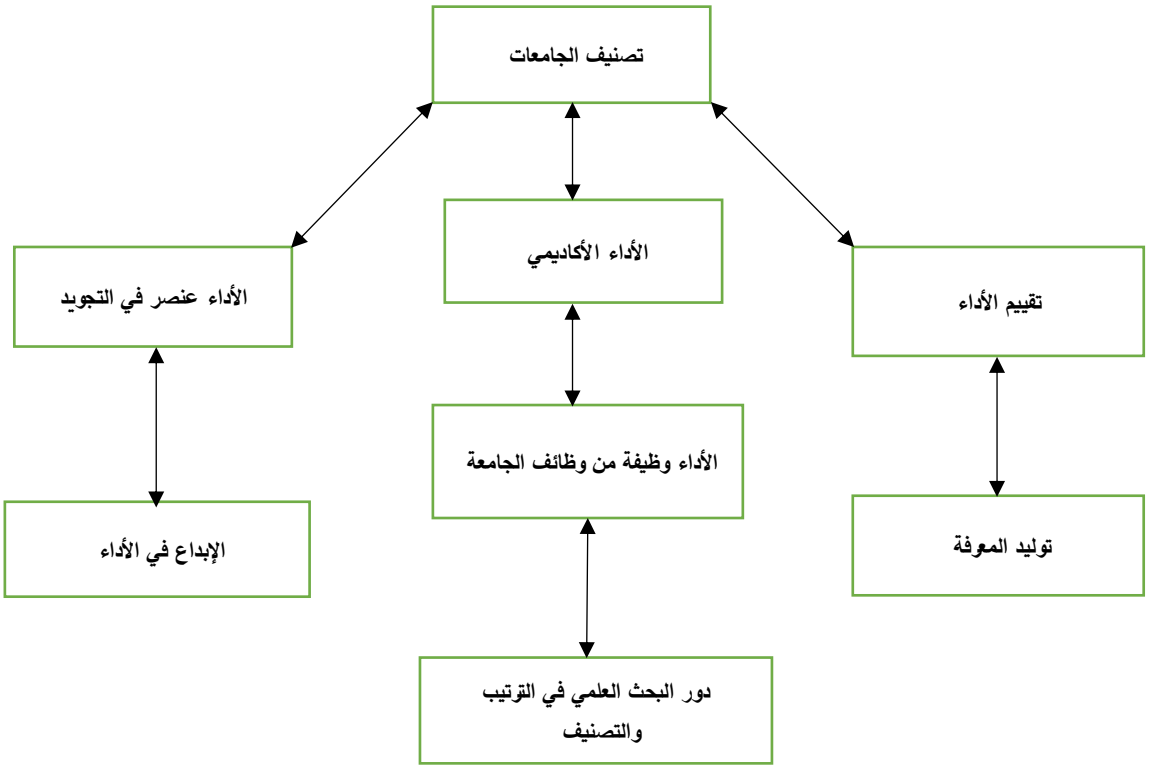

جدول يمثل التصنيف الجامعي وآليات التقييم له

وهي أحد العوامل الرئيسية من جهة، تساهم في رفع معدل نشر الأبحاث العلمية، وتتأثر الإنتاجية البحثية بالعديد من العوامل، كالتوجهات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس، والحافز الذي يدفعهم للقيام بالأبحاث العلمية، وامتلاكهم المهارات البحثية والخبرة، ودرجة وضوح الأهداف البحثية والتواصل فيها يخدم هذه العملية"

وعلى ضوء ذلك يمكن استنتاج العوامل والمعايير المساعدة على تقييم جودة الأداء البحثي كعامل في ترتيب الجامعة وتصنيفها على النحو الاتي:

أولاً: تطوير المعرفة في مختلف المجالات العلمية كعامل ومعايير الجودة والأداء، ومن ثم تطوير الجامعة وترتيبها وتصنيفها.

ثانياً: التخطيط المنهجي وفق مجموعة من المعايير الصارمة، مع الملاحظة والتجربة بهدف تحقيق غايات البحث العلمي، لخدمة الجامعة وترتيبها وتصنيفها.

ثالثاً: إنتاجية البحوث العلمية، هي عنصر أساسي للترقية والتصنيف.

رابعاً: وضع سياسات استراتيجية، بهدف تحقيق النجاح الأكاديمي محليا وعالميا للوصول إلى مجال الترتيب والتصنيف.

خامساً: عملية النشر العلمي، معيار وآلية وعامل من عوامل نجاح المؤسسة التعليمية.

سادساً: توافر الحوافز يدفع تطوير الأبحاث والدراسات العلمية بهدف صقل المواهب الإبداعية والابتكارية والتنافسية أكثر خدمة للجامعة والترتيب والتصنيف.

سابعاً: العمل على نظام المكافآت، كعامل أساسي، يربط البحث بالترقية والترتيب، التصنيف للمؤسسات التعليمية. [27]

وعلى هذا المجال الأدائي، كعامل جوهري يقع على عاتق الجامعات في البحث عن أهم المعايير والآليات المساعدة في ترتيب الجامعات وتصنيفها، عبر الجامعات العالمية من حيث الابداع والابتكار والتنافس، في مجال البحث العلمي.

[25] Leahey-E- (2006) : gender defferences in productivity research specialization as a link gender and society 20 (6) 745 .780.
Is fandy ari- araghaddom, Hassauzadeh et Ghayoori (7) (2012) : A studey of factors affecting research productivity of iravion women in /9/ scientowetrics. 91-159-172.
- Sahan (H) et TARHAN (Y) 2015 : scientific research competences of prospective teachers and their attitudes. Torvard scientific research. International journal of psycgology educational studies (2) 3 – 20-31.

[26] Leahey-E- (2006) : gender defferences in productivity research specialization as a link gender and society 20 (6) 745 .780
Is fandy ari- araghaddom, Hassauzadeh et Ghayoori (7) (2012) : A studey of factors affecting research productivity of iravion women in /9/ scientowetrics. 91-159-172.

[27] الديكة عهود سالم، وصالح ناصر عليمات: دور الإدارة الجامعية في تطوير البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن، مقال منشور الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية و النفسية مجلد عدد 28 لسنة 2020 ص 798.

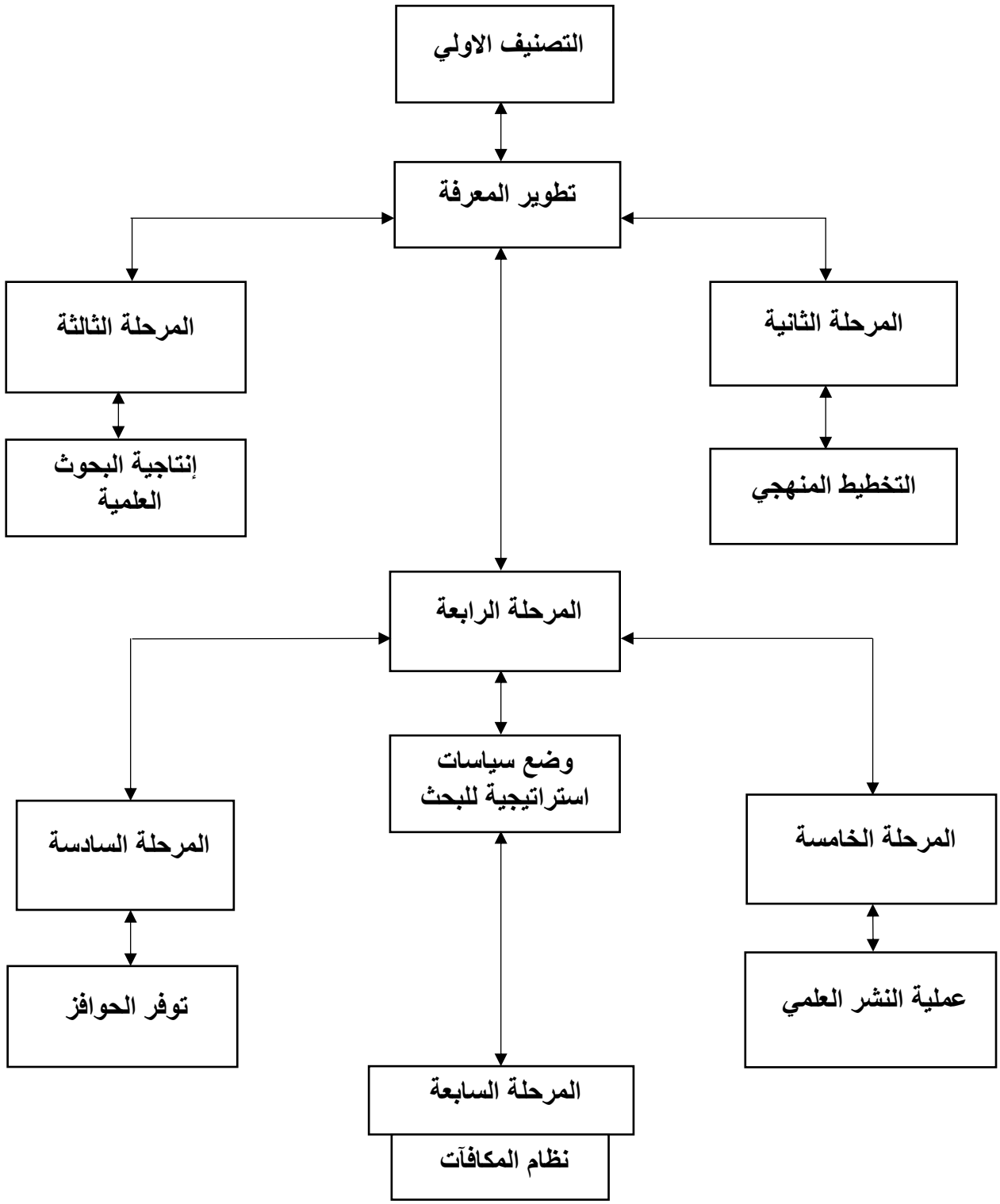

سنبيّن بهذا الجدول أهم المراحل المعتمدة في التصنيف:

المطلب الثالث: تميز البحث العلمي وتأثيره على تصنيف الجامعات

يعد تميز البحث العلمي، وتأثيره على ترتيب وتصنيف الجامعات، من الأهم بمكان في إدارة المعرفة وانتاجها كمورد ثقافي يخدم الأبحاث العلمية، والدراسات الهادفة في بناء الأهداف الرامية، إلى رفع مستوى الجامعة وتحقيق مراتبها من حيث الابداع والتميز البحثي والابتكار الفني في بحث وتنشيط حركة البحث العلمي.[28]

ويقاس في هذا المجال، دور الجامعات في تطوير البحث العلمي، وتميزها في إدارة الإنتاج المعرفي، الذي يعود بالتأثير على ترتيبها وتصنيفها، عبر علاقة الجامعة بالبحث العلمي، وعلاقة البحث العلمي بالجامعة، وهو الدور الأساسي للجامعة.

[28] بن ظريف عاطف و الطويسي زياد أحمد: (2017) واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا. مقال منشور بالمجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي – (المجلد العاشر العدد/29) ص116-

ولذا ترى أغلب الدراسات، كدراسة بشير عطوي 2007 وبشير طناش 2013 "أننا بحاجة الى نموذج، يوحد جمهور مؤسسات التعليم العالي، لقيادة التغيير والتطوير والمنافسة عالميا، وهذا يتطلب مؤسسة بحثية نوعية، ونقله لمرجلة المنافسة الدولية".[29]

ويرتكز البحث العلمي، على معايير وآليات تخدمه، وترفع من القيمة العلمية للباحث من جهة، ومن جهة أخرى تخدم الجامعة واعتمادها وتصنيفها، ومن جملة هذه المعايير والاليات يمكن حصرها فيما يلي:

1. بحث أساسي Fondamental research: وهو البحث لأجل العلم والعرفة، والاكتشاف، ركيزة أساسية في رقي الجامعة وترتيبها وتصنيفها. [30]
2. بحث تطبيقي applied- research وهو البحث لأجل الحاجة، والذي يهدف الى حل مشكلة قائمة واختراع بدائل وإيجاد حلول لتسهيل وتيسير الحياة ومن ثم وضع الحلول أو المقترحات.[31]
3. بحوث الابتكار innovation research: وهو البحوث التي تهدف إلى الابتكار والاختراع والتجديد ومجالاتها العلوم الهندسية والطبية والزراعية وغيرها.[32]

فهذه المعايير والاليات، من أبرز السمات الأساسية في البحث العلمي، المؤدية الى خدمة الجامعة وترتيبها وتصنيفها، وهي في الحقيقة أنشطة إبداعية وتحفيزية وابتكارية، كمخزون معرفي، يؤدي إلى تطوير الأبحاث والدراسات العلمية، في الاعتماد والتطوير والتصنيف العالمي للجامعات.

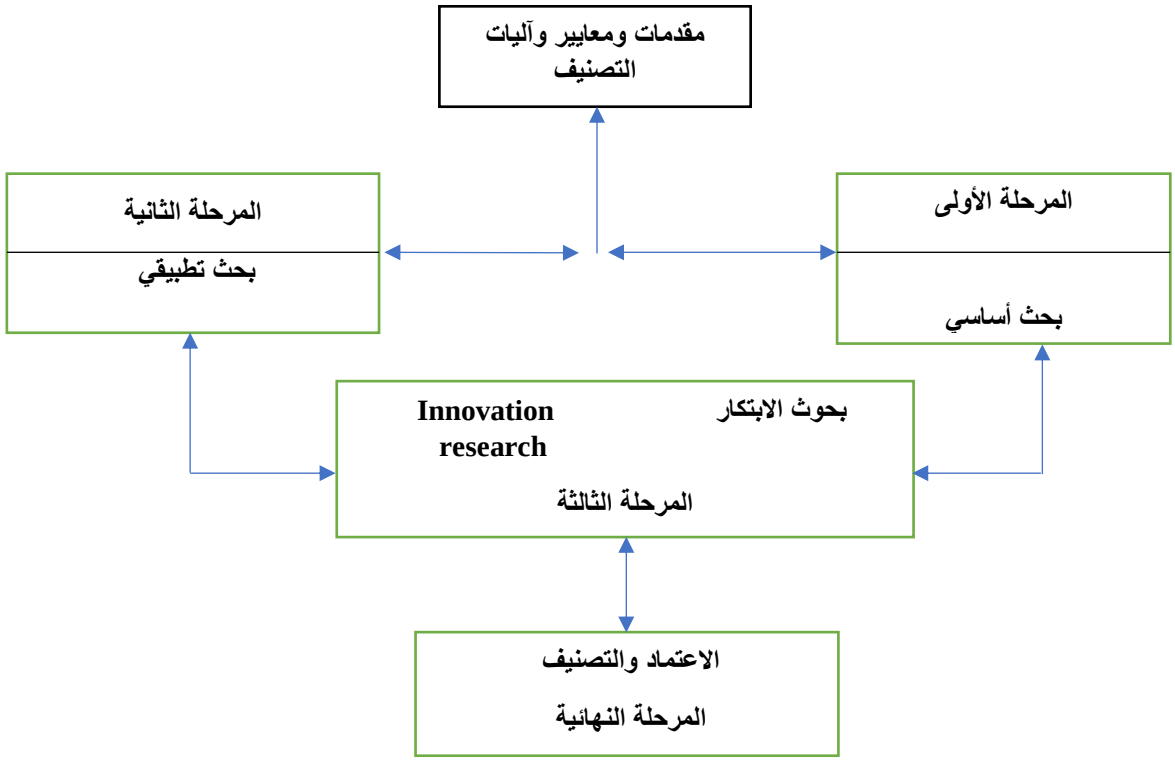

يمثل هذا الجدول عامل أساسي في ترتيب وتصنيف الجامعة [33]

المبحث الثاني: معايير وآليات التصنيف وترتيب الجامعات وتطويرها.

لقد أصبحت مسألة جودة أداء التعليم، موضوع اهتمام كبير على الصعيدين الوطني والدولي، حيث أن الجامعات تمثل بيت الخبرة في الجامعة. [34]

اذ لا يقتصر دور الجامعة، في تزويد الطلبة بالمعرفة، بل يزداد دورها في التغيير والتطوير لتحقيق الأهداف التي من أجلها وجدت.

وبالتالي تبحث الجامعات اليوم، على أهم المعايير والاليات في تقييم الأداء الأكاديمي، ومنه أداء البحث العلمي لا سيما أن ترتيب وتصنيف الجامعات وتطويرها، لابد من الاخذ بنظام الاعتماد وضمان الجودة في مجال التعليم العالي. [35]

[29] عطوي بشير (2007) البحث العلمي مفاهيمه – أدواته– طرقه الإحصائية دار الثقافة عمان الأردن – ص131–
طناش بشير وسلامة يوسف: التعليم العالي والاقتصاد السياسي – طلبة نيوز– مقالة متوفرة على الشبكة:
http://UJnews2. JU.EDU.JO/LISTS/UJNEWSWRITERS/DISP-formnews1.aspx ? ID1376

[30] JOLIOT.PIERE 2020 : recherche fondamental et recherche appliquée, in : https// archive org/ détails/CDF- coll 2010 MONDIALISATION Recherche clozel- joliot

[31] بشوط الحسين: الباحث والبحوث العلمية في الوطن العربي – منظمة المجتمع– العلمي العربي مقال منشور على الرابط https:// arsco.org. /article-details197-8-0 في 2016/10/18

[32] محسن إسماعيل: (2021) البحث والتطوير مقال منشور بمشاركة بمرجع: هادية العود البهلول بمجلة مستقبل العلوم الاجتماعية العدد (5) ص56

[33] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: OCDE
M.FRASCATI (2015.p.47) : manuel de frascati 2015 : lignes directrices pour le recueil et la communication des données sur la recherche et le développement expérimental ; mésurer les activités scientifiques technologiques et d'innovation O.C.D.E publiching : https//www.oecd.org/fr/publication/manuel-de frascati 2015 -9789264257252- fr html.

[34] عبابنة صالح أحمد: (2011) تقييم جودة الأداء الجامعي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الادب - جامعة مصراتة لبيبيا- مقال منشور بالمجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي العدد/ 11 ص4 وما بعادها.

[35] صالح أحمد عبابنة: تقييم جودة الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس -المرجع السابق ص4

وللوصـــول الى أســـمى درجات تقييم الأداء، في الاعتماد والتصـــنيف العالمي للجامعات، لا بد من تقييم عناصـــر النظام الجامعي، من مدخلات وعمليات ومخرجات الأداء، بهدف تحقيق غاية العالمية في الوظيفة، وغاية التصـــنيف من جهة أخرى، التركيز على أهم العناصـــر الأساسية لتقييم الأداء وهي الهيئة التدريسية، والبرامج الدراسية والمكتبات ومراكز المعلومات ومصادر التعلم.

هذه العناصر تمثل جملة الشروط والمعايير، ضمانا لحصولها على الاعتماد والتصنيف.[36]

وعلى ضوء ذلك يمكن التركيز على هذه العناصر وهي:

1. جودة الأداء الأكاديمي، يحتاج الى الأفضل في التعليم والأجود في التدريس.
2. التخطيط الاستراتيجي، لاتساع دائرة المنافسة بين الجامعات، على استقطاب البرامج ومصادر التعليم والتعلم.
3. الزيادة في مستوى الأداء الأكاديمي للجامعة، والتأكد من أن المؤسسات التعليمية تقدم بدورها الذي أنشئت من أجله.
4. حرص المؤسسات التعليمية، على الحصول على شهادات الجودة العالمية في الأداء الجامعي، كشهادة الايزو ISO أو شهادة الاعتماد الأكاديمي Academic accréditation.

وهذه العناصر، يجب أن تخضع لرقابة الجهة المانحة لشهادة الجودة، للتأكد من أن هذه الجامعة، تتحقق فيها الشروط والمعايير، وتحرص الجامعات على الوفاء بها بهدف الاعتماد والتصنيف.[37]

ويرى الباحث La fleur T: "أنه يجب أن تمر الجامعة على معايير وشـــروط وعناصـــر وآليات من خلال هذا النموذج لأن درجة فاعلية المؤسسات في تقديم خدماتها، هو نتيجة تفاعل مستويات الأداء: [38]

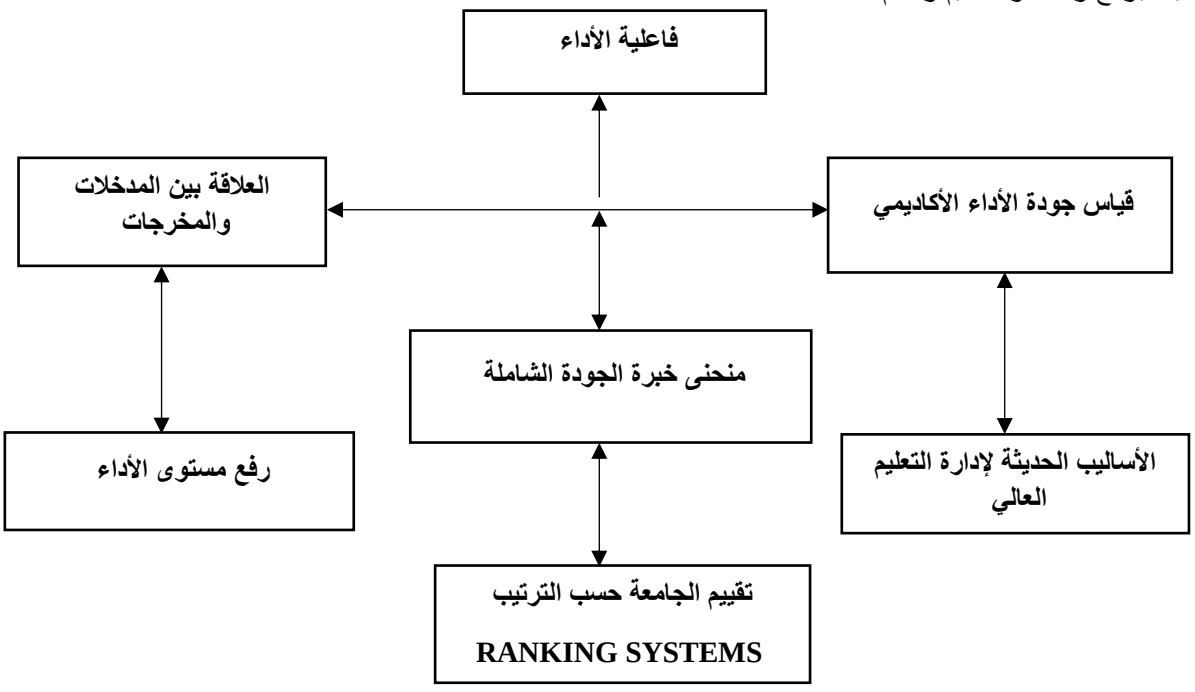

يمثل هذا الجدول دور وفعالية الأداء.

المطلب الأول: أهمية البحث العلمي، وتأثيره في تصـــنيفات الجامعات.

تتجلى أهمية البحث العلمي، المعيار الأساسي للتميز البحثي الهادف، إلى تحقيق مجال الترتيب والتصنيف، وتأثيره كأسلوب فعال في تصنيف الجامعات UNIVERSITY RANKING

ويرى usher savino (2007): "أن من أهمية البحث العلمي لا بد أن نحدد رؤية الجامعة ورســـالتها، بحيث يتم من خلالها وضـــع التصـــور المســـتقبلي للجامعة، فلا يمكن تحقيق الأهداف الاســـتراتيجية، للتميز البحثي، دون وجود رؤية مستقبلية واقعية لهذه الأهداف وللأهمية ولرسالة الجامعة، فهي بمثابة المحرك الأساسي لواقع التميز والتصنيف." [39]

ونظرا لأهمية البحث العلمي، وتأثيره في تصنيفات الجامعة، يرى الباحث في معايير التصنيف [40] أن تمر الجامعة على مراحل جد مهمة، في مواكبة التطور والاعتماد والترتيب والتصنيف على النحو الآتي:

أولاً: التركيز على منظومـة البحـث العلمي: وهذه الآليـة، هي المعيـار الجوهري، في وضـــع الأبحـاث المعرفيـة، كـإرث علمي للتميز في

[36] الدهشان جمال والسيسي جمال: (2011) تقييم بعض جوانب الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، بجامعة المنوفية مقال منشور بمجلة البحوث النفسية والتربوية جامعة المنوفية العدد (19) و(3) 2004 عن المجلة العربية وضمان جودة التعليم العالي العدد (08) لعام ص4

[37] Waterbiry-T- (2008) : lean in higher education : A- Delphi study to développe performance métrics and an éducationnel lean improvement model for academic environnements unpublished doctoral dissertation capella. University UMJ number A-A-T. 3331426.

[38] La fleur (T) (1997). A. Systèmes approach. To performance qualitey : an application to higher éducation cenpublished doctoral dissertation western Michigan univercity UMI – Number 9724504.

[39] Usher (A) et savirs (M) (2007) : A Global Survey of university ranking and League tables, journal higher education in europe volume 32, issue 1.P.5- 15.

[40] USHER. (A) et savino (M) (2007) op cit p. 5 et 15.

التصـنيفات، بحكم أن الأبحاث الرائدة، هي التي تحظى بالاحترام الكبير، في جميع أنحاء العالم باعتبارها مركزا للتميز والتنافس والتصـــنيف إداريا وعلميا.

ثانياً: رؤية الجامعة ورسالتها: تهدف هذه الرؤية إلى وضع تصور بعيد الأمل للجامعة، كمركز إشعاعي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية، للتميز كواقع مأمول، لتحقيق رسالتها، وتجسيد واقع البحث العلمي، تبرز فيه الجامعة كمحرك أساسي للتنمية المعرفية، والبحثية والتنافسية بهدف ترتيبها وتصنيفها، ضمن العالمية، من حيث المكانة العلمية والعملية.

ثالثاً: السياق الثقافي والبحثي للجامعة: يهدف هذا المعيار الى تحديد واقع الجامعة، وتميزها البحثي، على كافة المستويات، نحو التميز ونحو التطور، ونحو العالمية، ورقيها من ضمن الجامعات العالمية.

رابعاً: تطبيقات وأشكال التميز البحثي بالجامعة: انه معيار يهدف الى البحث عن مقومات ومخرجات ومميزات أشكال التميز، لخلق جو علمي وعملي كمؤشر هادف، يتم على ضوءه ترتيب الجامعة بطريقة مرنة دالة على التطور المستمر، في الأداء والابداع والابتكار والتنافس، وتطبيقات المعارف الدولية، على أساس الكفاءة. [41]

وبهذه الأهمية البالغة، ولمكانة الأبحاث العلمي، وتأثيرها في تصـــنيفات الجامعة، ســـنتحدث عن دور المعايير والاليات الهادفة في تصـــنيف الجامعات وذلك من خلال المطلب الثاني.

المطلب الثاني: معايير وآليات تصنيف الجامعات كواقع مأمـول:

إن الحديث عن الواقع المأمول، لتصنيف الجامعات، يتطلب رفع مستوى الابداع البحثي، وذلك من خلال بيئة ثقافية، علمية وعملية، ترتكز على مناهج وأساليب التعليم وطرقه، والحفاظ على النمط التعليمي العالمي.

في صياغة وتطوير الاستراتيجيات الإبداعية وتشجيع الأفكار الإبداعية وتنميتها في خدمة البحث العلمي من جهة والجامعة من جهة أخرى. [42]

وأن تصنيف الجامعات اليوم، يتطلب تظافر الجهود، على اعتبار أن الهدف من انشاء الجامعات، يهدف الى تحقيق مشروع أمة، وليس مشروع النخب فحسب، وأنه بات لزاما البحث عن التصنيفات العالمية، من حيث المعايير والاليات إذ باتت منارة لتطوير التعليم العالي. [43]

ويرى معظم الباحثين، أن مجال الاعتماد والتصنيف يرتكز على أهمية النشر الدولي، كمعيار لتصنيف الجامعات عالميا وفقا للمعايير المعروفة لتصنيف الجامعات في العالم، وتقدم الدراسة فيها، من حيث التعريف بالتصنيف وأهدافه والمعايير التي يقوم عليها التصنيف، وإبراز الوزن لكل معيار هادف ومحقق للتصنيف العالمي.[44]

وبعد هذه اللمحة الوجيزة لمجال التصنيف، لا بد من إبراز أهم المعايير والاليات العالمية، المعتمدة عالميا لتطوير الجامعات وهي:

1. معيار النشر الدولي كمعيار أساسي، وكآلية في الترتيب والتصنيف
2. معيار تحديد الأهداف المعرفية، كمعيار وآلية في الترتيب والتصنيف.
3. معيار جودة التعليم والتعلم، كآلية في تطوير مخرجات التعليم وتطوير العمليات التعليمية، بهدف الترتيب والتصنيف.
4. قياس مجال الأداء البحثي لدى الطلاب وأعضاء التدريس كآلية ومعيار استراتيجي في تطوير الأبحاث وخدمة التصنيفات.
5. الاعتماد على الكفاءات العلمية، كقدرات فنية في تطوير الأبحاث ومنها التصنيف.
6. التركيز على البحث العلمي، كأهم منتج للجامعات في التصنيف.
7. تقديم تعليم عالي الجودة، وتشجيع البحوث العلمية كمؤشر للتصنيف.

يظهر جليا، أن هذه المعايير، هي أســـاس جودة العمليات التعليمية والتعلمية، في أغلب المناهج البيداغوجية تصـقل المواهب والقدرات الفنية، بهدف التطور العلمي، لخدمة الاعتماد الأكاديمي من جهة، وترتيب وتصنيف الجامعات من جهة أخرى.

ويرى الباحث سعد الدين الشريف فاتنة (2020): "أن التعرف على مدى ملاءمة معايير التصنيف العالمية للجامعات لواقع الجامعات العربية، أن تتميز الجامعات العربية بواقع المعايير العالمية، للدخول في التصنيفات العالمية مع التركيز على مؤشرات تقييم الأداء على النحو الآتي" [45]

[41] داليا طه محمود يوسف: التميز البحثي وتأثيره على ترتيب الجامعات عالميا- المرجع السابق- ص209 وما بعدها.
حمزة الشربيني غادة: (2016) استشراف مستقبل الجامعات العربية في سياق التصنيفات الدولية- مقال بالمؤتمر الدولي العربي السادس: لضمان جودة التعليم العالي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الزرقاء الأردنية فبراير ص 50و57.

[42] الصديقي سعيد: 2014 الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي، الطريق نحو التميز - مقال منشور بمجلة رؤية استراتيجية المجلد (2) العدد (6) أبريل - مركز الامارات العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية ص8 و47.

[43] بنكام صديقي كريمان عبد العزيز: تأثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات: جامعة القاهرة نموذجا مقال منشور بالمجلة الدولية لعلوم -25- المكتبات والمعلومات المجلد (2) العدد (3) يونيو/ سبتمبر 2015 الجامعة المصرية للمكتبات والمعلومات والارشيف ص307 و328.

[44] داليا طه محمود يوسف: التميز البحثي وتأثيره على ترتيب الجامعات عالميا: المرجع السابق ص212 وما بعدها.
- Anic. I.D. 2017 : facilitating effective science widustry collaborative research : A litérature review. privredna Krétanja I ekonomoka . politing N ; 26.P7-40 Available at : File://C: / users/PC / Downloads / PKIEP.140 Anic.P.D.F . du : 16/06/2020.

[45] فاتنة سعد الدين الشريف: (2020) مدى ملاءمة معايير التصنيف العالمية للجامعات لواقع الجامعات العربية: دراسة تقويمية – مقال منشور بالمجلة التربوية– جامعة الكويت المجلة (34) العدد (134) مارس ص221و 264

46

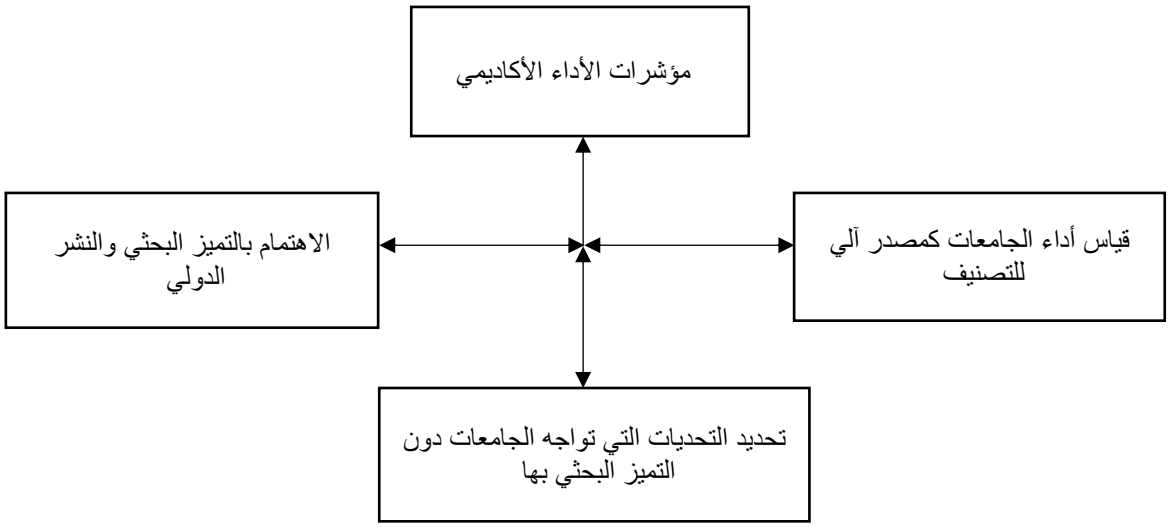

نموذج مأخوذ من تحليلات مجال التصنيف يراه الباحث سعد الدين الشريف فاتنة، كمخرج للجامعات، لمواكبة العالمية والتصنيف

المطلب الثالث: مؤشـــرات الابداع، كعامل مؤثر على تصـــنيفات الجامعات كواقع مأمول

مؤشرات الابداع، عامل أساسي من العوامل المؤثرة إيجابا على تصنيفات الجامعات، تلعب عناصر الابداع والابتكار التنافسي، من أهم المؤشرات الدالة على المســيرة البحثية، وأثرها على الأداء الأكاديمي إذ أوضـــحت معظم الدراسات، ومنها دراسة الباحث الصديقي سعيد (2014) إذ يرى: "أن الاســـتدلال العلمي والاطلاع المعرفي، وتعديل مناهج الدراســـة، وأســـاليب التعليم وطرقه، وتطوير البيئة التعليمية، وتطوير مجال الاستراتيجيات التنظيمية للمؤسسات البحثية وتشجيع الأفكار الإبداعية، وتوفير المتطلبات الكفيلة بخلق الأفكار الإبداعية وتنميتها، تعكس مجال التنافس والتصنيف"[47].

غير أن المؤشرات الدالة على التصنيف، تحتاج الى معايير أكاديمية، كضمان للاعتماد والتصنيف، وهذه المعايير كمؤشرات أساسية، تجد هذه الأخيرة مجالها وتطبيقاتها في الجامعات.[48]

ولذا تبحث هذه المعايير كآلية وعامل أساسي، في تطوير الجامعة من خلال نوعية أبحاثها، بما يتماشى ويتناسب مع المعايير الدولية، وتقاسم الجامعة، بما يتوفر لديها من مخرجات ومدخلات في الأداء والتطبيق لهذه المعايير.

وهذه المؤشرات تتلخص في مجملها على:

1. نشر ثقافة الجودة: ينبغي على الجامعة التي ترغب في الاعتماد والتصنيف، نشر ثقافة الجودة، لأنها مطلب من متطلبات العصرنة والعالمية.
2. التقييم الذاتي: مراجعة دورية وشـــاملة ومنتظمة لفعاليات ونتائج المؤسسة التعليمية من حيث مكونات البرامج وطرق التدريس، ونقاط القوة بهدف الاعتماد والتصنيف.
3. ضمان الجودة: وهي المدخل الأساسي والمعيار الاوفر بهدف الاعتماد والتصنيف، وهي العملية المقصودة من التصنيف والتأشير على الحداثة والتطور والتنافس العالمي.
4. التقييم التطويري: يهدف هذا التقييم مقارنته مع التقييم الذاتي، والهدف منه التحقق من وجود ثقافة المعايير وتطبيقاتها في أعمال المؤسسات التعليمية. [49]

ويرى الباحث الحازمي 2009–11 – أن آلية تطبيق الاعتماد والتصنيف يجب أن يمر على المراحل الآتية:

[46] نموذج مأخوذ من تحليلات مجال التصنيف يراه الباحث سعد الدين الشريف فاتنة، كمخرج للجامعات، لمواكبة العالمية والتصنيف.

[47] الصديقي سعيد: الجامعات العربية وتحري التصنيف العالمي نحو التميز – المرجع السابق– ص8 و47.

[48] المرهون محمد إبراهيم: (2006) مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية –مقال منشور بمجلة الجامعة الإسلامية– بسلسلة الدراسات الإنسانية – (المجلد/14) العدد /(2) غزة فلسطين ص271.

[49] صبري هالة عبد القادر : 2009 جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي – تجربة التعليم الجامعي– الخاص في الأردن– مقال منشور بالمجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي العدد (4) ص152
_ زهرة عبد محمد: جودة التعليم العالي، في ضوء معايير الاعتماد مقال منشور لمجلة الأداء والاقتصاد والسنة (35) العدد (93) لعام 2012– ص06 وما بعدها.

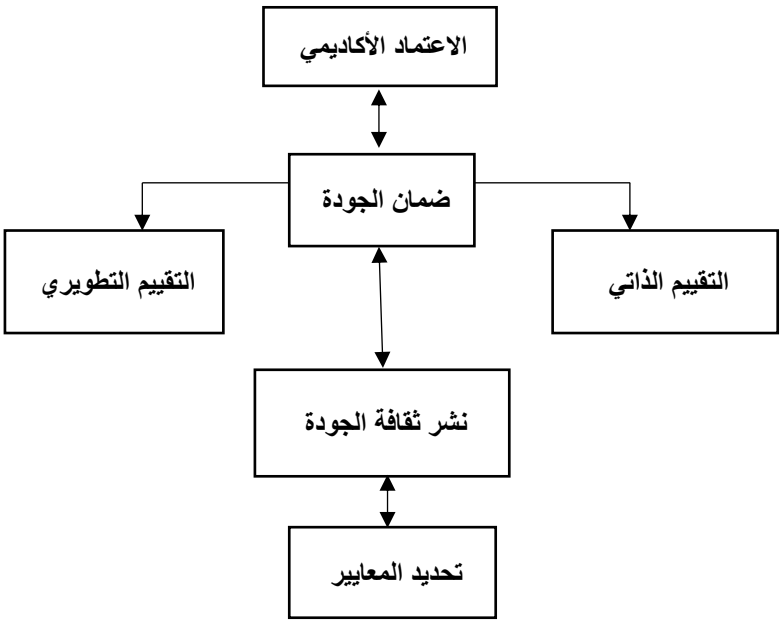

هذا الجدول يمثل كيفية الاعتماد الأكاديمي. [50]

الخاتمة:

لقد تبين من خلال دراسة، دور البحث العلمي، معاييره وآلياته، وما مدى تأثيره على ترتيب وتصنيف الجامعات يتطلب تطوير وتجويد الأبحاث العلمية من أجل الخصول على قدر ممكن من المعارف العلمية كمقوم استراتيجي في بعث ديناميكية الاعتماد والتصنيف العالمي، وسايره التطورات الجامعية بهدف حداثة الجامعة وعالميتها.

ويبقى مجال البحث العلمي هو أحد أهم الوظائف الجامعية في تحقيق ميزة التنافس بين التعليم الجامعي، والبحث العلمي. اذ أصـــبح البحث العلمي روح الأداء الأكاديمي في الجامعات، ويعتبر الباعث الأســاســي في رفع قدرات الجامعة، ومستوى أعضاء التدريس وطلابها، وميزة الإبداع والابتكار والتنافس.

ويرى معظم الباحثين [51] إذا كان التعليم استثمارا بشريا من ضمن غاياته تزويد المجتمع بأفضل المخرجات التعليمية، التي تساهم في تنميته وتطوره، فلإن البحث العلمي في أي مجتمع هو حجر الزاوية في التقدم العلمي والتنمية.

وبالتالي فإن معاير وآليات تصنيف الجامعات وإلحاقها بركب الجامعات العالمية المتطورة، لا بد من جعل الجامعات هدفها الأسمى هو البحث العلمي وجودته، وهو مصدرها وسموها وتميزها.

وأن عناصر البحث العلمي ومكوناته، ومدخلاته ومخرجاته تشكل اللبنة الأساسية في رقيها وتصنيفها.

فقد بات من الضروري بمكان، جعل رسالة البحث العلمي، هي المعيار الأهم، في توطين الثورة المعرفية والتكنولوجية للتنافس بين الجامعات.

مما جعل عنصر التميز في أي جامعة، هو الخصول على أعلى مراتب الترتيب على مستوى عالي وتعد التصنيفات من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الجامعات اليوم ولمعرفة جودة الجامعات من خلال ترتيبها، اتباع معايير وآليات تقييم هذه التصنيفات والعمل بها في تحقيق الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي، انطلاقا من قياس مؤشر الأداء الأكاديمي، إلى الاهتمام بالتميز والإبداع والابتكار، كمعايير للتنافس ما بين الجامعات، إلى اعتماد النشر الدولي للأبحاث لتحسين ترتيب وتصنيف الجامعة، إلى اختيار المنهج الملائم وطرق وأساليب التدريس، كلها غايات وأهداف رقي الجامعة.

ونخلص في نهاية الخاتمة إلى اســـتنتاج بعض النتائج والتوصـــيات والمســتخلصــة من موضــوع دور البحث العلمي، معاييره وآلياته، كباعث في ترتيب وتصنيفات الجامعات سواءا أكانت عربية أم أجنبية.

أولاً: النتائج المستخلصة من الدراسة:

1. جعل المنافسة كمعيار للتصنيف يتطلب الابداع والابتكار بالبحث العلمي.
2. تبني طرق وأساليب التدريس، لتجويد العمليات التعليمية للترتيب والتصنيف.
3. معرفة وظائف الجامعة، وأهداف البحث العلمي كمؤشر علمي للترتيب والتصنيف.
4. البحث العلمي هو روح الأداء الأكاديمي في الجامعة، يعتمد عليه كمؤشر في الترتيب والتصنيف.
5. جعل الجامعة مسؤولة عن تطوير الأداء، بهدف التميز ومواجهة التحديات والمتغيرات، كطريق للتطور والاعتماد والتصنيف.
6. معيار الارتقاء بالجامعة والتصنيف، هو النشر والاستشهاد بالأبحاث.

[50] الحازمي أحمد: (2009) مبررات ومتطلبات الجودة الأكاديمية ندوة حول جودة التعليم العالي جامعة الفاتح ليبيا.

[51] الرحيمي أحمد سالم والماريني توفيق: الابداع البحثي في العالم العربي المرجع السابق ص 564 و 583.

ثانياً: التوصيات المستخلصة من الدراسة:

1. معايير التصنيفات وآلياتها، تتطلب النشر الدولي للأبحاث، كسبيل لتحسين وترتيب الجامعات.
2. قياس الأداء الأكاديمي للجامعة هدف استراتيجي وباعث لترتيب وتصنيف الجامعة.
3. اختيار المناهج الملائمة وطرق وأســـاليب التدريس كآليات للترتيب والتصنيف.
4. جودة التعليم والتعلم، مؤشر للاعتماد الأكاديمي والتصنيف الجامعي، من ضمن الجامعات العالمية.
5. اعتماد أربع معايير أساسية للتصنيف وهي: جودة التعليم– نوعية أعضاء هيئة التدريس– مخرجات البحث العلمي– حجم الجامعة أي أداء الجامعة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع بالعربية

1. محمود يوسف طه داليا: (2020) التميز البحثي وتأثيره على ترتيب الجامعات عالميا.
2. الرحيمي أحمد سالم والمارديني توفيق: (2011) الإبداع البحثي في العالم العربي.
3. الرفاعي أحمد: (2005) مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية عمان– دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع–.
4. عطيوي جودت: (2000) أساليب البحث العلمي، مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية عمان دار الثقافة للنشر والتوزيع.
5. فراج زين: (2000) أصول البحث القانوني دار النهضة العربية مصر
6. عطوي بشير: (2007) البحث العلمي مفاهيمه – أدواته– طرقه الإحصائية دار الثقافة عمان الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Akçoltekin-N (2016) : investigation of the effect of training on the developement of high school teachers attitudes to wards scientific research and project competitions educational sciences.
2. Anic. I.D. 2017 : facilitating effective science widustry collaborative research : A litérature review.
3. JOLIOT.PIERE 2020 : recherche fondamentale et recherche appliquée.
4. La fleur (T) (1997). A. Systèmes approach. To performance qualitey.
5. M.FRASCATI (2015.p.47) : manuel de frascati 2015 : lignes directrices pour le recueil et la communication des données sur la recherche et le développement expérimental ; mésurer les activités scientifiques technologiques et d'innovation O.C.D.E publiching.
6. Leahey-E- (2006) : gender defferences in productivity research specialization as a link gender and society.
7. Sweileh.W zyoud.S. AL KHALIL.S. AL GAHI.S et swalha : A 2014 : Assesing the scientific research productivitey.
8. Sahan (H) et TARHAN (Y) 2015 : scientific research competences of prospective teachers and their attitudes.
9. RAMDHANI (M) et RAMDHANI (A) 2014 the common stages of research logical FRAMEWORK. Formulation used in quantitative Research begin with the definition of problem.
10. Usher (A) et savirs (M) (2007) : A Global Survey of university ranking and League tables, journal higher education in europe volume 32, issue 1.P.5-15.
11. Waterbiry-T- (2008) : lean in higher education : A- Delphi study to développe performance métrics and an éducationnel lean improvement model for academic environnements unpublished doctoral dissertation capella. University UMJ number A-A-T. 3331426.

ثالثاً: الدكتوراه:

1. أبو عيشة أماني: (2012) مساهمة إدارتي الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك في تعزيز البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس.

رابعاً: المقالات:

1. محمد نبيل نوفل: (2002) الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين.
2. دور البحث العلمي في تطوير التعليم الأكاديمي 2023.
3. الرحيمي أحمد وسالم المارديني توفيق (2011): الابداع البحثي في العالم العربي.
4. حافظ محمد هنداوي (2000): دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي في مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.
5. الجادري عدنان (2023): المنطلقات الأساسية لتطوير البحث العلمي في الجامعات العربية.
6. الجبوري عبد الحسين (2010): إدارة الموارد البشرية في الجامعات، وتقييم الأداء الجامعي.
7. غبغوب ياقوت وبلعور سليمان: (2020) واقع الجامعات العربية في التصنيف الدولي.
8. دور البحث العلمي في تطوير التعليم العام.
9. بن ظريف عاطف والطويسي زياد أحمد: (2017) واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا.
10. بشوط الحسين: (2016) الباحث والبحوث العلمية في الوطن العربي– منظمة المجتمع– العلمي العربي.

11. محسن إسماعيل: (2021) البحث والتطوير.
12. عبابنة صالح أحمد: (2011) تقييم جودة الأداء الجامعي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الادب – جامعة مصراتة ليبيا–.
13. الدهشان جمال والسيسي جمال: (2004) تقييم بعض جوانب الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، بجامعة المنوفية.
14. الصديقي سعيد: (2014) الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي، الطريق نحو التميز.
15. بنكام صديقي عبد العزيز كريمان: (2015) تأثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات.
16. فاتنة سعد الدين الشريف: (2020) مدى ملاءمة معايير التصنيف العالمية للجامعات لواقع الجامعات العربية: دراسة تقويمية.
17. المرهون محمد إبراهيم: (2006) مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية.
18. صبري هالة عبد القادر: (2009) جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي – تجربة التعليم الجامعي– الخاص في الأردن.
19. زهرة عبد محمد: (2012) جودة التعليم العالي، في ضوء معايير الاعتماد.
20. حمزة الشربيني غادة: (2016) استشراق مستقبل الجامعات العربية في سياق التصنيفات الدولية.
21. الحازمي أحمد: (2009) مبررات ومتطلبات الجودة الأكاديمية.
22. ياسمين إبراهيم أحمد أبو عبد الله: (2023) دور الجامعة في تطوير البحث العلمي – دراسة ميدانية بجامعة دمياط – مقال منشور بالمجلة العلمية لكلية الآداب في 09 أغسطس 2021 مج العدد (04).
23. الديكة عهود سالم، وصالح ناصر عليمات: دور الإدارة الجامعية في تطوير البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن، مقال منشور الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية و النفسية مجلد عدد 28 لسنة 2020 ص 798.

العلاقة التكاملية بين الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء في تحسين جودة مؤسسات التعليم العالي

لمياء محمد عبد الفتاح جاد
جامعة الوصل – دبي، الإمارات العربية المتحدة

الملخص: *يتناول هذا البحث بيان العلاقة التكاملية بين ثلاثة ركائز رئيسة مهمة في مؤسسات التعليم العالي: الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء لغايات التحسين وتعزيز الجودة في المؤسسات، وذلك من خلال بيان مفهوم الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء وأهمية كلا منها، وكيفية تحقيق العلاقة بصورة تكاملية بين هذه الركائز الثلاثة، مع إلقاء الضوء على نموذج تطبيقي يجمع بينها في عمل مؤسسات التعليم العالي وهو جودة البرامج الأكاديمية وتحسينها.*

الكلمات المفتاحية: *الحوكمة، الخطة الاستراتيجية، مؤشرات قياس الأداء، البرامج الأكاديمية.*

المقدمة:

تشكل الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء ركائز رئيسة لنجاح مؤسسات التعليم العالي؛ إذ أن متابعة إنجاز المهام والأعمال وتقويمها وفق مؤشرات قياس الأداء بدقة يحقق هدفاً من أهداف خطة الجامعة الاستراتيجية، كما أنه من خلال الركائز الثلاثة يتم الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة الجامعية، فتسعى إلى تعزيز نقاط القوة وتطويرها، وتعمل أيضاً على إيجاد حلول ومقترحات لنقاط الضعف ومعالجتها.

وحيث أن هذه الركائز الثلاثة هي محور نجاح المؤسسة الجامعية وتطلعها نحو الريادة والتميز، فإن هذا يؤكد وجود علاقة تكاملية بينها ولا يمكن الفصل بينهم، وبلا شك فهي تشمل جميع وحدات الجامعة.

أهمية البحث: نظراً لأهمية الحفاظ على جودة مؤسسة التعليم العالي والتطلع نحو الريادة والتميز محلياً ودولياً كان لا بد من بيان مفهوم كلاً من الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء في مؤسسات التعليم العالي وأهمية كلاً منها، ثم بيان العلاقة التكاملية بين هذه الركائز الثلاثة، مع التطرق إلى نموذج تطبيقي في عمل المؤسسة الجامعي يجمع بين الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء، ألا وهو تعزيز جودة البرامج الأكاديمية وتحسينها.

إشكالية البحث: تتمثل أسئلة الدراسة البحثية فيما يلي:

1. ما مفهوم الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء في الجامعة، وما أهمية كلاً منها باعتبارها ركائز رئيسة في الأداء المؤسسي الجامعي؟
2. كيف تتحقق العلاقة التكاملية بين الركائز الثلاثة (الحوكمة– الخطة الاستراتيجية– مؤشرات قياس الأداء) بشكل عام في الجامعة، وبشكل خاص في تعزيز جودة البرامج الأكاديمية والتحسين المستمر لها باعتبار أن أحد أهداف الخطة الاستراتيجية في الجامعة السعي إلى التميز الأكاديمي في برامجها الأكاديمية؟

أهداف البحث: تهدف الورقة البحثية لما يلي:

1. بيان مفهوم الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء في مؤسسات التعليم العالي.
2. بيان أهمية الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء في مؤسسات التعليم العالي.
3. بيان العلاقة التكاملية بين الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء في مؤسسات التعليم العالي.
4. بيان نموذج تطبيقي يجمع بين الركائز الثلاثة متمثلاً في تعزيز جودة البرامج الأكاديمية وتحسينها.

منهج البحث: انتهجت في البحث المنهج الاستقرائي لتتبع حقيقة مفهوم كلاً من الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء وبيان أهميتها في مؤسسات التعليم العالي باعتبارها ركائز رئيسة لها، ثم المنهج التحليلي ببيان العلاقة التكاملية بين تلك الركائز، وآلية تطبيقها في تعزيز جودة البرامج الأكاديمية وتحسينها.

خطة البحث: تتكون خطة البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، وبيانها كالتالي:

المقدمة وتشمل أهمية البحث وإشكاليته وأهدافه ومنهجه والخطة المتبعة.

المبحث الأول: بيان المصطلحات الواردة في البحث: الحوكمة، الخطة الاستراتيجية، مؤشرات قياس الأداء، وبيان أهميتها وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان المصطلحات الواردة في البحث: الحوكمة، الخطة الاستراتيجية، مؤشرات قياس الأداء.

المطلب الثاني: أهمية الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء في مؤسسات التعليم العالي:

المبحث الثاني: العلاقة بين الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء وتطبيقاتها في مؤسسات التعليم العالي، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: العلاقة بين الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء في مؤسسات التعليم العالي.
المطلب الثاني: إطار تطبيقي للحوكمة والخطة الاسترتيجية ومؤشرات قياس الأداء في الجامعة "البرامج الأكاديمية أنموذجاً".
الخاتمة وتشمل أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: بيان المصطلحات الواردة في البحث: الحوكمة، الخطة الاستراتيجية، مؤشرات قياس الأداء، وبيان أهميتها وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان المصطلحات الواردة في البحث: الحوكمة، الخطة الاستراتيجية، مؤشرات قياس الأداء

الحوكمة: ظهر العديد من التعريفات لمفهوم الحوكمة من المختصين تبعاً لوجهات نظرهم المختلفة، واصطبغ كل تعريف بمجال مختصيه وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على أن الحوكمة أصبحت أمراً ضرورياً في مختلف مجالات الأعمال، وفيما يلي سأذكر بعض هذه التعريفات:

عُرفت الحوكمة بأنها: "نظام متكامل وفعّال يهدف إلى حوكمة الجهة وإدارة منظومة العمل وفقاً لأفضل الممارسات، يخضع للتقييم المستمر بهدف ضمان التطوير وتعزيز التطبيق والممارسات في كافة الأنظمة والعلاقات الداخلية والخارجية للجهة لتحقيق الأهداف المرجوة بمرونة واستباقية"[1]

وعرّفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس الإدارة وغيرهم من القائمين عليها والعاملين فيها من أجل تحقيق الأهداف ومتابعة الأداء للشركة"[2]

وعرفت كذلك بأنها: "مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف أي عمل منظم، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص"[3]

وأما عن الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي فقد عُرفت بأنها: "أسلوب وإدارة عمل الجامعة واتخاذها للقرارت الاستراتيجية وتمكين أصحاب المصلحة من المشاركة في اتخاذ تلك القرارات، وتحديد المهام والمسؤوليات، ومتابعة الأداء بما يحقق أهداف الجامعة"[4]

وعرفت أيضاً بأنها: "وضع معايير وآليات حاكمة لأداء كل أعضاء الأسرة الجامعية من خلال تطبيق مبدأ الشفافية وأساليب قياس الأداء، ومحاسبة المسؤولين، ومشاركة جميع الأطراف في الجامعة في عملية صنع القرار وتنفيذه بصورة صحيحة، وتوجيه أنشطة الجامعة وإدارة إدارتها وكلياتها ومتابعة تنفيذ خططها الاستراتيجية للوصول إلى التميز عن غيرها في الأداء"[5]

وعرفت كذلك بأنها: "تحقيق الشفافية والعدالة لما يجري داخل الجامعة، ومنح حق مساءلة إدارة الجامعة ومحاسبة الشخص المسؤول ومراقبة أعماله وتصرفاته، وتحقيق المشاركة في تطوير وتحسين العملية التعليمية برمتها بأحقية الجميع في المشاركة باتخاذ القرار"[6]

ويمكن القول بأن الحوكمة المؤسسية: هي إطار متكامل من المعايير والضوابط والقوانين التي بموجبها يتم إدارة المؤسسة بطريقة فعالة تسهم في تحقيق الأهداف والخطط تحت متابعة ورقابة من الجهات الرسمية والفرعية بالمؤسسة بتحديد أدوار ومسؤوليات كل على حدة، مع تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة وما يتطلب ذلك من المساءلة والحقوق والواجبات لضمان تحقيق أعلى مستويات ومعايير الجودة.

والحوكمة في مؤسسات التعليم العالي تعني: المبادئ واللوائح النظم والقوانين التي تحكم إطار العمل بالجامعة لتحقيق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها، مع ترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة كأحد ركائز الحوكمة الجامعية، ومشاركة فريق العمل في صنع القرارات التي تتعلق بسير العمل وفق المعايير المؤسسية بما يسهم في تحسين العملية التعليمية وتطويرها، وحق مساءلة كل من شخص مسؤول عن مدى التنفيذ وفق الخطط المدروسة مع بناء مؤشرات تقيس أداء ذلك.

الخطة الاستراتيجية: التخطيط: "هي الوسيلة الخاصة بتحديد كيفية حصر الموارد المتاحة للمؤسسة، واستخدامها بالأسلوب الأمثل من أجل تحقيق أهداف معينة"[7]

الاستراتيجية: "هي مجموعة خطط قيادية واضحة ترسم رسالتها وتحدد غاياتها وأهدافها".[8]

ومن خلال ما سبق فيمكن وضع تعريف للخطة الاستراتيجية بأنها: وضع منظمة أو مؤسسة تصور لأعمال مستقبلية ذو سياسة وإجراءات واضحة ترتكز في تحقيقها على خطوات مدروسة للمعطيات الحالية والغايات والأهداف المستقبلية، مع بيان آلية تحقيق تلك الغايات والأهداف، وتحديد كيفية إنجازها بشكل دقيق وواضح.

ولربط مفهوم الخطة الاستراتيجية بموضوع البحث ألا وهو مفهوم الخطة الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي فأقول: هو وضع المؤسسة التعليمية مخطط لتحقيق أهداف محددة لغايات التقييم والتحسين والتطوير المستمر، بما يضمن تحسين فعالية التعليم والتعلم وتماشياً مع توجهات

الدولة في تعزيز قدرات المؤسسة بما يتواءم مع أحدث المعايير الدولية أكاديمياً وإدارياً.

مؤشرات قياس الأداء : تعرف مؤشرات الأداء بأنها: "مجموعة من التدابير التي تركز على تلك الجوانب من الأداء التنظيمي الأكثر أهمية بالنسبة للحاضر والنجاح المستقبلي للمنظمة"[9]

وتعرف كذلك بأنها: "أدوات تساعد في قياس مدى تحقيق النتائج داخل المؤسسة لأنشطة محددة ذات صلة".[10]

وعرّفت أيضا بأنها: "مجموعة من المؤشرات قابلة للقياس الكمي، تستخدمها المؤسسة لقياس أدائها من حيث تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية والتي من تتطلب اتباع نهج مناسب لتأمين المواءمة بين المؤشرات والأهداف".[11]

ويمكن القول إجمالاً بأن مؤشرات قياس الأداء التي يطلق عليها (KPIS): هي مؤشرات تُستخدم لقياس الأداء والتقدم تجاه الأهداف المطلوب تحقيقها في المؤسسة.

المطلب الثاني: أهمية الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء في مؤسسات التعليم العالي:

أولاً: أهمية تطبيق مبدأ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي:

تتجلي أهمية تطبيق مبدأ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي في أمور عديدة، أهمها ما يلي:

1. التزام مؤسسات التعليم العالي بمعايير ضمان الجودة بما يتلاءم مع المعايير العالمية. [12]
2. جعْل مؤسسات التعليم العالي أكثر استقلالية وإدراكاً لتلبية حاجات المجتمع ورفده بكوادر علمية تواكب التقدم العلمي في ضوء التطور العالمي المتسارع. [13]
3. الأخذ بمبدأ الشفافية والنزاهة من خلال تحديد الأدوار تفصيلياً لكل جهة مسؤولة بدورها عن تنفيذ القرارات واللوائح والأنظمة والخطط الاستراتيجية والتشغيلية داخل الجامعة وخارجها، وإخضاعها للمساءلة في حالة عدم الالتزام بالتنفيذ، وهذا يؤكد أهمية تطبيق مبدأ الحوكمة.[14]
4. اعتماد تطبيق مبدأ الحوكمة بالجامعات هو أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها معايير الترخيص والاعتماد للمؤسسة كما هو معمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف تحقيق مخرجات التعليم العالي وتعزيز السمعة العالمية المرموقة لها. [15]
5. تعزيز فاعلية الجامعات وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية بما يضمن جودة استثمار مواردها بالطريقة المثلى والذي ينعكس بدوره في تكوين بيئة صالحة للعمل. [16]

ثانياً: أهمية الخطة الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي:

تظهر أهمية الخطة الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي في العديد من الأمور، أهمها:

1. يعمل التخطيط على تقليص المخاطر؛ لأن التخطيط القائم على أسس علمية يقلص من المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة التعليمية حيث أن التخطيط يوظف المجهودات والموارد داخل المؤسسة ويوجهها نحو تحقيق الأهداف، والسيطرة على حدوث أي مشاكل وزيادة الكفاءة والفاعلية. [17]
2. يعد التخطيط الاستراتيجي وتطبيقه مقياس لنجاح المؤسسة التعليمية وتقدمها، وفي المقابل فإن وجود مؤسسة دون تخطيط يؤكد فشلها؛ لأن التخطيط يلعب دوراً في تحديد الأهداف التي تتلاءم مع المؤسسة وكيفية تحقيقها، ولا يسمح بوجود فرص للاحتمالات أو التخمين في عمل المؤسسة لاعتمادها على أسس علمية صحيحة مدروسة من متخصصين تهدف إلى إمكانية التنفيذ والتميز المؤسسي.
3. يساعد التخطيط الاستراتيجي الفعال كذلك على إعطاء انطباعاً إيجابياً عن قوة المؤسسة بناءً على الرقابة الدورية الداخلية والخارجية من قبل الجهات المختصة، بما يؤكد على قدرة المؤسسة على تخطي الصعاب.[18]
4. من خلال تتبع نتائج ومؤشرات الأداء لتشغيل وتنفيذ ما ورد بالخطة الاستراتيجية وتحديد نقاط القوة والضعف، فإن ذلك يسهم في تطوير الخطة الاستراتيجية لتفادي أية عوائق مستقبلاً، ودعمها بأفكار ابتكارية تسهم في الوصول إلى مراتب التميز والتنافس والريادة على الجانب الأكاديمي والإداري.

ولا يمكن أن يفوتنا في هذا المقام الإشارة إلى أن الخطة الاستراتيجية للمؤسسة الجامعية قابلة للتطوير والتحسين، تماشياً مع رؤى وتوجهات التعليم العالي بالدولة وتطبيقا لمعايير الترخيص للمؤسسة، لذلك هي عملية تبدأ بالتخطيط ثم التنفيذ مع المراجعة والمتابعة المستمرة من أجل التطوير والتحسين والابتكار، وهذا ما أكدت عليه معايير الترخيص المؤسسي واعتماد البرنامج في دولة الإمارات العربية المتحدة [19] حيث تنص على ضرورة إدراج المؤسسة التعليمية مبادئ الابتكار والاستدامة في عمليات التخطيط الخاصة بها.

ويوضح الشكل التالي طريقة العمل بالخطة الاستراتيجية بدأً من التخطيط مروراً بجميع الخطوات المذكورة أعلاه:

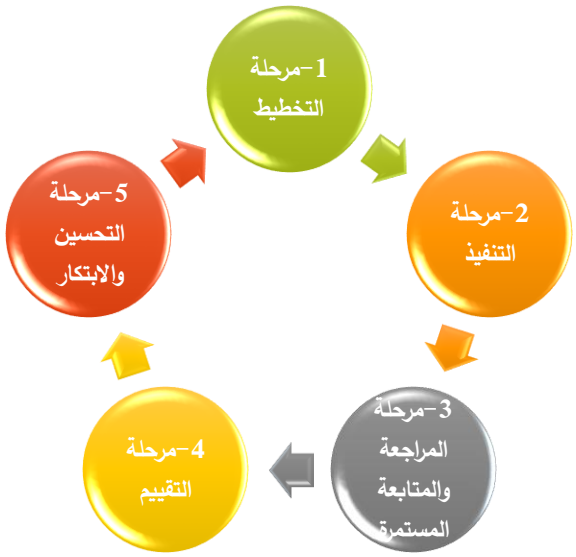

ثالثاً: أهمية مؤشرات قياس الأداء في مؤسسات التعليم العالي:

تكمن أهمية توظيف مؤشرات لقياس الأداء في مؤسسات التعليم فيما يلي:

1. متابعة الأداء المؤسسي ونتائج تحقيق أهدافه في إطار الشفافية والنزاهة، ومدى تحقق التميز والتنافس بالمقارنة مع جامعات أخرى.
2. تسهيل عملية تقويم العمل المؤسسي والبرامجي مع التحسين المستمر.[20]
3. الوقوف على مناطق الخلل والمشاكل والسيطرة عليها.[21]

ومما تجدر به الإشارة إلى أن استخدام مؤشرات لقياس الأداء يساعد على تحديد الأساليب الأكثر إسهاماً ودافعية نحو نجاح المؤسسة التعليمية وتميزها عن الأساليب التي لا تسهم بشيء من ذلك، فيكون العمل على تطويرها أو تغييرها لكي تكون قابلة للتنفيذ وإضفاء التحسينات المطلوبة للمؤسسة.

المبحث الثاني: العلاقة بين الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء وتطبيقاتها في مؤسسات التعليم العالي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العلاقة بين الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء في مؤسسات التعليم العالي.

تعد كلا من الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء عناصر رئيسة لنجاح أية مؤسسة تعليمية، فجميعها تكمل بعضها البعض، ولا يمكن الفصل بينهم، ويتبين ذلك من خلال أن نظام الحوكمة لا يمكن تطبيقه دون وجود خطة استراتيجية مدروسة توضح آلية العمل في الجامعة تحقيقاً لرؤيتها ورسالتها وأهدافها تماشياً مع المعايير الدولية وفق جدول زمني محدد للتنفيذ، وهذا بلا شك يتطلب الأخذ بمبدأ الحوكمة المتمثل في رقابة ومتابعة من الجهات العليا بالجامعة والمسؤولين، ومساءلة الأعضاء المفوضين بكل شفافية عن سير العمل، والوقوف على العقبات والمخاطر التي قد تعترض تنفيذ الأهداف المرجوة وإيجاد الحلول لها.

ووفقاً لما سبق: فإن ذلك يتطلب وضعه في إطار التقييم المستمر من خلال وجود مؤشرات قياس الأداء من أجل متابعة ما تم الوصول إليه في تحقيق الأهداف المنبثقة من الخطة الاستراتيجية المطلوب تحقيقها ومن ثمّ اتخاذ قرارات مبنية على نتائج مؤشرات قياس الأداء.

ويتبين من الشكل التالي العلاقة التكاملية بين الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء.

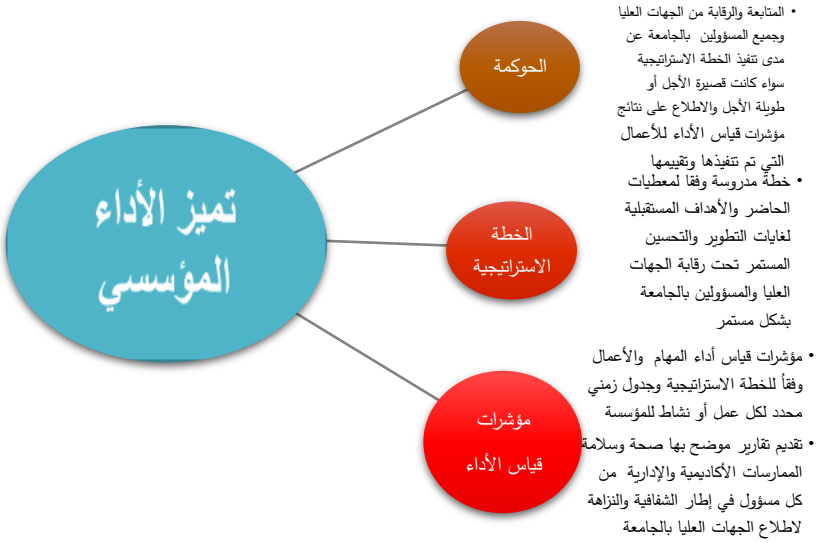

وتحليلاً لهذا الشكل نبين العلاقة التكاملية بين العناصر الثلاثة (الحوكمة– الخطة الاستراتيجية– مؤشرات قياس الأداء):

أولاً: إن نجاح المؤسسة الجامعية بشقيها الإداري والأكاديمي يتطلب وضع خطة استراتيجية بكافة أبعادها الإجرائية والزمنية، وآلية تحققها، وتنفيذ كافة المهام والأعمال المنصوص عليها بالخطة.

ومما تجدر به الإشارة أن وضع خطة استراتيجية لمؤسسة جامعية –مع الأخذ بالاعتبار مدى تأثير تلك الخطة على مستقبل المؤسسة والعملية التعليمية– لا بد من إسنادها لذوي أكفاء يمتلكون المهارات اللازمة، قادرين على إعداد خطة قابلة للتطبيق، وتتماشى مع رؤية ومعايير التعليم العالي في الدولة، وهم ممثلون في الإدارة المسؤولة عن الجامعة ومركز التخطيط الاستراتيجي في الجامعة.

ثانياً: هذه الخطوة تأتي تنفيذاً لما ورد بالخطة الاستراتيجية من أهداف ومهام مطلوب تنفيذها، وهو ما يطلق عليها "الخطة التشغيلية"؛ حيث يتم متابعة ما ورد في الخطة الاستراتيجية والبدء في تنفيذها وفق الجدول الزمني، مع ضرورة توفير كافة الموارد والمصادر والأدوات التي تساعد على إنجاز المهام بمختلف أشكالها وصورها.

ثالثاً: لضمان جودة سير العمل وتنفيذ ما ورد بالخطة الاستراتيجية وفق المعايير المحددة لا بد من المتابعة والرقابة المستمرة من الجهات العليا وفق المخطط الزمني لكل وحدة في الجامعة، بأن يقوم كل مسؤول عن وحدته بمتابعة الأعمال، وتقديم تقارير أولاً بأول مبيناً فيها مدى الإنجاز للمهام والأعمال المطلوبة، كذلك تتضمن هذه التقارير أية عوائق قد تعترض تنفيذ هذه المهام.

رابعاً: قياس أداء الأعمال التي يتم تنفيذها وفقاً للخطة الاستراتيجية من خلال مؤشرات الأداء في إطار الجدول الزمني المحدد لكل عمل أو نشاط للمؤسسة، ويتمثل دور مؤشرات الأداء في أمرين، هما:

1. قياس مدى تحقيق الأهداف المطلوب إنجازها.
2. تحديد نقاط القوة وتعزيزها، ونقاط الضعف التي قد تتخلل الأعمال المطلوب تنفيذها ومن ثمَّ كيفية معالجتها وتحسينها.

وبذلك تتحقق العلاقة التكاملية بين العناصر الثلاثة، فلا يمكن سير عمل في مؤسسة جامعية تطمح للتميز دون خطة استراتيجية مرسومة الأهداف محددة بزمن على المدى القصير والطويل لتنفيذها وهذه هي ***(الخطة الاستراتيجية)***، وفي الوقت نفسه لا بد من متابعة ومراقبة من الجهات المسؤولة لسير العمل وهذه هي ***(الحوكمة)***، ويرتبط نجاح هذا العمل بوضع مؤشرات من أجل تعقب أداء المؤسسة وهذا هو ***(مؤشرات قياس الأداء)***

تصنيف مؤشرات قياس الأداء في المؤسسة الجامعية:

يوجد العديد من الأنواع المختلفة لمؤشرات قياس الأداء بشكل عام، وعند وضع مؤشرات لقياس الأداء في العمل الجامعي فإنه يتطلب تحديد دقيق للمؤشرات التي تحتاجها الجامعة وفق أسس ومنهجية بأن تكون ذات صلة وثيقة بالخطة الاستراتيجية للجامعة ومصنفة بحسب طبيعة وحدات الجامعة من جانب، وتتلاءم مع معايير الترخيص المؤسسي وقابليتها للتطبيق بما يسهم في عملية التطوير والتحسين المستمر من جانب آخر. ولا شك أن المؤسسة الجامعية باعتبارها نافذة تطلعات مستقبلية تطمح للتميز، لا بد أن تكون متابعة سير أعمالها يخدم جانبيها الأكاديمي والإداري للحصول على أداء متوازن للجامعة بشكل كلي، لذلك فإن مؤشرات قياس الأداء التي ترتبط بالجامعة تكون متنوعة ومتعددة، إلا أن المؤشرات الأساسية [22] المحققة للجودة بالجامعة تنقسم إلى:

1. مؤشرات إنجاز العمل: هي مؤشرات مرتبطة بقياس الأعمال التي تم إنجازها وفقا لخطة الجامعة الاستراتيجية.
2. مؤشرات الكفاءة: هي مؤشرات مرتبطة بالموارد اللازمة للجامعة من أجل إنجاز المهام المطلوبة، وتتمثل في كفاءة فريق العمل المنتسب للجامعة، وكفاءة تنظيم الوقت لكل مهمة وإتمامها في الوقت المحدد، وغيرها من الموارد الأساسية كالموارد المالية ونحو ذلك.
3. مؤشرات الفاعلية: هي مؤشرات مرتبطة بجودة الإنجازات التي تم تحقيقها للأعمال الواردة بالخطة الاستراتيجية للجامعة بناءً على المواصفات المطلوب تحقيقها.
4. مؤشرات الكمية والنوعية[23]: أما عن المؤشرات الكمية هي مؤشرات مرتبطة بالإحصائيات والبيانات الرقمية كعدد الطلبة وأعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية وعدد الطلبة المقبولين والخريجين، وعدد طلبة الإرشاد لكل مرشد أكاديمي ونحو ذلك.

أما المؤشرات النوعية فهي مرتبطة بقياس مدى رضا المنسوبين للجامعة من أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية، والطلبة عن الخدمات التي تقدمها الجامعة بكافة صورها وأشكالها المختلفة، ويشمل أيضا قياس رضا المجتمع عن ما تقدمه الجامعة من خدمات وعلاقات مجتمعية لخدمة المجتمع.

وعند قراءة وتحليل مؤشرات قياس أداء العمل المطلوب لا يخلو أن تكون النتيجة واحدة من ثلاثة:

- إما أن تكون مؤشرات قياس الأداء تتجه نحو الصعود.
- أو أن تكون مؤشرات قياس الأداء ضمن النطاق لا تجدي تقدماً.
- أو أن تكون مؤشرات قياس الأداء تتجه نحو الهبوط.

وهذه النتيجة المتوقعة من مؤشرات قياس الأداء مرتبطة بصعود المؤسسة نحو التميز والتطلعات التي تجعلها في إطار التنافسية المحلية والعالمية وذلك لوجود نقاط قوة وعليه تكون النتيجة إيجابية، وإما أن عمل المؤسسة نمطي لا يحقق أي تقدم، وهذه دلالة على عدم السعي لأية تحسينات

بالمؤسسة، وإما لوجود نقاط ضعف تترتب عليها دخول المؤسسة في نطاق الخطر.

ويوضح الشكل التالي تصنيف لنتائج مؤشرات قياس الأداء:

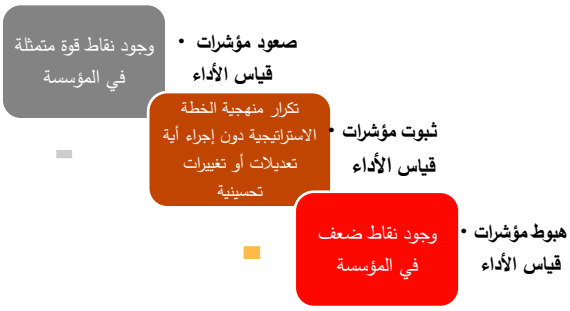

وتحليلا لهذه النتائج يتبين أنه إذا أحدثت مؤشرات قياس الأداء صعوداً في أداء المؤسسة فإن هذا يؤكد حرص الجامعة على المتابعة المستمرة لمعايير الترخيص الوزاري والعمل على تطبيقها مع التحسين والتطوير المستمر والابتكار داخل الجامعة، فإنها تحقق أهدافها والسيطرة على حدوث أية مخاطر من جانب، والتميز والريادة بينها وبين المؤسسات الأخرى من جانب آخر، وعليه يتحقق تصاعد مؤشرات قياس الأداء نحو الدافعية والتقدم.

وأما إذا أحدثت مؤشرات قياس الأداء ثبوتاً في النتائج دون تغيير فإن هذا يؤكد أن خطة الجامعة قائمة على تكرار نفس المهام والأعمال دون إدخال تحسينات أو إجراء أية تعديلات بما ينعكس إيجابيا على المنظومة التعليمية والمؤسسة ككل، فستظل مؤسسة قائمة على نظام نمطي تقليدي دون إحداث أي تقدم، وهذا له من الآثار السلبية العديدة أهمها: أنها لن تصبح مواكبة للتغيرات والتطورات العصرية، وهذا يؤثر عليها سلباً كونها غير جاذبة للتعلم فيها أو الانضمام لفريق عملها، وهذا بلا شك قد يودي بها إلى مخاطر أخرى وهي عدم تفعيل هذه المؤسسة.

وأما إذا أحدثت مؤشرات قياس الأداء هبوطاً في نتائجها فإن هذا بلا شك يرجع لأسباب ضعف قوية في المؤسسة الجامعية، قد ترجع إلى عدم قابلية الخطة الاستراتيجية للتطبيق، وقد يكون لعدم كفاءة المؤشرات والمتمثلة في العنصر البشري أو المالي أو الوقت أو التقني، وغيرها من الأسباب التي تلحق مخاطر جسيمة بالمؤسسة.

المطلب الثاني: إطار تطبيقي للحوكمة والخطة الاسترتيجية ومؤشرات قياس الأداء في الجامعة "البرامج الأكاديمية أنموذجاً"

يهدف هذا المطلب لبيان مثال تطبيقي يجمع بين العناصر الثلاثة الرئيسة (الحوكمة– الخطة الاستراتيجية– مؤشرات قياس الأداء)، ولا شك أن العناصر الثلاثة ينبغي تطبيقها في جميع الوحدات داخل مؤسسة الجامعة، لذلك سأستعرض هنا نموذجا يبين اجتماع العناصر الثلاثة لكي تتحقق إحدى أهداف الجامعة، أبينها من خلال ما يلي:*

لجنة ضمان الجودة والفعالية المؤسسية المركزية في الجامعة: لا تخلو أية مؤسسة جامعية من وجود لجان في هيكلها التنظيمي؛ إذ تعد هذه اللجان لبنة مهمة تؤدي رسالتها بما يصب في مصلحة استقرار الجامعة أكاديمياً وإدارياً، لذلك تقوم الإدارة العليا بتحديد اللجان المركزية التابعة لهيكل الجامعة والتي تؤدي مجموعة واسعة من المهام والمسؤوليات المتعلقة بمصلحة الجامعة، ثم تشكيل هذه اللجان بتحديد أعضاء كل لجنة، ويتفرع عن أغلب هذه اللجان المركزية لجان داخلية في الكليات.

ومن هذه اللجان: لجنة ضمان الجودة والفعالية المؤسسية المركزية في الجامعة، وهي لجنة تلعب دوراً رئيساً في متابعة سير العملية الأكاديمية والإدارية وفق معايير الترخيص المؤسسي من قبل الوزارة، ليس هذا فحسب، بل تُجري وتتابع التحسينات اللازمة وفقاً للمهام المنوطة بها والمبينة بالخطة الاستراتيجية للوصول إلى أفضل النتائج المطلوبة، وتقديم تقاريراً دوريةً بشأن ذلك للإدارة العليا في الجامعة، قد تكون هذه التقارير شهرية أو فصلية أو سنوية، وهذا بناءً على المراجعة المستمرة والمؤرخة بتواريخ محددة لإنجاز المهام المطلوبة.

ومن أهم المهام والمسؤوليات الموكولة إلى لجنة ضمان الجودة والفعالية المؤسسية المركزية في الجامعة: متابعة البرامج الأكاديمية المطروحة بالجامعة وفقاً لخطة الجامعة الاستراتيجية والتي تنص أحد أهدافها [24] على تعزيز جودة البرامج الأكاديمية المطروحة بالجامعة والتميز الأكاديمي من خلال التقييم والتحسين المستمر، والحديث هنا عن البرامج الأكاديمية يكون من خلال محورين:

المحور الأول: التحسينات الداخلية للبرامج الأكاديمية: مما لا شك فيه أن البرامج الأكاديمية تحتاج إلى مراجعة وتعزيز وتحسين مستمر من خلال تقييم البرامج وإجراء تحسينات تتطلبها تلك البرامج وبما ينعكس على مخرجات التعلم وأهدافها وتحسين جودتها، ومن هذه البرامج الأكاديمية (برنامج القانون)، فمن البديهي أن مثل هذا البرنامج يحتاج إلى تحسين وتطوير بما يتلاءم مع التشريعات المستجدة والمستحدثة، وهذا ينعكس على مخرجاته ومساقاته وكتبه الدراسية، فقد يتطلب الأمر إلى استحداث مساقات جديدة أو تدريس مساقات بلغات عديدة غير اللغة العربية، ويرتبط بذلك تحديث الكتب الدراسية وتحسين وإضافة مخرجات تعلم.

وهنا تتسع الدائرة لتوزيع المهام بين لجنة ضمان الجودة والفعالية المؤسسية المركزية في الجامعة ولجنة ضمان الجودة الفرعية داخل الكلية المختصة ولجنة الخطط الدراسية في الجامعة؛ حيث تزداد المهام والمسؤوليات، فلم تعد قاصرة على لجنة ضمان الجودة والفعالية المؤسسية المركزية في الجامعة، بل تشاركت فيها لجان أخرى، وأصبح المسؤولون عن إنجاز

* المصدر: تجربة واقعية من خلال عمل الباحثة في لجنة ضمان الجودة والاعتمادات بمختلف الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

العمل فريق عمل مكون من أعضاء على مستوى الكلية والجامعة، ولمنع حدوث أي عوائق لا بد أن تسير خطة إنجاز هذا العمل وفق ثلاثة أمور رئيسة، أولها: التسلسل الأكاديمي الصحيح، وثانيهما: الالتزام بالتخطيط الزمني، وثالثهما: مؤشرات تقيس جودة العمل الذي تم إنجازه.

ويتحقق كلا من التسلسل الأكاديمي الصحيح والتخطيط الزمني ومؤشرات قياس الأداء من خلال بدْأُ أعضاء هيئة التدريس المختصين في الكلية بمراجعة دورية شاملة للبرنامج وما ينبغي إضافته من أجل تحسين وتعزيز البرنامج الأكاديمي بمساقاته ومخرجاته، وتضمين تقارير المساقات في نهاية كل فصل دراسي تفصيلاً بالتغييرات والتعديلات المطلوبة وفقاً للمعطيات من تشريعات مستحدثة أو موضوعات دراسية جديدة وما يتطلبه ذلك من انعكاسه على البرنامج الأكاديمي وكيفية توظيفه، ثم تقوم لجنة ضمان الجودة في الكلية بمراجعة تقارير المساقات في إطار زمني محدد ورفع توصياتها لمجلس الكلية، وبعد مناقشته في مجلس الكلية يرفع توصياته للجنة الخطط الدراسية في الجامعة، ثم يعرض التقرير الوارد من لجنة الخطط الدراسية على لجنة ضمان الجودة والفعالية المؤسسية المركزية ثم إلى الإدارة العليا في الجامعة ومناقشة مدى إسهام تلك التوصيات في تعزيز جودة البرنامج الأكاديمي وتحسين مخرجاته.

ومن خلال العرض السابق يتبين تحقق العناصر الثلاثة:

1. الحوكمة: تتم من خلال المتابعة للتحسينات المتعلقة بالبرنامج الأكاديمي عبر التسلسل المذكور إلى أن تم عرضه على الإدارة العليا في الجامعة؛ لأن من أهم مبادئ الحوكمة تحديد الأدوار تفصيلياً لكل جهة مسؤولة بدورها عن تنفيذ القرارات وتحقيق الأهداف الواردة بالخطة الاستراتيجية.
2. الخطة الاستراتيجية: تضمين الخطة الاستراتيجية أهداف تتعلق بتعزيز البرامج الأكاديمية لغايات التحسين والتطوير بما يتماشى مع متطلبات الاعتماد والترخيص الوزاري.
3. مؤشرات قياس الأداء: إن من أهم مؤشرات قياس الأداء المتحققة هنا مؤشر إنجاز العمل الذي يقيس ما تم إنجازه، ومؤشر الكفاءة حيث يتطلب مهارة وكفاءة العنصر البشري في إنجاز هذا العمل، كذلك كفاءة تنظيم الوقت لإتمام العمل وعدم حدوث أية عوائق.

ومن المؤشرات التي تلعب دوراً رئيساً هنا مؤشر الفاعلية حيث يتبين من خلال دراسة لجنة ضمان الجودة المركزية والإدارة العليا لما ورد بالتقارير مدى جودة الإنجازات وإسهاماتها في تحسين البرنامج الأكاديمي.

المحور الثاني: التحسينات الخارجية الواردة من مفوضية الاعتماد الأكاديمي: ترتبط هذه التحسينات بإعادة الترخيص للبرامج الأكاديمية المطروحة في الجامعة من قبل مفوضية الاعتماد الأكاديمي، ويتم ذلك من خلال الزيارات المقررة من الوزارة للتأكد من اتباع الجامعة لمبادئ الاعتماد وتطبيق معاييرها لغايات إعادة الترخيص للبرامج الأكاديمية.

ولا شك أن إعطاء هذه اللجان ملاحظات بعضها يجب تطبيقها تحت مسمى (المتطلبات)، وبعضها يرجع الخيار فيها للجامعة تحت مسمى (المقترحات) إنما لهدف تطوير المؤسسة الجامعية بما يسهم في تحسين جودتها وبما ينعكس على سمعة التعليم والعمل المؤسسي ككل.

والمراجعة التي تقوم بها المفوضية لا تقتصر على الجانب الأكاديمي فقط، بل تتم مراجعة جميع الوحدات والأقسام بالجامعة والتي من المؤكد هي بمثابة داعم ومساند للبرامج الأكاديمية، مثل الوحدة المالية، قسم التقنية، المكتبة.....، لذلك فإن ما يرد من ملاحظات تحسينية من اللجان الخارجية لا تقتصر على البرامج الأكاديمية فقط بل شاملة لوحدات الجامعة، ومن المعلوم أن من أهداف الخطة الاستراتيجية للجامعة تحقيق التميز الأكاديمي، ولكي يتحقق هذا التميز وإثراء البرامج الأكاديمية ينبغي تنفيذ ما يرد من تحسينات، ويتم توزيع الأدوار على جميع المنسوبين للجامعة للمشاركة في عملية التحسين، وذلك بحسب اختصاص كل وحدة أو جهة بالمسؤوليات الموكولة إليه، مع ضرورة المتابعة والإشراف والمراقبة.

والمتابعة والمراقبة لا تقتصر على الإدارة العليا فقط، بل من كل مسؤول عن وحدة أو جهة عليه متابعة فريق عمله داخل الوحدة بتنفيذ المطلوب وفق جدول زمني مخطط بحيث يتم تسليم الأعمال في وقتها المحدد.

وجانباً لهذه المتابعة من قِبَل مسؤولي الوحدات تأتي المتابعة والمراقبة من الإدارة العليا بمتابعة ما تم تنفيذه، ثم مراجعة ما تم إنجازه من إعمال وما قد يرد عليها من ملاحظات أو نقد بنّاء يكون قابلاً للتعديل أو التغيير بما يحقق الجانب التحسيني للمهام والأعمال.

وهذا العمل بأدواره ومهامه ومتابعته وتنفيذه بأن يكون محققاً للمواصفات المطلوبة ثم تقييمه من الجهات المعنية في الجامعة لا بد أن يكون له مخطط زمني للانتهاء منه، فمن المعلوم أن أداء هذا العمل وفقاً لما هو مطلوب له تاريخ محدد لتسليمه للمفوضية، والتزاماً من إدارة الجامعة بالتسليم في التاريخ المحدد لا بد من مراعاة العناصر الثلاثة، الحوكمة: وتتحقق بالمتابعة والإشراف من المسؤولين في الإدارة العليا ومسؤولي الوحدات داخل الجامعة، والخطة الاستراتيجية: وصورة تحققها هنا بأن تطبيق التحسينات الواردة على البرامج الأكاديمية إنما تهدف إلى تعزيز البرامج الأكاديمية وتطويرها، وفيما يتعلق بمؤشرات قياس الأداء فإنه يتطلب مؤشر إنجاز العمل ليقيس ما تم إنجازه من أعمال، ومؤشر الكفاءة للعنصر البشري ليقيس مدى كفاءته في إنجاز العمل ومؤشر كفاءة الوقت ليقيس مدى الالتزام بالخطة الزمنية لإتمام العمل، ثم مؤشر الفاعلية ليقيس هل تم إنجاز العمل وفق المواصفات المطلوب تحقيقها أم لا.

ويوضح الشكل التالي متابعة إجراء التحسينات على البرامج الأكاديمية:

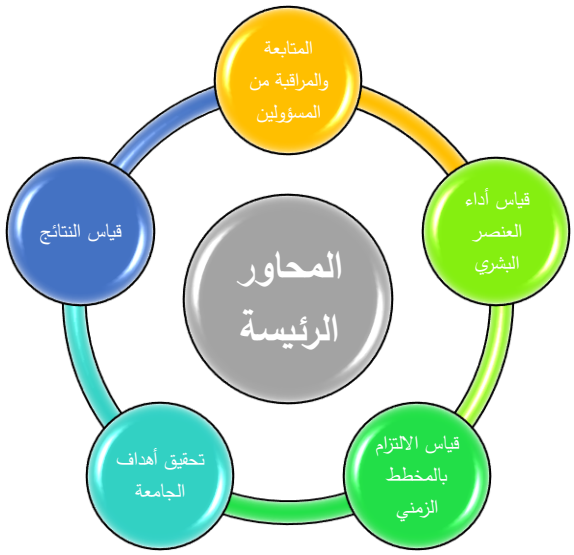

الخاتمة:

أولاً: النتائج: تتمثل أهم نتائج البحث فيما يلي:

- نجاح المؤسسة الجامعية والسعي للتميز يتطلب وجود الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي ومؤشرات لقياس الأداء.
- توجد علاقة تكاملية بين الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي ومؤشرات قياس الأداء لنجاح المؤسسة الجامعية؛ لأن سير العمل الجامعي يحتاج لخطة استراتيجية مدروسة من ذوي كفاءة، ووضع مؤشرات قياس أداء لتقيس إنجاز المهام المدرجة بالخطة الاستراتيجية تحت متابعة ورقابة من الجهات المسؤولة في الجامعة.
- ضرورة تحديد مؤشرات قياس الأداء بدقة وفقاً للمهام المطلوبة وبحسب طبيعة مهام الوحدات والأقسام في الجامعة.
- تتحقق العلاقة التكاملية بين الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء في كافة أعمال الجامعة والتي منها البرامج الأكاديمية وتعزيزها بما يضفي عليها التحسين والتطوير المستمر.
- توفر الركائز الرئيسة الثلاثة: الحوكمة والخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء في معيار البرامج الأكاديمية من خلال عمليات التحسين والتطوير للبرامج المطروحة في الجامعة من قبل المختصين وباعتبارها أحد أهداف الخطة الاستراتيجية للجامعة التي تهدف إلى التميز الأكاديمي، مع ضرورة المتابعة والمراقبة من الجهات المسؤولة وفق الزمن المحدد لإنجاز العمل وفق المواصفات المطلوب تحقيقها.

التوصيات:

- تفعيل وزارة التعليم العالي في مختلف الدول جائزة التميز المؤسسي للجامعات المتميزة تشجيعاً لغيرها على اتباع أفضل الأساليب الممنهجة التي تقودها نحو الريادة والتميز.
- عقد اجتماع سنوي من قبل الوزارة لمدراء الجامعات الحكومية والخاصة في الدولة ترسيخا لمبدأ التعاون بين المؤسسات والاستفادة من واقع التجارب، واستعراضاً لأهم الإنجازات التي استبقت إليها بعضهم، ومناقشة أهم التطورات والتحديات التي تواجهها بعض المؤسسات وكيفية الاستفادة من طرح الأفكار والحلول المتبادلة.
- نشر ثقافة مؤشرات قياس الأداء بين العاملين المنسوبين للجامعة، وكيفية تحقيق النتائج وفقاً للمواصفات المطلوبة.

المصادر:

1. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة: الحوكمة المؤسسية: https://2u.pw/edWsCe
2. تاونسند، باتريك، جبهاري، جون، (1998م)، كيف تحقق الجودة؟، ترجمة فريق بيت الأفكار الدولية– نيويورك.
3. جامعة الباحة، (1441/ 1442هـ)، دليل مؤشرات الأداء الرئيسية والمقارنة المرجعية لجامعة الباحة، عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، السعودية.
4. جامعة المجمعة، (1434هـ)، دليل مؤشرات قياس الأداء لجامعة المجمعة، عمادة الجودة وتطوير المهارات، السعودية.
5. الدوري، زكريا، (2013م)، الإدارة الاستراتيجية، د.ط، دار اليازورب العلمية للنشر والتوزيع– عمان.
6. سراج الدين، إسماعيل، (2009م)، حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، ط 1، مكتبة الاسكندرية– مصر.
7. سليم، محمد، إبراهيم، خديجة، (2017م)، *النماذج المعاصرة للتخطيط الإستراتيجي في التعليم الجامعي*، مجلة جمعية الثقافة من أجل التنمية، مصر، مجلد 18، ع 123.
8. الشباطات، محمد، (2018م)، مفهوم حوكمة الجامعات وأثره في تعزيز معايير الشفافية والمساءلة والمشاركة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، مجلد 38، ع 2.
9. صحيفة البيان الالكترونية، (10 مايو 2022)، مقال بعنوان: "«حوكمة مؤسسات التعليم العالي» تخرّج أجيالاً مبدعة، للأستاذ الدكتور محمد أحمد عبد الرحمن مدير جامعة الوصل في دبي، https://2u.pw/49lnFz
10. صحيفة الرأي، (6/ 10/ 2017م)، مقال بعنوان: "الحوكمة الجامعية الالكترونية"، علي الشرفات، https://2u.pw/udWHik
11. عبد الرحمن، ياسر، (2018م)، *الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق*، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مجلد 8، ع 2.
12. علي، عيد، السيد، فايزة، العريشي، جبريل، (1437هـ/ 2016م)، التخطيط الاستراتيجي ودوره في الإصلاح المتمركز حول المدرسة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع– عمان.

13. غادر، محمد، (2012م)، محددات الحوكمة ومعاييرها، مركز البحث العلمي، جامعة الجنان، مجلد 3.
14. فارس، طه، (1435 هـ/ 2014م)، أثر الاستشراف والتخطيط المستقبلي في العلم والتعليم في ضوء السنة النبوية، ط 1، مؤسسة الريان ناشرون- بيروت.
15. كاكولي، جميلة، (2015م)، التخطيط الاستراتيجي للجودة في التعليم العالي بالكويت مدخل للتطوير الأكاديمي، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع 162، ج 2.
16. محمد، زيدان، عبد الرزاق، زيدان، (2019م)، حوكمة الجامعات: عرض نماذج جامعات رائدة، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، الجزائر، مجلد 5، ع 2.
17. مفوضية الاعتماد الأكاديمي، وزارة التربية والتعليم، معايير الترخيص المؤسسي واعتماد البرنامج، الإمارات العربية المتحدة، معيار التخطيط المؤسسي (1.5).
18. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات، (2017م)، ISBN : 9789264265448.
19. الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة: https://2u.pw/q3mRP8
20. نماذج خطط استراتيجية لبعض الجامعات العربية: الخطة الاستراتيجية لجامعة الفجيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة: https://2u.pw/yvmpcW0، الخطة الاستراتيجية لجامعة عجمان في دولة الإمارات العربية المتحدة: https://2u.pw/8GpgJdD، الخطة الاستراتيجية لجامعة السعودية الالكترونية: https://2u.pw/z6a65fv
21. Jahangirian, Mohsen, Taylor, Simon, Young, Terry & Robinson, Stewart, (2017), Key performance indicators for successful simulation projects, Journal of the Operational Research Society.
22. Parmenter, David, (2007), Key Performance Indicators, John Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey.

الهوامش:

1. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة: الحوكمة المؤسسية: https://2u.pw/edWsCe
2. *منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات*، (2017م)، ISBN : 9789264265448، ص 9.
3. غادر، محمد، (2012م)، *محددات الحوكمة ومعاييرها*، مركز البحث العلمي، جامعة الجنان، مجلد 3، ص: 171- 179.
4. محمد، زيدان، عبد الرزاق، زيدان، (2019م)، *حوكمة الجامعات: عرض نماذج جامعات رائدة*، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، الجزائر، مجلد 5، ع 2، ص: 346- 364.
5. صحيفة الرأي، (6/ 10/ 2017م)، مقال بعنوان: "الحوكمة الجامعية الالكترونية"، علي الشرفات، https://2u.pw/udWHik
6. الشباطات، محمد، (2018م)، *مفهوم حوكمة الجامعات وأثره في تعزيز معايير الشفافية والمساءلة والمشاركة*، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، مجلد 38، ع 2، ص: 147-159.
7. سليم، محمد، إبراهيم، خديجة، (2017م)، *النماذج المعاصرة للتخطيط الاستراتيجي في التعليم الجامعي*، مجلة جمعية الثقافة من أجل التنمية، مصر، مجلد 18، ع 123، ص: 375- 412.
8. الدوري، زكريا، (2013م)، *الإدارة الاستراتيجية*، د.ط، دار اليازورب العلمية للنشر والتوزيع- عمان، ص: 26.
9. Parmenter, David, (2007), *Key Performance Indicators*, John Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey, p: 3.
10. جامعة الباحة، (1441/ 1442هـ)، *دليل مؤشرات الأداء الرئيسية والمقارنة المرجعية لجامعة الباحة*- عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، السعودية، ص: 3.
11. Jahangirian, Mohsen, Taylor, Simon, Young, Terry & Robinson, Stewart, (2017), *Key performance indicators for successful simulation projects*, Journal of the Operational Research Society, v: 68, p:747–765.
12. سراج الدين، إسماعيل، (2009م)، *حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر*، ط 1، مكتبة الاسكندرية- مصر، ص: 134.
13. صحيفة البيان الالكترونية، (10 مايو 2022)، مقال بعنوان: *"«حوكمة مؤسسات التعليم العالي» تخرّج أجيالاً مبدعة*، للأستاذ الدكتور محمد أحمد عبد الرحمن مدير جامعة الوصل في دبي، https://2u.pw/49lnFz
14. محمد، زيدان، عبد الرزاق، زيدان، (2019م)، *حوكمة الجامعات: عرض نماذج جامعات رائدة*، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، الجزائر، مجلد 5، ع 2، ص: 346- 364.
15. الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة: https://2u.pw/q3mRP8
16. عبد الرحمن، ياسر، (2018م)، *الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق*، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مجلد 8، ع 2، ص: 184- 202.
17. علي، عيد، السيد، فايزة، العريشي، جبريل، (1437هـ/ 2016م)، *التخطيط الاستراتيجي ودوره في الإصلاح المتمركز حول المدرسة*، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، ص: 28-29.

18. كاكولي، جميلة، (2015م)، *التخطيط الاستراتيجي للجودة في التعليم العالي بالكويت مدخل للتطوير الأكاديمي*، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع 162، ج 2، ص: 391- 439.
19. مفوضية الاعتماد الأكاديمي، وزارة التربية والتعليم، *معايير الترخيص المؤسسي واعتماد البرنامج*، الإمارات العربية المتحدة، معيار التخطيط المؤسسي (1.5)، ص: 28.
20. جامعة المجمعة، (1434هـ)، *دليل مؤشرات قياس الأداء لجامعة المجمعة*، عمادة الجودة وتطوير المهارات، السعودية، ص: 4.
21. جامعة الباحة، (1441/ 1442هـ)، *دليل مؤشرات الأداء الرئيسية والمقارنة المرجعية لجامعة الباحة*، عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، السعودية، ص: 3.
22. تاونسند، باتريك، جبهاري، جون، (1998م)، *كيف تحقق الجودة؟*، ترجمة فريق بيت الأفكار الدولية- نيويورك، ص: 205.
23. جامعة الباحة، (1441/ 1442هـ)، *دليل مؤشرات الأداء الرئيسية والمقارنة المرجعية لجامعة الباحة*، عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، السعودية، ص: 6، 7.
24. يرجى الاطلاع على بعض نماذج الخطط الاستراتيجية للجامعات العربية: الخطة الاستراتيجية لجامعة الفجيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة: https://2u.pw/yvmpcW0، الخطة الاستراتيجية لجامعة عجمان في دولة الإمارات العربية المتحدة: https://2u.pw/8GpgJdD، الخطة الاستراتيجية لجامعة السعودية الالكترونية: https://2u.pw/z6a65fv.

جودة التعليم العالي في الجزائر في ظل الثورة الرقمية قراءة في التنظيمات والإجراءات

د. سرحان رعاش
المدرسة العليا للأساتذة/ ورقلة – الجزائر
Raacheserhane@gmail.com

د. محمد الطاهر غزيز
جامعة ورقلة – الجزائر

أ.د. بوحنية قوي
جامعة ورقلة – الجزائر
bouhania2000@yahoo.com

الملخص: *اتسم مسار اصلاح قطاع التعليم العالي في الجزائر بصب الاهتمام الكبير على تطبيق معايير جودة العملية التعليمية وتثمين مخرجاتها، وهو الأمر الذي تطلب إعطاء أولوية قصوى لإدماج الرقمنة والذكاء الصناعي في مسار هذه الإصلاحات، وتكييف مخرجات مؤسسات التعليم العالي مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي للجامعة الجزائرية، وقد ازداد هاجس هذا التوجه قوة بعد الوباء الذي تفشى في مختلف أنحاء العالم والذي عرف بوباء كورونا (كوفيد 19). والذي على العالم التوجه نحو الرقمنة والذكاء الصناعي خصوصا في مؤسسات التعليم العالي واستوجب الأمر في الجزائر على غرار الكثير من الدول العمل بجدية على التكيف مع هذه التحولات والتوجه نحو إصلاحات عميقة وهي استمرار لسلسلة الاصلاحات التي بدأت منذ سنة 2004 لتجاوز الفجوة الرقمية والتحول نحو تبني مقاربة علمية اقتصادية، تنخرط بموجبها مؤسسات التعليم العالي في تجسيد اقتصاد المعرفة المبني على الجودة، والذي يتطلب الاعتماد على الذكاء الصناعي، والاستخدام المكثف للتقنيات التكنولوجية في مجال التعليم العالي.*

الكلمات المفتاحية: *التعليم العالي، الجودة، الرقمنة، الذكاء الصناعي.*

المقدمة:

أصبحت العولمة في مراحلها المتأخرة تعتمد بشكل لافت للنظر على الذكاء الاصطناعي **(Artificiel Intelligence)** والذي يستخدم غالباً كوصف للآلات والأجهزة التي تحاكي الوظائف "المعرفية" التي يربطها البشر بالعقل البشري مثل التعلم" و "حل المشكلات". وعلى عكس الذكاء الطبيعي الذي يُظهره البشر والذي تطور معهم فقد ظهر الذكاء الصناعي كتخصّص أكاديمي عابر سنة 1955، مع الانتعاشة الكبيرة التي عرفتها التقنية ومع التطوّرات المتزامنة في قُدرة الحاسوب، أين برزت كمّيات كبيرة من البيانات، والفهم النظري، وأصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسياً من صناعة التكنولوجيا إذا كان هذا الذكاء الاصطناعي في الأساس متعلّق بالقدرة على التفكير الفائق وتحليل البيانات، أكثر من تعلّقه بشكل معيّن أو وظيفة معينّة. ويقدّم صوراً عن الروبوتات عالية الأداء الشبيهة بالإنسان التي تسيطر على العالم، ومع ذلك فهو لا يهدف إلى أن يحلّ محل البشر في أداء المهام المتعلقة بهم، بقدر ما يهدف إلى تعزيز القدرة البشرية على التعلم والتحكم بشكل كبير، وبالتالي وجب على منظومات التعليم في مختلف مستوياتها لاسيما التعليم العالي ولوج هذا العالم والتكيف معه بعمق في ظل هذه الموجة العالمية نحو الرقمنة والتقنية والذكاء الاصطناعي، والجزائر على غرار بقية الدول مجبرة على الخوض في هذه الموجة وتكييف منظوماتها التعليمية في الاتجاه الرقمي خصوصا أن معايير الجودة في التعليم عموما والتعليم العالي بشكل أخص أصبحت ترتبط بشكل أساسي بالانخراط في العالم الرقمي بقوة، والسؤال الذي يطرح بقوة هنا يدور حول الإجراءات التي اتخذتها الجزائر كدولة تحاول النهوض بمنظمتها للتعليم العالي في سبيل ضمان تكوين ذو جودة في التعليم العالي يستجيب للتطلعات المحلية والعالمية للتكوين في ظل التوجه عولمة التعليم والتكوين وتوحيده؟

أهمية الدراسة: تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الاستقصائية ويحاول الباحث من خلالها الكشف عن مدى مواكبة منظومة التعليم العالي الجزائرية لمعايير الجودة في التعليم العالي في ظل توجه عالمي نحو اعتماد معايير موحدة للجودة، ترتكز أساسا على الذكاء الاصطناعي ورقمنه المضامين الى جانب تطوير علاقة المؤسسة الجامعية بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي والجزائر ضمن هذه المساعي تحاول مواكبة هذه التغييرات المتسارعة بوضع برنامج عمل مكثف يستجيب لتطلعات الأسرة الجامعية على وجه الخصوص ويستجيب لتطلعات الجامعة الجزائرية بوصفها قاطرة للتنمية المستدامة.

أهداف الدراسة: يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى الكشف عن مدى فعالية التدابير المتخذة لبلوغ الجامعة الجزائرية مصاف الجامعات الكبرى لتتمكن من احتلال مراكز مشرفة على الأقل في التصنيفات العالمية المعتمدة من جهة والكشف عن معوقات مسار الإصلاحات من جهة ثانية.

فرضيات الدراسة: في ظل الموجة العالمية للولوج لعالم الرقمنة والتقنية والذكاء الاصطناعي، وجب على منظومات التعليم في مختلف مستوياتها لاسيما التعليم العالي الاندماج بقوة ضمن مساقات هذا العالم والتكيف معه بعمق، خصوصا أن معايير الجودة في التعليم عموما والتعليم العالي بشكل أخص أصبحت ترتبط بشكل أساسي بالانخراط في

العالم الرقمي، وبالتالي نضع الفرضيات التالية للإجابة عنها من خلال سيرورة الدراسة:

- الجزائر على غرار بقية دول العالم مجبرة تدليل كل الصعوبات للخوض في هذه الموجة الرقمية وتكييف منظوماتها في هذا الاتجاه.
- تستجيب استراتيجية وزارة التعليم العالي الجزائرية لمتطلبات الموجة الرقمية بما يؤهلها للدخول للتصنيفات العلمية لجودة التعليم العالي.
- تدور أغلب معوقات جودة التعليم العالي في الجزائر حول المحيط الاجتماعي والاقتصادي المناسب للجامعة لتكون قاطرة للتنمية.

I. التعليم العالي والثورة الرقمية والتكنولوجية:

ترتبط الثورة الرقمية والمعلوماتية التي يشهدها العالم وتتمحور حول عدة مفاهيم متداخلة ومترابطة بشكل علمي لابد من التمييز بينها وفهم مضامينها ويأتي على رأسها المفاهيم مفهوم الثورة الرقمية، ويقصد بها تحويل محتوى الوسائط المادية المؤلفة من مقالات وكتب ودوريات ومخطوطات وصور وأفلام ومواد مسموعة ومرئية الى محتوى رقمي ونشره على الانترنت كوسيلة لضمان توزيع اوسع لها وإذا كانت هذه الثورة الرقمية تمس كل جوانب الحياة الفردية والجماعية فإن أولويتها القصوى تمس الجوانب العلمية والتعليمية لاسيما الجامعية منها لما يتطلب هذا المستوى التعليمي من تقنية وتطوير ومواكبة للتطور التقني الحاصل عالميا،

إن الثورة الرقمية في مجال التعليم والتي تعَّرف على أنها وسيلة التي تتضمن آليات اتصال جديدة (حواسيب، وسائط رقمية، شبكة الانترنت، مكتبات الكترونية...) وفصول تعليمية على الانترنت تتميز بالسرعة والتطور من جهة وبالمواكبة والتداولية المركزة للتكنولوجيا من جهة ثانية تدفع بالعالم الى التوجه بقوة إلى هذا النمط التعليمي الجديد خصوصا في ظل الأزمات والحروب وقد أثبتت جائحة كورونا (COVID19) التي عرفها العالم بأسره نجاعة هذا النمط التعليمي إذ أن أغلب الدول التي اعتمدت هذه الطريقة في التعليم لم تشهد تذبذبا في نشاطها التعليمي بل واصلت بكل أريحية.

توجه التعليم العالي في كل دول العالم نحو اعتماد التعليم العالي بأنماط ثلاثة:

1. التعليم العالي بنمط حضوري كامل.
2. التعليم العالي بنمط نصف حضوري.
3. التعليم العالي عن طريق التعليم عن بعد.

ويعتقد المهتمين بمجال جودة التعليم العالي أن مبررات التوجه نحو تجديد أنماط التعليم العالي والتوجه بالأخص نحو نمط التعليم عن بعد في ظل الثورة الرقمية مبرر على أساس أن لهذا النمط القدرة على:

- مشاركة وتدوير المعلومة في لحظات إذ بضغطة واحدة على زر يتم تداول المعلومة على أوسع نطاق.
- تسجيل وإذاعة وإعادة المحاضرات والدروس في ظل توفر الوسائط الرقمية ومختلف أنماط التسجيل والمشاهدة وتنزيلها عبر الانترنت ومتابعة شروحها مع عدة أساتذة وبعدة لغات.
- القدرة على التعديل والإضافة وتجديد الدروس أصبح متاحا في كل وقت في ظل توفر المعلومة الجديدة آنيا.
- إجراء الاختبارات والتجارب عن بعد والاستغناء عن الامتحانات الورقية والحضورية وهو النهج الذي تتوجه اليه أغلب الدول خصوصا في ظل التوجه نحو تخفيض تكلفة التكوين قدر الإمكان والتوجه العالمي نحو رؤية (00 ورق).
- مراجعة الدروس وإجراء الامتحانات وتصحيحها عن بعد خصوصا في ظل التسهيلات المتاحة والتي تمكن الطالب من اجراء التصحيح والتأكد من الإجابة الصحيحة وتوفير الجهد والوقت والمال على الطالب والأستاذ والجامعة.
- كما أن التكنولوجيات الرقمية أصبحت هي الموجه الجديد والرئيسي للتعليم العالي، إذ وبعد أن كان الأستاذ الجامعي هو المصدر الوحيد للمعلومة أصبح فقط موجه نحو مصادر المعلومة في ظل الثورة المعلوماتية والرقمية.[1]

II. الرقمنة والتعليم عن بعد لضمان الجودة في التعليم العالي:

لقد شكلت جائحة كورونا (كوفيد19) هاجسا حقيقيا لكل العاملين في المنظومة التعليمية بكل مستوياتها في ظل توقف كل الأشكال العادية للتعليم لمنع انتشار وتوسع رقعة الوباء وبالتالي وفي ظل إيجاد البديل المناسب توجه العالم بشكل أسرع نحو التدريس عن بعد خصوصا بالنسبة للدول التي كانت تستعد لمثل هذه الأطروحات وكانت قد جهزت قواعد علمية ومنصات رقمية صالحة لجميع التوقعات ولم يتبقى عليها سوى وضع هذه الإجراءات البديلة قيد الاختبار وكانت فترة الجائحة هي الاختبار الحقيقي، فبحسب منصة "بريوري داتا" فقد سجَّل عدد مرات تنزيل تطبيقات مثل **Skype** (سكايب) و Houseparty (هاوس بارتي) و Zoom (زووم) طفرة بنسبة تزيد على 100 بالمئة في شهر آذار/ مارس 2020، كما بينت أن تطبيق Zoom (زووم) هو الأكثر فعالية وشيوعاً لدى الأشخاص الذين يعقدون اجتماعاتهم افتراضياً كل في منزله. كما بلغ عدد مرات تنزيل تطبيقات عقد الاجتماع عبر تقنية الفيديو كونفرانس (التحاضر عن بعد) نحو 27 مليون مرة في الشهر فيما لم يتخط عدد مرات تنزيلات مثل هذه التطبيقات حاجز 2.1 مليون مرة قبل ذلك هذا[2].

تدل الأرقام السابقة الى انجراف عام نحو تطبيقات التعليم والتحاضر عن بعد والتعليم والتكوين الإلكتروني كبديل لا يمكن الاستغناء عنه في ظل الأزمات بداية تم كبديل لا مطروح بقوة عن التعليم الحضوري وال في ظل الارتفاع البارز في تكلفة التعليمة الحضور مع قصور آلياته وعدم قدرته (التعليم الحضوري) على مسايرة التطورات الكبيرة والقفزات

العملاقة في عالم المعرفة، وهو ما تفطنت له الدول والحكومات وحتى المنظمات والشركات العالمية فأصبحت تتجه نحو اعتماده بشكل كلي كبديل عن التكوين الحضوري ومع ذلك يعتقد الخبراء أن هنالك عدة جوانب ينبغي مراعاتها قبل استخدام أشكال التعلم الإلكتروني ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

- **حسن اختيار الوسائل التعليمية:** ويعد تحديا أساسيا في التصميم التعليمي التقليدي والإلكتروني، إلا أنه في هذا الأخير أكبر، لاسيما مع الحاجة الماسة لتوظيف التعلم التفاعلي الذي يزيد انتباه الطلبة بإشراكهم المباشر كمساهمين لا كمتلقين، وهنا يجب أن يبذل المعلم جهداً معتبرا لتحديد الوسائل التفاعلية المناسبة لكل هدف.
- **تحيين وتطوير عملية التقييم:** وبالذات لاحتساب العلامات **(Summative Assessment)**؛ فبينما تعتبر الامتحانات الكتابية الوسيلة الأكثر شيوعاً وخصوصاً في الامتحانات وعلى الرغم من التحول الملحوظ نحو وسائل التقييم البديلة **(Alternative Assessment)** فإن التقييم الإلكتروني تبدو متعسرة، لتعذر عملية المراقبة لتفادي الغش باستخدام نفس الأجهزة، ومن توفر الكثير من البرامج والتطبيقات لتحقيق تفاعل الطلبة في العملية التعليمية فرادى أو مجموعات على الشبكة العنكبوتية، منها: **Quizziz، Socrative، Padlet، kahoot، وMindmaps**، ناهيك عن التطبيقات التي توفرها غوغل ومايكروسوفت وأبل وغيرها. وكل ما يحتاجه المعلم هو التخطيط الجيد لاختيار الوسيلة المناسبة لكل هدف تعليمي، إلا أنها ربما ليست وافية بعدُ للتقييم النهائي ورصد علامات الطلبة.
- **تغطية الاحتياجات وأنماط التعلم المختلفة:** إن مراعاة تنوع أنماط التعلم جزء من عناصر التخطيط لعملية تعليمية عادلة وناجعة؛ فهناك – حسب نموذج **(VARK)** لفليمنج وميلز – أربعة أنماط أساسية في التعلم:

- التعلم السمعي **(Auditory Learners)**.
- التعلم البصري **(Visual Learners)**.
- التعلم والحركي **(Kinesthetic Learners)**.
- التعلم بالقراءة والكتابة **(Read and Write Learners)**.

وتأتي هنا مسؤولية المعلم في تنويع وسائله التعليمية لتغطي الاحتياجات المختلفة؛ فالتركيز على التحدث من طرفه طيلة وقت الحصة التعليمية قد يكون مناسباً للسمعيين، لكنه مضجر للبصريين والحركيين. وهنا يحتاج المعلم إلى أن يختار البرامج والتطبيقات المناسبة لتجهيز "تركيبة" من المواد التعليمية تتماشى مع الأنماط المختلفة.[3] وقد حاولت الدول والحكومات وحتى بعض المنظمات الدولية خلال فترة جائحة كورونا العمل على خلق أنماط تعليمية جديدة وحتى اختبار بعض البرامج التي كانت موجودة سابقا وموضوعة كخطط بديلة في حالات الأزمات والحروب التي تتسبب في إغلاق المؤسسات التعليمية، وانقطاع الدراسة بها، فتم اختبار هده الاستعدادات وتم مع ذلك مراعاة عدد من الجوانب، أبرزها:

- التأكد من الجاهزية لتقديم التعليم عن بعد وتوافر متطلبات ذلك.
- التأكد من إدماج كل أطراف العملية التعليمة في برامج التعليم عن بعد.
- ضمان حماية خصوصية البيانات وأمنها أثناء التعليم عن بعد.
- التأكد من وجود حلول لمعالجة المشكلات النفسية والاجتماعية.
- الاتفاق على البرنامج الذي سيتم اختياره منبرا مجال تعليم عن بعد.
- توفير التدريب اللازم بشأن استعمال أدوات التعليم عن بعد.
- الاتفاق على قواعد للتعلم عن بعد ورصد عملية تعلم الطلاب.
- الاتفاق على مدة جلسات التعلم عن بعد.
- تشكيل مجموعات وتعزيز التواصل من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

III. استراتيجية ترقية وتطوير قطاع التعليم العالي في الجزائر

ترتكز هذه الاستراتيجية على المحاور التالية:

- **تحسين نوعية التكوين في مختلف أطوار التكوين الجامعي:** ويتعلق الأمر بإعداد برامج تكوين محينَّة من جهة وبوضع الأدوات اللازمة للرصد والتحسين ويقتضي ذلك:

– مراجعة خارطة التكوين الجامعي بما يتناسب مع متطلبات المحيط.
– دعم أشكال التدريس عن بعد من حيث الوسائط والتقنيات أو من حيث برامج والمحتوى.
– ترقية التكوين في الدكتوراه ليتناسب مع متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي.
– مرافقة وتوجيه الطالب في فترة تكوينه ويقتضي ذلك الدعم الكلي للطالب وتسهيل إدماجة في الحياة الجامعية بشتى الطرق.

- **تحسين مختلف أشكال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**

دعم البرامج الوطنية للبحث ومشاريع الابتكار العلمي ويقتضي ذلك دعم برامج الابتكار والبحث التكويني والاتجاه نحو تحويل الأطروحات والمذكرات إلى مؤسسات ناشئة تستحق الدعم.

- **تحسين نوعية الحياة الطلابية.**

– تجديد الإقامات الجامعية ومتابعة الظروف المعيشية لكامل الأسرة الجامعية (الأساتذة والطلبة والإداريين) في مجالات الصحة، النظافة، الوقاية...
– تهيئة المساحات والهياكل البيداغوجية والإدارية لاستغلال أمثل لكل الفضاءات الممكنة وفق المعايير الدولية المعتمدة في الخصوص.
– إيلاء أهمية أكبر للنشاطات الطلابية والرياضات الجامعية.

- **تحسين أداء الموارد البشرية بهدف تعزيز الإشراف على الطلاب**

- تعزيز الحركية الوطنية والدولية والتبادل العلمي للأساتذة الباحثين والطلاب
- تعزيز ترتيبات التوأمة والشراكة العلمية في بعدها الدولي.

- **تحديث الحوكمة المؤسسية في التدريس والبحث.**

ويتطلب ذلك وضع نظام ضمان للجودة يعمل تحت مرافقة دائمة من الوصاية للمؤسسات الواقعة تحت الوصاية في مساعيها خصوصا لإحداث نظام للجودة خاص بهذه المؤسسات وذلك بالعمل على دعم ثقافة الجودة وترقيتها في هذه المؤسسات بوضع اهداف يجب على كل مؤسسة جامعية العمل على تحقيقها على رأسها وضع نظم للمعلومات والرقمنة موثوق في مصداقيتها وكفاءتها بما يضمن حمايتها من أية هجمات سيبرانية مع التركيز على:

- العمل على الرفع من مرئية المؤسسة ويقتضي ذلك ضمان كل الوسائل (البشرية والمادية) بما يتوافق مع رسالة المؤسسة وقيمها.
- العمل على التواجد في جميع قواعد البيانات ذات البعد الدولي.
- دعم النشر باللغة الإنجليزية وترجمة الابحاث المنشورة من وإلى اللغة الإنجليزية.
- مرافقة الأساتذة الباحثين للتسجيل والتواجد في جميع المؤشرات المساعدة على تحسين الترتيب الدولي للمؤسسات الجامعية.
- الحرص على أرشفة ونشر كل المعلومات الإدارية والعلمية والبيداغوجية.

- **أخلقة الحياة الجامعية:**

ويقتضي ذلك إحداث نهج تعاوني مبني على الحوار والتعاون داخل المنظومة الجامعية ينبني على الأخلاق والمواطنة والمساواة في الفرص والتنمية المستدامة تضمن المؤسسة الامتثال لمبادئ وقواعد الأخلاق وعلم الأخلاق.

- **الانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي للجامعة بالانفتاح:**

- دوليا: بعقد اتفاقيات تعاون وتبادل علمي وتفعيلها في الميدان وفتح باب التواصل مع المحيط والخبراء الوطنيين ومع الأدمغة والخبراء في المهجر مع توفير مغريات الاستجابة لدعوات العودة إلى الوطن.
- الرقمنة: بتوفير المعلومة من جهة وتسهيل الوصول إلى الخدمة العمومية من جهة ثانية.
- الابتكار: بتكريس ثقافة ريادة الأعمال في الوسط الجامعي ودعم الجامعيين على إنشاء مؤسسات صغيرة ومكاتب دراسات وبدعم المشاريع الابتكارية للشباب الجامعي مع توفير المناخ المناسب لتطويرها وتجسيدها على أرض الواقع.
- المشاركة والاستشارة والتواصل: ويتعلق الأمر بضرورة تطوير أدوات الاستماع للمحيط الخارجي ومحاولة تلبية احتياجات كل الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية منها، والعمل خصوصا على المشاركة كفاعل رئيسي في تنمية الجماعات المحلية ضمن المحيط الأقرب إلى الجامعة[4].

- **الإصلاحات الأخيرة في نظام التعليم العالي في الجزائر الضامن الحقيقي للجودة:**

يمكن للمتبع لمسار الإصلاحات الأخيرة في نظام التعليم العالي في الجزائر معاينة إدخال العديد من التطوير في المنظومة تصب كلها في اتجاه ضمان تكوين عالي على قدر كبير من الرقي والتطور وأهم هذه التحسينات نجد ما يلي:

إدماج الرقمنة والذكاء الصناعي في مشاريع اصلاح التعليم العالي وجعلها أولوية:

وقد مر مسار إدماج الرقمنة والذكاء الصناعي في قطاع التعليم العالي بمرحلتين متزامنتين، حيث تم التركيز على تكييف المنظومة التشريعية والتنظيمية مع متطلبات التوجه التكنولوجي الرقمي، مع ضرورة تكييف أهداف الجامعة التقليدية مع متطلبات الرقمنة والذكاء الصناعي.

1- تعديل القوانين الأساسية لمؤسسات التعليم العالي:

ركزت الاصلاحات في قطاع التعليم العالي في مرحلة أولى على ضرورة اصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي، عبر مراحل لمواكبة التحول السريع في وظائف الجامعة مع التخلي تدريجيا عن الأساليب التقليدية في التعليم، وبسبب فشل السياسات السابقة في تحقيق الوثبة اللازمة، حاولت الحكومة تدارك ذلك بإصدار القانون التوجيهي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي رقم (21/15)[5] الذي يحدد المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وقد نصت المادة 07 منه صراحة على أن البحث العلمي يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد، وقد استحدث بموجب هذا القانون هيئات تتكفل بمهام تثمين وتحويل نتائج البحث على غرار الوكالة الموضوعاتية للبحث ومركز الابتكار والتحويل التكنولوجي.[6] وقد توجت هذه المرحلة بتعديل الأحكام الأساسية التي تؤطر نظام الدراسات والتكوين والبحث العلمي (الجانب البيداغوجي) بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 208/22،[7] خصوصا بعد الغاء التدابير الاستثنائية التي فرضتها الوضعية الصحية الناجمة عن تفشي وباء كورونا (كوفيد19) كما تم اعداد القانون الأساسي لمركز الابتكار والتحويل التكنولوجي الذي ينتظر منه أن يكون مركزا لدعم الابتكار وتحويله إلى مؤسسات تكنولوجية واقتصادية باعتماد مختلف الصيغ خاصة عن طريق المؤسسات الناشئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 549/21 المؤرخ في: 2021/12/30.

2- تكييف أهداف الجامعة التقليدية مع متطلبات الرقمنة والذكاء الصناعي:

يتم إدماج مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في عالم الرقمنة والذكاء الصناعي بكل جدية خصوصا انها إلى وقت قريب كانت تعتمد على مقاربة اجتماعية في التسيير البيداغوجي والإداري للقطاع حتى فرضت عليها التحولات السياسية والاقتصادية مواكبة التطور التكنولوجي والتوجه الرقمي لمؤسسات التعليم العالي، وذلك باتخاذ تدابير عملية من اجل رقمنه القطاع تنفيذا لسياسة الدولة العامة حول التوجه نحو الحكومة الإلكترونية، وفي هذا الصدد فقد أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العديد من المنصات الرقمية في إطار تنفيذ الخطة الرقمية الرئيسية التي اعتمدتها الوزارة والمكونة من 7 محاور استراتيجية و 16 برنامجًا استراتيجيًا و 102 برنامجًا تشغيليًا يتم تنفيذها بحلول ديسمبر 2024، بهدف تسهيل نجاح الطالب في مراحل دراسته الجامعية المختلفة، بدأً من مرحلة التوجيه إلى غاية التخرج والاندماج المهني، والسعي على تشجيع الابتكار التربوي وتحديث الحوكمة بمختلف جوانبها ويمكن الاشارة إلى العديد من القرارات التي اتخذتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية في هذا الاتجاه منها:

- قرارات متعلقة بتحيين وتكييف المحتوى البيداغوجي للعديد من مؤسسات التعليم العالي: وذلك بغرض اضافة محتويات بيداغوجية جديدة متكاملة عبر مسار التكوين للطلبة سواء في مرحلة التدرج أو ما بعد التدرج لضمان تكوين نوعي يمكن الطالب من التحكم التكنولوجي خاصة في مجال الرقمنة واستعمال تقنيات الذكاء الصناعي.[8]
- اعتماد نظام التدريس عن بعد كنظام أساسي وموازي للتكوين الحضوري:

وقد لجأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر إلى اعتماد التعليم عن بعد كوسيلة بديلة في ظل الجائحة التي مر بها العالم، أين تم فرض وضع الدروس على الخط وإلقاء المحاضرات عبر الدعائم الإلكترونية المختلفة خاصة منصة مودل. وبالرغم من أن هذا النظام تم ارساؤه كنظام بديل ومؤقت للتكوين الحضوري في فترة تفشي الوباء[9] ليتم اعتماد هذا النظام بشكل رسمي حتى بعد إلغاء التدابير الاستثنائية المتعلقة بالوقاية من تفشي وباء كوفيد 19، بموجب القرار رقم 992 المؤرخ في: 2022/08/01 وفق نص المادة 21 منه، واخيرا القرار رقم 171 المؤرخ في: 2023/02/09[10]، كما تم تنصيب لجنة قطاعية للإشراف ولجان محلية للمتابعة على مستوى كل مؤسسة جامعية على أن يتم بصفة تدريجية حيث تم بموجب التعليمة رقم: 1792 الصادرة في 2022/11/26 اعتماد تدريس مقاييس الوحدات الأفقية لكل مستوى وتخصص، وإجراء التقييمات عن بعد، ابتداء من السداسي الثاني للموسم الجامعي 2023/2022 بصفة استثنائية، على أن يتم تعميم هذه الآلية على باقي المقاييس تدريجيا في المواسم الجامعية القادمة.

3- تكييف مخرجات مؤسسات التعليم العالي مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي:

تعد معضلة تثمين مخرجات المؤسسة الجامعية من أهم التحديات التي تواجهها في ظل ضعف تسويق معارفها واستغلال مخرجات الجامعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى لا تشكل هذه عبء اضافي على الدولة بتوسيع نسبة البطالة من حملة الشهادات الجامعية تسعى الدول في سبيل تجسيد أحد معايير جودة التعليم ومؤشرا من أهم مؤشرات تقدم العملية التعليمية على مستوى الجامعة وهو فتح آفاق واسعة في المجال المقاولاتي والمؤسساتي.[11]

وبغرض تحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على التدابير التالية:

- **إنشاء مؤسسات تعليمية متخصصة في هذا الاتجاه:**

ومنها على سبيل المثال لا الحصر: المدرسة العليا في علوم وتكنولوجيات الاعلام الآلي والرقمنة سنة 2020[12] والمدرسة الوطنية العليا في الرياضيات.[13] والمدرسة العليا للذكاء الصناعي سنة 2021.[14]

- **رقمنة مؤسسات التعليم العالي:**

يتطلب ضمان الانتقال التكنولوجي لمؤسسات التعليم العالي العمل على رقمنة القطاع والتوجه نحو بناء نمط الحكومة الإلكترونية في التسيير البيداغوجي والإداري والبحثي، حيث تم فتح عدة ورشات من اجل رقمنة قطاع التعليم العالي، باعتماد منصات وأرضيات رقمية تضمن النشر الواسع لمختلف المعطيات والمعلومات وتداولها بشكل آمن. مع العلم أن الإصلاحات في هذا الجانب تهدف إلى تحقيق إنجاز أكثر من 40 منصة رقمية حسب تصريحات وزير التعليم العالي كمال بيداري، حيث تم فتح 36 منصة رقمية بصفة فعلية إلى غاية السداسي الأول من سنة 2023.[15]

- **إنشاء هيئات متخصصة وحاضنات الأعمال:**

بغية ضمان التوجه المقاولاتي للجامعة والمساعدة على دعم الابتكار تم استحداث العديد من المصالح والهيئات على مستوى مؤسسات التعليم وذلك من خلال انشاء ما يسمى بحاضنات الأعمال لتكون فضاء خاص لاستقبال ومساندة أي مشروع ابتكاري ينطلق من فكرة لها علاقة بالبحث العلمي يمكن تجسيدها وتحويلها إلى مشروع مؤسسة مع تقديم كل المرافقة اللازمة لصاحب الفكرة والمشروع.[16] وقد سبق ذلك وإنشاء "الدار المقاولاتية" في كل مؤسسات التعليم العالي كفضاءات لتنمية روح الابتكار والمقاولاتية لدى الطلبة ومرافقتهم إلى غاية تجسيد مشاريعهم البحثية ميدانيا.

الخاتمة:

إن الجزائر في منظومتها التعليمية الجامعية تدرك أن حجم الرهانات الرقمية كبير ومتنام بشكل يجعل مخرجاتها على درجة عالية من التنافسية وتكييف منظومة التشريعات البحثية الجامعية وتحفيز الباحثين على الانخراط الحقيقي في العملية البحثية الرقمية، وبالرغم من أن التحديات كبيرة في اتجاه عصرنة قطاع التعليم العالي في الجزائر خصوصا في اتجاه الرقمنة كمعيار أساسي لضمان معايير الجودة في التعليم عموما والتعليم العالي بشكل خاص وهذا راجع بالأساس الى الكم الكبير من عدد مؤسسات التعليم العالي والمدارس العليا المنضوية تحت قطاع التعليم العالي في الجزائر وهو ما يحتم عمل مضاعف للتكيف الحقيقي مع التحولات الدولية في اتجاه تطوير أداء المنظومة التعليمية خصوصا في ظل المعوقات والإكراهات القائمة والمتعلقة أساسا بـ:

تطبيق أدوات الرقمنة والذكاء الصناعي في قطاع التعليم العالي والتي تحد من فعالية التدابير المتخذة وتعطل مسار الاصلاح بالنظر إلى المعوقات الأساسية التالية:

- **ضخامة وحركية النصوص القانونية والتنظيمية:**

حاولت الجهات الرسمية الوصية مواكبة التحولات بإصدار التعليمات والمناشير دون اللجوء إلى تعديل القوانين الأساسية التي تؤطرها ولحد الساعة لا يزال العمل حول الإطار القانوني والمنظومة التشريعية التي تضمن تفاعل مخرجات الجامعة واندماجها بشكل مرن يتجاوز العوائق البيروقراطية التقليدية.

- **ضعف وهشاشة محيط المؤسسات الجامعية:**

ويشمل ذلك ضعف الشبكة العنكبوتية وعدم وجود تجهيزات كافية للمعالجة الرقمية، وعزوف المتعاملين الاقتصاديين عن بناء شراكة حقيقية لاستغلال مخرجات الجامعة ومنتوج البحث العلمي الى جانب عدم وجود آليات لتثمين البحث العلمي وتقييمه من اجل تشجيع الباحثين على ولوج عالم الابتكار والبحث بالنظر إلى العائدات المالية المهمة.

- **شكالية تكيف الأسرة الجامعية والبحثية:**

إذ لا تزال فئات وشرائح واسعة تنقصها الكفاءة في الانخراط الحقيقي في عالم الرقمنة وما تتطلبه من مهارات بحثية حديثة وتحكم في اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية في ظل بحث علمي متأثر باللغة الفرنسية لأسباب تاريخية معروفة في وقت تفرض العولمة على العالم اعتماد اللغة الإنجليزية كلغة جامعة لمختلف الباحثين.

قائمة المراجع:

[1] درويش وداد وزعينر أمال، (2019)، التعليم العالي في ظل نظام الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، الجزائر، 2019/04.

[2] عبد الظاهر محمد، (2021) العولمة 4.0 ومستقبل العام في حقبة صحافة الجيل السابع نموذج العلاقات العامة النهاية الأكثر ذكاء، دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع القاهرة– مصر، الصفحات: 25–26–59–245–246.

[3] الخطيب معن، تحديات التعلم الإلكتروني في ظل أزمة كورونا وما بعدها، 2020. على الرابط

https://www.aljazeera.net/opinions/2020/4/15/ أطلع عليه بتاريخ 2023/06/20.

[4] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– الجزائر، (2016) المرجع الوطني لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، الطبعة الأول، 2016، ص ص (08–25).

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2015) القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي رقم (21/15 المؤرخ في: 2015/12/30–ج/ر ع: 71 الصادرة في: 2015/12/30 الذي تم تعديله بالقانون رقم: 02/20 المؤرخ في: 2020/03/30 ج/ر صادرة في 2020/04/05.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2022) المرسوم التنفيذي 549/21 المؤرخ في 2021/12/30 المتضمن القانون الأساسي لمركز الابتكار والتحويل التكنولوجي (ج/ر ع: 09 الصادرة في: 2022/01/05).

[7] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2022) المرسوم التنفيذي رقم:208/22، المحدد لنظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادة التعليم العالي– المؤرخ في: 2022/06/05–ج/ر ع: 06 الصادرة في: 2022/06/08. (الذي ألغى المرسوم التنفيذي رقم: 265/08 المؤرخ في: 2008/08/19).

[8] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2022) القرار رقم: 13 و14 مؤرخ في: 2022/01/04 المتعلق بتحديد البرنامج البيداغوجي لنيل شهادة الماستر في المقاولاتية وإدارة المشاريع والحكومة الالكترونية بالمدرسة العليا للمانجمنت.

[9] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2021) القرار رقم 055 المؤرخ في 2021/01/21 لتسيير

الموسم الجامعي 2020-2021، ثم القرار رقم 915 المؤرخ في 2021/08/11 لتسيير الموسم الجامعي 2022/2021.

[10] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2023) القرار رقم 171 المؤرخ في: 2023/02/09 الذي يحدد كيفيات التسجيل واعادة التسجيل في التكوينات لنيل شهادة الليسانس والماستر ومهندس دولة ومهندس معماري وكذا كيفيات التنظيم والتقييم والتدرج فيها.

[11] عرعار أنس وآخرون، (2022) الجامعة الجزائرية: خطوات نحو الجامعة المقاولاتية، مجلة الاقتصاد الصناعي، ج/12 -عدد: 01/ 2022 جامعة باتنة 1 - الجزائر، ص: 310.

[12] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2020) المرسوم التنفيذي رقم: 235/20 المؤرخ في: 2020/08/22-ج/ر ع 51، الصادرة في: 2020/08/31.

[13] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2021) المرسوم الرئاسي رقم: 322/21 المؤرخ في: 2021/08/22-ج/ر ع 65، الصادرة في: 2021/08/26) يقضي بإنشاء المدرسة العليا للرياضيات.

[14] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2021) المرسوم الرئاسي رقم: 323/21 المؤرخ في: 2021/08/22-ج/ر ع 65، الصادرة في: 2021/08/26 يقضي بإنشاء المدرسة العليا للذكاء الصناعي.

[15] موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية: https://www.mesrs.dz أطلع عليه بتاريخ: 2023/05/03.

[16] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2012) المرسوم التنفيذي رقم: 293/12 المؤرخ في: 2012/07/21-ج/ر ع 44 الصادرة في: 2012/07/29) المادة 11 منه.

دور الإستشراف الإستراتيجي في جودة الخدمات التعليمية: دراسة حالة جامعة ظفار

د. معاوية أحمد حسين
جامعة ظفار، كلية التجارة والعلوم الإدارية
قسم التمويل والاقتصاد
m_hussein@du.edu.om

د. طارق عطية
جامعة ظفار، كلية التجارة والعلوم الإدارية
قسم الإدارة
tariqm@du.edu.om

منى بنت سعيد أحمد الزوامري
جامعة ظفار، كلية التجارة والعلوم الإدارية
قسم الإدارة
m202020683@du.edu.om

الملخص: *تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الاستشراف الاستراتيجي في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار، تكون مجتمع الدراسة من الموظفين في جامعة ظفار وعددهم (820) موظفاً وتم إختيار عينة عشوائية مكونه من (130) موظفاً، حيث تم توزيع الاستبيان على أفراد العينة إلكترونيا وقد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبرنامجي SPSS V. 24 ، AMOS V.25 لتحليل البيانات. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها عدم وجود تأثير ذو دلاله إحصائية للتخطيط الاستراتيجي وبناء السيناريوهات على جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار. ووجود تأثير ذو دلاله إحصائية لليقظة الاستراتيجية في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار. ومن أهم توصيات الدراسة تعزيز الاستشراف الاستراتيجي لما له من أهمية من خلال جمع المعلومات وتوليد الافكار المتعلقة بالمستقبل وتصنيف المعلومات.*

الكلمات المفتاحية: *الاستشراف الاستراتيجي، جودة الخدمات التعليمية و جامعة ظفار.*

المقدمة:

تواجه المنظمات كثيراً من التحديات لمواكبة التغييرات والتكيف معها من أجل اتخاذ قرارات صائبة وتحقيق أفضل نظام للإدارة، ويمكن أن يكون الاستشراف الاستراتيجي أحد أفضل الاستراتيجيات للتوفيق بين التوترات التنظيمية. وعندما يكون لمتخذ القرار المقدرة على الإستشراف فإنه يستطيع النظر للأمور بصورة عميقة في المنظمة، ويكون منفتحا وأكثر إكتمالاً، إذ إن الممارسين لعملية الاستشراف الاستراتيجي يجدون أنفسهم أكثر عمقا ورؤية في فهم ذاتهم والآخرين، وأن جميع المنظمات ترى أن الإستشراف الإستراتيجي يقدم المعارف والكثير من المهارات وأسهم في مواجهة الازمات والمشاكل وحلها، وكذلك يقوي التفكير والتواصل والتصرف بحكمة وبشكل إبداعي وله كثيرٌ من الممارسات التطبيقية ذات الفائدة في المجالات المهنية. ويعد ايضاً من أهم الادوات في تكوين الممارسات الابداعية والإستفادة منها في مجال الاعمال وتقوية مهارات التواصل والحوار والتعبير وكذلك في تشكيل مجموعات العمل والتخطيط وفض النزاعات ومقاومة الضغوط ومواجهة الأزمات (محمد، 2020).

إن تحسين أداء الجامعات يُعدُّ هدفاً إستراتيجيا بالغ الأهمية، انطلاقاً من الدور الكبير الذي تقوم به، فعملية التنمية تعتمد أساساً على القوى البشرية المتوفرة في المجتمع، والجامعات هي المؤسسات المسؤولة عن إعدادها حيث يحتاجها المجتمع في كل المجالات، كما تمثل المراكز الأساسية للبحوث العلمية التي بدونها يصعب إحداث أي تقدم علمي أو إقتصادي أو إجتماعي (الجزازي، 2019).

وتركز الجودة في التعليم على عملية توثيق البرامج والإجراءات، وتطبيق الأنظمة واللوائح والتوصيات، التي تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في عمليتي التعلم والتعليم، والارتقاء بمستوى الطلاب، في جميع الجوانب العقلية والجسمية والنفسية والاجتماعية والثقافية ولا يتحقق ذلك إلا بإتقان الأعمال وحسن إدارتها (الفارسي، 2020).

إن مواكبة المستجدات والتطورات المتعلقة بالأنظمة التعليمية في الجامعات وتوفير وسائل تعليمية و مناخ ملائم للعملية التعليمية، سيؤدي إلى جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعات والتي تميل إلى التكامل والشمولية من حيث حداثة المباني والمرافق وكفاءة الكوادر العاملة فيها، ومن هنا أصبحت جودة الخدمات وسيلة تنافسية وتطويرية في آن واحد، ينبغي على الجامعات الاهتمام بها؛ وذلك من منطلق أن الجامعات صروح علمية وجدت أصلا في سبيل النهوض بالأفراد والمجتمعات وتطويرها؛ وبالتالي يجب أن تتميز هذه الجامعات بجودة عالية من الخدمات التي تقدمها لطلبتها (مصلح، 2015).

مشكلة الدراسة:

يعتبر التفكير بالمستقبل والاهتمام به طبيعة بشرية من أهم المقومات لصناعة النجاح بالإضافة إلى أنه أصبح حاجة ملحة لبقاء المنظمات وإستمرارها في ظل التطور السريع وقوى التنافس في عالم اليوم ولذا فإن التحسن المستمر ووضع المعايير لأنظمة العمل أصبح ضرورة لصناعة المستقبل. فالقدرة على مواجهة المستقبل تتطلب تخطيط مستقبلي واضح وذلك من خلال دراسة مشكلات الماضي مع التعامل الامثل مع الحاضر وتصور المستقبل (الجزازي، 2019)، وتتسارع الجامعات في تقديم

أفضل الخدمات وإستقطاب الكثير من المستفيدين ولذا فإن جودة الخدمات يعد أمرا ضروريا لايمكن الإستغناء عنه أو إهماله بل يعد من الأولويات المهمة في جميع المؤسسات التعليمية وهذا ما تناولته دراسة (علي، 2022) عن أثر جودة الخدمات على العملية التعليمية. وتعمل المؤسسات التعليمية على ربط جودة الخدمات بالاستشراف الاستراتيجي الذي تستطيع من خلاله العمل على تبني السناريوهات وإعداد التخطيط الاستراتيجي المستقبلي والعمل على التحسين المستمر للخدمات التعليمية والديمومة في المستقبل مما تجعل الجامعة مميزة عن غيرها من الجامعات، وأتضح للباحثة أن هناك نقص في الدراسات السابقة التي تناولت الإستشراف الاستراتيجي في جودة الخدمات التعليمية. أيضا أتضح للباحثة أن بعض المؤسسات التعليمية تتعامل بالطرق التقليدية في تقديم الخدمات التعليمية وبدون إستشراف إستراتيجي للمستقبل ومن هنا قد قررت الباحثة إجراء هذه الدراسة لسد الفجوة في الدراسات السابقة ووضع وأيضا للتعرف على دور الاستشراف الاستراتيجي في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار. ولذا تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما دور الاستشراف الاستراتيجي في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار؟

أسئلة الدراسة:

1. ما مستويات الاستشراف الاستراتيجي في جامعة ظفار؟
2. ما مستويات جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. إبراز دور الاستشراف الاستراتيجي في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار.
2. تحليل مستويات الاستشراف الاستراتيجي في جامعة ظفار.
3. التعرف على مستويات جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور الاستشراف الاستراتيجي في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار.

الفرضيات الفرعية:

أ. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار.

ب. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبناء السيناريوهات في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار.

ج. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لليقظة الاستراتيجية في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار.

نموذج الدراسة:

المتغير المستقل

المتغير التابع

الاستشراف الاستراتيجي

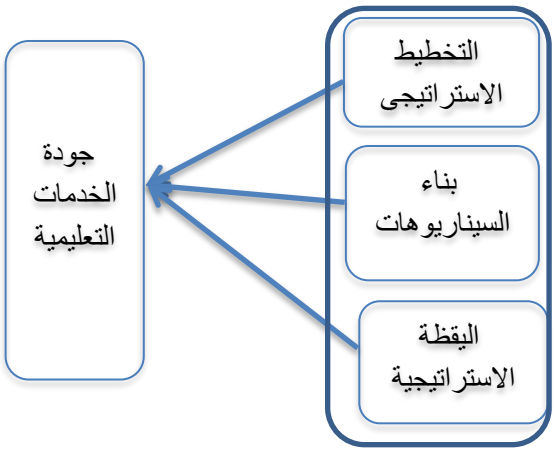

الشكل (1) نموذج الدراسة من إعداد الباحثين بالإعتماد على (الجزازي، 2019).

مصطلحات الدراسة:

الاستشراف الاستراتيجي: هو رؤية لما يمكن القيام به من قبل المنظمة اليوم للتأثير إيجابيا على المستقبل، ويتضمن على فحص الإجراءات التي يمكن أن تتخذها المنظمة لصالح نفسها والمجتمع، ويتطلب أن يكون لدى الأشخاص في المنظمة رأي حول ما يجب على المنظمة فعله لتحسين موقعها ومنع تعرض المنظمة ومن حولها للأذى (الحسناوي، 2020).

التخطيط الإستراتيجي: هو عملية متواصلة لصنع القرار بالإعتماد على معلومات دقيقة عن الصورة التي سيكون عليها واقع العمل في المنظمة مستقبلا (الضمور، 2011).

بناء السيناريوهات: هو وصف لحالة مستقبلية من خلال التحرك من وضعية أولية إلى وضعية مستقبلية (خميس، 2018).

اليقظة الاستراتيجية: هي عملية جماعية مستمرة تطوعية يقوم بها مجموعة من الأفراد يتتبعون ومن يستخدمون المعلومة المتوقعة والتي تخص التغيرات التي من المحتمل أن تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة

بهدف إنشاء فرص تطويرية جديدة وتقليل الأخطاء المحتملة وعدم التأكد لوصول إلى القرار الاستراتيجي الأمثل (كباش، 2012).

جودة الخدمات التعليمية: هي مجموعة من المواصفات والمعايير اللازمة لرفع مستوى الخدمة المقدمة من خلال كل فرد من العاملين بالمنظمة التعليمية وفي كل جوانب العمل التعليمي (Sefer, ada, et al. 2017).

الثقافة التنظيمية: هي أنماط السلوك المتسقة التي يمكن ملاحظتها في منظومة القيم والطقوس والعادات والتقاليد والأفكار المشتركة بين الأفراد داخل المؤسسة والتي تؤثر على سلوكهم (حمد، 2019).

الجدول رقم (1): يوضح الأبعاد المختلفة للإستشراف الاستراتيجي التي ذكرها الباحثون.

الكاتب / السنة	التخطيط الاستراتيجي	بناء السيناريوهات	اليقظة الاستراتيجية	قابلية المسح البيئي	قابليات الخيار الاستراتيجي	قابليات التكامل	اسلوب ثقافي	العصف الذهني
قحطان والحميري (2023)				√	√	√		
حمود والعطوي (2022)				√	√	√		
نعمة وعبد الرحيم (2020)				√	√	√		
هيفي والجنابي (2022)		√		√			√	√
الحسناوي (2020)				√	√	√		
الزغول (2022)				√	√	√		
محمد (2020)	√	√						
Lee, J (2018)	√	√						
قدوري والالوسي (2018)	√	√						
جرادات، (2013)	√	√	√					
الجزازي، (2019)	√	√	√					
المجموع	5	6	2	6	5	5	1	1

وقد أعتمدت الباحثون على أبعاد (الجزازي، 2019) في دراستها التي تتناول ثلاثة أبعاد هي (التخطيط الاستراتيجي وبناء السيناريهات واليقظة الاستراتيجية) وهذه الابعاد التي تم الإعتماد عليها تتاسب مع البيئة المبحوثة.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية:

دراسة (الالوسي، 2016) بعنوان: دور الاستشراف الإستراتيجي في تعزيز مجالات التميز المنظمي وفق منظور المرونة الاستراتيجية دراسة إستطلاعية لآراء عينة من العاملين في القطاع الصحي في كركوك

هدفت الدراسة إلى وضع إطار تشخيصي لأبعاد الاستشراف الإستراتيجي في ميدان المنظمات الصحّية وسبل التحول نحو الأدوار الإستراتيجية للقيادة الأكاديمية، وما يتصل بها من قدرات التفكير الإستراتيجي التي تعزز الموقع القيادي. وعرض سبل الاهتمام بقدرات القيادة في مجال الإستشراف الإستراتيجي ودورها في تعزيز التميّز في المنظمات الصحّية، تكون مجتمع الدراسة (دائرة صحة كركوك مع ثلاثة مستشفيات رئيسة هي مستشفى آزادي ومستشفى كركوك العام ومستشفى الطفل) في العراق، حيث بلغ مجتمع الدراسة (110) وحجم العينة (90) فردا. من أهم النتائج التي تم لتوصل إليها تكمن أهمية الاستشراف الاستراتيجي في دعم وجعل المنظمات ذو إمكانية عالية والداعمة للاستشراف في المنظمات، لتطوير عملها والنهوض وترك السلبيات وتطوير الايجابيات لجعل المنظمة متطورة وذو فطنة وأهمية في التطور وذو قوه كامنه تدعم المنظمة بجميع المستويات الإدارية لجعل المنظمة ملائمة للظروف والاضطرابات.

دراسة (الشرجبي، 2017) بعنوان: مستوى جودة الخدمة التعليمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الأكاديمية العربية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلبة في كلية العلوم المالية والمصرفية من وجهة نظر الطلبة الدارسين فيها وتكون مجتمع الدراسة من (397) طالب وطالبة بحسب إحصاءات الكلية وتم اختيار عينة عشوائية بلغت (150) طالب وطالبة وتم جمع البيانات من خلال استبانة التي تم تحليلها اعتمادا على جملة وسائل وأدوات إحصائية وأظهرت النتائج إلى مستوى جودة خدمات التعليم المقدمة بلغ درجة رضا عالية من وجهة نظر الطلبة الدارسين فيها ولا يوجد اختلاف في أراء الطلبة فيما يتعلق بمستوى جودة خدمات التعليم المقدمة يعزى لمتغيرات (الجنس، والعمر، والتخصص، والبرنامج الذي يلتحق به الطالب ويتحمل المصارف الدراسية).

دراسة (حمد، 2019) بعنوان: تأثير الاستشراف الاستراتيجي اي جودة القرارات الاستراتيجية –

دراسة تحليلية لآراء القيادات العليا في جامعة الكوفة.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الجوانب الفكرية للإستشراف الاستراتيجي وتحديد أهم مناهجه والتعرف على الجوانب الفكرية لجودة القرارات الاستراتيجية وتحديد أهم مقاييسها، كذلك تحديد مستوى اهتمام الجامعة بالاستشراف الاستراتيجي. وأيضا التعرف على مستوى جودة القرارات الاستراتيجية في الجامعة المبحوثة، تكون مجتمع الدراسة من القيادات الجامعية في جامعة الكوفة في العراق، إذ بلغ (180) شخص، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها إن استعمال إدارة المنظمات الاستشراف الإستراتيجي في منظماتها يجعلها تتمكن من وضع خطط مستقبلية بشكل أكثر دقة وأفضل لمواجهة التحديات البيئية الداخلية والخارجية التي يتوقع حدوثها ومن ثم تقليل عنصر المفاجأة، وأن

الاستشراف الإستراتيجي يؤدي إلى إتخاذ قرارات استراتيجية أكثر نضجا وقوة تخص العمل الاداري المهني.

دراسة (الجزازي، 2019) بعنوان: الاستشراف الاستراتيجي وأثره في التحسين المستمر الدور الوسيط للبراعة الاستراتيجية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

هدفت الدراسة إلى بيان مستوى الاستشراف الاستراتيجي وأثره في التحسين المستمر بالإضافة إلى بيان دور البراعة الاستراتيجية في توسط أثر الاستشراف الاستراتيجي في التحسين المستمر في المؤسسة المبحوثة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت الدراسة على الإستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية، وتكون مجتمع الدراسة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وتمثلت وحدة المعاينة من مديري الإدارات العليا والوسطى في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والبالغ عددهم (413) موظفاً. وتم توزيع الاستبانة عليهم جميعاً بأسلوب المسح الشامل، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستشراف الاستراتيجي بأبعاده التخطيط الاستراتيجي، بناء السيناريوهات، اليقظة الاستراتيجية) في كل من التحسين المستمر والبراعة الاستراتيجية. ووجود أثر ذو دلالة إحصائية للبراعة الاستراتيجية في التحسين المستمر، وتتوسط البراعة الاستراتيجية جزئياً أثر الاستشراف الاستراتيجي في التحسين المستمر.

دراسة (الحسناوي، 2020) بعنوان: دور الاستشراف الاستراتيجي في تعزيز الأداء الريادي للمنظمات دراسة تحليلية لآراء عينة من مدراء الإقسام والشعب في قيادة شرطة محافظة كربلاء

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الاستشراف الاستراتيجي بأبعاده (قابليات المسح البيئي، قابليات الخيار الاستراتيجي، قابليات التكامل) في الاداء الريادي بأبعاده (الابداع، المخاطرة، الاستباقية) إذ حددت مشكلة الدراسة بتشخيص مستوى الاهتمام بمتغيّريها ميدانيا واعتمد الباحث المنهج التحليلي الوصفي في عرض معلومات الدراسة وتحليلها وتفسيرها. أجريت الدراسة في قيادة شرطة محافظة كربلاء، وبلغ مجتمع الدراسة (497) فرداً من مدراء الاقسام في القيادة وشعبها وتمَّ جمع البيانات عن طريق استمارة استبيان وقدّ تمَّ توزيع الاستبانة على عينة من مجتمع الدراسة وبواقع (220) استبيان، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: يعد الاستشراف الاستراتيجي وسيلة فاعلة لإزالة الغموض من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية بشكل يؤدي إلى الحصول على معلومات متكاملة تسهم برفع الأداء والمستوى الفكري والاداري والامني في قيادة شرطة محافظة كربلاء في تحقيق الاداء الريادي خلال الفترة المستقبلية.

دراسة (شلاكة وجودة، 2021) بعنوان: تأثير قدرات الاستشراف الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية عبر الدور الوسيط لآليات التعلم الاستراتيجي

هدف البحث إلى تشخيص تأثير قدرات الاستشراف الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية عبر الدور الوسيط لآليات التعلم الاستراتيجي، وتمثلت مشكلة البحث من أهمية تبني إدارة مصرفة الرافدين لقدرات الاستشراف الاستراتيجي لمواجهة التغيرات البيئية والتكيف معها وتوظيف آليات التعلم الاستراتيجي لتوليد معرفة جديدة تمكن المصرف من تحقيق السيادة في مجال العمل المصرفي.، اعتمدت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات التي وزعت على عينة قصدية بلغت (62) فردا المديرون ورؤساء الأقسام والشعب في فروع المصرف، وتم معالجة البيانات باستخدام مجموعة من أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي منها (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الأهمية النسبية، الحليل العاملي التوكيدي، اختبار سوبل). توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها "أن آليات التعلم الاستراتيجي لها دورا وسيطا في زيادة تأثير قدرات الاستشراف الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية.

دراسة (الشرايعة، 2021) بعنوان: أثر البيانات الضخمة على الاستشراف الاستراتيجي: الإبداع المفتوح متغير وسيط دراسة ميدانية في قطاع الصناعات العلاجية واللوازم الطبية في عمان.

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر البيانات الضخمة على الاستشراف الاستراتيجي: الإبداع المفتوح متغير وسيط في شركات قطاع الصناعات العلاجية واللوازم الطبية في مدينة عمان وبلغت عدد شركات القطاع (121) شركة تم التركيز على الشركات الصناعية التي كان عدد العاملين فيها أكثر من (100) عامل وبلغ عددها (18) شركة وقد طبقت الدراسة على (11) شركة، تألف مجتمع الدراسة من (271) فرد، واعتمدت الإستبانة أداة لقياس متغيرات الدراسة من خلال جمع البيانات وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كانت أهمها: أن مستوى البيانات الضخمة كان متوسط، ومستوى الاستشراف الاستراتيجي متوسط، ومستوى الإبداع المفتوح متوسط أيضاً، ويتبين من هذه النتيجة أن الإبداع المفتوح لعب دور الوسيط بشكل جزئي في العلاقة بين البيانات الضخمة الاستشراف الاستراتيجي في شركات قطاع الصناعات العلاجية واللوازم الطبية.

دراسة هيفي وكفاح (2022) بعنوان: الاستشراف الاستراتيجي مدخل لإدارة التغيير التنظيمي

هدف البحث إلى التعرف على دور الاستشراف الاستراتيجي في تعزيز عملية التغيير التنظيمي، استخدام استمارة الاستبيان بوصفها أداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات التي تخص البحث والمتعلقة بالجانب الميداني، ولقد تم اختيار دائرة صحة صلاح الدين كميدان للبحث، وتم توزيع (144)

استمارة على أفراد العينة من قيادات الإدارية، تم التحليل بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS- V. 23) وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاستشراف الاستراتيجي وبين التغيير التنظيمي في وكانت العلاقة إيجابية قوية جدا بين المتغيرين فضلا عن ذلك أظهرت نتائج البحث وجود أثر ذو دلالة معنوية للاستشراف الاستراتيجي وبين التغيير التنظيمي.

دراسة حمود والعطوي (2022) بعنوان: تأثير الاستشراف الاستراتيجي في جودة القرارات الاستراتيجية: دراسة تحليلية لآراء القيادات العليا في جامعة الكوفة

الغرض من البحث التعرف على تأثير الاستشراف الاستراتيجي وأبعاده (قابليات المسح البيئي، قابليات الخيار الاستراتيجي، وقابليات التكامل) في جودة القرارات الاستراتيجية وأبعادها (الإدراك، الإجراءات العقلانية، العدالة الإجرائية، والالتزام بالقرار). اعتمد البحث على الاستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات، إذ تكون مجتمع الدراسة من (180) فردا، من القيادات الجامعية في جامعة الكوفة، وزعت الاستبانة على كافة المجتمع الدراسة، وجرى اختبار الفرضيات باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS.V.20, SMART PLS). توصلت الدراسة إلى أن الاستشراف الاستراتيجي يستخدم كوسيلة فاعلة الإزالة الغموض من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية والقدرة على التكامل سيؤدي الحصول على معلومات تسهم باتخاذ قرارات استراتيجية ذات جودة عالية تساعد الجامعات في تحقيق المنافسة العالمية خلال الفترة المستقبلية.

دراسة (قحطان والحميري، 2023) بعنوان: تأثير الإستشراف الاستراتيجي في تحقيق التفوق التنظيمي: بحث تحليلي لآراء عينة من المديرين في الشركة العامة للإسمنت العراقية: معمل أسمنت الكوفة في محافظة النجف الشرف.

هدف البحث إلى اختبار تأثير الاستشراف الاستراتيجي بأبعاده (قدرات المسح البيئي، قدرات الاختيار الاستراتيجي، قدرات التكامل) في تحقيق التفوق التنظيمي بأبعاده (الابتكار والابداع، التركيز على السوق والزبائن، العمليات) إذ أنه تبنى في اطاره النظري الاستشراف الاستراتيجي متغيرا مستقلا والتفوق التنظيمي متغيرا تابعا. تم استعمال العينة القصدية وزعت (111) استبيان على القيادات الادارية في الشركة العامة للإسمنت العراقية/ معمل اسمنت الكوفة، ولأجل معالجة هذه البيانات والمعلومات واختبار الفرضيات استخدمت الباحثة عددا الاساليب الاحصائية واظهرت نتائج البحث الحالي وجود علاقة تأثير متعددة موجبة وذات دلالة معنوية بين متغيرات البحث (الاستشراف الاستراتيجي والتفوق التنظيمي). أظهرت نتائج البحث الحالي وجود علاقة تأثير متعددة موجبة وذات دلالة معنوية بين متغيرات البحث (الاستشراف الاستراتيجي والتفوق التنظيمي).

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية:

دراسة (Kara et al, 2016) بعنوان:

Educational Service Quality and Students› Satisfaction in Public Universities in Kenya

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين أبعاد جودة الخدمات التعليمية في الجامعات الكينية وبين رضا الطلبة عن هذه الخدمات، واستخدم المنهج الوصفي والاستبانة كأداة للدراسة، وطبقت على عينة عشوائية طبقية من طالبات ثماني جامعات بواقع (1062) طالبا، وأبرز نتائج الدراسة أن أبعاد جودة الخدمة التعليمية هي (جودة مرافق التدريس، والمكتبة، والإنترنت، والخدمة الإدارية، وعضو هيئة التدريس وممارساتها التعليمية، وخدمات الطلاب)، وكانت جودة (المكتبة وعضو هيئة التدريس والممارسات التعليمية مرتبطة بشكل غير مباشر، ولكن (البيئة المادية والمكتبية وخدمات الإنترنت) كان لها ارتباطا مباشرا على رضا الطلبة.

دراسة (Fahmi Khudair & Al Shukri, 2018) بعنوان:

Effect of Strategic Foresight on the Success of Healthcare Marketing

هدفت الدراسة لإظهار أهمية الاستشراف الاستراتيجي بالمنظمات وأثره على نجاح تسويق الرعاية الصحية في العراق، حيث أنه تم جمع (171) شخص من المستشفيات والعيادات الخاصة ووجدت الدراسة الحاجة للاستشراف الاستراتيجي لما خلفته حرب العراق من خسائر للقطاع الصحي، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستشراف الاستراتيجي له تأثير على قطاع الرعاية الصحية من حيث التسويق وأهمية تطبيق الاستشراف من قبل قطاع الرعاية الصحية.

دراسة Camilleri, M.A. (2021) بعنوان:

Evaluating service quality and performance of higher education institutions: a systematic review and a post-COVID-19 outlook",

هدفت الدراسة إلى تقديم مراجعة منهجية لجودة الخدمة في التعليم العالي. يناقش أحدث الفرص والتحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في أعقاب تفشي جائحة فيروس كورونا (COVID-19). واعتمدت الدراسة على المنطق الاستقرائي للنظرية القائمة على أساس لالتقاط وتحليل وتوليف النتائج من المصادر الأكاديمية وغير الأكاديمية. تضمنت المنهجية مراجعة منهجية من المجلات المفهرسة، من وثائق السياسة الحكومية الدولية وغير الحكومية، وكذلك من مواقع تصنيف الجامعات وجداول التصنيف. وتشير المراجعة الشاملة إلى أن مؤسسات التعليم العالي يمكنها استخدام مؤشرات ومقاييس أداء مختلفة لتقييم جودة خدماتها من حيث مواردها، والتعليم الذي يركز على الطالب، والبحوث عالية التأثير، وإشراك أصحاب المصلحة. علاوة على ذلك، تلقي هذه الدراسة الضوء على تأثير COVID-19 غير المسبوق على خدمات

التعليم العـالي. ومن أهم النتـائج من خلال الموجـة الأولى من COVID-19، انتقل تقديم خدمات التعليم العالي من مناهج التعلم التقليدية والمختلطة إلى تقديم الدورات التدريبية الافتراضـــية والبعيدة بالكامل. في الموجة الثانية، فرض صـــانعو الســـياســـات عددًا من الإجراءات الوقائية، بما في ذلك التباعد الاجتماعي والممارســـات الصحية، من بين أمور أخرى، على مؤسسات التعليم العالي.

دراسة Flaih & Chalab, (2022) بعنوان:

Strategic Foresight And Its Impact On Strategic Agility: An Analytical Study Of The Opinions Of A Sample Of University Leaders In Private Universities In The Middle Euphrates Region.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الاستشراف الاستراتيجي من خلال أبعاده (قدرات المســـح البيئي، قدرات الاختيار الاســـتراتيجي، قدرات التكامل) على الرشاقة الاستراتيجية وأبعادها (الحساسية الاستراتيجية، الاستجابة الاستراتيجية، استراتيجية التعلم). تمثلت مشكلة الدراسة في عدد من الأســـئلة بهدف التعرف على الأطر الفكرية لمتغيراتها، ومن ثم تشـــخيص مســـتوى الاهتمام بها في الدراســـة الميدانية. وقد تم تطوير فرضيتين أساسيتين بالاضافة الي فرضيات فرعية لقياس مستوى الارتباط والتأثير. اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية في عملية جمع البيانات المتعلقة بالجانب الميداني للبحث، وبلغ حجم العينة (149). واستخدمت في البحث الأساليب الاحصائية التالية: الانحرافات المعيارية، والمتوســطات الحســابية، ونمذجة المعادلات الهيكلية بمســاعدة البرامج الإحصـــائية (SPSS.var.27, AMOS.var.26) وتم التوصـــل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن الاستشراف الاستراتيجي له علاقة وأثر كبير على الرشاقة الاستراتيجية، كما وتضمن البحث مجموعة من التوصيات والمقترحات.

التعليق على الدراسات السابقة:

اســـتعرض الباحثون عدد (10) دراســـات ســـابقة باللغة العربية و (4) دراســـات باللغة الانجليزية. وذلك في الفترة من 2016 – 2022. من الملاحظ أن أغلب الدراسات التي تناولت كل من الاستشراف الاستراتيجي وجودة الخدمات التعليمية اعتمدت على المنهج الوصـــفي واســـتخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. ولقد ساعدت الدراسات السابقة في إعطاء نظرة عن الجانب النظري لموضـــوع البحث وكانت خلفية علمية جيدة شكلت إطارا نظريا مناسبا ساهم في وضع خطة للدراسة الحالية وفي صياغة أسئلة البحث والفرضيات، وخاصةً في تحديد مشكلة الدراسة. واتبعت الدراســـة الحالية المنهج الوصـــفي التحليلي حيث تشـــابهت مع العديد من الدراسات السابقة. كما أتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام الاستبانة كأداة اساسية للدراسة. كذلك تشابهت مع العديد منها في الأساليب الإحصائية المستخدمة.

أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيكمن فى ندرة الدراسات التي تتناول الاستشراف الاستراتيجي في مجال التعليم العالي بل ويمكن القول بأنها الدراسة الأولى في سلطنة عمان على حد علم الباحثين التي تجمع بين متغيرين لم يتم الجمع بينهما في دراسة واحدة في سلطنة عمان وخاصة في مؤسسات التعليم العالي.

منهجية الدراسة:

تم إســـتخدام المنهج الوصـــفي التحليلي لتحقيق أهداف هذه الدراســـة، بإستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، ويتميز المنهج الوصفي التحليلي بوصـــف الظاهرة وصـــفًا دقيقًا ويعبر عنها تعبيرًا كميًا، ويقوم كذلك بتوضـيح طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسـة المختلفة بغرض تفسيرها والوصـول إلى إستنتاجات تسـهم في تطوير الواقع. ويعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج الذي يتم إستخدامه في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية.

مجتمع عينة الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من الموظفين الإداريين والأكاديميين في جامعة ظفار وعددهم (447) موظفاً وتم توزيع 130 استبانـة الكترونيـةً، وتم إسترداد (102) إستبانـة صالحـة للتحليل الإحصـائي بلغت نسبتهـا (85%) من إجمالي عدد الإستبانات التي تم توزيعها.

أداة الدراسة (الإستبانة):

تم تصـميم وإعداد أداة الدراسـة والمتمثلة في الإسـتبانة وذلك من خلال الإطلاع على مصـادر البيانات الثانوية المتمثلة بالدراسـات السـابقة، وقد قامت الباحثة بصـياغة فقرات الإسـتبانة التي تعكس مشـكلة الدراسـة وأسئلتها. وقد تضمنت الإستبانة قسمين رئيسيين وهي:

القسم الأول: وإشـتمل على المتغيرات الشـخصـية والوظيفية لأفراد عينة الدراســـة، وهي: (الجنس، العمر، المســـتوى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة).

القسم الثاني: وإشتمل على (3) أبعاد للاستشراق الاستراتيجي وقد جاءت هذه الأبعاد في (15) فقرة بالإعتماد على (الجزازي، 2019):

أولاً: التخطيط الاستراتيجي: (5 عبارات)
ثانياً: بناء السيناريوهات: (5 عبارات)
ثالثاً: اليقظة الاستراتيجية: (5 عبارات)

القسم الثالث: وإشتمل على جودة الخدمات التعليمية وقد جاءت في (14) فقرة بالاعتماد على دراسة (الشوواره، 2019).

يوضح الجدول رقم (1) أدناه المتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة.

المتغير		التكرار	النسبة
النوع	ذكر	49	%48
	أنثى	53	%52
المجموع		**102**	**% 100**
الوظيفة	أكاديمية	35	%34
	إدارية	67	%66
المجموع		**102**	**% 100**
سنوات الخدمة	أقل من 10 سنوات	65	%64
	10 سنوات فأكثر	37	%36
المجموع		**102**	**% 100**

إختبار صدق أداة الدراسة وثباتها:

أ- الصدق الظاهري:

إعتمدت الباحثون في قياس الصدق الظاهري لمقياس الإستبانة على صدق المحكمين، حيث تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين من أساتذة كلية التجارة والعلوم الإدارية بجامعة ظفار للإستفادة من مخزونهم العلمي والمعرفي في التحقق من صدق مقياس أدة الدراسة، وبناء على ملاحظات المحكمين قام الباحثون بإجراء التعديلات اللازمة، وتم التصديق على الإستبانة بشكلها النهائي بعد التعديلات، حيث تم توزيعها على أفراد العينة مباشرة.

ب- ثبات أداة الدراسة:

من أجل التحقق من أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها قام الباحثون باختبار الاتساق الداخلي لفقرات المقياس من خلال إختبار معامل كرونباخ ألفا، وحيث أنه لا توجد قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة، لكن من الناحية التطبيقية يعد مستوى الثبات (0.60) وأكثر مقبولاً في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية (أبو صالح وعوض، 2021). ويبين الجدول رقم (2) معاملات الثبات الداخلية لأبعاد الإستبانة، والإستبانة الكلية.

الجدول رقم (2) معاملات الثبات الداخلي للاستبانة وأبعادها.

رقم	المتغيرات	قيمة الفا
1	التخطيط الاستراتيجي	.747
2	بناء السيناريوهات	.876
3	اليقظة الاسترتيجية	.832
4	الاستشراق الاستراتيجي	.930
5	جودة الخدمات التعليمية	.753
الثبات الكلي		.938

من خلال معاملات الثبات في الجدول رقم (2) يستنتج أن أداة الدراسة تتمتع بمعامل ثبات عالي وبقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة، وقد جاء معامل الثبات الكلي لجميع فقرات الإستبانة بقيمة (938.)، وكان أدنى معاملات الثبات الداخلية للإستبانة قد بلغ (747.) لبعد التخطيط الاستراتيجي بينما كان أعلى معاملات ثبات الأداة قد بلغ (930.) لمحور الاستشراق الاستراتيجي.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحثون بإستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية بهدف الإجابة على أسئلة الدراسة وإختبار فرضياتها وذلك من خلال برامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS): (AMOS) واشتملت هذه الأساليب:

1. التوزيع لتكرارى والنسب المئوية لمعرفة الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة.
2. معامل ألفا كرونباخ للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
3. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية.
4. تحليل فرضيات الدراسة لقياس أثر الاستشراف الاستراتيجي على جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار بإستخدام برنامج (AMOS).
5. **مؤشرات المطابقة:** لتحديد مدي تطابق نموذج الدراسة المقترح مع بيانات العينة. وهناك عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم علي مدي تطابق نموذج الدراسة مع بيانات العينة.
6. **أسلوب تحليل المسار:** لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وقد تم استخدام برنامج AMOS V. 25 في تحليل المسار. يُستخدم تحليل المسار لنفس الأغراض التي تُستخدم لها تحليل الانحدار المتعدد والانحدار البسيط، ويعد تحليل المسار هو امتداد لتحليل الانحدار المتعدد والبسيط، ولكن تحليل المسار أكثر فاعلية (القهوجي وأبو عواد، 2018).

تحليل أسئلة الدراسة وأختبار الفرضيات

يتم في الجزء عرض لأهم نتائج التحليل الإحصائي الذي تم التوصل إليها وذلك بهدف تحقيق الهدف الرئيسي من الدراسة وهو دراسة أثر الاستشراف الاستراتيجي على جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار.

أولاً: عرض ومناقشة نتائج أسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما مستويات الاستشراف الاستراتيجي في جامعة ظفار؟

السؤال الثاني: ما مستويات جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار؟

لمعرفة مستويات الاستشراف الاستراتيجي بأبعاده الثلاثة ومستويات جودة الخدمات التعليمية في جامعة، قامت الباحثون بالإستعانة بعدد من الأساليب الإحصائية الوصفية وذلك على النحو الذي جاء في الجدول رقم (3) أدناه:

الجدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ومدى التخطيط الاستراتيجي.

م	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	المستوى
	التخطيط الاستراتيجي	3.86	.65		مرتفع
	بناء السيناريوهات	3.83	.68		مرتفع
	اليقظة الاستراتيجية	3.85	.67		مرتفع
	الاستشراق الاستراتيجي	3.85	.60		مرتفع
	جودة الخدمات التعليمية	4.00	.55		مرتفع

من خلال ما افرزته نتائج التحليل الإحصائي بإستخدام المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري في الجدول أعلاه تبين جميع المتغيرات قد توفرت بمستويات مرتفعة، وفقاً للمتوسط الحسابي للإستجابات، كما ان الانحرافات المعيارية للاستجابات كانت أقل من 1 وبالتالي يبدو ان هناك تجانس مقبول في في اجابات المبحوثين.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

تم إختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل المسار من خلال برنامج AMOS V.25 وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: نصت الفرضية الرئيسية على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستشراف الاستراتيجي على جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار"

كما نصت الفرضيات الفرعية على:

أ. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار.

ب. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبناء السيناريوهات في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار.

ج. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لليقظة الاستراتيجية في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار.

جدول رقم (4): قيم مؤشرات تطابق النموذج (أثر الاستشراف الاستراتيجي على جودة الخدمات التعليمية) مع البيانات.

مؤشرات حسن المطابقة	قيمة المؤشر
نسبة مؤشر درجة الحرية لمربع كاي χ^2/df	1.476
مؤشر المطابقة المقارن CFI	0.958
مؤشر المطابقة التزايدية IFI	0.960
مؤشر تاكر_لويس TLI	0.943
متوسط جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي (RMSEA)	0.069

يوضح جدول رقم (4) قيم مؤشرات جودة مطابقة نموذج تحليل المسار لأثر **الاستشراف الاستراتيجي على جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار**. بالنسبة لمربع كاي المعياري فيجب أن تكن قيمته أقل من 5 ومن ثم قبول النموذج، أما إذا قلت القيمة عن 2 فإن النموذج يكون مطابق تماماً. ومن خلال الجدول يتضح أن قيمة مربع كاي تقل عن 5، حيث بلغت 1.476، ومن ثم يُقبل النموذج.

كما أن قيمة مؤشر المطابقة المقارن (CFI) يجب أن تتراوح ما بين 0.900 – 1.00 لقبول النموذج ومطابقته، وتكون أفضل عند اقتراب قيمته من الواحد الصحيح، أما إذا كانت أقل من 0.900 فيكون النموذج مقبول. وتوضح النتائج أن قيمة مؤشر المطابقة المقارن (CFI) بلغت 0.958، ويدل ذلك على مطابقة النموذج.

بالإضافة إلى أن مؤشر المطابقة المتزايد (IFI) ينبغي ان تتراوح قيمته ما بين صفر– واحد، ويجب أن تكون أكثر من 0.90 حتى يكون النموذج مطابق. ومن خلال الجدول يتضح أن قيمة مؤشر المطابقة المتزايد (IFI) بلغت 0.960، مما يدل على مطابقة النموذج.

وفيما يتعلق بمؤشر توكر لويس (TLI)؛ فإنه ينطبق عليه نفس شروط مؤشر (CFI)، وتتراوح قيمته ما بين 0.90 – 1.00، وكلما ارتفعت قيمته فإن ذلك يدل على مطابقة أفضل للنموذج مع البيانات. وقد بلغت قيمة مؤشر توكر لويس (TLI) 0.943، مما يدل على تطابق النموذج.

وأخيراً مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي (RMSEA) والذي يفضل أن تكون قيمته أقل من 0.08، وكلما اقتراب قيمته من الصفر زادت نسبة التطابق، وإذا تراوحت ما بين 0.08 – 0.10 يعتبر النموذج غير مقبول ويجب رفضه. وتوضح النتائج بالجدول أن قيمة متوسط جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي (RMSEA) بلغت 0.069، وهي قيمة أقل من 0.08، مما يدل على تطابق النموذج. ومن خلال جميع المؤشرات المذكورة يتضح تطابق النموذج المقترح مع بيانات العينة.

جدول رقم (5): تحليل المسار لأثر الاستشراف الاستراتيجي جودة الخدمات التعليمية.

المتغيرات	معاملات المسار المعيارية	الخطأ المعياري S.E	قيمة ت C.R	مستوي الدلالة P Value
التخطيط الاستراتيجي ---> جودة الخدمات التعليمية	0.192	0.153	1.129	0.259
بناء السيناريوهات ---> جودة الخدمات التعليمية	0.164	0.354	.503	0.615
اليقظة الاستراتيجية ---> جودة الخدمات التعليمية	0.534	0.240	2.160	0.031

يوضح جدول رقم (5) نتائج تحليل المسار لأثر التخطيط الاستراتيجي في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار، وقد بلغت قيمة تحليل المسار المعيارية من التخطيط الاستراتيجي إلى جودة الخدمات التعليمية 0.192، وهي ليست ذات معنوية حيث أن قيمة المعنوية أكبر من 0.05، أي أنه لا يوجد أثر للتخطيط الاستراتيجي في جودة الخدمات التعليمية، وبلغت

قيمة الخطأ المعياري 0.153. كما بلغت قيمة ت المحسوبة 1.129. وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية.

كما يبين جدول رقم (16) نتائج تحليل المسار لأثر بناء السيناريوهات في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار، وقد بلغت قيمة تحليل المسار المعيارية من بناء السيناريوهات إلى جودة الخدمات التعليمية 0.164، وهي ليست ذات معنوية حيث أن قيمة المعنوية أكبر من 0.05، أي أنه لا يوجد أثر لبناء السيناريوهات في جودة الخدمات التعليمية، وبلغت قيمة الخطأ المعياري 0.354. كما بلغت قيمة ت المحسوبة 0.503. وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية.

وأخيراً يوضح جدول رقم (16) نتائج تحليل المسار لأثر اليقظة الاستراتيجية في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار، وقد بلغت قيمة تحليل المسار المعيارية من اليقظة الاستراتيجية في جودة الخدمات التعليمية 0.534، وهي ذات معنوية حيث أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، وهذا يعني أن اليقظة الاستراتيجية تؤثر إيجابياً بنسبة 53.4% في جودة الخدمات التعليمية. وتفسر هذه النتيجة أن أي زيادة تطرأ على المتغير المستقل (اليقظة الاستراتيجية) بمقدار (1) تقابلها زيادة مطردة في المتغير التابع (جودة الخدمات التعليمية) بقيمة (0.534). وبلغت قيمة الخطأ المعياري 0.240. كما بلغت قيمة ت المحسوبة 2.160. وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لليقظة الاستراتيجية في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار. كما يوضح شكل رقم (2) تحليل المسار لأثر الاستشراف الاستراتيجي على جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار.

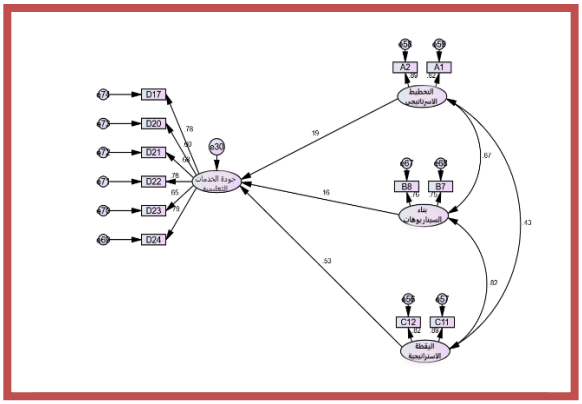

شكل رقم (2): تحليل المسار لأثر الاستشراف الاستراتيجي على جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار.

نتائج وتوصيات الدراسة:

1. أظهرت نتائج الدراسة إلى توفر مستويات مرتفعة للمتغيرات المستقلة المتمثلة في التخطيط الاستراتيجي، وبناء السيناريوهات واليقظة الاستراتيجية. وتشير هذه النتيجة إلي أن جامعة ظفار تتمتع بقدر عالي من ممارسة الاستشراف الاستراتيجي بأبعاده الثلاثة من حيث التحليل والتشخيص البيئي وإدراك احتمالات المخاطر وجمع وتوفير البيانات اللازمة للاستعداد لكل الاحتمالات والمواكبة للمتغيرات. وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع دراسات سابقة منها دراسة (العبيدي والألوسي، 2018) والتي توصلت إلي مستويات موافقة مرتفعة لجميع ابعاد الاستشراف الاسترتيجي. أما دراسة (Flaih, & Chalab, 2022) فقد تشابهت مع الدراسة الحالية في المستويات المرتفعة لابعاد الاستشراف الاستراتيجي بمتوسط حسابي مرتفع (3.65) وانحراف معياري منخفض (0.439) يعكس مدى الانسجام في الموافقة. وأخيرا تتفق هذه النتيجة مع مع دراسة مع دراسة (حمود والعطوي، 2022) والتي توصلت ايضا الي مستويات مرتفع للاستشراف الاستراتيجي في جامعة الكوفة بمتوسط حسابي (3.56) وبنسبة توافق 71%. هذا قد يشير إلي أن الفئة المبحوثة هذه الدراسات خاصة من البيئة الجامعية تدرك أهمية الاستشراف الاستراتيجي بكل أبعاده. وتختلف هذه النتيجة جزئيا مع دراسة (الجزازي، 2019) والتي توصلت إلي مستويات متوسطة من الاستشراف الاستراتيجي في وزارة الطاقة الأردنية. وقد يعزي هذا الاختلاف الي اختلاف البيئة المبحوثة من الجامعات الي الوزارات.
2. من ناحية أخرى فقد أظهرت النتائج ارتفاع مستوى الخدمات التعليمية في جامعة ظفار والذ يشير الي جودة في مجالات عديدة مثل جودة الطاقم الإداري والأكاديمي وجودة البنيات الاساسية والمعينات الأخرى بالجامعة. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الشوواره، 2019) والتي أشارت نتائجها الي أن مستوى جودة الخدمات التعليمية من وجهة نظر الطالب بشكل عام كانت بمستوى جيد. وبينت الدراسة ايضا ان جودة التدريس وخدمات المكتبة كانتا بمستوى جيد جدا فيما كانت جودة تقويم الطلاب والارشاد الاكاديمي كانتا بمستوى جيد.
3. أظهرت نتيجة الدراسة عدم وجود تأثير ذو دلاله إحصائية لمتغيري التخطيط الاستراتيجي وبناء السيناريوهات على جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار. وتشير هذه النتيجة إلي أن الدراسة لم تتيقن بأن التغير الذي يحدث في مستويات الجودة التعليمية في جامعة ظفار هو نتيجة لمستوى التغير في البعدين المشار اليهما. كما أظهرت نتيجة الدراسة وجود تأثير ذو دلاله إحصائية لليقظة الاستراتيجية في جودة الخدمات التعليمية في جامعة ظفار. وتشير هذه النتيجة إلى أن المعلومات التي تحصل عليها الجامعة من البيئة واستعداداتها للمواكبة تساعد الجامعة في تحسين جودة الخدمات التي تقدمها لجميع الشرائح التي تتلقى خدماتها وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الجزازي، 2019) والتي توصلت الي وجود أثر ذو دلالة احصائية للاستشراف الاستراتيجي بجميع أبعاده على التحسين المستمر في وزارة الطاقة الأردنية. كما تتفق هذه النتيجة جزئيا مع دراسة (Falih & Chalab, 2022) والتي توصلت الي وجود تأثير ذو دلالة احصائية للاستشراف الاستراتيجي في الرشاقة الاستراتيجية

في الجامعات الخاصة. حيث أشارت الدراسة إلي أن الاستشراف الاستراتيجي ساهم في تفسير ما قيمته (0.482) لمقدار التباين في الرشاقة الاستراتيجية بأبعادها، في حين أن القيمة المتبقية تقع خارج حدود الدراسة. وكذلك تتفق جزئيا مع دراسة (Kassar & Al-Saqal, 2022) والتي توصلت الي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للاستشراف الاستراتيجي في الميزة التنافسية عدد من الكليات الخاصة حيث أشارت الدراسة إلي أن متغير الاستشراف الاستراتيجي قادر على تفسير (62%) من المتغيرات التي تحدث في (الميزة التنافسية)، في حين بلغت النسبة المتبقية (38%) تعتمد على متغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج البحث.

تبين مما سبق أنه كلما زاد إدراك قادة الجامعات وكوادرها الادارية والتدريسية لأهمية الاستشراف الاستراتيجي في عملياتهم، كلما أدى ذلك إلى التحسين المستمر في كثير من الجوانب مثل جودة الخدمات التعليمية والرشاقة الاستراتيجية، بالإضافة إلى الميزة التنافسية للجامعات الخاصة. وهذا يعكس وعي القيادات والكوادر الإدارية والتدريسية في الجامعات والكليات الخاصة بأهمية وجود تأثير كبير للاستشراف الاستراتيجي في جوانب متعددة. حيث يساهم هذا الوعي في فهم الجامعات والكليات للعملاء واحتياجاتهم المتطورة وسلوكهم المتغير، مما يعمل على تزويد الجامعات برؤية واسعة للتحليل والمعرفة اللازمة حول احتياجات العملاء المستقبلية، مما يمكنهم من اتخاذ القرارات الصحيحة للاستعداد للتغيير في المستقبل.

ثانياً: توصيات الدراسة:

بالاعتماد على النتائج السابقة يمكن التوصية بما يلي:

1. المحافظة على وتعزيز مستويات ممارسة ابعاد الاستشراف الاستراتيجي المتمثلة في التخطيط الاستراتيجي وبناء السيناريوهات واليقظة الاستراتيجية بالجامعة من خلال التحليل والتشخيص العلميين لكل أبعاد البيئة الداخلية والخارجية للجامعة.
2. االعمل على تعزيز التواصل البناء بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة من خلال البرامج غير الصفية مثل المؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية والزيارات الميدانية وغيرها والتي من المتوقع ان ترفع من درجة ادراك وتحديد االحتياجات ورغبات واتجاهات الطلبة مما ينعكس في رفع مستويات جودة الخدمات المقدمة لهم.
3. المتابعة اللصيقة لكل التطورات في مجال التعليم العالي بصفة عامة والتعرف على ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي المنافسة والاستفادة من جوانب تميزها وتجنب اخفاقاتها.
4. توفير فرص التدريب والتأهيل في مجال الاستشراف الاستراتيجي للكوادر الاكاديمية والادارية بالجامعة لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم في عمليات الرصد والمتابعة والحصول على المعلومات ونشرها واستخدامها في تهيئة الجامعة وإعدادها لمواجه كل جديد واتخاذ القرارات المناسبة حيالها.
5. التواصل الفعال مع مؤسسات التعليم العالي المثيلة العربية والعالمية والدخول معها في شراكات والاهتمام بميتويات اليقظة الاستراتيجية والتي أظهرت تأثيرا ذو دلالة احصائية على مستوى جودة الخدمات التعليمية.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الالوسي، وفاء محمد فخري ضرار (2016) "دور الإستشراف الإستراتيجّي في تعزيز مجالات التمّيز المنظمي على وفق منظور المرونة الإستراتيجية – دراسة استطلاعية لآراء عينّة من العاملين في القطاع الصحي في كركوك" رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد– جامعة تكريت، العراق.
2. الجزازي، سهاد محمد (2019). الاستشراف الاستراتيجي وأثره في التحسين المستمر: الدور الوسيط للبراعة الاستراتيجية: دراسة تطبيقية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، الأردن.
3. الحسناوي، أحمد كاظم عبد الله جبر (2020) دور الاستشراف الاستراتيجي في تعزيز الأداء الريادي للمنظمات دراسة تحليلية لآراء عينة من مدراء الإقسام والشعب في قيادة شرطة محافظة كربلاء، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق.
4. حمد، عدنان رحيم (2019) تأثير الاستشراف الاستراتيجي على جودة القرارات الاستراتيجية والعلاقة بينهما– دراسة تحليلية في جامعة الكوفة"، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، العراق.
5. حمود، عدنان رحيم والعطوي، مهند حميد ياسر (2022) تأثير الاستشراف الاستراتيجي في جودة القرارات الاستراتيجية، دراسة تحليلية لآراء القيادات العليا في جامعة الكوفة، مجلة جامعة الكوفة، 14(52).
6. خميس، محمد. (2018) الخيارات المعرفية والمنهجية في بناء السيناريوهات لدى المدارس الاستشرافية. مجلة استشراف، 104–133.
7. الشرايعة، جهان على محمد (2021) أثر البيانات الضخمة على الاستشراف الاستراتيجي: الإبداع المفتوح متغير وسيط: دراسة ميدانية في قطاع الصناعات العلاجية واللوازم الطبية في عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.
8. الشرجبي، عبدالرحمن ودرعان، خديجة والسروري، حسين (2017) مستوى جودة الخدمة التعليمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا

في الأكاديمية العربي– كلية العلوم المالية والمصرفية – صنعاء، مجلة المنظومة للدراسات والبحوث (31).

9. شلاكة، طارق كاظم (2021) تأثير قدرات الاستشراف الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية عبر الدور الوسيط لآليات التعلم الاستراتيجي: دراسة تحليلية لآراء عينة من قيادات مصرف الرافدن، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 13(4).
10. الشواورة، ياسين سالم حماد (2020) مستوى جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من وجهة نظر الطلاب، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 28(3).
11. الضمور، موفق (2011) التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام، الأردن أنموذجا، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
12. علي، طارق محمد (2022) أثر جودة الخدمات على العملية التعليمية: دراسة ميدانية بالمعهد العالي للهندسة أكاديمية الشروق، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، العدد (3).
13. الفارسي، محمد حمد بن حمود (2020) جودة الخدمات الطلابية بجامعة السلطان قابوس في ضوء خطتها الاستراتيجية من وجهة نظر الطلاب، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
14. كباش، فاطمة الزهراء. (2012) الذكاء الاقتصادي كألية لحد الازمات المالية، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الاعمال الحديثة، رسالة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
15. محمد، محمد عدنان محمد (2020) أثر الاستشراف الاستراتيجي في تعزيز الريادة في المصارف التجارية العراقية، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الأردن.
16. مصلح، عطية (2015). قياس جَوْدة الخدمات من وجهة نظر العاملين والمراجعين في المستشفيات العاملة في مدينة قلقيلية، رسالة ماجستير، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
17. هيفي، عمار حمود والجنابي، كفاح عباس محيميد (2022) الاستشراف الاستراتيجي مدخل لإدارة التغيير التنظيمي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات الإدارية في دائرة صحة صلاح الدين، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 18(59).

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Ada, S., Baysal, Z. N., & Erkan, S. S. (2017). An evaluation of service quality in higher education: Marmara and Niğde omer Halisdemir universities' Department of Education students. Universal Journal of Educational Research, 5(11), 2056-2065. https://doi.org/10.13189/ujer.2017.051122
2. Camilleri, M. A. (2021, May 19). Evaluating service quality and performance of higher education institutions: a systematic review and a post-COVID-19 outlook. *International Journal of Quality and Service Sciences*, 13(2), 268–281. https://doi.org/10.1108/ijqss-03-2020-0034
3. Fahmi, A. M., Khudair, A. H., & Al-Shukri, B. S. (2018). Effect of strategic foresight on the success of healthcare marketing. Indian Journal of Public Health Research & Development, 9(12), 450. https://doi.org/10.5958/0976-5506.2018.01878.8
4. Flaih, L. H., & Chalab, I. D. (2022). Strategic Foresight and Its Impact on Strategic Agility: An Analytical Study of the Opinions of A Sample Of University Leaders In Private Universities In The Middle Euphrates Region. Journal of Positive School Psychology, 6(6), 3154 - 3167. https://journalppw.com/
5. Kara, A. M., Tanui, E., & Kalai, J. M. (2016). Educational Service Quality and Students' Satisfaction in Public Universities in Kenya. *International Journal of Education and Social Science*, *3*(10), 37 - 48. www.ijessnet.com
6. Kassar, H. J. M., & Al-Saqal, A. H. (2022). The impact of strategic foresight on achieving competitive advantage: A field study in a number of private colleges. International Journal of Health Sciences, 6(S9), 2285–2300. https://doi.org/10.53730/ijhs.v6nS9.12924

تقييم تجربة تطبيق التعليم الهجين في ضوء استراتيجيات ضمان الجودة بجمهورية مصر العربية

أ. د. ماجدة محمد رفعت أبو الصفا
مدير مركز ضمان الجودة والتطوير المستمر
بجامعة مدينة السادات– مصر

أ.د. ياسر على ياقوت شحاته
مدير مركز ضمان الجودة بالأكاديمية
العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري– مصر

أ.د. أحمد شوقي زهران
مدير مركز ضمان الجودة والاعتماد
بجامعة المنيا– مصر

د. أحمد حمدي شرشر
مدير وحدة الدراسات والبحوث بمركز ضمان الجودة
والتطوير المستمر بجامعة مدينة السادات– مصر

د. عبد السلام بهجت عبد السلام سلام
منسق الأيزو بالجامعة وعضو فريق العمل بمركز ضمان
الجودة والتطوير المستمر بجامعة مدينة السادات– مصر

الملخص: *لقد فرضت أزمة (كوفيد–19) ظروفا استثنائية عاشها العالم أجمع، وأثرت بالتأكيد على العملية التعليمية؛ مما اضطر المسئولين إلى اتخاذ إجراءات تضمن عدم توقف العملية التعليمية وفي الوقت نفسه مراعاة الإجراءات الاحترازية بما فيها التباعد الاجتماعي.*

ومن هنا أقر المجلس الأعلى للجامعات بمصر تطبيق التعليم الهجين بقراره الصادر باجتماعه يوم الثلاثاء الموافق 21 يوليو 2020، والذي وافق فيه على مقترح تطبيق التعليم الهجين: والذي يمزج بين التعليم وجهًا لوجه والتعليم عن بُعد؛ مما يؤدي إلى تقليل الكثافة الطلابية، وتحقيق الاستفادة العظمى من خبرة أعضاء هيئة التدريس والبنية التحتية للجامعات، وتحول تدريجي للطالب إلى متعلم مدى الحياة؛ وذلك تطبيقًا لأساليب الأداء وضمان الجودة المحلية والعالمية، بالإضافة إلى تحقيق الاستفادة العظمى من الإمكانيات التكنولوجية خارج الفصل الدراسي.

وقد نص القرار على أن تتولى كل جامعة وضع الآليات والضوابط اللازمة لتنفيذ هذا النظام وفقًا لطبيعة الكليات والبرامج المختلفة، بدءاً من الفصل الدراسى الأول للعام 2021/2020.

وكانت تجربة جديدة تميزت بالقدرة على استخدام تكنولوجيا العصر وآليات التعليم عن بعد، مع التقليل من الآثار السلبية لهذه التكنولوجيا واستثمار البنية التحتية الجامعية وقدرة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة على التواصل، مع تطبيق الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا.

ويهدف هذا البحث إلى تقييم تجربة تطبيق التعليم الهجين في ضوء إستراتيجيات ضمان جودة التعليم بمصر، من وجهة نظر مديري مراكز الجودة بالجامعات المصرية والمهتمين بالجودة من أعضاء هيئة التدريس، تقييم فعالية تطبيق تجربة التعليم الهجين صعوبات تطبيقه، في ظل وجود الفجوة الرقمية بين الطلاب، مع تقديم سياسات مقترحة لضبط وتحسين تطبيق التعليم الهجين بوصفه خيارا مطروحا في المستقبل.

المقدمة:

بعدما فرضت جائحة (كوفيد–19) ظروفا استثنائية عاشها العالم أجمع، وأثرت بالتأكيد على العملية التعليمية؛ وجهت منظمة اليونسكو الدول المتضررة بالفيروس (Covid–19) بضرورة اللجوء إلى التعليم "عن بعد" للحد من تجمعات الطلاب في مؤسساتهم التعليمية حتى لا يتعرضوا لمخاطر الجائحة، وقد أشارت اليونسكو عبر موقعها الإلكتروني استخدام الإنترنت في التعليم يساعد بشكل كبير في إيقاف انتشار فيروس كورونا والحد من الجائحة، كما نصحت القائمين على التعليم بضرورة البقاء على الاتصال مع الطلاب وتقديم الدعم النفسي لهم، وكذلك تأمين استمرار الدراسة وتيسير التعليم، وأكدت كذلك على ضرورة استخدام التطبيقات الذكية والمنصات التعليمية بدلا من التعليم التقليدي لمواجهة هذا الفيروس التاجي.[1]

وكانت مصر من الدول التي تأثرت بالجائحة، واضطرت الدولة إلى إيقاف الدراسة لفترة من الوقت، ثم اتجهت تحول نموذجي في عملية التعليم والتعلم، فاتجه المسئولون عن التعليم إلى ضرورة التحول من التعلم التقليدي وجها لوجه إلى التعليم والتعلم الرقمي من خلال منصات التعلم الإلكتروني وطلبت من المعلمين سرعة تأمين مواد تعليمية لتيسير عملية التعليم باستخدام منصات التعليم الإلكتروني، وبالمقابل تم توجيه الطلاب للتسجيل والتوصل عبر المنصات الإلكترونية لتجنب وقف العملية التعليمية.[2]

ولما وقف المسئولون عن التعليم بمصر على سلبيات وصعوبات تطبيق التعليم عن بعد بمصر في ظل بنية تحتية إلكترونية ضعيفة في معظم مناطق الجمهورية، وعدم قدرة عدد كبير من الطلاب وبخاصة في القرى والمناطق النائية التعامل مع المنصات الإلكترونية، ففي دراسة لمستقبل التعليم بعد جائحة كورونا: سيناريوهات استشراقية للدكتور/ جمال خليل دهشان، استهدفت استعراض التحديات التي واجهت التعليم في ظل جائحة كورونا، والحلول المختلفة التي يمكن استخدامها لتوجيه التعليم ما بعد كورونا، أشارت الدراسة إلى أن التعليم عن بعد كبديل ومكمل للتعليم وجها لوجه واجه تحديات منها: القصور الواضح في الوفاء بمتطلبات التحول من التعليم وجها لوجه إلى التعليم عن بعد. وجمود نظم التعليم وضعف تقبلها لكل جديد بسهولة. وصعوبات التقييم والامتحانات إلكترونيا. ونقص الوعي والقصور المتكامل عن التعليم عن بعد لدى كل أطراف العملية التعليمية. مع ضعف التزام الطلاب بمتابعة برامج التعليم عن بعد. وقد وأشارت الدراسة إلى أن جائحة كورونا وفرت فرصا عدة يمكن الإفادة منها.[3]

اتجهت الآراء نحو تطبيق التعليم الهجين الذي يمزج بين التعليم وجها إلى وجه، والتعليم عن بعد؛ فجاء قرار المجلس الأعلى للجامعات بمصر بتطبيق التعليم الهجين بقراره الصادر باجتماعه يوم الثلاثاء الموافق 21 يوليو 2020 ،[4] والذي وافق فيه على مقترح تطبيق التعليم الهجين: والذي يمزج بين التعليم وجهًا لوجه والتعليم عن بُعد؛ مما يؤدي إلى تقليل الكثافة الطلابية، وتحقيق الاستفادة العظمى من خبرة أعضاء هيئة التدريس والبنية التحتية للجامعات، وتحول تدريجي للطالب إلى متعلم مدى الحياة؛ وذلك تطبيقًا لأساليب الأداء وضمان الجودة المحلية والعالمية، بالإضافة إلى تحقيق الاستفادة العظمى من الإمكانيات التكنولوجية خارج الفصل الدراسي، وقد حدد المجلس الأعلى للجامعات نسبة التعليم وجها لوجه إلى نسبة التعليم عن بعد؛ لتطبيق التعليم الهجين في الجامعات طبقا للجدول التالي طبقا لطبيعة الكليات:

الكليات	التعليم وجهاً لوجه	التعليم عن بعد
الكليات العملية	60-70%	30-40%
الكليات النظرية والإنسانية	50-60%	40-50%

حيث اعتمد التعليم الهجين على المزج بين نظام التعليم وجها لوجه و"التعليم عن بعد" عبر شبكة الإنترنت، وللتعليم الهجين (Hybrid learning) الكثير من المسميات منها: التعليم المدمج (Blended learning)، والتعليم المزيج، أو التعليم الخليط (Mixed learning)[5]، ويرجع تعدد مسمياته إلى اختلاف وجهات النظر حول طبيعة التعليم الهجين، وتتعدد تعريفات التعليم الهجين، وتتنوع منها: أن التعليم الهجين "بيئة تعلم ومدخل تدريس يخلط بمقادير محدودة بين التعليم التقليدي (التعلم وجها لوجه)، والتعلم باستخدام التعلم الإلكتروني، وتزداد هذه الخلطة أو تقل في التعليم وجها لوجه.[6] ويعرف أيضا، بأنه نظام متكامل يهدف إلى مساعدة المتعلم في مراحله التعليمية، ويقوم على الدمج بين التعليم التقليدي والتعلم الإلكتروني بأشكال مختلفة داخل قاعات الدرس.[7] ويرى Partridge أن التعليم الهجين مصطلح مرن يستخدم لوصف التكامل بين طريقتي كل من التعليم وجها لوجة والتعليم عبر الإنترنت.[8] ومن التعريفات السابقة نخلص إلى أن التعليم الهجين هو استخدام نظام التعليم وجها لوجه ونظام التعلم عبر المنصات التعليمية (التعليم عن بعد).

وقد أعلنت وزارة التعليم العالي بمصر، خطة تطبيق نظام التعليم الهجين في العام الجامعي 2021/2020م، حيث تعتمد على الدمج بين التعلم وجها لوجه والتعلم عن بعد، ومن خلاله يتمكن الطالب من الحصول على الجانب المعرفي وبعض المهارات والسلوكيات من خلال التعلم عن بعد، الأمر الذى يسهم في تقليل الكثافة الطلابية، إلى جانب تحقيق الاستفادة المثلى من خبرة أعضاء هيئة التدريس، مع تحقيق أقصى استفادة من البنية التحتية للجامعات.

وكان تطبيق تجربة التعليم الهجين تجربة رائدة مكنت الدولة من تطبيق الإجراءات الاحترازية، واستثمار إمكانيتها التكنولوجية، وترسيخ قيم تعليمية جديدة تتيح للطلاب المعارف واكتساب المهارات والجدارات التي تمكنهم من قيادة سوق العمل.

وكان لابد من تقييم تجربة التعليم الهجين في ضوء إستراتيجيات ضمان الجودة، بما تمثله من مرتكزات للتجويد والتحسين المستمر، في ضوء ارتفاع الطلب على مؤسسات تعليمية أكثر استجابة لقوانين المساءلة.

فالتعليم من أهم المقومات الشخصية للفرد، لأنه يطورها ويحسن حياته نحو الأفضل، فمن خلاله تزداد معارف الإنسان ويكتسب المهارات والقدرات، وقد اسهمت وسائل التكنولوجيا فى تطوير مختلف وسائل التعليم مع تطور تقنيات الكمبيوتر والهاتف المحمول، كما أدت الظروف الحالية التي يمر بها العالم أجمع من تفشي فيروس كورونا إلى انتشار استخدام منظومة جديدة للتعليم وهي التعلم عن بعد في كثير من الجامعات والمعاهد.

وقد أضحت الحاجة إلى توظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة في مجال التعليم في مختلف الأطوار التعليمية ضرورة ملحة بهدف زيادة الكفاءة في العملية التعليمية والوصول إلى تحقيق الأهداف التعليمية بشكل أفضل؛ مما يزيد فرص الاستفادة من الآراء والمقترحات المطروحة ودمجها مع الآراء الخاصة بالطالب؛ مما يساعد في تكوين أساس قوي عند المتعلم؛ حيث تتكون عنده معارف متنوعة وآراء قوية وسديدة ومهارات مميزة وجدارات تساعده في تشكيل سوق العمل.

وتستخدم التكنولوجيا الحديثة في التعليم من خلال إنشاء قاعات محاضرات إلكترونية عن طريق الكثير من التطبيقات الحديثة التي تساعد المحاضر على توصيل المحتوى الدراسي بفاعلية أكثر عن الطرق التقليدية، وبأفضل جود، بل وساعدت هذه التقنيات الحديثة على

زيادة الإبداع والتفاعل لدى الطلاب لما تقدمه من وسائل تعلم جديدة تناسب احتياجات هذا الجيل الذي لديه قدرة هائلة على مواكبة التقدم التكنولوجي مقارنة بالأجيال السابقة.

ومع استبدال التعليم التقليدي بالتعلم الإلكتروني بالكامل– في أثناء زيادة جائحة كرونا– أصبح لدى الطلاب حاجة إلى الخروج إلى الواقع والحياة الاجتماعية من جديد؛ حيث أُصيب كثير منهم بالاكتئاب وأصبح لديهم حاجة إلى المشاركة في الأنشطة الجماعية، وأيضًا أصبح لدى المعلم الحاجة إلى التدريس وجهًا لوجه؛ لذلك لجأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية إلى تطبيق التعليم الهجين وإلزام الجامعات المصرية بتطبيقه من خلال تقديم خطة العام الدراسي 2021/2020 على هذا الأساس.

ونظرًا لقدرة الجيل الحالي على استخدام الإنترنت واهتمامه بوسائل الاتصال وأجهزة الحاسوب والهاتف الحديثة، وتوافر المعلومات بكثافة على محركات البحث، والاهتمام بالكتب الإلكتروني، ونشر الأبحاث على الإنترنت، فإن التعلم الإلكتروني أمر حتمي الاستخدام.

وهذا من أجل إظهار قدرات هذا الجيل وإبداعه ولاحتواء هذه الأنظمة التعليمية على الكثير من الوسائل الحديثة في التعلم؛ حيث أصبح للطلاب القدرة على الإطلاع على المحتوى الدراسي والبنية المعلوماتية في أي وقت وفي أي مكان.

وهو ما يمنحهم وقتا أكثر للاستيعاب والفهم بكل مرونة وبدون أي ضغط، سواء كان ذلك بشكل زمني أو مكاني. كما أصبح لديهم الآن وقتًا أكثر لمناقشة المحتوى الدراسي داخل قاعة المحاضرات بعد مشاهدة الفيديوهات القصيرة المفيدة بدلًا من استهلاك وقتًا طويلًا داخل قاعة التدريس في الإطلاع على الكتب والمذكرات الدراسية.

وأصبح بإمكان أعضاء هيئة التدريس رفع الواجبات (أون لاين) بشكل منظم، ويمكن للمحاضر الرد على الواجبات التي يرسلها الطالب عبر التطبيق وإرسال تعليقاته والملفات التي تم تصحيحها عليه.

أدى كل ذلك إلى زيادة مرونة التعلم لدى الطلاب وإلى تقليل الضغط النفسي الذي من الممكن أن يتعرضوا له إذا كان الأمر مقتصر فقط على قاعة التدريس.

وأصبح لدى الطلاب الآن وقت أكثر لمناقشة موضوع الدرس داخل قاعة المحاضرات والقيام بالأنشطة الجماعية التي تساعدهم أكثر على التطور وفهم المحتوى التعليمي.

مشكلة البحث:

طُبِقت تجربة التعليم الهجين بالجامعات المصرية في العام الجامعي 2021/2020م، وكانت تجربة جديدة بعيدة إلى حد ما عن معايير ضمان الجودة التقليدية، والتي صدرت بالتأكيد قبل تطبيق هذه التجربة بسنوات؛ مما يتطلب تتبع تطبيق التجربة ورصد إيجابيتها وصعوبات تطبيقه في ضوء إستراتيجيات ضمان الجودة؛ لتقديم توصيات يمكنها أن تطور وتحسن تطبيق التعليم الهجين.

مع العلم أن مجلس ضمان الجودة والاعتماد باتحاد الجامعات العربية قد أصدر "الدليل العملي لجودة برامج التعلم عن بعد 2020م" [9] والذي لجأ إليه الباحثون لتقييم تطبيق التعليم الهجين في ضوء إستراتيجيات ضمان الجودة، وقد اختار الباحثون أن يكون ذلك من وجهة نظر مديري مراكز الجودة بالجامعات المصرية والمهتمين بالجودة من أعضاء هيئة التدريس نظرا لمكانتهم الأكاديمية والعلمية ولخبراتهم البحثية والتدريسية، ولقدراتهم على الحكم على مثل هذه التجربة في وقت قصير. وقد تم تحديد بعض المحددات التي تمكن الباحثين من تحقيق تقييم تجربة التعليم الهجين. وهي:

- مدى تحقق نواتج التعلم المستهدفة للمقررات الدراسية.
- مدى تحسن نتائج الطلاب من خلال أنماط التعلم الحديثة.
- مدى استفادة الطالب من هذا النظام.
- مدى رضا عضو هيئة التدريس عن أدائه التدريسي من خلال هذا النظام.

وطبقا لمعايير الدليل العملي لجودة برامج التعلم عن بعد الصادر عن مجلس ضمان الجودة والاعتماد باتحاد الجامعات العربية، فإن المكونات الأساسية لجودة التعلم عن بعد تشتمل على خمسة محاور أساسية وهي:

1. **تصميم المادة العلمية وتطويرها.**
2. **توافر البنية التكنولوجية المناسبة لتقديم البرامج والاعتماد على أنظمة وإستراتيجيات تعليمية حديثة.**
3. **الخدمات المساندة الطلابية.**
4. **جودة عضو هيئة التدريس.**
5. **تقييم فاعلية العملية التعلمية التعليمية.**

حيث تتوافر مجموعة من المؤشرات لكل محور من تلك المحاور سيتم تقييمها من وجهة نظر مديري مراكز الجودة بالجامعات المصرية والمهتمين بالجودة من أعضاء هيئة التدريس؛ للوقوف على الوضع الراهن وتحديد نقاط القوة والضعف لأنظمة التعلم عن بعد، لتتضح الفجوة؛ مما يمكن من إعداد نماذج وسياسات لضبط تلك النظم لسد هذه الفجوات وضمان جودة التعلم عن بعد. مما ينعكس على مستوى الخريج وتحقيق نواتج التعلم المستهدفة للبرامج الأكاديمية المتنوعة.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقييم تجربة تطبيق التعليم الهجين في ضوء إستراتيجيات ضمان جودة التعليم بمصر، من وجهة نظر مديري مراكز الجودة بالجامعات المصرية والمهتمين بالجودة من أعضاء هيئة التدريس، وتقييم فعالية تطبيق تجربة التعليم الهجين وصعوبات تطبيقه في ظل وجود الفجوة الرقمية بين الطلاب، مع تقديم سياسات مقترحة

لضبط وتحسين تطبيق التعليم الهجين بوصفه خيارا مطروحا في المستقبل.

الحدود المكانية والزمنية:

- الحدود المكانية: في جامعات جمهورية مصر العربية.
- الحدود الزمانية: العام الجامعي 2021/2020م والذي بدأ فيه تطبيق نظام التعليم الهجين في مصر.

تساؤلات البحث:

1. ما مدى توافر المكونات الأساسية لضمان جودة التعلم عن بعد، وتطبيق نظام التعليم الهجين بجمهورية مصر؟
2. ما إيجابيات تطبيق نظام التعليم الهجين؟ وما صعوبات تطبيقه؟
3. ما السياسات المقترحة لضبط نظام التعليم الهجين لضمان جودة العملية التعليمية بجمهورية مصر العربية.

منهج البحث:

استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي عن طريق الدراسة المسحية بتوزيع استمارات لاستطلاع آراء عينة ممثلة من مديري مراكز ضمان الجودة بمصر والمهتمين بالجودة من أعضاء هيئة التدريس.

مجتمع وعينة البحث:

تم اختيار مجتمع البحث من مديري مراكز الجودة بالجامعات المصرية والمهتمين بالجودة من أعضاء هيئة التدريس على رأس العمل بجامعات جمهورية مصر العربية، مع العلم بأن عدد الجامعات بمصر بلغ (94) جامعة منها: 27 جامعة حكومية، و27 جامعة خاصة، و20 جامعة أهلية، و10 جامعات تكنولوجية، و4 أفرع لجامعات أجنبية، 6 جامعات باتفاقات دولية، جامعتان بتفاقات إطارية، جامعة بقوانين خاصة[10]. تم توزيع استمارات استطلاع الرأي على 380 فرد من مديري مراكز ضمان الجودة بالجامعات المصرية والمهتمين بالجودة من أعضاء هيئة التدريس "بشكل ورقي والكتروني" وتم استعادة 256 استمارة استطلاع رأي، وكان الصالح منها للتحليل 240 استمارة استطلاع رأي.

توزيع عينة البحث الأساسية والاستطلاعية

تم تحديد لعينة الأساسية بواقع 240 عضو هيئة تدريس ممثلين للجامعات المصرية بكافة أنواعها "الحكومية– الخاصة– الاهلية" متمثلة في الاتي (38 مديري مراكز– 202 عضو هيئة تدريس من بين الجامعات المصرية) وذلك لإجراء التجربة الأساسية لتحديد وجمع آرائهم نحو تقييم تجربة تطبيق التعليم الهجين في ضوء استراتيجيات ضمان الجودة.

كما تم اختيار عينة الدراسة الاستطلاعية بالطريقة العشوائية وكان عددها 50 فرد متمثلة في الاتي (7 مديري مراكز– 43 عضو هيئة تدريس من بين الجامعات المصرية) وذلك لإجراء التجربة الاستطلاعية للتأكد من صدق وثبات أداء الدراسة والوقف على نقاط الضعف اثناء التطبيق لتجنبها.

جدول (1): توزيع عينة البحث الأساسية والاستطلاعية.

نوع العينة	العينة الاساسية		العينة الاستطلاعية		الاجمالي	
	مديري مراكز ضمان الجودة	أعضاء هيئة التدريس	مديري مراكز ضمان الجودة	أعضاء هيئة التدريس	مديري مراكز ضمان الجودة	أعضاء هيئة التدريس
العدد	38	202	7	43	45	245
	240		50		290	
النسبة	%16	%84	%14	%86	%15.5	%84.48

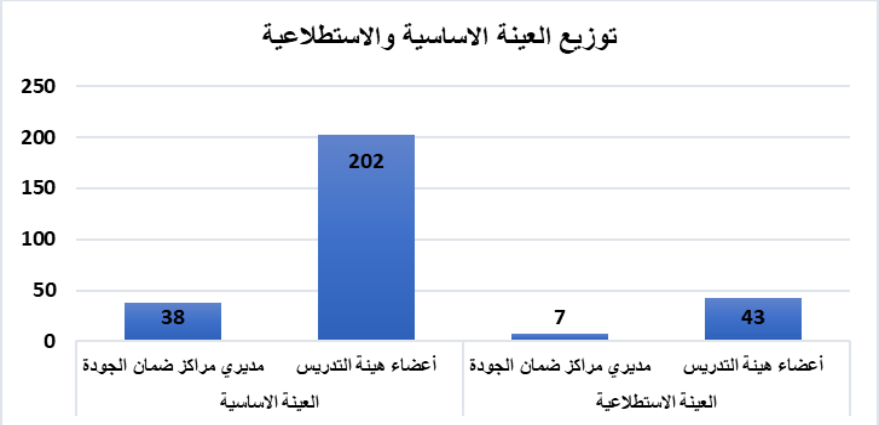

شكل (1): يوضح توزيع تعداد العينة الأساسية والاستطلاعية.

الدراسات السابقة:

أولاً- دراسات تناولت التعلم عن بعد.

1. **ندي محمد الجاسر (2020)**، التحديات التي تواجه "التعليم عن بعد" في الجامعات السعودية في بيئة "التعلم عن بعد" أثناء جائحة كورونا[11]، استخدمت الباحثة استبيان طبق على 671 طالبا في الجامعات، وقد توصلت الدراسة إلي أن التعليم عن بعد" يوفر بيئة تعليمية لا تقل جودة عن التعليم التقليدي وجها لوجه، كما كشفت الدراسة أن هناك تحديات تواجه أعضاء هيئة التدريس والطلاب نحو "التعلم عن بعد" تقنيا وأكاديميا.
2. **Henriksen (2020)**. تصور مقترح لكيفية تحول أعضاء هيئة التدريس من نمط التعليم التقليدي إلى التعلم عن بعد؛ التزامن عبر الإنترنت في ظل جائحة كورونا 19-covid[12]، وتوصلت إلى ضرورة اتقان استخدام منصات التعلم ومؤتمرات الفيديو كونفراس، الأمر الذي يستلزم معه تدريب أعضاء هيئة التدريس على التصميم الجيد لبيئة التعلم الإلكترونية.
3. **Jose (2020)**. خطة تعليمية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على التعليم في البرتغال[13]، تبين منها وجود عدة صعوبات منها ضعف تزويد مؤسسات التعليم بما يكفي من منصات وأدوات آمنة للتعلم الإلكتروني، كما أن الكتابات التكنولوجية وأجهزة الكمبيوتر والدخول إلى الإنترنت ليست منتشرة بالشكل الكافي لدى المتعلمين البرتغاليين.
4. **أمل جابر الله المحمدني (2021)**، تقييم تجربة "التعليم عن بعد" خلال جائحة كورونا covid19 في الجامعات السعودية[14]. كشفت الدراسة عن تحديات تواجه الطلاب في استخدامهم (التعليم عن بعد وخفض اتجاههم نحوه، كذلك اختلاف التحديات باختلاف طبيعة الدراسة.

ثانياً- دراسات تناولت التعلم الهجين:

1. **Jun (2020)** الكشف عن رضا طلاب جامعة شنغهاى المفتوحة عن التعليم الهجين[15]، حيث تم تطبيق استبيان على عينة مكونة من (٢١) طالباً، وأشارت النتائج إلى رضا الطلاب عن التعليم الهجين، إذ إنه يوفر خيارات عدة من حيث الوقت والمكان، كما أن التعليم يعتمد على الخط الذاتي لكل متعلم.
2. **عمر سيد خليل وآخرون (2021)**، تقييم تجربة التعليم الهجين في ظل جائحة كورونا (Covid- 19) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط.[16] هدفت الدراسة إلى: تعرف طبيعة التعليم الهجين ومبررات استخدامه بالجامعات، والكشف عن مدى رضا أعضاء هيئة التدريس ووعيهم عن استخدام التعليم الهجين في ظل جائحة كورونا، والتعرف على كفاية تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام المنصة التعليمية في التعليم الهجين، والتعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في تطبيق التعليم الهجين، والخروج بتوصيات يمكن أن تساعد في توظيف التعليم الهجين كنمط مهم يسهم في حل المشكلات التعليمية في الجامعة. وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي، وأوصوا بمجموعة من التوصيات أهمها: التوسع في التعليم الهجين، الاهتمام بتوعية أعضاء هيئة التدريس وثقافتهم بالتعليم الهجين، تطوير البنية التحتية والتكنولوجية في الجامعة والمؤسسات التعليمية التابعة، توفير مزيد من الدورات التدريبية لعضتاء هيئة التدريس لإدراة المقررات الدراسية.
3. **أسماء أحمد عزت عثمان 2023**، دور الجامعة في تطبيق التعليم الهجين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية[17]. هدفت الدراسة إلى: إلقاء الضوء على ماهية "التعليم الهجين" وأبعاده وفلسفته وخصائصه، وإلقاء الضوء على كيفية تطوير التعليم الجامعي باستخدام "التعليم الهجين"، وإلقاء الضوء على دواعي متطلبات تطبيق "التعليم الهجين" في ضوء التحديات العالمية المعاصرة، ووضع تصور مقترح لتطبيق "التعليم الهجين" بجامعة جنوب الوادي في ضوء التحديات العالمية المعاصرة. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وقد أوصت الدراسة: بضرورة تصميم موقع إلكتروني خاص بالجامعة ومعامل إنترنت ومواقع خاصة بالطلاب، وأهمية عقد دورات تدريبية للتعرف على التحول الرقمي وأهميته، وأهمية نشر ثقافة التعليم الهجين ووضعه من ضمن إستراتيجية الجامعة، وضرورة تطوير إستراتيجية الجامعة والاعتماد على البرمجيات الحديثة، و أهمية تأسيس وحدة للتعليم الإلكتروني (التعليم الهجين)، والحث على توفير دليل إرشادي لكل أطراف العملية التعليمية لمعرفة كيفية تطبيق التعليم الهجين.

التعليق على الدراسات السابقة:

أولاً- دراسات تناولت التعليم عن بعد:

اختلفت هذه الدراسات عن الدراسة الحالية؛ حيث تناولت دراسة التعليم عن بعد، وأفاضت في ميزاته والصعوبات التي تواجه تطبيقه، ولم تتطرق إلى التعليم الهجين، وقد أفاد الباحثون من هذه الدراسات في الجوانب المتعلقة بالتعلم عن بعد.

ثانياً- الدراسات التي تناولت التعليم الهجين:

هي دراسات قليلة تناولت التعليم الهجين بالدراسة متفقة مع الدراسة الحالية، ولكن دراستنا ركزت جهودها على الجامعات المصرية، وتناولت التعليم الهجين من وجهة نظر مديري مراكز ضمان الجودة بالجامعات المصرية وأعضاء هيئة التدريس المهتمين بالجودة؛ فتفردت بذلك، كما انفردت بدراسة الموضوع في ضوء استراتيجيات ضمان الجودة، وقد أفاد الباحثون من هذه الدراسات ولا شك.

مصطلحات البحث:

التعليم (الرقمى) Digital Education [3]:

هو نظام قائم على التدريس بمساعدة الموارد الإلكترونية بحيث يتم نقل المهارات والمعارف عبر الانترنت ويتضمن هذا النظام العديد من العناصر المختلفة ومنها محتوى المحاضرة المباشرة أو المسجل مسبقا والفيديوهات والاختبارات القصيرة والألعاب والمحاكاة والأنشطة والعناصر التفاعلية الأخرى، ويشار إلى أن الحاسوب والإنترنت هما المكونان الرئيسيان للتعليم الإلكتروني وهما التعليم الإلكتروني المتزامن والتعليم الإلكتروني غير المتزامن.

جودة العملية التعليمية:

هي مجموعة الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التعليم وحالته بما فى ذلك كل أبعادها (مدخلات، عمليات ومخرجات قريبة وبعيدة) مع وجود تغذية راجعة وكل التفاعلات المتواصلة التي تؤدى إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين[4].

مخرجات العملية التعليمية:

هي "المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التى تسعى المؤسسة التعليمية إلى إكسابها للطلبة من خلال مناهجها المقررة عند إكمالهم البرامج التعليمية الأكاديمية والمرتبطة برسالتها وتعكس معايير عالمية فى مستوى مناسب يعبر عنها بنتائج وليس بشكل أنشطة تعليمية ومنهج دراسى.

وتعريف أخر من خلال الأكاديميين بأنها "المعارف والمهارات والقدرات والخبرات التى يكتسبها الطلاب نتيجة لمشاركتهم فى مجموعة من الأنشطة التعليمية"، ويقصد بها أيضا "المعارف والمهارات التى يمتلكها الطالب عند تخرجه من البرنامج العلمى"[5].

التعليم عن بُعد Distance Education:

هو وسيلة تعليمية تتم من خلال شبكة الإنترنت واستخدام جهاز الكمبيوتر أوالهاتف أو التابلت أو الشاشات الذكية.

وتتيح هذه الوسيلة فرصة التعلم فى أى وقت وفى أى مكان حيث يُمكن للطالب أن يتابع المحاضرات من أى مكان بدون التقيد بقاعة المحاضرات الرئيسية ويمكن أيضا تصفح المحتوى الدراسى فى أى وقت وفى أي مكان.

التعليم التقليدي Traditional Education:

يعرف بالتعليم الذي يتم التدريس فيه بتناول المعرفة بين المعلم والطلاب بصورة مباشرة بحيث يكون جميع الطلاب حاضرين جسديا داخل غرفة التدريس أو المدرج فى المؤسسة التعليمية (أى فى مكان واحد) وفيه تبدأ العملية التعليمية، ويهدف هذا النظام التعليمى إلى إتقان المهارات الأساسية والسعى وراء الحقائق والمعرفة الأساسية.

ضمان جودة التعليم

Ensuring the Quality of Education:

يقصد بها تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى القومي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعتبر ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية.

الحوكمة:

كمدخل إداري تتضمن القدرة على الجمع بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وإدخالها في عملية صنع القرار وتنفيذه، وذلك من خلال ضرورة الانتقال بوضعية السلطة داخل المجتمع من مفهوم الحكومة ال Government، الذي يستند إلى فرضية قيام الحكومة بالدور الرئيس في ممارسة السلطة، إلى مفهوم الحوكمة Governance، الذي يستند إلى مشاركة جميع أطراف المجتمع للحكومة في إدارة شئون الدولة والمجتمع، وبذلك تهدف الحوكمة لإحداث نقلة نوعية في منظومة التعليم الجامعي سواء أكان ذلك على صعيد التخطيط، أم التنفيذ، أم المتابعة.[6]

أدوات جمع البيانات:

- المقابلات الفردية.
- استمارات استطلاع الرأي.
- الدليل العملي لجودة برامج التعلم عن بعد.

العينة الاستطلاعية:

أولاً: صدق اداء الدراسة "الاستبيان"

صدق الاتساق الداخلي

جدول (2): معامل الارتباط بين المفردات لتحديد الاتساق الداخلي لكل مفردة والدرجة الكلية للبعد وكذلك الدرجة الكلية للمقياس ن=50.

المحور ا			المحور 2			المحور 3			المحور 4			المحور 5		
المفردة	معامل الارتباط		المفردة	معامل الارتباط		المفردة	معامل الارتباط		المفردة	معامل الارتباط		المفردة	معامل الارتباط	
	للمقياس	للبعد		للمقياس	للبعد		للمقياس	للبعد		للمقياس	للبعد		للمقياس	للبعد
1	**0.919	**0.929	1	**0.888	**0.897	1	**0.794	**0.860	1	**0.825	**0.796	1	**0.544	**0.616
2	**0.826	**0.855	2	**0.932	**0.951	2	**0.756	**0.868	2	**0.784	**0.814	2	**0.845	**0.876
3	**0.864	**0.891	3	**0.867	**0.875	3	**0.598	**0.784	3	**0.934	**0.946	3	**0.675	**0.767
4	**0.780	**0.817	4	**0.859	**0.869	4	**0.812	**0.944	4	**0.878	**0.882	4	**0.691	**0.747
5	**0.808	**0.840	5	**0.676	**0.728	5	**0.769	**0.894	5	**0.714	**0.781	5	**0.653	**0.766
6	**0.751	**0.836	6	**0.888	**0.907	6	**0.890	**0.782	6	**0.715	**0.775	6	**0.848	**0.847
7	**0.847	**0.918	7	**0.890	**0.916	7	**0.806	**0.770	7	**0.766	**0.820	7	**0.666	**0.755
8	**0.911	**0.941	8	**0.820	**0.841	8	**0.768	**0.728	8	**0.657	**0.711	8	**0.903	**0.862
9	**0.907	**0.939	9	**0.784	**0.756	9	**0.817	**0.732	9	**0.716	**0.776	9	**0.747	**0.690
درجة ارتباط البعد بالمقياس		**0.956	درجة ارتباط البعد بالمقياس		**0.983	درجة ارتباط البعد بالمقياس		**0.943	10	**0.647	**0.690	درجة ارتباط البعد بالمقياس		**0.944
									11	**0.794	**0.765			
									12	**0.939	**0.914			
									13	**0.899	**0.922			
									درجة ارتباط البعد بالمقياس		**0.972			

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (ن – 2)، 48 =

صدق "المقارنة الطرفية" عن طريق الربيع الأعلى والربيع الأدنى.

جدول (3): دلالة الفروق بين الربيع الأعلى والربيع الأدنى لاستجابات عينة البحث الاستطلاعية لأبعاد المقياس وكذلك الدرجة الكلية ن1= ن2 = 13.

المحاور	الربيع الأعلى		الربيع الأدنى		الفرق بين المتوسطات	قيمة ت	الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف			
المؤشرات النوعية للجودة المعتمدة في تصميم وتطوير المقررات الدراسية لبرامج التعلم عن بعد	40.38	3.754	21.31	4.854	19.07	11.209	دال
مؤشرات البنية التكنولوجية المناسبة لتقديم البرامج والاعتماد	39.77	3.295	20.08	3.328	19.69	15.160	دال
مؤشرات الخدمات والمساندة الطلابية	37.54	3.382	19.54	2.570	18.00	15.281	دال
جودة عضو هيئة التدريس	50.54	3.205	27.00	4.882	23.53	14.533	دال
تقييم فاعلية العملية التعلمية التعليمية	35.00	5.831	17.08	2.753	17.92	10.022	دال
المجموع الكلي	**203.23**	**18.167**	**105.00**	**11.655**	**98.23**	**16.409**	دال

قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (ن – 2)، 24 =

يتضح من نتائج الجدول ان قيمة (ت) المحسوبة اكبر من قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) مما يدل على ان المقياس صادق فيما يتم قياسه.

معامل الفا كرونباخ "ثبات أداء الدراسة".

جدول (4): دلالة الفروق بين الربيع الأعلى والربيع الأدنى لاستجابات عينة البحث الاستطلاعية لأبعاد المقياس وكذلك الدرجة الكلية ن=50.

المحاور	عدد العبارات	المتوسط	الانحراف	قيمة معامل " الفا "
المؤشرات النوعية للجودة المعتمدة في تصميم وتطوير المقررات الدراسية لبرامج التعلم عن بعد	9	30.32	7.99	0.962
مؤشرات البنية التكنولوجية المناسبة لتقديم البرامج والاعتماد	9	29.02	8.158	0.953
مؤشرات الخدمات والمساندة الطلابية	9	27.14	7.962	0.939
جودة عضو هيئة التدريس	13	39.06	10.245	0.958
تقييم فاعلية العملية التعلمية التعليمية	9	26.06	7.689	0.909
المجموع الكلي	49	151.60	40.395	0.987

يتضح من نتائج جدول ان محاور المقياس ثابته في قياسها وكذلك المقياس كلل حيث انه سجلت نتائج اختبار الفا كرونباخ للمقياس كلل قيمة (0.987) وهي تمثل درجة ثبات عالية جدا كذلك ابعاد المقياس تراوحت درجة ثباتها ما بين (0.909 : 0.958) وعلى هذا فالمقياس ثابت في قياس ما وضع من اجله ويمكن تطبيقه على العينة الأساسية.

المعالجة الإحصائية:

- المتوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.
- النسب المئوية.
- قيمة (ت) لاختبار دلالة الفروق بين عينتين مستقلتين.
- معامل الفا كرونباخ.
- معامل الارتباط البسيط لبيرسون.
- اختبار كا2.

كما اعتمد الباحثون على النسب الترجيحية التي وضعها ليكرت Likert لميزان التقدير الخماسي لتحديد المستويات المعيارية لاستجابات عينة البحث وفقاً لما يلي:

جدول (5): النسب الترجيحية التي وضعها ليكرت كذلك حدود الفئة للمتوسط الحسابي "لميزان التقدير الخماسي لتحديد المستويات المعيارية لاستجابات عينة البحث".

المستويات المعيارية		منخفض جدا	منخفض	مقبول	مرتفع	مرتفع جدا
مدى المستوى	للعبارات	1 : 1.8	1.8 : 2.6	2.6 : 3.4	3.4 : 4.2	4.2 : 5
	9 عبارات	9 : 16.2	16.2 : 23.4	23.4 : 30.6	30.6 : 37.8	37.8 : 45
	13 عبارة	13 : 23.4	23.4 : 33.8	33.8 : 44.2	44.2 : 54.6	54.6 : 65
النسب الترجيحية		أقل من 36.00%	من 36.00% : أقل من 52.00%	من 52.00% : أقل من 68.00%	من 68.00%: أقل من 84.00%	من 84.00% : 100%

عرض ومناقشة النتائج

عرض ومناقشة نتائج التساؤل الأول:

البعد الأول: المؤشرات النوعية للجودة المعتمدة في تصميم وتطوير المقررات الدراسية لبرامج التعلم عن بعد.

جدول (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذلك مستوى التقييم لعبارات البعد الأول "المؤشرات النوعية للجودة المعتمدة في تصميم وتطوير المقررات الدراسية لبرامج التعلم عن بعد" من وجه نظر العينة الأساسية قيد البحث ن=240.

م	عبارات البعد الأول " المؤشرات النوعية للجودة المعتمدة في تصميم وتطوير المقررات الدراسية لبرامج التعلم عن بعد "	المتوسط	الانحراف	المستوى
1	الأهداف التعليمية واضحة ومحتوى المقرر الدراسي حديث ومواكب للتطور العلمي	3.458	0.989	مرتفع
2	يرتبط نظام التعلم عن بعد مع أساليب التعليم والتعلم والأهداف التعليمية للمقرر ادراسي	3.363	1.097	مقبول
3	نظام التعلم عن بعد يساعد على تحقيق اهداف ومخرجات التعلم المستهدفة	3.425	1.008	مرتفع
4	قابلية الوصول إلى محتوى مفتوح للمادة الدراسية مبني على المخرجات	3.458	1.046	مرتفع
5	قابلية المراجعة والتطوير والتحديث لمحتويات المقرر الدراسي مع توثيق ذلك ملف لكل مقرر دراسي	3.429	0.966	مرتفع
6	تتم المراجعة الدورية للبرنامج بصورة مستمرة مع وجود إجراءات تصحيحية	3.488	0.877	مرتفع
7	تساعد المقررات الدراسية على استخدام التقنيات الحديثة في مجالات التخصص ودعم التعلم الذاتي	3.592	1.002	مرتفع
8	وضوح آليات التقييم والامتحانات وربطها مع مخرجات التعلم المطلوبة	3.379	1.052	مقبول
9	وجود آليات فاعلة لمراقبة الامتحانات وتطبيق آليات النزاهة ومنع الغش	3.358	0.966	مقبول
	المجموع الكلي للبعد	30.354	9.186	مقبول

يتضح من النتائج الإحصائية ان المتوسط الحسابي لعبارات البعد الأول والخاص "**بالمؤشرات النوعية للجودة المعتمدة في تصميم وتطوير المقررات الدراسية لبرامج التعلم عن بعد**" تراوحت درجات المتوسط الحسابي ما بين "3.358 : 3.592" وهي على حسب تقديرات طول الفئة تقع في فئة المقبول الى المرتفع اما المتوسط الحسابي لمجموع البعد الأول كلل بلغ 30.354 وهو يمثل تقدير "**مقبول**" وفقا لتصنيف درجة ومدى طول الفئة.

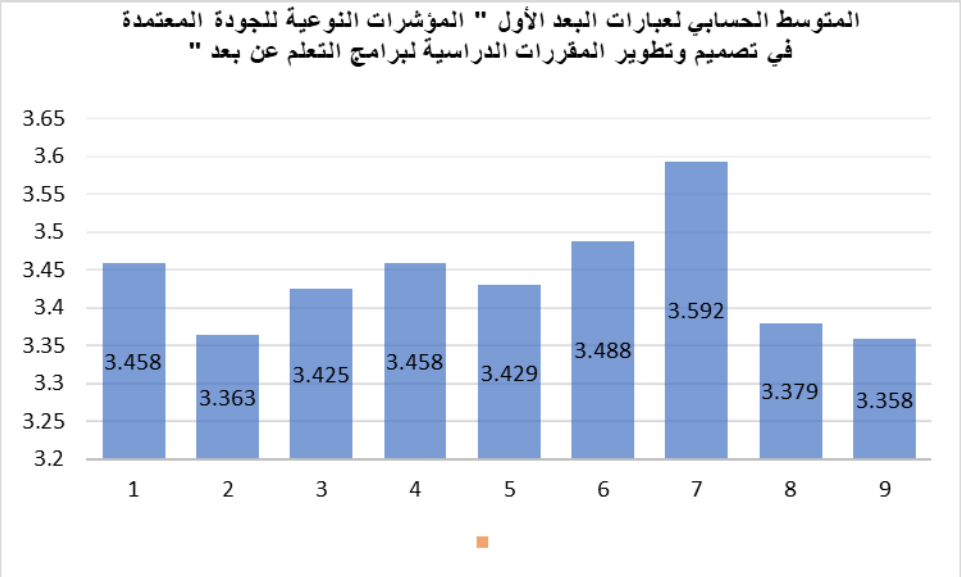

شكل (2): المتوسط الحسابي لعبارات البعد الأول لمقياس المكونات الأساسية لضمان جودة التعلم عن بعد وتطبيق نظام التعليم الهجين.

جدول (7): تحليل استجابات مديري مراكز الجودة بالجامعات المصرية والمهتمين بالجودة من أعضاء هيئة التدريس وحساب الوزن النسبي لكل مفردة من مفردات المحور الأول مع حساب مستوى التقييم حسب مدى المستويات المعيارية لمقياس ليكرت ن=240.

م	العبارات		منخفض جدا	منخفض	مقبول	مرتفع	مرتفع جدا	المجموع التقديري	الوزن النسبي	مربع كاي
1	الأهداف التعليمية واضحة ومحتوى المقرر الدراسي حديث ومواكب للتطور العلمي	التكرار	13	20	79	100	28	830	69.17%	**126.54**
		%	5.4%	8.3%	32.9%	41.7%	11.7%			
2	يرتبط نظام التعلم عن بعد مع أساليب التعليم والتعلم والأهداف التعليمية للمقرر ادراسي	التكرار	13	23	122	28	54	807	67.25%	**161.71**
		%	5.4%	9.6%	50.8%	11.7%	22.5%			
3	نظام التعلم عن بعد يساعد على تحقيق اهداف ومخرجات التعلم المستهدفة	التكرار	12	20	98	74	36	822	68.50%	**112.50**
		%	5.0%	8.3%	40.8%	30.8%	15.0%			
4	قابلية الوصول إلى محتوى مفتوح للمادة الدراسية مبني على المخرجات	التكرار	7	34	87	66	46	830	69.17%	**77.63**
		%	2.9%	14.2%	36.3%	27.5%	19.2%			
5	قابلية المراجعة والتطوير والتحديث لمحتويات المقرر الدراسي مع توثيق ذلك ملف لكل مقرر دراسي	التكرار	7	33	78	94	28	823	68.58%	**110.88**
		%	2.9%	13.8%	32.5%	39.2%	11.7%			
6	تتم المراجعة الدورية للبرنامج بصورة مستمرة مع وجود إجراءات تصحيحية	التكرار	6	22	83	107	22	837	69.75%	**162.96**
		%	2.5%	9.2%	34.6%	44.6%	9.2%			
7	تساعد المقررات الدراسية على استخدام التقنيات الحديثة في مجالات التخصص ودعم التعلم الذاتي	التكرار	5	20	99	60	56	862	71.83%	**113.38**
		%	2.1%	8.3%	41.3%	25.0%	23.3%			
8	وضوح آليات التقييم والامتحانات وربطها مع مخرجات التعلم المطلوبة	التكرار	1	53	88	50	48	811	67.58%	**79.96**
		%	0.4%	22.1%	36.7%	20.8%	20.0%			
9	وجود آليات فاعلة لمراقبة الامتحانات وتطبيق آليات النزاهة ومنع الغش	التكرار	10	30	88	88	24	806	67.17%	**115.50**
		%	4.2%	12.5%	36.7%	36.7%	10.0%			
200.42	**%68.77**	**7428**								

اتضح من نتائج تحليل المقياس في **البعد الأول** والخاص **بالمؤشرات النوعية للجودة المعتمدة في تصميم وتطوير المقررات الدراسية لبرامج التعلم** عن بعد أن المجموع التقديري لحجم التكرارات الكلى لعبارات البعد الأول للمقياس يساوى 7428 درجة من الدرجة الكلية لحجم التكرارات والتي تساوى 10800 درجة وفقا للمستوى الخماسي للتقييم التي وضعها ليكرت، وحسب تعداد العينة قيد البحث "240 عضو هيئة تدريس منتسبين لجامعة مدينة السادات" وكذلك بلغت نسبة الوزن النسبي لمجموع عبارات البعد الأول للمقياس **68.77% بمستوى تقييم "مقبول"**، مما يتضح لنا أن المؤشرات النوعية لتطوير المقررات الدراسية وفقا للتعلم الإلكتروني والهجين من وجه نظر أعضاء هيئة التدريس

بالجامعة في الاتجاه المتوسط حيث إنه من خلال تحليل كافة العبارات الخاصة بالبعد الأول قيد الدراسية انحصرت ما بين (67.17 %: 71.83 %).

البعد الثاني: مؤشرات البنية التكنولوجية المناسبة لتقديم البرامج والاعتماد

جدول (8): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذلك مستوى التقييم عبارات المحور الثاني "مؤشرات البنية التكنولوجية المناسبة لتقديم البرامج والاعتماد" من وجه نظر العينة الأساسية قيد البحث ن=240.

م	عبارات البعد الثاني " مؤشرات البنية التكنولوجية المناسبة لتقديم البرامج والاعتماد "	المتوسط	الانحراف	المستوى
1	تتوافر لدى الجامعة منصة تعلم رقمية للطالب وعضو هيئة تدريس	3.467	0.882	مرتفع
2	توافر شبكة انترنت قوية تدعم التعلم عن بعد ولسهولة تواصل عضو هيئة التدريس مع الطلبة	3.458	1.105	مرتفع
3	توفير مركز خاص لتكنولوجيا المعلومات ومعالجة البيانات الخاصة بالتعلم عن بعد	3.358	0.971	مقبول
4	فعالية وكفاءة البنية التكنولوجية اللازمة لنظام التعلم عن بعد وتوفر التقنيات والأجهزة الحديثة المطلوبة للتعلم عن بعد	3.246	1.087	مقبول
5	توافر وسائل الاتصالات الحديثة التي تسمح بالحوار المباشر وغير المباشر بين الطلبة والأساتذة	3.192	0.880	مقبول
6	توافر الصيانة والدعم الفني اللازم للبنية التكنولوجية وتحديثها دوريا متضمنة صيانة نظام إدارة التعلم	3.042	0.802	مقبول
7	تتوفر في المقررات التعليمية، الإرشادات الكافية التي تمكن الطالب من الاستخدام الأمثل لها بكفاءة ونوعية عالية	3.167	0.899	مقل
8	وجود سياسات محددة لضمان جودة طرق طرح المقررات الدراسية الكترونيا وادارتها وسهولة استعمالها من قبل الطلبة والمدرسين	3.408	0.853	مرتفع
9	يتم الاحتفاظ بمحتوى المقرر الدراسي لسهولة الاطلاع عليه في أي وقت	3.204	1.029	مقبول
	المجموع الكلي للبعد	28.929	8.580	مقبول

يتضح من النتائج الإحصائية ان المتوسط الحسابي لعبارات البعد الثاني "**مؤشرات البنية التكنولوجية المناسبة لتقديم البرامج والاعتماد**" **تراوحت درجات المتوسط الحسابي ما بين** "3.042 : 3.467" وهي على حسب تقديرات طول الفئة تقع في فئة **المقبول الى المرتفع** اما المتوسط الحسابي لمجموع البعد الثاني كلل بلغ 28.929 وهو يمثل تقدير "**مقبول**" وفقا لتصنيف درجة ومدى طول الفئة.

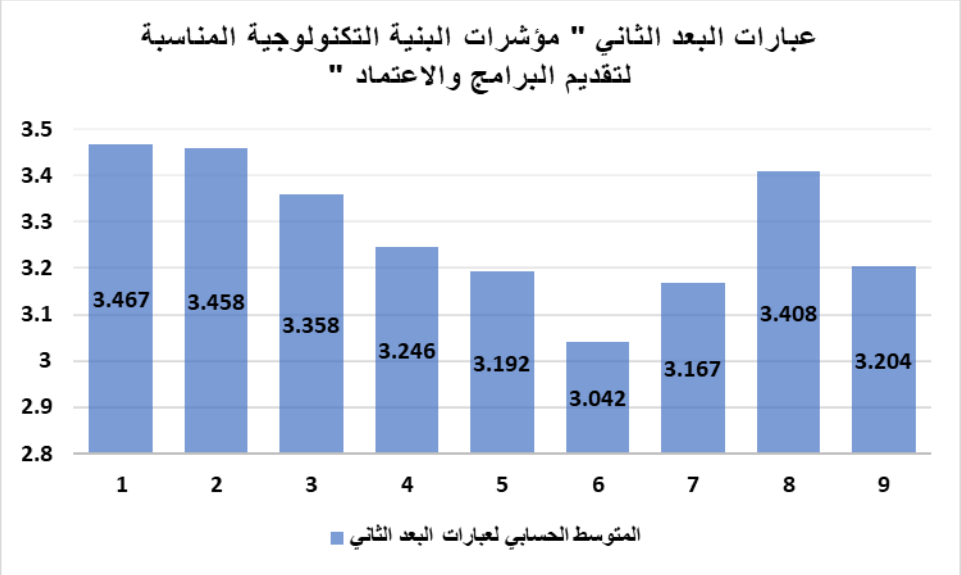

شكل (3): المتوسط الحسابي لعبارات البعد الثاني لمقياس المكونات الأساسية لضمان جودة التعلم عن بعد وتطبيق نظام التعليم الهجين.

جدول (9): تحليل استجابات مديري مراكز الجودة بالجامعات المصرية والمهتمين بالجودة من أعضاء هيئة التدريس على المحور الثاني وكذلك حساب الوزن النسبي لكل مفردة من مفردات المحور الثاني مع حساب مستوى التقييم حسب مدى المستويات المعيارية لمقياس ليكرت ن=240.

م	العبارات		منخفض جدا	منخفض	مقبول	مرتفع	مرتفع جدا	المجموع التقديري	الوزن النسبي	مربع كاي
1	تتوافر لدى الجامعة منصة تعلم رقمية للطالب وعضو هيئة تدريس	التكرار	3	25	98	85	29	832	69.33%	141.33
		%	1.3%	10.4%	40.8%	35.4%	12.1%			
2	توافر شبكة انترنت قوية تدعم التعلم عن بعد ولسهولة تواصل عضو هيئة التدريس	التكرار	4	45	87	45	59	830	69.17%	74.92
		%	1.7%	18.8%	36.3%	18.8%	24.6%			

م	العبارات		منخفض جدا	منخفض	مقبول	مرتفع	مرتفع جدا	المجموع التقديري	الوزن النسبي	مربع كاي
	مع الطلبة									
3	توفيرمركزخاص لتكنولوجيا المعلومات ومعالجة البيانات الخاصة بالتعلم عن بعد	التكرار	1	47	92	65	35	806	67.17%	95.92
		%	0.4%	19.6%	38.3%	27.1%	14.6%			
4	فعالية وكفاءة البنية التكنولوجية اللازمة لنظام التعلم عن بعد وتوفرالتقنيات والأجهزة الحديثة المطلوبة للتعلم عن بعد	التكرار	8	62	66	71	33	779	64.92%	59.88
		%	3.3%	25.8%	27.5%	29.6%	13.8%			
5	توافر وسائل الاتصالات الحديثة التي تسمح بالحوار المباشر وغير المباشربين الطلبة والأساتذة	التكرار	8	38	106	76	12	766	63.83%	148.83
		%	3.3%	15.8%	44.2%	31.7%	5.0%			
6	توافر الصيانة والدعم الفني اللازم للبنية التكنولوجية وتحديثها دوريا متضمنة صيانة نظام إدارة التعلم	التكرار	6	50	116	64	4	730	60.83%	178.83
		%	2.5%	20.8%	48.3%	26.7%	1.7%			
7	تتوفرفي المقررات التعليمية، الإرشادات الكافية التي تمكن الطالب من الاستخدام الأمثل لها بكفاءة ونوعية عالية	التكرار	8	34	130	46	22	760	63.33%	191.67
		%	3.3%	14.2%	54.2%	19.2%	9.2%			
8	وجود سياسات محددة لضمان جودة طرق طرح المقررات الدراسية الكترونيا وادارتها وسهولة استعمالهامن قبل الطلبة والمدرسين	التكرار	12	4	116	90	18	818	68.17%	219.17
		%	5.0%	1.7%	48.3%	37.5%	7.5%			
9	يتم الاحتفاظ بمحتوى المقرر الدراسي لسهولة الاطلاع عليه في أي وقت	التكرار	20	29	91	82	18	769	64.08%	105.21
		%	8.3%	12.1%	37.9%	34.2%	7.5%			
								7090	65.64%	298.13

اتضح من نتائج تحليل المقياس في **البعد الثاني** والخاص **مؤشرات البنيـة التكنولوجيـة المناسـبة لتقـديم البـرامج والاعتمـاد**، ان المجموع التقديري لحجم التكرارات الكلية لعبارات البعد الثاني للمقياس يساوى 7090 درجة من الدرجة الكلية لحجم التكرارات والتي تساوى 10800 درجة وكذلك بلغت نسبة الوزن النسبي لمجموع عبارات البعد الثاني للمقياس 65.64% **بمستوى تقييم "مقبول"** مما يتضح لنا أن **مؤشرات البنيـة التكنولوجيـة المناسـبة لتقـديم البـرامج والاعتمـاد** وفقا للـتعلم الالكتروني والهجين من وجه نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في الاتجاه المتوسط، ومن خلال تحليل كافة العبارات الخاصة بالبعد الثاني قيد الدراسية اتضح ان الوزن النسبي للعبارات انحصرت ما بين (60.83% : 69.33%).

البعد الثالث: مؤشرات الخدمات والمساندة الطلابية.

جدول (10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذلك مستوى التقييم عبارات البعد الثالث "مؤشرات الخدمات والمساندة الطلابية" من وجه نظر العينة الأساسية قيد البحث ن=240.

م	عبارات البعد الثالث " مؤشرات الخدمات والمساندة الطلابية "	المتوسط	الانحراف	المستوى
1	توفر المؤسسة ايميل جامعي للطالب للدخول على المنصات التعليمية الرقمية وللتواصل مع هيئة التدريس والطلاب الزملاء	3.404	1.139	مرتفع
2	توفير تدريب للطلاب على التقنيات المستخدمة في التعليم وتوفير فرص التعلم لدى الطلبة بما يلائم احتياجاتهم وظروفهم	3.413	0.829	مرتفع
3	توافر الخدمات التي تقدم للطالب خلال دراسته للمادة الدراسية مثل خدمات الاستفسار والحوار والكتب الإلكترونية والمقررات الدراسية وطرق التقييم والامتحانات وكل ما يلزم الطالب من مساعدة لإنهاء المادة الدراسية بنجاح	3.133	0.696	مقبول
4	توفر المؤسسة تقييم مستمر للخدمات المقدمة للطلبة عن طريق استبيانات رضا الطلبة والأخذ بأراء الطلبة في تطوير الخدمات التقنية المقدمة لهم لتسيير عمليات التعلم والتعليم عن بعد	3.258	0.989	مقبول
5	يشعر الطالب بالثقة في نظام التدريس والتعلم عن بعد	3.221	0.866	مقبول
6	يشعر الطالب بالرغبة في الاقبال المستمر على التعلم عن بعد	3.142	0.971	مقبول
7	يستفيد الطالب بشكل جيد من التعلم عن بعد حيث يطور نظام الدراسة مهارات الطالب في التعلم الذاتي	3.117	0.948	مقبول
8	التعلم عن بعد يساعد الطالب على التحصيل الدراسي وسرعة استعادة المعلومات	3.092	0.868	مقبول
9	يواظب الطالب بشكل دوري على الحضور الدائم لمحاضرات التعلم عن بعد	3.279	1.067	مقبول
	المجموع الكلي للبعد	28.383	8.328	مقبول

يتضح من النتائج الإحصائية ان المتوسط الحسابي لعبارات **البعد الثالث "مؤشرات الخدمات والمساندة الطلابية"** تراوحت درجات المتوسط الحسابي ما بين "3.092 : 3.413" وهي على حسب تقديرات طول الفئة تقع في فئة **المقبول إلى المرتفع** اما المتوسط الحسابي لمجموع البعد الثالث كلل بلغ 28.383 وهو يمثل تقدير "**مقبول**" وفقا لتصنيف درجة ومدى طول الفئة.

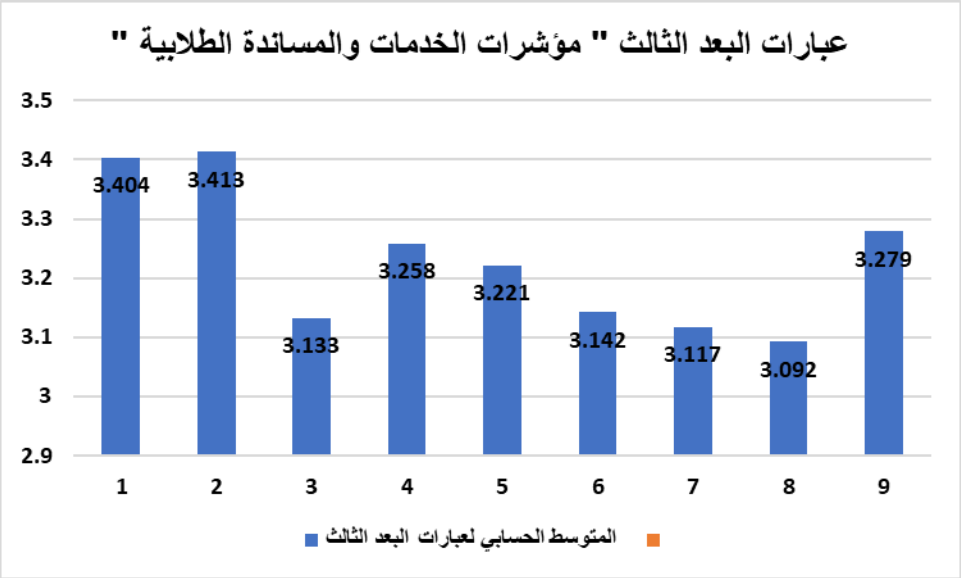

شكل (4): المتوسط الحسابي لعبارات البعد الثالث لمقياس المكونات الأساسية لضمان جودة التعلم عن بعد وتطبيق نظام التعليم الهجين.

جدول (11): تحليل استجابات مديري مراكز الجودة بالجامعات المصرية والمهتمين بالجودة من أعضاء هيئة التدريس على المحور الثالث وكذلك حساب الوزن النسبي لكل مفردة من مفردات المحور الثالث مع حساب مستوى التقييم حسب مدى المستويات المعيارية لمقياس ليكرت ن=240.

م	العبارات		منخفض جدا	منخفض	مقبول	مرتفع	مرتفع جدا	المجموع التقديري	الوزن النسبي	مربع كاي
1	توفر المؤسسة ايميل جامعي للطالب للدخول على المنصات التعليمية الرقمية وللتواصل مع هيئة التدريس والطلاب الزملاء	التكرار	17	33	68	80	42	817	68.08%	55.13
		%	7.1%	13.8%	28.3%	33.3%	17.5%			
2	توفير تدريب للطلاب على التقنيات المستخدمة في التعليم وتوفير فرص التعلم لدى الطلبة بما يلائم احتياجاتهم وظروفهم	التكرار	4	19	113	82	22	819	68.25%	184.04
		%	1.7%	7.9%	47.1%	34.2%	9.2%			
3	توافر الخدمات التي تقدم للطالب خلال دراسته للمادة الدراسية مثل خدمات الاستفسار والحوار والكتب الإلكترونية والمقررات الدراسية وطرق التقييم والامتحانات وكل ما يلزم الطالب من مساعدة لإنهاء المادة الدراسية بنجاح	التكرار		40	132	64	4	752	62.67%	145.60
		%	0.0%	16.7%	55.0%	26.7%	1.7%			
4	توفر المؤسسة تقييم مستمر للخدمات المقدمة للطلبةعن طريق استبيانات رضا الطلبة والأخذ بأراء الطلبة في تطوير الخدمات التقنية المقدمة لهم لتسييرعمليات التعلم والتعليم عن بعد	التكرار	12	30	110	60	28	782	65.17%	125.17
		%	5.0%	12.5%	45.8%	25.0%	11.7%			
5	يشعر الطالب بالثقة في نظام التدريس والتعلم عن بعد	التكرار	10	35	91	100	4	773	64.42%	168.79
		%	4.2%	14.6%	37.9%	41.7%	1.7%			
6	يشعر الطالب بالرغبة في الاقبال المستمر على التعلم عن بعد	التكرار	12	36	124	42	26	754	62.83%	161.17
		%	5.0%	15.0%	51.7%	17.5%	10.8%			
7	يستفيد الطالب بشكل جيد من التعلم عن بعد حيث يطور نظام الدراسة مهارات الطالب في التعلم الذاتي.	التكرار	1	58	127	20	34	748	62.33%	198.54
		%	0.4%	24.2%	52.9%	8.3%	14.2%			

م	العبارات		منخفض جدا	منخفض	مقبول	مرتفع	مرتفع جدا	المجموع التقديري	الوزن النسبي	مربع كاي
8	التعلم عن بعد يساعد الطالب على التحصيل الدراسي وسرعة استعادة المعلومات	التكرار	11	39	115	67	8	742	61.83%	164.58
		%	4.6%	16.3%	47.9%	27.9%	3.3%			
9	يواظب الطالب بشكل دوري على الحضور الدائم لمحاضرات التعلم عن بعد	التكرار	10	49	78	70	33	787	65.58%	63.63
		%	4.2%	20.4%	32.5%	29.2%	13.8%			
								6974	64.57%	195.46

اتضح من نتائج تحليل المقياس في **البعد الثالث** والخاص **بمؤشرات الخدمات والمساندة الطلابية**، أن المجموع التقديري لحجم التكرارات الكلى لعبارات البعد الثالث للمقياس يساوى 6974 درجة من الدرجة الكلية لحجم التكرارات والتي تساوى 10800 درجة وكذلك بلغت نسبة الوزن النسبي لمجموع عبارات البعد الثالث للمقياس 64.57% **بمستوى تقييم "مقبول"** مما يتضح لنا ان **مؤشرات الخدمات والمساندة الطلابية وفقا للتعلم الالكتروني والهجين من وجه نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة** في الاتجاه المتوسط، ومن خلال تحليل كافة العبارات الخاصة بالبعد الثالث قيد الدراسية اتضح ان الوزن النسبي للعبارات انحصرت ما بين (61.83% : 68.25%).

البعد الرابع: جودة عضو هيئة التدريس.

جدول (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذلك مستوى التقييم عبارات البعد الرابع "جودة عضو هيئة التدريس" من وجه نظر العينة الأساسية قيد البحث ن=240.

م	عبارات البعد الرابع " جودة عضو هيئة التدريس "	المتوسط	الانحراف	المستوى
1	التمكن من توظيف استراتيجيات التعليم عن بعد والإحاطة بالوسائل التعليمية المتعددة ،والبرامج الرقمية وطرق توصيل المادة الدراسية والتفاعل مع الطلبة	3.188	0.995	مقبول
2	التدريب الكافي والمستمر في مجال استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل المختلفة وزيادة فعاليته للمساعدة على تطوير واكتساب أفضل الممارسات التعليمية	3.475	0.726	مرتفع
3	اشعر بالرضا من نتائج استبانات تقويم الأداء لأعضاء الهيئة التدريسية التي تجريها الكليات ومراكز ضمان الجودة	3.375	1.113	مقبول
4	توفير المساعدة اللازمة والمعلومات الخاصة ومجالات التطوير ونتائج تقييم المقرر الدراسي وأراء الطلبة	3.071	1.055	مقبول
5	توافر إمكانية الربط بشكل دائم بالإنترنت داخل المؤسسة او خارجها	3.075	1.003	مقبول
6	يوجد دعم فني متواصل من مسؤولي IT بالمؤسسة أثناء مواعيد المحاضرات الالكترونية " التعليم عن بعد "	3.088	0.988	مقبول
7	تساعدني الوسائل التعليمية " المنصات الرقمية – وسائل التواصل " على التدريس عن بعد	3.429	0.948	مرتفع
8	أحفز الطلاب على أساليب التعلم الذاتي والتفاعلي	3.329	0.953	مقبول
9	ألتزم بمواعيد محاضرات التعلم عن بعد مع استخدام أساليب ووسائل حديثة متطورة لدعم عملية التعلم للطلاب	3.338	0.967	مقبول
10	اشعر بالرغبة في الاقبال المستمر على التدريس بنظام التعلم عن بعد	3.429	0.987	مرتفع
11	ساعد نظام التعلم عن بعد في تطوير الأداء الوظيفي واستخدام وسائل وأدوات تعليمية حديثة ومتطورة	3.050	1.013	مقبول
12	ساهمت عملية التعلم عن بعد في دعم وتقوية مكتسباتي السابقة ودعم التعلم الذاتي والتطوير المستمر	3.108	1.041	مقبول
13	ساهم التعلم عن بعد على اكتساب مهارات ومعارف جديدة تساعد على وتطوير محتوى المقرر الدراسي	3.225	1.105	مقبول
	المجموع الكلي للبعد	41.333	11.816	مقبول

يتضح من النتائج الإحصائية أن المتوسط الحسابي لعبارات **البعد الرابع "جودة عضو هيئة التدريس"** تراوحت درجات المتوسط الحسابي ما بين "3.071 : 3.475" وهي على حسب تقديرات طول الفئة تقع في فئة **المقبول إلى المرتفع** اما المتوسط الحسابي لمجموع البعد الرابع كل بلغ 41.333 وهو يمثل تقدير "**مقبول**" وفقا لتصنيف درجة ومدى طول الفئة.

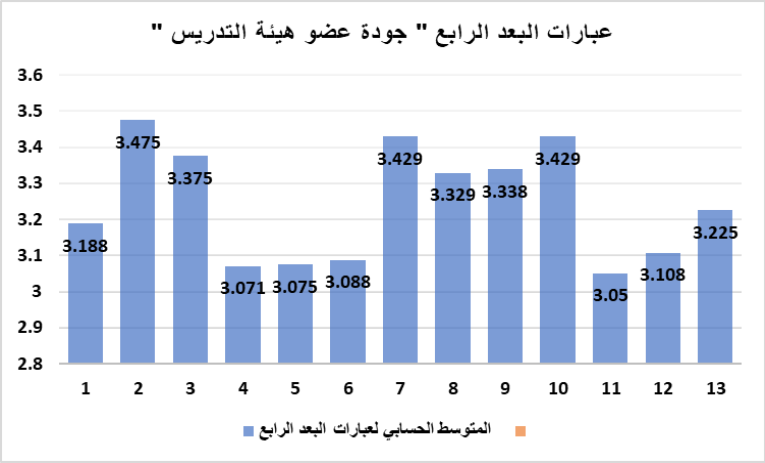

شكل (5): المتوسط الحسابي لعبارات البعد الرابع لمقياس المكونات الأساسية لضمان جودة التعلم عن بعد وتطبيق نظام التعليم الهجين.

جدول (13): تحليل استجابات مديري مراكز الجودة بالجامعات المصرية والمهتمين بالجودة من أعضاء هيئة التدريس على المحور الرابع وكذلك حساب الوزن النسبي لكل مفردة من مفردات المحور الرابع مع حساب مستوى التقييم حسب مدى المستويات المعيارية لمقياس ليكرت ن=240.

م	العبارات		منخفض جدا	منخفض	مقبول	مرتفع	مرتفع جدا	المجموع التقديري	الوزن النسبي	مربع كاي
1	التمكن من توظيف استراتيجيات التعليم عن بعد والإحاطة بالوسائل التعليمية المتعددة، والبرامج الرقمية وطرق توصيل المادة الدراسية والتفاعل مع الطلبة	التكرار	3	51	124	22	40	765	63.75%	178.13
		%	1.3%	21.3%	51.7%	9.2%	16.7%			
2	التدريب الكافي والمستمر في مجال استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل المختلفة وزيادة فعاليته للمساعدة على تطوير واكتساب أفضل الممارسات التعليمية	التكرار	3	19	84	129	5	834	69.50%	261.92
		%	1.3%	7.9%	35.0%	53.8%	2.1%			
3	اشعر بالرضا من نتائج استبانات تقويم الأداء لأعضاء الهيئة التدريسية التي تجريها الكليات ومراكز ضمان الجودة	التكرار	12	48	54	90	36	810	67.50%	67.50
		%	5.0%	20.0%	22.5%	37.5%	15.0%			
4	توفيرالمساعدة اللازمة والمعلومات الخاصة ومجالات التطوير ونتائج تقييم المقرر الدراسي وأراء الطلبة	التكرار	10	65	93	42	30	737	61.42%	85.79
		%	4.2%	27.1%	38.8%	17.5%	12.5%			
5	توافر إمكانية الربط بشكل دائم بالإنترنت داخل المؤسسة او خارجها	التكرار	16	46	100	60	18	738	61.50%	99.50
		%	6.7%	19.2%	41.7%	25.0%	7.5%			
6	يوجد دعم فني متواصل من مسؤوليIT بالمؤسسة أثناء مواعيد المحاضرات الالكترونية " التعليم عن بعد "	التكرار	13	43	119	40	25	741	61.75%	143.42
		%	5.4%	17.9%	49.6%	16.7%	10.4%			
7	تساعدني الوسائل التعليمية " المنصات الرقمية – وسائل التواصل " على التدريس عن بعد	التكرار	10	23	86	96	25	823	68.58%	132.21
		%	4.2%	9.6%	35.8%	40.0%	10.4%			
8	أحفز الطلاب على أساليب التعلم الذاتي والتفاعلي	التكرار	12	20	111	71	26	799	66.58%	147.13
		%	5.0%	8.3%	46.3%	29.6%	10.8%			
9	ألتزم بمواعيد محاضرات التعلم عن بعد مع استخدام أساليب ووسائل حديثة متطورة لدعم عملية التعلم للطلاب	التكرار	13	27	85	96	19	801	66.75%	128.75
		%	5.4%	11.3%	35.4%	40.0%	7.9%			
10	اشعر بالرغبة في الاقبال المستمر على التدريس بنظام التعلم عن بعد	التكرار	9	27	89	82	33	823	68.58%	104.67
		%	3.8%	11.3%	37.1%	34.2%	13.8%			
11	ساعد نظام التعلم عن بعد في تطوير الأداء الوظيفي واستخدام وسائل وأدوات تعليمية حديثة ومتطورة	التكرار	8	80	57	82	13	732	61.00%	105.96
		%	3.3%	33.3%	23.8%	34.2%	5.4%			
12	ساهمت عملية التعلم عن بعد في دعم	التكرار	17	51	77	79	16	746	62.17%	79.08

م	العبارات		منخفض جدا	منخفض	مقبول	مرتفع	مرتفع جدا	المجموع التقديري	الوزن النسبي	مربع كاي
	وتقوية مكتسباتي السابقة ودعم التعلم الذاتي والتطوير المستمر	%	7.1%	21.3%	32.1%	32.9%	6.7%			
13	ساهم التعلم عن بعد على اكتساب مهارات ومعارف جديدة تساعد على وتطوير محتوى المقرر الدراسي	التكرار	26	29	68	99	18	774	64.50%	98.88
		%	10.8%	12.1%	28.3%	41.3%	7.5%			
								10123	64.89%	158.10

اتضح من نتائج تحليل المقياس في **البعد الرابع** والخاص **بجودة عضو هيئة التدريس**، أن المجموع التقديري لحجم التكرارات الكلي لعبارات البعد الرابع من المقياس يساوى 10123 درجة من الدرجة الكلية لحجم التكرارات والتي تساوى 15600 درجة وكذلك بلغت نسبة الوزن النسبي لمجموع عبارات المحور الرابع من المقياس 64.89% **بمستوى تقييم "مقبول"** مما يتضح لنا أن **مؤشرات جودة عضو هيئة التدريس** يتجه في الاتجاه **المتوسط**، ومن خلال تحليل كافة العبارات الخاصة بالمحور الرابع قيد الدراسية اتضح ان الوزن النسبي للعبارات انحصرت ما بين (61.00%: 69.50%).

البعد الخامس: تقييم فاعلية العملية التعلمية التعليمية.

جدول (14): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذلك مستوى التقييم عبارات البعد الخامس "تقييم فاعلية العملية التعلمية التعليمية" من وجه نظر العينة الأساسية قيد البحث ن=240.

م	عبارات البعد الخامس " تقييم فاعلية العملية التعلمية التعليمية "	المتوسط	الانحراف	المستوى
1	يوجد نظام اداري لإدارة التعلم عن بعد	3.083	1.150	مقبول
2	المراجعة التقييمية الدورية لمخرجات البرنامج	3.125	1.003	مقبول
3	توافر مدى تحقيق مخرجات البرنامج لأهدافه وفقا لنظام التعلم عن بعد	3.317	0.955	مقبول
4	وجود طرق محددة وواضحة لضمان جودة تقويم الطلاب في الامتحانات "الإلكترونية – الورقية"	3.283	1.024	مقبول
5	يتم قياس اراء الطلاب الكترونيا حول الفاعلية التعليمية ونظام التعلم عن بعد بشكل دوري	3.346	1.098	مقبول
6	يتم قياس اراء أعضاء هيئة التدريس الكترونيا حول استخدام نظام التعلم عن بعد وتطبيق التعليم الهجين	3.158	1.006	مقبول
7	تناقش المؤسسة الطلاب المشكلات التي تواجههم حول نظام التعلم عن بعد وتعمل على حلها.	2.908	0.998	مقبول
8	يوجد آلية معتمدة، معلنة، مفعلة لتلقي شكاوى وتظلمات الطلاب والتعامل معا نحو نظام التعلم عن بعد	3.138	1.032	مقبول
9	يتضمن الموقع الإلكتروني معلومات محدثة (الجدول الدراسي، المنصات التعليمية وطرق استخدامها، الإعلانات المختلفة...الخ)	3.200	0.995	مقبول
	المجموع الكلي للبعد	28.558	7.760	مقبول

يتضح من النتائج الإحصائية ان المتوسط الحسابي لعبارات **البعد الخامس "تقييم فاعلية العملية التعلمية التعليمية"** تراوحت درجات المتوسط الحسابي ما بين "2.908 : 3.346" وهي على حسب تقديرات طول الفئة تقع في فئة **المقبول** اما المتوسط الحسابي لمجموع البعد الخامس كلل بلغ 28.558 وهو يمثل تقدير "**مقبول**" وفقا لتصنيف درجة ومدى طول الفئة.

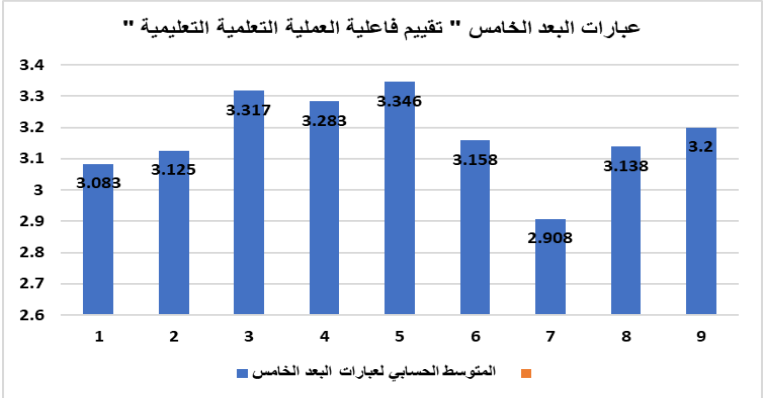

شكل (6): المتوسط الحسابي لعبارات البعد الخامس لمقياس المكونات الأساسية لضمان جودة التعلم عن بعد وتطبيق نظام التعليم الهجين.

جدول (15): تحليل استجابات مديري مراكز الجودة بالجامعات المصرية والمهتمين بالجودة من أعضاء هيئة التدريس على المحور الخامس وكذلك حساب الوزن النسبي لكل مفردة من مفردات المحور الخامس مع حساب مستوى التقييم حسب مدى المستويات المعيارية لمقياس ليكرت ن=240.

م	العبارات		منخفض جدا	منخفض	مقبول	مرتفع	مرتفع جدا	المجموع التقديري	الوزن النسبي	مربع كاي
1	يوجد نظام اداري لإدارة التعلم عن بعد	التكرار	21	70	33	100	16	740	61.67%	107.63
		%	8.8%	29.2%	13.8%	41.7%	6.7%			
2	المراجعة التقييمية الدورية لمخرجات البرنامج	التكرار	10	51	104	49	26	750	62.50%	105.71
		%	4.2%	21.3%	43.3%	20.4%	10.8%			
3	توافر مدى تحقيق مخرجات البرنامج لأهدافه وفقا لنظام التعلم عن بعد	التكرار	6	46	73	96	19	796	66.33%	115.38
		%	2.5%	19.2%	30.4%	40.0%	7.9%			
4	وجود طرق محددة وواضحة لضمان جودة تقويم الطلاب في الامتحانات " الإلكترونية – الورقية "	التكرار	12	46	63	100	19	788	65.67%	105.6
		%	5.0%	19.2%	26.3%	41.7%	7.9%			
5	يتم قياس اراء الطلاب الكترونيا حول الفاعلية التعليمية ونظام التعلم عن بعد بشكل دوري	التكرار	14	51	37	114	24	803	66.92%	129.54
		%	5.8%	21.3%	15.4%	47.5%	10.0%			
6	يتم قياس اراء أعضاء هيئة التدريس الكترونيا حول استخدام نظام التعلم عن بعد وتطبيق التعليم الهجين	التكرار	14	46	85	78	17	758	63.17%	91.46
		%	5.8%	19.2%	35.4%	32.5%	7.1%			
7	تناقش المؤسسة الطلاب المشكلات التي تواجههم حول نظام التعلم عن بعد وتعمل على حلها	التكرار	13	69	108	27	23	698	58.17%	131.92
		%	5.4%	28.8%	45.0%	11.3%	9.6%			
8	يوجد آلية معتمدة، معلنة، مفعلة لتلقي شكاوى وتظلمات الطلاب والتعامل معا نحو نظام التعلم عن بعد	التكرار	11	54	92	57	26	753	62.75%	81.38
		%	4.6%	22.5%	38.3%	23.8%	10.8%			
9	يتضمن الموقع الإلكتروني معلومات محدثة (الجدول الدراسي، المنصات التعليمية وطرق استخدامها، الإعلانات المختلفة...الخ)	التكرار	20	20	111	70	19	768	64.00%	142.96
		%	8.3%	8.3%	46.3%	29.2%	7.9%			
								6854	63.46%	181.00

اتضح من نتائج تحليل المقياس في **البعد الخامس** والخاص **بمؤشرات تقييم فاعلية العملية التعلمية التعليمية**، أن المجموع التقديري لحجم التكرارات الكلى لعبارات البعد الخامس من المقياس يساوى 6854 درجة من الدرجة الكلية لحجم التكرارات والتي تساوى 10800 درجة، وكذلك بلغت نسبة الوزن النسبي لمجموع عبارات البعد الخامس للمقياس 63.46% **بمستوى تقييم "مقبول"** مما يتضح لنا أن **مؤشرات تقييم فاعلية العملية التعلمية التعليمية وفقا للتعلم الإلكتروني والهجين من وجه نظر مديري مراكز الجودة بالجامعات المصرية والمهتمين بالجودة من أعضاء هيئة التدريس** في الاتجاه **المتوسط**، ومن خلال تحليل كافة العبارات الخاصة بالمحور الخامس قيد الدراسية اتضح ان الوزن النسبي للعبارات انحصرت ما بين (58.17% : 66.92%).

كما اتضحت من خلال نتائج المقياس والخاص بتحليل المكونات الأساسية لتطبيق نظام التعلم الهجين من وجه نظر أعضاء هيئة التدريس أن نتائجهم تتجه نحو الاتجاه **المقبول** والذي ينحصر ما **بين 58.17% إلى أقل من 71.83%** وفقا للمدي المعياري لمقياس ليكرت الخماسي، وهذا يعنى انه من الضروري إعادة النظر في وضع خطة لتسهيل إجراءات تطبيق التعلم الهجين.

ومن خلال تلك العرض اتضح للباحثين الإجابة على التساؤل الأول والذي ينص على مدى توافر المكونات الأساسية لضمان جودة التعلم عن بعد وتطبيق نظام التعليم الهجين بجامعة مدينة السادات حيث توصل الباحثون إلى أن المكونات الأساسية لضمان جودة التعلم عن بعد من خلال البنية التحية وجودة عضو هيئة التدريس والطلاب في الاتجاه المقبول ومنه سيتم وضع ضوابط لتعزيز تلك المكونات لضمان جودة التعلم عن بعد.

عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثاني:

توصل الباحثون من خلال استطلاع آراء **مديري مراكز الجودة بالجامعات المصرية والمهتمين بالجودة من أعضاء هيئة التدريس** أهم الإيجابيات والصعوبات الخاصة بتطبيق التعلم الهجين:

إيجابيات تطبيق التعلم الهجين:

- مرونة التوقيتات.
- توفير الوقت والجهد لعضو هيئة التدريس.
- الاحتفاظ بمحتوى المقرر واسترجاعه في أي وقت.
- استخدام أساليب تكنولوجية وتدريسية متنوعة.
- مواكبة التطور التكنولوجي والرقمنة في مجال التعليم.
- التفاعل المستمر الوقتي بين عضو هيئة التدريس والطلاب إلكترونيا.
- سهولة ودقة تقييم الطلاب.
- يتيح للطلاب اكتشاف أنفسهم وتنمية مهارتهم.

صعوبات تطبيق التعلم الهجين:

- انقطاع الانترنت.
- ضعف توافر التسهيلات لبعض الطلاب.
- الاستجابة الضعيفة للتعامل مع المنصات لبعض الطلاب.
- عدم وجود مرشد يشرح للطالب كيفية الاستفسار من المادة العلمية.
- قد يؤدي إلى وجود شعور بالعزلة لدي الطلاب.
- حداثة التجربة والتفاعل بطريقتين مختلفتين (الحضور وعن بعد).

عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثالث:

توصل الباحثون من خلال عرض الإيجابيات والصعوبات الخاصة بتطبيق التعلم الهجين الى مقترحات تحسين تطبيق التعلم الهجين وهي:

مقترحات تحسين تطبيق وحوكمة التعلم الهجين:

- توافر نظام متابعة للطالب إلكترونيا.
- توافر منصات تعليمية سهلة الاستخدام.
- تحديث المحتوى بشكل يواكب التطورات العلمية والظروف ومتطلبات سوق العمل.
- تدريب أعضاء هيئة التدريس باستمرار على أحدث الأساليب التكنولوجية في التعليم.
- التوسع في إنتاج المقررات إلكترونيا.
- توافر جداول دراسية إلكترونيا مع الالتزام بالتوقيت المحدد وعدم تضارب التوقيتات في أثناء التدريس.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه **(محمد السعدى، 2020)** في أن التعلم الإلكتروني له دور فعال في تنمية قدرات الطلاب، كذلك دعم قدرات الطلاب في التعلم الذاتي واستخدام أنماط تعلم غير تقليدية؛ وعلى ذلك يري الباحثون أن استخدام التعلم الهجين له دور إيجابي في الجمع بين التعلم التقليدي والتعلم عند بعد رغم صعوبات تطبيق التعلم عند بعد في الجامعات الحكومية المصرية نظرا لضعف البنية التحتية.

حيث إن الجامعات المصرية قد قامت بإعداد خطط واستحداث شبكات الإنترنت والبنية التحتية للأنظمة الإلكترونية وكذلك بناء منصات للتعلم لدعم التعلم الإلكتروني تماشيا مع سياسة وإستراتيجية الدولة المصرية ورؤية مصر 2030 لتطوير التعليم واتجاه الدولة تجاه التحول الرقمي ورقمنه التعليم، كذلك تلبية متطلبات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لمواكبة التطورات والمستجدات مع عدم إهمال التعلم التقليدي وجها لوجه.

وفي هذا الصدد من أجل وضع خطط تحسين لتنمية قدرات هيئة التدريس بالجامعات المصرية تم إعداد خطط تدريبية لتدريب أعضاء هيئة التدريس ودعم قدراتهم نحو استخدام أساليب التعلم الإلكترونية الحديثة وكيفية التعامل مع المنصات التعليمية والمحاضرات الإلكترونية والاختبارات الإلكترونية كل هذا من أجل تطوير العملية التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع ومواكبة مستقبل العملية التعليمية التعلمية وصولا لتحقيق رؤية ورسالة وزارة التعليم العالي وتنفيذ استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030).

الاستنتاجات:

نستنتج من البحث أن جائحة كرونا ألقت بظلالها على العالم أجمع، أختصر فيه الزمان وضاق فيه المكان، محاولا فيه سكان الكوكب التواصل فيما بينهم، حيث خيمت هذه الجائحة على كافة المؤسسات الحيوية بشكل عام والمؤسسات التعليمية بشكل خاص، وأصبحت الاتصالات وثورة المعلومات محورا أساسيا للفكر الإنساني والمادة الشاغلة للحياة العصرية؛ فكان لزاما أن تدخل فى صلب المناهج والبرامج التعليمية، حيث كان الحل الوحيد هو التركيز على التعليم الهجين وجودة مناهج وطرق التدريس المستخدمة فيه وإيجاد السبل للتغلب على مشاكله وعليه تم استخلاص مجموعة من الاستنتاجات وهي:

1. أهمية الجمع بين التعليم التقليدى (وجها لوجه) مع التعليم الهجين من خلال المنصات التعليمية.
2. تطوير المهارات لدى الطلاب فى استخدام الإنترنت فى البحث والتعلم والتواصل خلال العملية التعليمية.
3. أهمية البرامج الإلكترونية الممنهجة والمبنية على المنهج الذي يدرس خلال المراحل الدراسية المختلفة.
4. عدم توافر خدمات الإنترنت المجانية فى مصر يجعل الطلبة ذوي المستوى المعيشي الضعيف غير قادرين على الاستقرار فى الدراسة.
5. لا يراعى التعليم الهجين الفروقات الفردية ين المستوى العلمية للطلبة.

التوصيات:

نتيجة لاستمرار جائحة كرونا وتأثيراتها الحالية والمستقبلية وخاصة فى عناصر المنظومة التعليمية نوصي بالآتي:

1. تدريب أعضاء هيئة التدريس على إستراتيجيات التدريس التى تهتم بالطالب لأهميتها فى تحسين الدافعية للتعلم. كما أصبح التعليم

"الهجين" (نظام الدمج بين التعليم وجها لوجه والتعليم الإلكتروني)، أصبح حقيقة وواقعا في مصر، مع تضافر النظامين أو الأسلوبين معا لصالح التعليم والمتعلم معا.

2. تدريب أعضاء هيئة التدريس على تطبيق التعليم الهجين (الإلكتروني مع التقليدي) عند تطبيق إستراتيجية التدريس.
3. إعادة النظر فى البرامج والمناهج التعليمية وإستراتيجية تنفيذها من أجل إستيعاب مفهوم التعليم الهجين.
4. الاهتمام بالأنشطة الفعالة التى تعتمد على فاعلية الطلاب وعلى كونه المحور الرئيسى فى العملية التعليمية.
5. تطبيق طرق تدريس متنوعة وأساليب إستراتيجية فى التعليم الهجين.
6. توفير الدعم المادى لتوفير مستلزمات وتقنيات التعليم الالكترونى من أجهزة حاسب آلي ووسائل عرض إلكتروني وشبكات اتصال عبر الانترنت وقواعد بيانات ومكتبات افتراضية وكتب الكترونية مع شبكاتها وقاعات وتأسيس مناسب لهذا النوع من التعليم.
7. توفير بيئة أساسية قادرة على مواكبة هذا النوع من التعليم كما هو الحال فى الدول الغربية.
8. ضرورة الاستثمار الفعال فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير البنية التحتية اللازمة وكذلك توفير القوانين المنظمة والأنظمة الراعية لهذه التكنولوجيا وتنمية وتأهيل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بجميع القوانين عن الاستخدامات الرقمية ضمن القضاء الالكترونى المتميز لنشر الثقافة القانونية وللحماية لكل من الطالب وعضو هيئة التدريس خلال التعامل مع المواقع الإلكترونية.

هوامش البحث:

[1] **Sintena**, E. J. (2020). Effect of covit-19 on the performance of grad 12 student: Implication for STEM Education, Eurasia journal of Mathematics, science and Technology Education,16 (7), 153-172

[2] **مصطفى أحمد عبدالله، وعادل حلمي أمين** (2020). "تصور مقترح لتطوير التعليم الهجين بمدارس التعليم الثانوي العام بمصر في ظل جائحة كورونا المستجد covid -19 مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 517 (7)، 82-1.

[3] جمال على خليل الدهشان، (2020)، مستقبل التعليم بعد جائحة كورونا: سيناريوهات استشرافية. المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، 3 (4)، 105 – 169.

[4] قرار المجلس العلى للجامعات (2020)
https://www.alexu.edu.eg/index.php/2018-04-02-10-35-29/5757

[5] **أماني عبد القادر محمد شعبان**، (2018)، مقومات استخدام التعليم المدمج في الدراسات العليا التربوية بجامعة القاهرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة كلية التربية – جامعة المنوفية، 33 (1)، 316-351.

[6] إبراهيم عبد الوكيل الفار (2012)، تربويات تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين، الدلتا لتكنولوجيا الحاسبات، القاهرة، دار الكتب والوثائق المصرية.

[7] محمد عطية خميس (2003). منتوجات تكنولوجيا التعليم. القاهرة دار الكلمة.

[8] Partridge, H., Ponting, D. & Mecay, M. (2011). Good practice report :blended learning, Australian learning and teaching council.

[9] **اتحاد الجامعات العربية** (2020)". (الدليل العملى لجودة برامج التعلم عن بعد." الأردن: مجلس ضمان الجودة والاعتماد باتحاد الجامعات العربية.

[10] قوائم مؤسسات التعليم العالي المُعتمدة بجمهورية مصر العربية
chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://mohesr.gov.eg/ar-eg

المراجع العربية:

- **اتحاد الجامعات العربية (2020)**. "الدليل العملى لجودة برامج التعلم عن بعد". الأردن: مجلس ضمان الجودة والاعتماد باتحاد الجامعات العربية.
- **أسماء أحمد عزت عثمان (2023)**، دور الجامعة في تطبيق التعليم الهجين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية جامعة أسيوط، المجلد 39، العدد 1.2 يناير 2023.
- **أماني عبد القادر محمد شعبان، (2018)**، مقومات استخدام التعليم المدمج في الدراسات العليا التربوية بجامعة القاهرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة كلية التربية– جامعة المنوفية، 33 (1)، 316 -351.
- **أمل بنت رجاء المحمدى (2021)**. "تقييم تجربة التعلم عن بعد خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلبة الجامعات السعودية. مجلة دراسات فى التعليم العالى. ISSN:2536-9245
- **جمال على خليل الدهشان، (2020)**، مستقبل التعليم بعد جائحة كورونا: سيناريوهات استشرافية. المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، 3 (4)، 105 – 169.
- **عمر سيد خليل وآخرون**، تقييم تجربة التعليم الهجين في ظل جائحة كورونا (Covid-19) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط، مجلة دراسات فى التعليم العالى. ISSN:2536-9245
- **قرار المجلس العلى للجامعات (2020)**
https://www.alexu.edu.eg/index.php/2018-04-02-10-35-29/5757

- **قوائم مؤسسات التعليم العالي المُعتمدة بجمهورية مصر العربية** chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://mohesr.gov.eg/ar-eg
- **مصطفى أحمد عبدالله، وعادل حلمي أمين (2020).** "تصور مقترح لتطوير التعليم الهجين بمدارس التعليم الثانوي العام بمصر في ظل جائحة كورونا المستجد 19- covid مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 517 (7)، 82-1.
- **ندى محمد جاسر (2020).** "التحديات التي تواجه طلاب وطالبات الجامعات السعودية في بيئة التعلم عن بعد أثناء جائحة كورونا" مجلة دراسات فى التعليم العالى. ISSN:2536-9245.

المراجع الأجنبية:

- Henriksen, D., Creely, E., Henderson, M. (2020). Folk Pedagogies fo teacher educator transitions: Appoaches to synchronous onlin learning in the wake of Covid-19, JI. Of Technology and teacher education. 28(2)-201-209.
- Jose, M., Serpa, S., (2020). The Global Crisis Brought about by SARS- COV-2 and Its Impact on Education: An Overview of the Portuguese Panorama. Sci Insigt Edu Front, 5(2), 525-530.
- Jun, X.. Hong Zheng, S., Tzu- Han lin, M., Zhimin, P., Hsu-Chen. C. (2020). What makes learnes a good fit for hybrid learning? Learning cometences as predictors of experience and satisfaction in hybrid learning space. British Journal of Educational technology, 51(4), 1203-1219.
- Partridge, H., Ponting, D. & Mecay, M. (2011). Good practice report: blended learning, Australian learning and teaching council.
- Sintena, E.J. (2020). Effect of covit-19 on the performance of grad 12 student :Implication for STEM Education, Eurasia journal of Mathematics, science and Technology Education,16 (7), 153-172.

[11] **ندى محمد جاسر (2020).** "التحديات التي تواجه طلاب وطالبات الجامعات السعودية في بيئة التعلم عن بعد أثناء جائحة كورونا" مجلة دراسات فى التعليم العالى. ISSN:2536-9245.

[12] Henriksen, D., Creely, E., Henderson, M. (2020). Folk Pedagogies fo teacher educator transitions: Appoaches to synchronous onlin learning in the wake of Covid-19, JI. Of Technology and teacher education. 28(2)-201-209.

[13] Jose, M., Serpa, S., (2020). The Global Crisis Brought about by SARS -COV-2 and Its Impact on Education: An Overview of the Portuguese Panorama. Sci Insigt Edu Front, 5(2), 525-530.

[14] **أمل بنت رجاء المحمدى (2021).** "تقييم تجربة التعلم عن بعد خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلبة الجامعات السعودية. مجلة دراسات فى التعليم العالى. ISSN:2536-9245

[15] Jun, X. Hong Zheng, S., Tzu- Han lin, M., Zhimin, P., Hsu-Chen.C. (2020). What makes learnes a good fit for hybrid learning ?Learning cometences as predictors of experience and satisfaction in hybrid learning space. British Journal of Educational technology, 51(4), 1203-1219.

[16] **عمر سيد خليل وآخرون،** تقييم تجربة التعليم الهجين في ظل جائحة كورونا (Covid– 19) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط، مجلة دراسات فى التعليم العالى. ISSN:2536-9245

[17] **أسماء أحمد عزت عثمان،** دور الجامعة في تطبيق التعليم الهجين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية جامعة أسيوط، المجلد 39، العدد 1.2 يناير 2023.

تقييم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس لضمان التميز في الأداء (دراسة حالة كلية الآداب والعلوم – فرع توكرة – جامعة بنغازي)

أ. نجاة عبد الرسول أبريك العشيبي
أستاذ مساعد/ رئيس قسم ضمان الجودة وتقييم الأداء بكلية الآداب والعلوم
توكرة – جامعة بنغازي
Najat.alshabie@udo.edu.ly

الملخص: *هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم فرع توكرة – جامعة بنغازي، من وجهة نظر طلبة الكلية، وتكونت عينة الدراسة من 70 طالب وطالبة، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية، تكونت أداة الدراسة من استبانه مكونة من 50 فقرة موزعة على ستة محاور. توصلت الدراسة إلى أن مستوى الأداء التدريسي العام لأعضاء هيئة التدريس بالكلية كان بدرجة متوسطة في جميع المحاور وبمتوسط عام (2.21) وانحراف معياري (1.48) وأن محور أداء عضو هيئة التدريس في مجاله الشخصي كان بدرجة كبيرة وبالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (2,40) وانحراف معياري (1.48)، وانتهى البحث بجملة من التوصيات التي من شأنها الارتقاء بالأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بالكلية.*

الكلمات المفتاحية: *الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، جامعة بنغازي، فرع توكرة.*

المقدمة:

يعد عضو هيئة التدريس أحد أهم العناصر الأساسية للارتقاء بالعملية التعليمية وصولاً إلى التميز في جودة المخرجات، إذ يلقى على عاتقه مسؤولية تنفيذ البرامج والخطط الدراسية والسير بالعملية التعليمية والرقي بها نحو الأفضل، وهو أحد المحاور الرئيسية في تقييم العملية التعليمية، ولتفعيل دور الأستاذ الجامعي لابد أن يخضع عمله للتقويم وهناك إجراءات عالمية لتقويم عضو هيئة التدريس أخذت بها الدول المتقدمة ومنها الإجراءات التي تتبعها الجامعات الأمريكية في الوقت الحاضر لتقويم الأداء التدريسي فيها بما يعرف بتقويم الطلاب لأعضاء هيئة التدريس عن طريق توزيع نماذج خاصة من الاستبيانات على الطلبة في نهاية كل فصل دراسي، لمعرفة وجهات نظرهم في الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس الجامعي لان الطالب الجامعي هو أكثر الأشخاص معايشة لأستاذ الجامعة، مما يمكنه من الحكم الصحيح على الأداء الأكاديمي لأستاذ الجامعة [5] كما اختلفت الدراسات والبحوث المنشورة في المعايير المستخدمة لتقويم عضو هيئة التدريس، إلا أنها أجمعت في معظمها على أن التقويم يجب أن ينبثق من واجبات أسس ومعايير واضحة قابلة للقياس، وهي التدريس، والإنتاج العلمي، والإشراف على الرسائل الجامعية، والنشاط العلمي، وخدمة المجتمع والأعمال الإدارية، ورأي الطلبة ورأي الزملاء ورأي المسؤول المباشر، وبينت هذه الدارسات أن هذه المعايير قابلة للزيادة والنقصان تبعاً لأهداف المؤسسة، حيث يجب تقويم أعضاء هيئة التدريس في مدى مساهمتهم في تحقيق أهداف المؤسسة، الأكاديمية وفي ضوء واجباتهم المحددة في وثائق المؤسسة الرسمية [1]. أن الحرية الأكاديمية المعطاة لعضو هيئة التدريس تجعل عملية تقويم أداء أدائه الجامعي صعبة المنال إذا ما عرفنا بأن الأستاذ الجامعي يمتلك من الحرية الأكاديمية ما تجعله مسولاً أمام نفسه من خلال تحقيقه للأهداف التعليمية أو تحقيق مفردات المناهج الدراسية ودون إخضاعه للرقابة، فالرقابة هنا ذاتية مع إعطاء دور للقسم العلمي في متابعة العملية التعليمية من خلال الاتصال بعضو هيئة التدريس الجامعي. وقد يهمل الأستاذ الجامعي تطوير ذاته مع ما يستجد من تطورات علمية في مجالات متعددة تمس تخصصه أو تخصصات أخرى، وبهمل الاطلاع على كل ما يستجد من معارف ومعلومات مما يكون له أثراً سلبيا في مدى امتلاكه للمعلومات ومدى اكتسابه منها وتحقيقه لها وبالتالي يولد لديه أثراً سلبيا في تعامله مع الطلبة وتدريسهم [3].

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

س: ما مستوى جودة أداء أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم– فرع توكرة من وجهة نظر طلبتهم وفق معايير الجودة؟

ولتحقيق هدف البحث وللإجابة عن تساؤل الدراسة تم اعتماد قائمة بمعايير الجودة في الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الجودة الشاملة "استبانه مرجع [2] مكونة من 50 فقرة موزعة على ست محاور وهي:

1. أداء عضو هيئة التدريس في أول محاضرة يدرسها.

2. أداء عضو هيئة التدريس أثناء تنفيذه للمحاضرة داخل القاعة الدراسية.
3. توجيه الأسئلة المناسبة أثناء سير المحاضرة.
4. استخدام طرق واستراتيجيات التدريس.
5. عضو هيئة التدريس أثناء تفاعله واتصاله بالطلبة.
6. أداء عضو هيئة التدريس في مجاله الشخصي.

أهداف الدراسة:

1. دراسة واقع الأداء التدريسي لكية الآداب والعلوم– فرع توكرة.
2. تقييم مستوى جودة أداء أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم– فرع توكرة، من خلال استطلاع أراء عينة عشوائية من الطلبة من مختلف أقسام الكلية.
3. تعتبر هذه الدراسة مفيدة لأعضاء هيئة التدريس أنفسهم حيث تساهم في التعرف على نقاط الضعف والقوة في أدائهم التدريسي ومن ثم العمل على تحسين وتطوير جودة أدائهم بما يحقق أهداف العملية التعليمية.

أهمية الدراسة:

1. الدراسة الأولى التي تناولت مستوى جودة أداء أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم – فرع توكرة.
2. تقيم جودة أداء عضو هيئة التدريس في الكلية والذي يعتبر أحد ركائز العناصر الأساسية التي تساهم في تطوير وتحسين العملية التعليمية.
3. قد يسهم هذا البحث في تنمية و تطوير الأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس بالكلية.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة كلية الآداب والعلوم– فرع توكرة والمسجلين خلال الفصل الدراسي 2019–2020م وتم اختيارهم بطريقة عشوائية من كل قسم.

منهجية الدراسة:

تندرج هذه الدراسة في إطار الدراسات الوصفية، والتي تقتضي منا جمع البيانات وتصنيفها ووصفها ومن ثم تحليلها.

أداة جمع البيانات:

تم جمع بيانات الدراسة عن طريق الاستبانة، حيث تكونت الاستبانة من 50 فقرة توزعت على (6) محاور، المحور الأول "أداء عضو هيئة التدريس في أول محاضرة يدرسها" وتم قياسه ب (9) فقرات، والمحور الثاني "أداء عضو هيئة التدريس أثناء تنفيذه للمحاضرة داخل القاعة الدراسية" وتم قياسه ب (10) فقرات، والمحور الثالث "توجيه الأسئلة المناسبة أثناء سير المحاضرة" وتم قياسه ي (10) فقرات، المحور الرابع "استخدام طرق واستراتيجيات التدريس" وتم قياسه ب (9) فقرات، المحور لخامس "عضو هيئة التدريس أثناء تفاعله واتصاله بالطلبة" وتم قياسه ب (10) فقرات، المحور السادس "أداء عضو هيئة التدريس في مجاله الشخصي" وتم قياسه ب (6) فقرات، وكان التقييم عام لأعضاء هيئة التدريس بالكلية. وقد صيغ المحورين في الاستبيان على شكل عبارات بمقياس ليكرات (Likert scale) الثلاثي لقياس درجة الرضا (كبيرة، متوسطة، ضعيفة) حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخراج الدرجات والرتب للفقرات 1–50 واعتماد المعيار الأتي لتحديد درجات الرتب (ضعيفة، متوسطة، كبيرة)) فالضعيفة من 1– 1.66 والمتوسطة من 1.67–2.33 والكبيرة من 2.34–3 وتم ربط أسئلة المحاور بمشكلة الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدنا في دراستنا على استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

الدراسات السابقة:

يعتبر عضو هيئة التدريس هو أحد العناصر الرئيسية في تطوير وتحسين مخرجات التعليم العالي ضمن إدارة الجودة الشاملة وصولاً إلى التميز في الأداء، ولضمان التميز في الأداء يجب أن يخضع عمله للتقييم، حيث قام [1] بتقديم إطار نموذج لتقييم أداء أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي للجامعات العربية.

أظهرت الدراسة التي أجراها [3] لتقييم الأداء التدريسي من وجهة نظر الطلبة في جامعة القادسية، إلى وجود أثر لمتغير الجنس والمرحلة الدراسية في تقويم الطلبة لأعضاء هيئة التدريس بالنسبة للأهداف التعليمية.

وأشارت الدراسة التي أجرها [6]. لتقييم الكفاءة المهنية لأعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلابهم وفق معايير الجودة والاعتماد المؤسسي، دراسة حالة في جامعة بسكرة إلى أن مستوى كفاءة ألأداء التدريسي بجامعة بسكرة جاء مرتفعاً وفقاً لمعايير الدراسة وبمتوسط حسابي (3.568).

توصلت الدراسة التي أجرها [4] إلى أن المتوسط الحسابي لواقع الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الجوف بلغ (3.29) بدرجة متوسطة، كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات طالبات كلية التربية في واقع الأداء التدريسي كما

أشارت النتائج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغير التخصص ومتغير السنة الدراسية.

كما بينت نتائج دراسة [2]، أن مستوى الأداء التدريسي العام لأعضاء هيئة التدريس بالكلية متوسط في جميع المحاور.

النتائج والمناقشة:

التحليل الوصفي لبيانات الدراسة:

جدول (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقيم مستوى أداء عضو هيئة التدريس في أول محاضرة يدرسها بكلية الآداب والعلوم – فرع توكرة.

م	المعيار ومدى درجة توافره 1- أداء عضو هيئة التدريس في أول محاضرة يدرسها.	كبيرة التكرار	متوسطة التكرار	ضعيفة التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1	يعرف بنفسه للطلبة بكل سرور.	39	27	4	2.50	1.58	كبيرة
2	يعرض مساق وأهداف تدريس المقرر الدراسي.	28	34	8	2,28	1.50	متوسطة
3	يعرض على الطلبة مقدمة عن طبيعة المقرر الذي يقوم بتدريسه.	31	30	9	2.31	1.51	متوسطة
4	يستشير الطلبة عن مناسبة موعد محاضرات المقرر.	26	19	25	2.01	1.41	متوسطة
5	يخبر طلبته عن ما يتطلبه المقرر من أنشطة وأساليب تقويم.	30	28	12	2.25	1.50	متوسطة
6	يطلب من الطلبة إخباره بملاحظاتهم وخلفياتهم عن المقرر ليعتمد عليها في تحديث للمعارف العلمية.	24	31	15	2.12	1.45	متوسطة
7	يؤكد للطلبة ان الكتاب الملزم ليس المصدر الوحيد للمعرفة العلمية التي يدرسونها.	29	32	9	2.28	1.50	متوسطة
8	يبلغ الطلبة عن فترة تواجده في بمكتبه خلال أسبوع.	18	23	29	1.84	1.35	متوسطة
9	يحدد زمن بدء المحاضرة ومتى تنتهي.	40	24	6	2.48	1.57	كبيرة

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (1) تبين أن "مستوى أداء عضو هيئة التدريس في أول محاضرة يدرسها" كانت بدرجة متوسطة لمعظم الفقرات بنسبة 77.77% باستثناء الفقرتان الأولى كانت بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي (2.50) وانحراف معياري (1.58)، والفقرة الأخيرة كانت بدرجة كبيرة هي الأخرى بنسبة 22.22% بمتوسط حسابي (2.48) وانحراف معياري (1.57)، مما يبين أن تقييم مستوى أداء عضو هيئة التدريس في أول محاضرة يدرسها" كانت بدرجة متوسطة بنسبة 77.77% بمتوسط حسابي عام 2.23 وانحراف معياري 1.49.

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقيم مستوى أداء عضو هيئة التدريس أثناء تنفيذه للمحاضرة داخل القاعة الدراسية بكلية الآداب والعلوم – فرع توكرة.

م	2- أداء عضو هيئة التدريس أثناء تنفيذه للمحاضرة داخل القاعة الدراسية.	كبيرة التكرار	متوسطة التكرار	ضعيفة التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1	يستثمر وقت المحاضرة منذ دخول القاعة الدراسية وحتى الخروج منها دون هدر للوقت.	31	36	3	2.40	1.54	كبيرة
2	يسمح بدخول الطلبة المتأخرين ويهتم بتحضير الغياب ويثيب الحاضرين.	29	32	9	2.40	1.54	كبيرة
3	يستخدم أساليب تهيئة تستثير دافعية الطلبة لتلقي المحاضرة بتشوق.	20	38	12	2.11	1.45	متوسطة
4	إلمامه بمفاهيم المقرر وتمكنه من تدريسها بفاعلية.	26	32	12	2.20	1.48	متوسطة
5	يربط أفكار المحاضرة الجديدة بخبرات الطلبة السابقة.	23	35	12	2.15	1.46	متوسطة
6	يوضح العلاقة بين المقرر الحالي بمجالات المعرفة والمقررات الأخرى.	33	23	14	2.27	1.50	متوسطة
7	يوازن في الشرح بين الجوانب النظرية والتطبيقية للمقرر.	40	22	8	2.45	1.56	كبيرة
8	يوجه الطلبة للاستفادة من مكتبة الكلية والمكتبات الأخرى.	24	24	22	2.02	1.42	متوسطة
9	يساهم في بناء ثقة الطالب بنفسه بتنمية الاتجاهات الإيجابية لديهم.	29	21	20	2.12	1.45	متوسطة
10	يساعد الطلبة على اكتساب مهارات حل المشكلات، التفكير الإبداعي، البحث العلمي، الإتقان في العمل، التعليم الذاتي، البحث عن مصادر المعرفة....الخ.	22	27	21	2.01	1.41	متوسطة

يتبين من الجدول رقم (2) إن درجة توافر "أداء عضو هيئة التدريس أثناء تنفيذه للمحاضرة داخل القاعة الدراسية" كانت بدرجة متوسطة لغالبية الفقرات (3، 4، 5، 6، 8، 9، 10) بنسبة 70% بمتوسط حسابي تراوح بين (2.01) وانحراف معياري (1.41) للفقرة رقم (10) ومتوسط حسابي (2.27) وانحراف معياري (1.50) للفقرة (6)، باستثناء الفقرات (7،2،1) كانت بدرجة كبيرة بنسبة 30% بمتوسط حسابي تراوح بين (2.40) وانحراف معياري (1.54) للفقرة رقم (2،1)، وبمتوسط حسابي تراوح بين (2.45) وانحراف معياري (1.56) للفقرة رقم (7)، ومن خلال هذه النتائج يتبين أن تقييم أداء عضو هيئة التدريس أثناء تنفيذه للمحاضرة داخل القاعة الدراسية" كان بدرجة متوسطة بنسبة 70%، بمتوسط حسابي عام 2.21 وانحراف معياري 1.48.

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقيم مستوى توجيه الأسئلة المناسبة أثناء سير المحاضرة بكلية الآداب والعلوم – فرع توكرة.

م	3- توجيه الأسئلة المناسبة أثناء سير المحاضرة.	كبيرة التكرار	متوسطة التكرار	ضعيفة التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1	يوجه أسئلة تثير اهتمام الطلبة وتزيد من دافعيتهم وتحافظ على استمراريتها.	32	31	7	2.35	1.53	كبيره
2	يوجه الأسئلة إلى جميع الطلبة دون تحيز.	29	37	4	2.31	1.51	متوسطة
3	يطرح أسئلة متنوعة تحفز الطلبة على التفكير والبحث والاستقصاء.	27	32	11	2.22	1.48	متوسطة
4	يشجع الطلبة على الاستفسار وإبداء آرائهم ومقترحاتهم وتبادلها مع زملائهم.	30	30	10	2.28	1.50	متوسطة
5	يشجع الطلبة على جمع المعلومات المناسبة حول المشكلة المطروحة بأنفسهم.	17	37	16	2.01	1.41	متوسطة
6	يحرص على تقديم تغذية راجعة لإجابات الطلبة.	17	36	17	2.00	1.41	متوسطة

أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (3) أن مستوى تقييم "توجيه الأسئلة المناسبة أثناء سير المحاضرة" كان بدرجة متوسطة لمعظم الفقرات بنسبة 83.33% بمتوسط حسابي تراوح بين (2.00) وانحراف معياري (1.41) للفقرة رقم (6)، ومتوسط حسابي (2.35) وانحراف معياري (1.53) للفقرة رقم (1) بنسبة 16.66% مما يشير إلى أن تقييم "توجيه الأسئلة المناسبة أثناء سير المحاضرة" كان بدرجة متوسطة بنسبة 83.33% بمتوسط حسابي عام 2.22 وانحراف معياري 1.48.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقيم مستوى أداء عضو هيئة التدريس في استخدام طرق واستراتيجيات التدريس بكلية الآداب والعلوم – فرع توكرة.

م	4- استخدام طرق واستراتيجيات التدريس.	كبيرة التكرار	صغيرة التكرار	ضعيفة التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1	يستخدم طرق واستراتيجيات تدريسية متنوعة ومناسبة لطبيعة المقرر.	23	39	8	2.21	1.48	متوسطة
2	يستخدم استراتيجيات تراعي الفروق الفردية بين الطلبة تضمن مشاركاتهم أثناء شرح المحاضرة.	20	36	17	2.08	1.44	متوسطة
3	يوفر مصادر تعلم متنوعة من كتب، وانترنت، ومشاريع، ومكاتب...الخ	23	21	26	1.95	1.39	متوسطة
4	يستخدم طرق تدريس تعزز التعليم الذاتي لدى الطلبة.	22	32	16	2.08	1.44	متوسطة
5	يوفر أنشطة التعليم المناسبة من مناقشات ورحلات وتقارير.	13	33	24	1.84	1.35	متوسطة
6	يوظف التكنولوجيا الحديثة في التدريس من داتا شو وبوربوينت وايميل.	27	23	20	2.10	1.44	متوسطة
7	يلخص عناصر المحاضرة تلخيصا جيدا بعد الانتهاء من الشرح.	26	32	12	2.31	1.51	متوسطة
8	يدرب الطلبة على استخدام الانترنت للحصول على المعلومات والمعارف المرتبطة بالمادة.	20	18	32	1.82	1.35	متوسطة
9	يسخر إمكانيات البيئة المحلية المتاحة بالكلية في إعداد وتوفير الوسائل المناسبة.	22	24	24	1.97	1.40	متوسطة

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (4) أن مستوى تقييم "أداء عضو هيئة التدريس في استخدام طرق واستراتيجيات التدريس" كانت بدرجة متوسطة لجميع الفقرات بنسبة 100%، بمتوسط حسابي تراوح بين (1.82) وانحراف معياري (1.35)، للفقرة رقم (5) ومتوسط حسابي (2.31) وانحراف معياري (1.51) للفقرة رقم (7) مما يشير إلى ان مستوى تقييم "أداء عضو هيئة التدريس في استخدام طرق واستراتيجيات التدريس" كانت بدرجة متوسطة بمتوسط عام 2.04، وانحراف معياري 1.42.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقيم مستوى أداء عضو هيئة التدريس أثناء تفاعله واتصاله بالطلبة بكلية الآداب والعلوم – فرع توكرة.

م	5- عضو هيئة التدريس أثناء تفاعله واتصاله بالطلبة.	كبيرة التكرار	متوسطة التكرار	ضعيفة التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1	يتعرف على أسماء الطلبة وبناديهم بأسمائهم أثناء المناقشة.	47	19	4	2.61	1.61	كبيرة
2	يتحدث بصوت واضح ومسموع ومتنوع النبرات وبلغة سليمة.	35	32	3	2.45	1.56	كبيرة
3	يدير الحوار والمناقشة بنجاح داخل القاعة الدراسية وخارجها.	33	27	10	2.07	1.43	متوسطة
4	يوفر حوافز وتعزيزات كافية لتشجيع الطلبة في الوقت المناسب.	21	31	20	1.91	1.38	متوسطة
5	يبلغ الطلبة مسبقا عن تغير موعد ومكان المحاضرة.	23	32	13	2.18	1.47	متوسطة
6	يحترم آراء طلبته وان اختلف معهم في الرأي.	22	39	9	2.10	1.44	متوسطة
7	يتيح الفرصة للطلبة لإبداء آرائهم العلمية وانتقاداتهم بكل حرية.	16	44	11	2.10	1.44	متوسطة
8	لا يستخدم العبارات المحبطة للطلبة او السخرية منهم.	23	32	15	2.11	1.45	متوسطة
9	ينوع في استخدام لغة الجسد بشكل مناسب أثناء شرح المحاضرة.	17	39	14	2.04	1.42	متوسطة
10	يوضح مشاعره الايجابية نحو طلبته.	23	36	10	2.15	1.46	متوسطة

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (5) أن مستوى تقييم "عضو هيئة التدريس أثناء تفاعله واتصاله بالطلبة" كانت بدرجة متوسطة بنسبة 80% بمتوسط حسابي تراوح بين (1.91) وانحراف معياري (1.38) للفقرة رقم (4) ومتوسط حسابي (2.18) وانحراف معياري (1.47) للفقرة رقم (5) باستثناء الفقرتان الأولى والثانية كانت بدرجة كبيرة بنسبة 20% بمتوسط حسابي (2.45) وانحراف معياري (1.56) للفقرة الأولى، وبمتوسط حسابي (2.61) وانحراف معياري (1.61) للفقرة الثانية، مما يشير إلى أن تقيم "عضو هيئة التدريس أثناء تفاعله واتصاله بالطلبة" كانت بدرجة متوسطة بنسبة 80%. بمتوسط عام 2.17 وانحراف معياري 1.47.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقيم مستوى أداء عضو هيئة التدريس في مجاله الشخصي بكلية الآداب والعلوم – فرع توكرة.

م	6- أداء عضو هيئة التدريس في مجاله الشخصي.	كبيرة التكرار	متوسطة التكرار	ضعيفة التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1	يتمتع بشخصية قوية متوازنة تتحلى بالخلاق الفاضلة والإخلاص والدعابة.	44	22	4	2.57	1.60	كبيرة
2	يعتز بمهنة التدريس وبرسالته كمعلم.	42	26	2	2.57	1.60	كبيرة
3	يحافظ على الظهور الشخصي بمظهر لائق.	49	15	6	2.61	1.61	كبيرة
4	يلتزم بآداب مهنة التدريس وأخلاقياتها.	43	23	4	2.55	1.59	كبيرة
5	يشارك في المعارض والمؤتمرات العلمية داخل الجامعة وخارجها.	18	33	19	1.98	1.40	متوسطة
6	يعوض ما فاته من محاضرات بالوقت المناسب للطلبة.	25	30	15	2.14	1.46	متوسطة

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (6) يتبين أن "أداء عضو هيئة التدريس في مجاله الشخصي" كانت بدرجة كبيرة بنسبة 66.66% لغالبية الفقرات (1، 2، 3، 4) بمتوسط حسابي تراوح بين (2.61-2.55) وانحراف معياري تراوح بين (1.59-1.61)، باستثناء الفقرتان رقم (5، 6) كانتا بدرجة متوسطة بنسبة 33.33%، بمتوسط حسابي (1.98) وانحراف معياري للفقرة رقم (5) ومتوسط حسابي (2.14) وانحراف معياري (1.46) للفقرة رقم (6)، مما يوضح أن تقييم مستوى "أداء عضو هيئة التدريس في مجاله الشخصي" كان بدرجة كبيرة بنسبة 66.66% بمتوسط حسابي 2.40 وانحراف معياري 1.45.

الاستنتاج:

توصلت الدراسة إلى أن مستوى الأداء التدريسي العام لأعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم توكرة كان بدرجة متوسطة في جميع المحاور بنسبة مئوية 88.33% وبمتوسط عام (2.22) وانحراف معياري (1.48) باستثناء محور أداء عضو هيئة التدريس في مجاله الشخصي جاء بدرجة كبيرة وبالمرتبة الأولى بنسبة مئوية 66.16%، وبمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري (1.48).

في ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات لمتخذي القرار بالجامعة من أجل رفع مستوى جودة أداء أعضاء هيئة التدريس لضمان التميز في الأداء بالكلية وبناءً على ما سبق توصي الدراسة بما يأتي:

1. استخدام نتائج الدراسة من قبل الكلية والجامعة لوضع الخطط اللازمة لرفع مستوى جودة أداء أعضاء هيئة التدريس بالكلية لضمان التميز في الأداء.
2. تزويد أعضاء هيئة التدريس بالكلية بنتائج الدراسة وبالتوصيات النهائية ليستفيد منها بتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.
3. عقد دورات تدريبية وورش عمل لتطوير الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بالكلية.

المراجع:

1. أبوالرب، عماد وباسم برقاوي. 2016. أطار نموذج لتقييم جودة أداء عضو هيئة التدريس. المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي.
2. القحفة، أحمد عبدالله أحمد. 2014. مدى توافر معايير الجودة في الأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس بكلية التربية النادرة من وجهة نظر طلبة الكلية. مجلة جامعة الناصر. العدد (4). ص 238-277.
3. المناصير، حسين جدوع مظلوم. وجبار رشك شناوة الدايني. 2008. تقويم أداء عضو هيئة التدريس من وجهة نظر طلبة قسم التاريخ. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية. العددان (2-1). المجلد. (7) ص177-202.
4. عياصرة، عطاف منصور. 2017. تقييم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الجوف. من وجهة نظر الطالبات.

International Journal of Educational Psychological Studies – Vol. 2, No. 3, 2017, pp. 413 – 429.

5. غنيم، أحمد علي، وصبرية مسلم البحيوي. 2004. تقويم الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس في جامعة الملك عبدالعزيز من وجهة نظر الطلاب والطالبات. مجلة مركز بحوث كلية التربية. جامعة الملك سعود. الرياض.
6. منصوري، كمال ومحمد قريشي. 2017. تقييم الكفاءة المهنية لأعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلابهم. وفق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. العدد (6). ص 345-372.

معايير جودة الرسالة الاعلانية للمؤسسات التعليمية وأثرها على الصورة الذهنية للمؤسسة في المجتمع

د. أحمد السعيد صقر – أستاذ مساعد – كلية الاعلام
كلية ليوا – الامارات العربية المتحدة
Ahmed.sakr@khawarizmi.com
00971566499779

الملخص:

مقدمة: توجد العديد من المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة التي تقدم خدمات التعليم للمجتمع، توفّر تلك المؤسسات مجموعة متنوعة من برامج الدراسة في مراحل سنية مختلفة وبرامج جامعية مثل برامج البكالوريوس، وبرامج الدراسات العليا، وتسعى بشكل دائم للحصول على الاعتماد الأكاديمي من قبل المنظمات المخولة لذلك وتحقيق أعلى معايير الجودة في تقديم خدماتها للمجتمعات، والاعتماد الأكاديمي هو اعتراف أكاديمي رفيع ببرامج المؤسسة من قبل أحد الهيئات الأكاديمية المصنفة عالمياً في هذا المجال.

ومع تزايد عدد مقدمي الخدمات التعليمية بمختلف مراحلها، وأنواعها عامة أو خاصة أو شراكات تعليمية ومنح ومؤسسات، سعت كل مؤسسة لأثبات وجودها على مستوي المجتمع (متلقي الخدمة) وتعلن عن مكانتها وبرامجها ومؤهلاتها المادية والعلمية والعاملين فيها سعيا منها لجذب منسوبيها المحتملين.

وترك لنا هذا المجال تساؤل عن معايير هذه الرسالة الاعلانية للمجتمع، والوقوف بمسافة بعيدا عن السعي للمرابحة وفقد المصداقية، والتي تعد أحد ركائز المؤسسة التعليمية في المجتمع، وهنا كان لزاما علينا البحث عن معايير للرسالة الاعلانية لمقدمي الخدمات التعليمية وأخلاقياتها، حماية لها من الانحدار الى المنافسة التجارية أو استخدام تقنيات إعلانية تجارية لا تتوائم مع سمو الرسالة التي تقدمها المؤسسة التعليمية.

الرسالة الاعلانية:

الرسالة الاعلانية هي تلك الرسالة التي تسعى الى جذب شرائحها المستهدفة من المجتمع وايصال المعلومات المطلوبة بمقدم الخدمة بشكل مبتكر وفي ايجاز غير مخل، وتعد أحد الأذرع التسويقية للمؤسسات، ويجب أن تتسم بالإقناع والابداع وتحث متلقيها على اتخاذ الاجراء المطلوب، مع سعيها الدائم لتلبية احتياجات المجتمع واضافة بعد شخصي للمتلقي ببحثها عن تقديم مصلحته أولا وتلبية احتياجاته.

معايير الجودة في الإعلان:

حيث إن الجودة هي جميع النشاطات التي تم التخطيط لها بشكل مسبق واتباع منهجيات التنفيذ من خلال منظومة محكمة من الخطوات التي يمكنها اثبات أنها توفر الثقة في المنتج أو الخدمة وأنها ستفي بمتطلبات المجتمع.

والرسالة الاعلانية تستطيع أن تجذب انتباه المستهدفين، وتثير اهتمامهم وتخلق لديهم الرغبة في طلب الخدمة المعلن عنها، واقناعهم بمزاياها وفوائدها وأهميتها، وحثهم إلى الاستجابة، وتعمل علي تثبيت اسم الخدمة في ذهنه، حتي يدوم علي طلبها واستعمالها، وخلق صورة ذهنية إيجابية عن هذا الاسم.

النتائج والتوصيات:

من خلال عرض محتوى البحث نحاول أن نصل الى معايير جودة لتحديد الرسالة الاعلانية لتقديم الخدمات التعليمية للمستهدفين بدون إيصال رسائل تحد من قيمة ما تقدمه أو تذهب الى صورة منافسة تجارية مادية.

كلمات مفتاحية: *الإعلان – معايير الجودة – الصورة الذهنية – الرسالة الإعلانية.*

المقدمة:

تتواجد عديد من المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة التي تقدم الخدمات التعليمية للمجتمع، وتوفّر تلك المؤسسات مجموعة متنوعة من برامج الدراسة في مراحل سنية مختلفة وبرامج جامعية مثل برامج البكالوريوس، وبرامج الدراسات العليا، وتسعى بشكل دائم للحصول على الاعتماد الأكاديمي من قبل المنظمات المخولة لذلك وتحقيق أعلى معايير الجودة في تقديم خدماتها للمجتمعات، والاعتماد الأكاديمي هو اعتراف أكاديمي رفيع ببرامج المؤسسة من قبل أحد الهيئات الأكاديمية المصنفة عالمياً في هذا المجال.

ومع تزايد عدد مقدمي الخدمات التعليمية بمختلف مراحلها، وأنواعها عامة أو خاصة أو شراكات تعليمية ومنح ومؤسسات، سعت كل مؤسسة لأثبات وجودها على مستوي المجتمع (متلقي الخدمة) وتعلن عن مكانتها وبرامجها ومؤهلاتها المادية والعلمية والعاملين فيها سعيا منها لجذب منسوبيها المحتملين.

وترك لنا هذا المجال تساؤل عن معايير هذه الرسالة الاعلانية للمجتمع، والوقوف بمسافة بعيدا عن السعي للمرابحة وفقد المصداقية، والتي تعد أحد ركائز المؤسسة التعليمية في المجتمع، وهنا كان لزاما علينا البحث عن معايير للرسالة الاعلانية لمقدمي الخدمات التعليمية وأخلاقياتها، حماية لها من الانحدار الى المنافسة التجارية أو استخدام تقنيات إعلانية تجارية لا تتوائم مع سمو الرسالة التي تقدمها المؤسسة التعليمية.

الرسالة الاعلانية:

الرسالة الاعلانية هي تلك الرسالة التي تسعى الى جذب شرائحها المستهدفة من المجتمع وايصال المعلومات المطلوبة بمقدم الخدمة بشكل مبتكر وفي ايجاز غير مخل، وتعد أحد الأذرع التسويقية للمؤسسات، ويجب أن تتسم بالإقناع والابداع وتحث متلقيها على اتخاذ الاجراء المطلوب، مع سعيها الدائم لتلبية احتياجات المجتمع واضافة بعد شخصي للمتلقي ببحثها عن تقديم مصلحته أولا وتلبية احتياجاته.

وأمست اعلانات شبكات التواصل الاجتماعي أسلوب مبتكر ومتنامي للإعلان والذي يمكن من خلالها إنشاء "صفحة" أو "مجموعة" يمكن للمستخدمين اختيار الانضمام لها. ويمكنهم استخدام ذلك لتكوين ما يعرف باسم "مشتركين" أو "مشجبين" والاستفادة من ذلك في التسويق من أجل المنافسة والذي من دوره أصبح مكانا رحبا ورائجا لتواجد البائعين والموزعين وبالتالي أرض خصبة للمصممين واساليبهم المبتكرة.

مشكلة البحث:

حيث إن الجودة هي جميع النشاطات التي تم التخطيط لها بشكل مسبق واتباع منهجيات التنفيذ من خلال منظومة محكمة من الخطوات التي يمكنها اثبات أنها توفر الثقة في المنتج أو الخدمة وأنها ستفي بمتطلبات المجتمع.

والرسالة الاعلانية تستطيع أن تجذب انتباه المستهدفين، وتثير اهتمامهم وتخلق لديهم الرغبة في طلب الخدمة المعلن عنها، واقناعهم بمزاياها وفوائدها وأهميتها، وحثهم إلى الاستجابة، وتعمل علي تثبيت اسم الخدمة في ذهنه، حتي يدوم علي طلبها واستعمالها، وخلق صورة ذهنية إيجابية عن هذا الاسم.

من خلال عرض محتوى البحث نحاول أن نصل الى معايير جودة لتحديد الرسالة الاعلانية لتقديم الخدمات التعليمية للمستهدفين بدون إيصال رسائل تحد من قيمة ما تقدمه أو تذهب الى صورة منافسة تجارية مادية.

وفي الوقت الذي تراجع فيه الإقبال على المواقع الإلكترونية، وبالرغم من الانتقادات الشديدة التي تتعرض لها الشبكات الاجتماعية على الدوام، والتي تتهمه تلك الانتقادات بالتأثير السلبي والمباشر على المجتمع، فإن هناك من يرى فيه وسيلة مهمة للتنامي والالتحام بين المجتمعات، وتقريب المفاهيم والرؤى، والاطلاع والتعرف على ثقافات الشعوب المختلفة، إضافة لدوره الفاعل والمتميز كوسيلة اتصال ناجحة في استكشاف عوالم جديدة في مجال الاعلان بتوجهاتها واهتماماتها التقنية والفكرية وطرق مخاطبة الجماهير.

ويمكن تم تصنيف اتجاهات الإعلان عبر الشبكة الاجتماعية الى ثلاث أنواع هي:

- الإعلان المباشر الذي يعتمد على شبكة الإنترنت الخاصة بالأصدقاء.
- الإعلان المباشر الموجود على موقع التواصل الاجتماعي.
- الإعلان غير المباشر عن طريق إنشاء "مجموعات" أو "صفحات خاصة".

ويسعى النشاط الإعلاني لتغيير سلوك المستهلكين من خلال ثلاثة أساليب هي:

1. توفير المعلومات.
2. العمل على تغيير الرغبات.
3. تغيير تفضيل المستهلك للماركات المختلفة.

ثم نتطرق الى عناصر الاستراتيجية الابتكارية في تصميم الإعلان.

يحاول بعض المصممين التأثير عاطفياً على الجمهور المستهدف في الترويج لمنتجاتهم متذرعين أن خطاب العاطفة مؤثر أكثر من خطاب العقل في عملية التسويق، وذلك باستخدام الصورة الرقمية ومعالجتها لإنتاج اعلان مبهر وتقنية عالية جدا تؤكد جودة المنتج والوانه بشكل درامي وإضاءة مؤثرة تثير العاطفة عند المتلقي لامتلاكها واللعب على شغف الحواس، وهو أسلوب للمصممين يلجؤون فيه الى إعلانات تجذب العاطفة أكثر من العقل. الأمر يتعلق بكيفية اتخاذ القرارات عند المستهلكين و الذي يفسره المختصون بأن المنطقة المسؤولة عن صنع القرار في الدماغ هي نفسها المسؤولة عن العواطف و المشاعر بالتالي القرار صادر عن الدماغ و لكنه مرتبط جذرياً بالعاطفة. وخاصة أن وسائل الإعلام الاجتماعية اليوم هي المنصات التسويقية الأكثر شهرة مقارنة بغيرها من الوسائل وذلك لأنها تشارك المستهلكين حياتهم الاجتماعية بالتالي كلما كان الاعلان قريب لحياة الناس ومشاعرهم اليومية كلما كان أشد جذباً لهم.

ويري البعض أن الإعلان الناجح هو الذي يخاطب عاطفة الشخص، لأن إثارة وتحريض العاطفة يصعب ضبطه ما يجعلك تتخذ قرارات لا شعورية، أما مخاطبة المنطق فيجعلك تفكر بمنطق وبالتالي القرارات التي تصدر تكون مدروسة، لذلك يلجأ أصحاب الاعلانات لمخاطبة العواطف من اجل الحصول على العديد من القرارات اللاشعورية ومنه تحقيق الكثير من المبيعات والأرباح.

أما مخاطبة العقل في تصميم الإعلان فله عدة خصائص نلخصها في:

- الإعلانات التي تصف الخصائص والصفات المرتبطة بالسلعة.

- الإعلانات التي تصف المنافع الوظيفية أو النفسية التي يمكن الحصول عليها من السلعة.
- الإعلانات التي تهتم بتوجيه السلعة لفئة معينة من المستهلكين المرتقبين دون غيرهم.

الإطار النظري:

الارتقاء بالمنظومة التعليمية وكفاءتها من أهم قضايا المجتمع لما له من دور عظيم في بناء الإنسان، وقدرته على التعامل مع معطيات العصر، وما يشاهده من تطور متسارع، من هذا الاطار تأتي أهمية وضرورة إحداث نقلة نوعية في التعليم، حيث نؤكد على المفاهيم والممارسات التربوية السليمة، والانطلاق إلى آفاق أرحب بمفاهيم عصرية ترتبط بصورة ذهنية صحيحة عند أفراد المجتمع، ويعد مفهوم ضمان الجودة والاعتماد في العديد من المجالات وعلى رأسها التعليم.

وتعد الإعلانات الخاصة بالمؤسسات التعليمية والجامعات وبخاصة إعلانات مواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" من أحدث منتجات تكنولوجيا الاتصال والتواصل والأكثر انتشارا وشهرة حيث يري بعض الباحثين أن ظهورها يعد واحدا من أهم عشرة تقنيات ظهرت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين[1]، وتخطى دورها مجال التواصل الاجتماعي بين الأفراد فقط ، وامتد ليصبح ساحات واسعة للتعبير عن الأراء والأفكار وشمل أنشطة سياسية وفنية وثقافية وأكاديمية أيضا من خلال تداول المعلومات الخاصة وتكوين الروابط والمجموعات والدعوة الى الندوات واللقاءات بل والى التظاهرات أيضا.

وقد أحدثت مواقع التواصل الاجتماعي تطوراً كبيراً في حياة الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والسياسي، وجاءت لتشكل عالماً افتراضياً لإبداء آرائهم ومواقفهم في القضايا والموضوعات التي تهمهم بحرية غير مسبوقة واستطاعت هذه المواقع أن تمد المواطنين بقنوات جديدة للمشاركة في مناحي جديدة من الأنشطة، الأمر الذي يجعل من تلك الأنشطة شأناً عاماً يمارسه معظم الأفراد دون أن يكون مقتصراً على فئات دون أخرى، وذلك لأن هذه المواقع تشجع الأفراد غير الناشطين أو الفاعلين على المشاركة في الفعاليات المختلفة، بحيث يمكن القول أنها يمكن أن تكون هوية جديدة للفرد، وهذه الهوية تشمل الشبكات الاجتماعية الافتراضية، والمدونات، والمنتديات الإلكترونية والمجموعات البريدية، وغيرها من الأشكال والأنواع المتعددة.

وقد أصبح عدد مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت، مثل "الفيس بوك" أو ما يعرف بالإعلام الاجتماعي الجديد يشهد حركة ديناميكية من التطور والانتشار، وقد كان في بداياته مجتمعا افتراضيا على نطاق ضيق ومحدود، ثم ما لبث أن ازداد مع الوقت ليتحول من أداة تواصل نصية مكتوبة إلى أداة إعلامية سمعية وبصرية تؤثر في توجه المجتمعات وقرارات صناع القرار والمتأثرين واستجاباتهم، بل أضحت تسقط حكومات.

وكانت أهم سمات مواقع التواصل الاجتماعي أنها تتيح لمستخدميها مشاركة الملفات والصور وتبادل مقاطع الفيديو، وإنشاء المدونات، وإرسال الرسائل وإجراء المحادثات الفورية فيما بينهم.

وبالتالي أضحت شبكات التواصل الاجتماعي ساحة عرض كبيرة لصور المستخدمين وتصاميمهم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية والفنية، وكانت أهم ما ميز تلك المواقع هي ما عرف بصورة الحساب أو الصورة الرمزية للحساب الشخصي، بحيث يعرف كل مستخدم عن نفسه بصورة تظهر لباقي المستخدمين، وتعددت توجهات المستخدمين لاستخدام هذه الصورة بتوجهات متعددة سنتطرق لها لاحقا، ومع خاصية امكانية تعديل الصورة الرمزية للحساب وتغييرها والتي تتيحها معظم هذه النوعية من المواقع، أعطت المستخدمين "وبشكل متغير" امكانية توضيح اهتماماتهم الحالية وما يشغلهم ويحظى باهتمامهم في تلك الأوقات، بحيث أصبح من الممكن أن تكون هذه الصورة مقياسا يجب الالتفات اليه لتوجهات عدد كبير من المستخدمين، والتوجيه لمؤسسات قياس الرأي بالتنبه لهذه الظاهرة وكثافتها.

وأسهم التطور السريع في برامج التصميم بالكمبيوتر في تيسير الكثير من الأمور الفنية والتقنية لجيل جديد من المصممين الجرافيكيين الإلكترونيين– حتي وان كان غير متخصص بدراسة الفن والتصميم– ولكن لا يمكن اغفال قدرتهم على توصيل وجهات النظر التي ينتمون اليها، وكذلك ظهور جيل جديد من المصممين أصحاب حسابات في مواقع التواصل الاجتماعي يقودون في بعض المناسبات الراي العام لاستخدام صور وتصاميم بعينها تنتشر بشكل سريع على تلك الشبكات معبرة عن توجه أو فئة أو طائفة أو رابطة ينتمون اليها. ودراسة تلك التوجهات وتبعاتها وتصنيفاتها وارتباطها بقياس اهتمام الشباب بقضاياهم المعاصرة هو ما دفعنا لإجراء هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

إن الجودة هي جميع النشاطات التي تم التخطيط لها بشكل مسبق واتباع منهجيات التنفيذ من خلال منظومة محكمة من الخطوات التي يمكنها اثبات أنها توفر الثقة في المنتج أو الخدمة وأنها ستفي بمتطلبات المجتمع.

أسس ومبادئ الجودة والاعتماد:

وحيث أن منظومة الأسس والمبادئ التي يقوم عليها الاعتماد وهي:

1. الصدق والإيجابية.
2. الشفافية.

(1) انتصار عبد الرزاق، وصفد الساموك، الإعلام الجديد، جامعة بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، (2011)، (ص 57).

3. العدالة.
4. دعم التعليم والتعلم.
5. المنهجية العلمية.
6. التقويم الذاتي.
7. التوثيق.
8. دعم ثقة المعنيين بالمؤسسة التعليمية.

ولعل النقطة الثامنة وهي موضوعنا الرئيس تعد من أولويات صناعة الصورة الذهنية للمؤسسات التعليمية عند أفراد المجتمع، نتيجة ادراك تام بحجم التوغل الاعلاني لشبكات التواصل الاجتماعي وعظم هذه الظاهرة وتأثيرها الكبير على مجتمعاتنا خاصة في الأوقات الأخيرة، ولما كان قد أصطلح على أن تأثير الصورة بألف كلمة، وأن الصورة هي أحد أهم مداخل الادراك، وزيادة التوجهات المختلفة والدوافع المتعددة لاختيار إعلانات القبول في الجامعات علي شبكات التواصل الاجتماعي، فقد كان حري بنا التصدي لدراسة تلك التوجهات ودلالاتها داخل المجتمع ومحاولة تصنيف مدخلات الإعلان التعليمي والتوجهات والدوافع الشخصية لاختيار مضمونه على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتتلخص أهمية الدراسة فيما يلي:

يمكن تحديد أهمية هذه الدراسة في ضوء الاعتبارات التالية:

الاعتبارات النظرية:

1. يستمد هذا الموضوع أهميته من طبيعة أهمية التعليم داخل المجتمع ودوره، فهذه الفئة تعدّ طاقة بشرية مهمة ومؤثرة في كيان المجتمع، وتحتاج منا التعرض بالدراسة لهوياتهم وميولهم ودراستها لمحاولة التغلغل الى مدركات تلك الفئة.
2. الوقوف على بعض الجوانب والنقاط المهمة والمؤثرة في مواقع التواصل الاجتماعي، وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية، وتصنيف اهتماماتهم عن طريق الاعلان.
3. تمهيد الطريق أمام إجراء عدد من الدراسات التي تناول هذه الموضوعات المماثلة لموضوعنا هذا بصورة علمية وشاملة والتي تضيف المزيد من المتغيرات المؤثرة في هذه الدراسة، بما يسهم في تحقيق التراكم المعرفي والبحثي لميول وتوجهات الفئات المستهدفة.

الاعتبارات العملية:

1. التعرف على تقنيات تنفيذ الاعلان واختيارها وتغييرها.
2. إلقاء الضوء على مستحدثات وأبعاد اختيار الإعلان التعليمي.
3. محاولة التعرف على نوع التوجهات التصميمية الجديدة في اختيار الإعلان التعليمي.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة الاجابة على تساؤلين هما:

1. هل يمكن اعتبار اختيار الإعلان التعليمي على مواقع التواصل الاجتماعي هو توجه تصميمي جديد ومقصود للتعبير عن هوية شخصية المؤسسة التعليمية؟
2. ما هو تأثير المصممين الجدد وقادة الرأي والمجموعات على المنتمين منهم لنفس الفكر والتوجه، ودلالة ذلك على اهتمام المجتمع بقضاياهم التعليم؟

فروض الدراسة:

سعت الدراسة لاختبار صحة الفرضيات الآتية:

1. الإعلان التعليمي عمل ذو دلالة اجتماعية وثقافية قد ينم على الاهتمام بالتوجهات السائدة في وقت محدد لاهتمامات المجتمع.
2. هناك مصممين يقودون توجهات تعبر عن أفكارهم وتوجهاتهم يكونوا بمثابة المرجعية الفنية للمستخدمين من ذوي نفس التوجهات.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأمور التالية:

1. رصد التوجهات العامة لاختيار الإعلان التعليمي للمستخدمين وتصنيفها.
2. توجيه الضوء على هذه الظاهرة وحث المصممين على المشاركة الفعالة لقيادة اشباع رغبة المستخدمين للحصول على إعلانات تعليمية توفي باحتياجاتهم وتوجهاتهم، عبر التعبير عن اهتمام المستخدمين بقضاياهم الاجتماعية.

حدود الدراسة:

التزمت الدراسة بالمحددات التالية:

1. الحد الموضوعي: رصد التوجهات العامة لاختيار الإعلان التعليمي وتصنيفها لمستخدمين عرب ومصريين.
2. الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على عينة ممثلة من الإعلان التعليمي على مواقع التواصل الاجتماعي بدولة الامارات ورصد اهتماماتهم بشئون أمتهم وقضاياهم الاجتماعية.
3. الحد الزماني: اقتصرت الدراسة على دراسة توجهات اختيار الإعلان التعليمي على مواقع لتواصل الاجتماعي فقط.

تجربة البحث:

كانت بداية ظهور ما عرف لاحقا بما يسمي المواقع الاجتماعية كان في عام 1997، وكان موقع "SixDegrees.com" والذي يعد رائد مواقع

التواصل وأولها في الظهور من خلال إتاحته الفرصة بوضع ملفات شخصية للمستخدمين على الموقع وكذلك إمكانية التعليق على الأخبار الموجودة على الموقع ، وتبادل الرسائل مع باقي المشتركين، وما هو جدير بالذكر أن موقع آخر هو الذي فتح أفاقا جديدة لهذه الظاهرة وهو موقع "myspace.com" الذي ظهر في عام 2003م وحقق نجاحا كبيرا وانتشارا واسعا، وتوالى ظهور هذه النوعية من مواقع التواصل الاجتماعي حتى ظهر الموقع الأشهر والأكبر حتي الآن وهو موقع facebook.com. والذي يعد الآن أكبر شبكة تواصل اجتماعي في العالم بالإضافة إلى كل من Twitter وYouTube.

وشبكة الفيس بوك (facebook.com) شبكة خاصة نشأت في ولاية Massachusetts الأمريكية في فبراير 2004، وتصنف ضمن المواقع التجارية التي تقدم خدمات الشبكات الاجتماعية، إلا أن المقر الرئيسي لها في أميركا هو ولاية California وفي أوربا العاصمة الايرلندية Dublin وفي آسيا عاصمة كوريا الجنوبية Seoul، يرجع الفضل في إنشائها إلى الشاب الأميركي Mark Zuckerberg متعاوناً في ذلك مع مجموعة من زملائه بجامعة هارفارد.

وقد تنبه الباحثين لأهمية مواقع التواصل الاجتماعي ودوره في المجتمع وتوجهاته وانتماءات أفراده وبخاصة أن الدراسات تثبت تنامي عدد المستخدمين في الوطن العربي عدة ملايين وصلت عام 2010 الى خمسة عشرة مليون مستخدم والرقم الآن متزايد ومتسارع في الصعود، حيث تنوه بعض الدراسات إلى اعتقادها بأن العدد يزداد بمعدل مليون شخص شهريا.

لقد أحدثت مواقع التواصل الاجتماعي تطوراً كبيراً في حياة الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والسياسي، وجاءت لتشكل عالماً افتراضياً يفتح المجال على مصراعيه للأفراد والتجمعات والتنظيمات بمختلف أنواعها، لإبداء آرائهم ومواقفهم في القضايا والموضوعات التي تهمهم بحرية غير مسبوقة، واستطاعت هذه المواقع أن تمد المواطنين بقنوات جديدة للمشاركة في الأنشطة بشكل عام وخاصة السياسية منها، الأمر الذي يجعل من هذه الأنشطة شأناً عاماً يمارسه معظم أفراد الشعب دون أن يكون مقتصراً على فئات دون أخرى بحيث يمكن القول أنها يمكن أن تكون صوتاً مسموعا للمواطن العادي وغير العادي.

ولما كان الإعلان التعليمي أحد أهم مجالات التعبير والمرآة العاكسة للمؤسسة التعليمية والجامعية ومنبرها في التواصل مع أفراد المجتمع. وازدياد حجم المشاركات وعرض التصميمات والاعلانات على الشبكة وتنافس تلك المواقع في اعطاء امكانيات وسعات تنافسية للمستخدمين، وازدياد ظاهرة المصممين الإلكترونيين ومستخدمي برامج التصميم ومعالجة الاعلان علي أجهزة الحاسوب، اضافة الى جانب اخر لا يقل أهمية ألا وهو أن هذه المواقع أصبحت بدورها قاعات عرض مفتوحة للعالم لعرض أعمال المصممين والمستخدمين هواة منهم أو محترفين بمنتهي السهولة، فلا يتطلب من المصمم جهدا ولا مال ولا مكان سوي رفع عمله على الموقع ليكون متاحا للعرض للجميع.

ناهيك عن امكانيات المشاركة والتعليق وتبادل الأراء والأفكار والرد على التساؤلات فقد أصبحت تلك المواقع من الأهمية بما ينافس قاعات العرض العريقة والأكاديمية لعرض أعمال المصممين الاعلان هو الباب الأول لإدراك ماهية الرسالة التعليمية الموجهة من المؤسسة الجامعية الى المجتمع.

التوجهات العامة لاختيار الإعلان التعليمي وتصنيفها:

استخدم الباحث أداة جديدة للرصد والملاحظة والتحليل، وهي أداة أتاحتها لنا التكنولوجيا الحديثة حيث يمكنك متابعة آلاف بل وملايين الإعلانات التعليمية علي شبكات التواصل الاجتماعي من خلال جهازك الشخصي وأنت بمكتبك من خلال حساباتك الشخصية بل ويمكنك أيضا التواصل مع من تختاره وتوجه له الأسئلة التي أعددتها لمناقشة موضوع البحث في نفس لحظة التواصل عبر خواص المحادثة الشخصية الخاصة المتاحة على تلك الشبكات، مما أعتقد أنه طريق جديد ومعاصر لاستقصاء المعلومات والاستبانات والمشاركات تيسر البحث الأكاديمي وتصب في تيسير عملية جمع المعلومات وتخفض تكاليفها جدا، وهو ما أوصي باعتماده طريقا جديدا وبديلا لاستمارات استقصاء الرأي والاستبيانات بل واستمارات التقييم.

فمن خلال متابعة دقيقة لعدد من حسابات الجامعات والمؤسسات التعليمية على شبكات (فيس بوك وتويتر وإنستغرام)، ورصد الإعلان التعليمي لكل حساب، مراعيا التنوع في الثقافة والتوجه والمستوي الاجتماعي والجنسية، وهو حل كان ميسر نظرا لوجودي في بيئة عمل تضم معظم الجنسيات العربية والأجنبية المهتمة بالشأن التعليمي.

وقد أمكن تصنيف الإعلان التعليمي كما يلي:

1) **<u>الإعلان التعليمي للمؤسسة وشعارها:</u>** وهي استخدام شعار المؤسسة فقط وأسمها ولوحظ استخدام تقنيا تصميمية متعددة تتيحها برامج التصميم وان كانت بها أيضا استشعار لتوجه إدارة المؤسسة التعليمية من ناحية الثقة في مكانتها في المجتمع وأداء دورها التعليمي بغض النظر عن الريع المادي لتلك الإعلانات، وهي صفة تتسم بها معظم الجامعات الحكومية أو المدعومة والتي لا ترتبط بتحقيق ميزانيات خاصة، وذلك من ناحية استخدام الخلفية للصورة واللون واللفظ، حيث تم رصد صور الإعلان التعليمي بخلفيات لعلم الدولة أو استخدام خلفية ذات دلالة مصورة أو مكتوبة، أو توجه اجتماعي بأن يضيف الإعلان التعليمي علامة معينة تدل على تاريخ المؤسسة وعراقتها أو على مساندته لقضية اجتماعية أو دعمه لفكرة معينة. <u>شكل (1) & (2)</u>

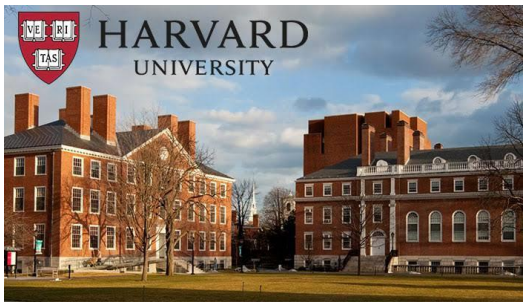

شكل رقم (1) اعلان جامعة هارفارد باستخدام شعار الجامعة.

شكل رقم (2) اعلان جامعة هارفارد باستخدام شعار الجامعة.

2) **<u>الإعلان التعليمي الموجه:</u>** وهو توجه سائد لدعم وتحفيز القبول ببرامج معينة قد تكون مستجدة أو لا تحظى بمعلومات كافية عن شرائح المجتمع، وهو توجه يقوده المستنيرين من مجالس الأمناء لتسليط الأضواء على برامج مستحدثة وحث الدارسين على التوجه لها بعد ابراز مزاياه وحداثتها وتسليط الاهتمام كونها برامج مستقبلية واعدة، مثل إعلانات البرامج الدراسية لمجالات الفضاء أو الذكاء الاصطناعي. <u>شكل (3) & (4)</u>

شكل رقم (3) اعلان موجه لبرنامج جديد.

شكل رقم (4) اعلان موجه لبرنامج جديد.

3) **<u>الإعلان التعليمي للدور الاجتماعي:</u>** وهو استخدام الإعلان التعليمي في حالات المنح والمزايا والمناسبات الاجتماعية مثل الحملات الطبية واستكشافية وتغطية أبحاث ومشاريع بحثية في مجالات مختلفة، خاصة بالشأن العام والاحساس بقضية مجتمعية. <u>شكل (5)</u>

شكل رقم (5) اعلان دور اجتماعي للمؤسسات التعليمية.

4) **<u>الإعلان التعليمي لفتح القبول للطلاب:</u>** وهو الإعلان التعليمي المبني على التوجهات الخاصة بإدارة المؤسسة الجامعية بفتح باب القبول للطلاب والدارسين. <u>شكل (6)</u>

شكل رقم (6) اعلان موجه لبرنامج جديد.

5) **<u>الإعلان التعليمي لتقديم خصومات خاصة:</u>** وهي نوعية من الإعلانات التعليمية تستهدف المنافسة الشريفة في تقديم خصومات وتسهيلات

للطلاب والدراسين وحثهم على المشاركة وعقد مقارنات بين الجامعات عن طريق المفاضلة المالية شكل رقم (6)

شكل رقم (7) اعلان موجه لبرنامج جديد.

ومن خلال هذا التصنيف الذي سعينا فيه الي ادراك معظم التوجهات الخاصة بتصنيفات الإعلان التعليمي وجب علينا أن نتعرض لأهم التقنيات التصميمية التي اتبعها المصممين في انتاج تلك الاعلانات الرقمية الخاصة بالمؤسسات التعليمية، مع التنويه بأنه ليس كل اعلان تعليمي هو عمل مبتكر حيث ان شبكة المعلومات الدولية أتاحت للجميع أخذ ما يراه مناسبا لحالته من رسائل وأعمال تصميمية بسهولة تامة، كما أتاحت للمصممين من محترفي وهواة الفنون الرقمية الجدد بعرض أعمالهم من الفنون الرقمية وجعلها متاحة علي الشبكة بسهولة تامة، فلعبت بذلك دور الوسيط بين المستخدمين لتبادل تصاميمهم والاستفادة من القدرة التصميمية والفنية للمصممين وعرضها على عامة المستخدمين.

ومن هنا كان لزوم التعرض لعمليات التصميمات الجديدة من الفنون الرقمية.

فن الإعلان الرقمي:

فن الإعلان الرقمي أحد الاتجاهات الحديثة في طرح أعمال الفن و يصنف الفن الرقمي على أنه حركة فنية تستخدم تقنية الكمبيوتر والمؤثرات المتطورة لبرامج حاسوبية لتنفيذ أعمالها الكترونيا وهي آلية للتفاعل بين رؤيا الفنان الذهنية والرؤية الرقمية على شاشة الكمبيوتر في محاولة لإيجاد بُعد رابع للصورة يمكن أن يطلق عليه البعد الرقمي وهناك دعاة للأصالة الفنية وتقليدية الأدوات، الذين لا يعيرون اهتماما لهذا الاتجاه، ويمتنعون عن تصنيفه ضمن الفنون، وعلى عكس ذلك تقوم كبرى المتاحف العالمية بالاحتفاء بهذا الفن، وتنظم معارض مستمرة للفن الرقمي.

وحيث أننا نعيش الآن في عصر التكنولوجيا والانفتاح التقني والمعرفي والثقافي ومن الضروري أن نواكب هذا التطور ونسايره ونتعايش معه ونحاكيه ونترجم للآخرين إبداعنا ونبرز لهم قدرتنا على الابتكار ولعل من أهم المهارات التصميمية المعاصرة مهارة استخدام وتوظيف الحاسب لصالح العمل الفني حيث الاستفادة من التجديد والتغيير والإمكانيات الرقمية الهائلة.

وأصبح فن الإعلان الرقمي متطلب تشكيلي معاصر يعكس التطور التقني السريع المتنامي، وفي نفس الوقت يعكس الحالة الانفعالية للمصمم بنفس سرعة هذا التنامي، فعلى الرغم من النقد الموضوعي الذي يطوله في بعض الأحيان – بوصفه فن ترويجي بحت، إلا أنه فن له من الخصوصية بما يمكن وصفه إنه فن يحمل شخصية تعبيرية للفنان مغلفة بتقنية مغايرة، بمعنى إنه يوظف الانطباع التشكيلي اللحظي بوسيط مغاير غير المعهود من صور الفن التقليدية، لتتحول معها أدوات دمج الألوان إلى متغير رقمي له نفس انطباع المصمم والمؤسسة وتعددت استخدامات الحاسب الآلي لمساعدة الفنان على الإبداع والابتكار، وذادت إمكانياته المتطورة المتمثلة في وجود فلاتر وفرش متعددة من مريديه، وأعطته إمكانياته في إضافة الملامس المختلفة، والإحساس بالخامات المتنوعة.

الفنان الرقمي:

إن الفنان الرقمي هو ذلك الموهوب، الذي يجيد استخدام برامج الحاسوب المتخصصة بالرسم ومعالجة الصور وتوظيفها التوظيف الصحيح لخدمة فكرته.

وهو شخص صاحب رسالة، ليس هاوياً فقط، بل لديه العلم والمعرفة الكفيلة بصقل موهبته وهوايته، ولعل التصميم قد أصبح علماً جديداً في زماننا، فهناك كليات متخصصة تخرج المصممين بمختلف أنواعهم، سواء أكانوا مصممين مواقع إلكترونية، أو فنيي تحريك، أو مصممي إعلانات، أو برامج فيديو مستخدمين برامج الملتيميديا القوية والمتنوعة، وهم رغم اختلاف تخصصاتهم إلا أنهم اشتركوا في سمتين أساسيتين، الأولى هي الإبداع والثانية استخدامهم الحاسوب كأداة للتصميم.

معايير وأخلاقيات الإعلان التعليمي:

اهتم الباحثون في مجال الإعلان عامة والاعلان التعليمي خاصة، بتحديد مفهوم للمعايير المهنية التي يجب اتّباعها في مجال الإعلان بكافة أشكاله نظراً للمُتغيّرات التي تحدث في هذا الزمن، فإنَّ القيّم الأخلاقية شيء مهم في العمل الإعلاني.

ويؤكد بعض الباحثين على أهمية توافر المعايير المهنيّة التي تحكم العملية الإعلانية ولكون الإعلان الذي يخرج للناس بكافَّة أشكالهِ يعد صناعة رأي عام.

ان الأخلاق هي مجموعة القيم والمبادئ التي تحكم سلوك الافراد والجماعات، ولاح مصطلح أخلاقيات الإعلان في الغرب مع بداية الثمانينات، بعد زيادة التوجهات الاعلانية والمعلنين وتعاملها مع الإعلان كوسيلة من أجل الترويج ونقل المعلومات، دون الاعتبار لدوره الهام في

تشـــكيل المجتمع والتأثير في أفكاره وســـلوكه، فظهرت الإعلانات غير الصـادقة، والإعلانات التي لا تعكس صـور حقيقية عن الواقع، مع زيادة استخدام الصور الترويجية والربحية بعيدا عن صـالح المؤسسـة وسمعتها ومصداقيتها تجاه المجتمع.

ورغم وجود العديد من التشريعات التي تحكم الإعلان إلا أن ما قد يقبل من قبل القانون قد يكون غير أخلاقياً أيضاً، وما هو مقبل في مجتمع لا يكون مقبول في مجتمع آخر بسبب اختلاف منظومـة العـادات الثقـافيـة والأعراف، وقد تنوعت وتعددت القوانين الخـاصـة بممـارسـات الإعلان واختلفت من مجتمع الى آخر.

مفهوم المعايير المهنيّة للإعلانات التعليمية:

تعد مجموعة الضوابط اللازمة لضمان التزام المؤسَّسات التعليمية بأصول وقواعد الإعلان مع الاحتفاظ بحقوق الملكيّة الفكريّة للمحتوى المعروض على هذه الوسائل، كما إنَّ المعـايير المهنيـة في الواقع تشكّل الجـانب التطبيقي السلوكي للقيم التعليمية والتصميمية

وعليـه فإنَّ عناصر الضعف الأسـاسية في الإعلام المحلي في أيّ دولـة ترجع بالتأكيد على عدم اعتماده

المعايير التي من الواجب أن تتوفر في الإعلان التعليمي:

أولاً: الموضوعيّة

كـلَّ إعلان في تخصّصِ مـا يسعى جـاهداً إلى تحقيق الموضوعيّـة في رسالته، وما ينقله للمجتمع من معلومـات ومن قيم ونصوص وتصميمات وقوالب فنيّـة وتسليط الضوء على الحقـائق دون غيرهـا بالتركيز والتكرار، وعليهِ فإنَّ المؤسَّسات التعليمية يجب عليها تبني رسائلها الاعلانية على معيار الموضوعية وتضعه ضمن أولوياتها.

ثانياً: التوازن

وهي قدرة الإعلان التعليمي والمؤسسة على احترام وعي الجماهير وتحليل توجهاتها والتجرُّد والحياد في جمع المعلومات عن موضوع مُعين ليضمن عرض جميع الأفكار إضافة إلى أهمية عرض التوجهات المختلفة مع التي قد تهم الفئات المستهدفة وتظهر لهم التفاصيل الكاملة من النواحي العلمية والمالية والتنظيمية والاجرائية بحيث لا تدع نقاط مبهمة أو حقائق مخفيه للمتلقي سواء عمدا أو سهواً.

ثالثاً: الدقّة والتشويق

أي الالمام في جمع المعلومات عن موضوع الإعلان المطلوب، ودقة المعلومات تلعب جزءاً مهماً في العمل الإعلاني وخاصة في الإعلان الأكـاديمي وتعمل على التـأثير على الجمهور المُتلقي للرسـالـة المعروضـة واضفـاء المصداقيـة على الرسـالـة الاعلانيـة، فعرض محتوي علمي أو تعليمي أو أكاديمي يجب تتوافر له الدقّة المتناهية؛ لتجنب الخلط واللغط كما هو الحال في الأشكال الاعلانية التجارية البحتة. وعدم تقديم محتوى من شأنـه الإضرار بـالمصلحـة العـامّـة للمجتمع، أو يسعى للإسـاءة الى مؤسسات أخري أو التنويه بالتصريح أو التلميح مقدمي خدمات تعليمية اخرين، الا بموافقتهم أو الشراكة معهم.

ولا يجوز الخلط بين المواد الإعلانية والمواد الاعلامية، حيث قد ينتمي الاعلان التعليمي الى التثقيف مع الترويج وليس الترويج منفصلا، ويجب ايضـاح الفرق بين الرأي والإعلان، فلا تندمج للمتلقي آراء أو أفكار في صورة مواد تحريرية.

مع مراعاة ما يلي:

- أن الإعلان وبخاصـة الاعلان التعليمي خدمـة اجتماعيـة وظيفتـه الترويج لمحتوى ثقافي اجتماعي خدمي يفيد المجتمع وهذا الترويج لا يتطلب الكذب أو الخداع وعلى وسائـل الاعلان التحقق من الحقـائق والأرقام الواردة فيه.
- يجب ان يحظر نشر الإعلانات التعليميـة التي تقدمهـا جهـات غير معروفة أو مرخصة إلا بعد التأكد من أنها تتفق والسياسية الوطنية وألا يصبح الإعلان إعانـة غير مبـاشرة من جهـات أجنبية قد تكون ذات توجهات تختلف مع توجهات المجتمع ومتطلباته.
- تلتزم الجهات المعلنة بمسئوليتها عن الإعلانات التعليمية المقدمة من خلالها للمجتمع ويتم مراجعتها أكاديميا ولا نترك الأمر لمصمم الاعلان لإظهار ما قد يون غير حقيقي لإنجاح حملته حتى لا تستغل الشركات العاملة في هذا لمجال الاعلان المتلقي.
- يجب أن ينص الاعلان التعليمي صراحة على انه مادة إعلانية (سواء التحريرية أو غيرها).

الاعلان الناجح

الاعلان الناجح يجب أن يثير الانتباه ويجذب اهتمام المتلقي

يجب أن يجذب الإعلان التعليمي انتباه المستهدفين المحتملين ويجب صياغة النسخة ومراجعتها من قبل الجهات المعنية وتخطيطها وعرضها بشكل فني تجذب حتى القارئ العادي لملاحظتها وقراءتها باهتمام ويجب أن يصمم بطريقة شيقة تلفت الأنظار.

ويمكن استخدام التقنيات التالية لإنتاج اعلان تعليمي ناجح.

استخدام الرسوم والصور الفوتوغرافية أو الرسومات البيانية لشرح مضمون الإعلان. استخدام عنوان جذاب وقصير بعيدا عن الخروج عن المصداقية. ويمكن استخدام إطارات الحدود الشيقة والجديدة وما إلى ذلك لإظهار الإعلان التعليمي وجذب القارئ على تركيز انتباهه ويعكس قيمة مضافة للمتلقي.

أن تكون جودة التصميم الأساسية للإعلان هي تقديم اقتراح حول استخدام وفائدة للمتلقي مما ينعكس ايجاباً على إنجاح الرسالة الاعلانية.

كما يمكن القيام بوضع شعارات واقتراحات واضحة ومحددة وبسيطة للمتلقي وتقدم له فائدة مقترحة.
استخدام التكرار للإعلان قد يساعد في انجاحه وانتشاره وتجعله يفي بالغرض.

سهولة التذكر

يجب أن يكون الإعلان التعليمي مصاغ بشكل رصين لغوياً وتصميمياً وواضح بحيث يلتصق بذاكرة المتلقي.
ويعد تكرار الإعلان طريقة فعالة لإنشاء تلك القيمة. ويجب تكرار استخدام العلامة التجارية للمؤسسة التعليمية وأسمها.

القناعة

يجب أن يقدم الإعلان التعليمي فعالية عن طريق كونه مدعومًا بأسانيد مقنعة. ويتسم بالوضوح يجب أن يستخدم لغة راقية من خلال التأكيد على المكانة الاكاديمية للمؤسسة، وأن يخاطب العقل حتى يتمكن المتلقي من التعامل معه بثقة وإيمان بفائدته وتفوقه على الإعلانات المنافسة.

الاعلان قيمة عاطفية

تشير المشاعر التي تعكس الشخصية الأكاديمية للمؤسسة ومواقف المنتمين لها إيجابيا تجاه الخدمات المقدمة من المؤسسة التعليمية للمجتمع كاستخدام الخريجين وحفلات التخرج والملتحقين الجدد في ارسال رسائل عاطفية بنجاح مهمتهم في تلك المؤسسة التعليمية. مع بذل محاولة صادقة لمناشدة مشاعر أكبر عدد ممكن من المتلقين لجذب مشاعرهم ورغبتهم بان يكونوا في مثل هذا المكان.

الاعلان التعليمي تثقيف

الإعلان التعليمي الناجح يقدم تثقيف للمتلقين حول الخدمات التعليمية والاجتماعية للمؤسسة التعليمية مما قد يزيد من الطلب عليها، ويخلق انطباعات إيجابية عند المتلقين من خلال تقديم عروض وفرص تعليمية لهم. ويساعد في إنشاء أسواق جديدة للمؤسسة التعليمية. وبالتالي فإن الإعلان التعليمي يجب ان يمتلك قيمة تربوية.

مواصفات الاعلان التعليمي الناجح

1. واسع الانتشار:

تطبق أهداف الإعلان التعليمي الناجح على جميع أنواع المؤسسات التي تقدم الخدمات التعليمية والتربوية.

2. متعدد الأبعاد:

يجب استخدام تصميم اعلاني للإعلانات التعليمية يبدو بسيط، ولكنه مليء بالتفاصيل والمعلومات المفيدة. ويتأثر الإعلان بالأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والاقتصاد وما إلى ذلك.

3. الاعلان التعليمي فن وعلم:

الإعلان التعليمي عبارة عن مزيج من عناصر ثلاثة. يجب أن يكون فعالًا في تحفيز استجابة المتلقين، وهذا ضروري لجذب جمهور الإعلان. وعلم لأنه قائم على مجموعة قواعد ومعايير يجب الالتزام بها.
ويرى أطراف أن الإعلان فنًا فقط وان الهدف الأساسي للإعلان هو الإقناع والإقناع ليس علمًا، بل فنًا وفئة أخرى يقودها هوبكنز تتمتع بجاذبية أكبر للإعلان، وتضع الإعلان كعلم يمكن التحكم فيه.
ويرى هوبكنز أن الالتزام بالقواعد والرقابة ومواجهة المخاطر صحيح للإعلان أكثر من أي منصة إبداعية أخرى. ومن جهة أخرى يعتقد فيليب كوتلر ومجموعة كبيرة من الأكاديميين المختصين في علم الاعلان أنه يجب ان يخاطب العقل في افتراضاته حول الموضوع المعلن عنه وإيجابياته ونظريته المعرفية. وإنها تنطوي على الكفاءة والفعالية وتشير الكفاءة إلى نسبة الفوائد من الإعلان إلى نسبة الى تكلفته.

4. الإعلان غير شخصي:

يجب العلم بان وسائل الإعلام المختلفة هي قنوات اتصال غير شخصية اخترعها الناس واستخدموها واستمروا في استخدامها. ويشمل هذا لمواقع الاليكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي والصحف والمجلات والراديو والتلفزيون واللوحات الإعلانية وأي شيء يساعد في التواصل بطريقة غير شخصية تنقل الأفكار من المؤسسة الى الجماهير.
ومع ذلك فإن الاستخدام المتزايد لمنصات التواصل الاجتماعي والفيسبوك والمدونات وتويتر قد يحول الإعلان إلى حوار. واستفادت معظم المؤسسات الكبيرة منها للتحدث مع المتلقين. ويعطي المتلقي ملاحظاته الى الجهات المعلنة لتحقيق رجع الصدى.

5. مصدر الاعلان معرف

في الاعلان التعليمي يجب ان يكون مصدر الإعلان معروف. بمعني أن من يقوم بوضع الإعلان يخبر الجمهور عن هويته وذلك لسببين أولاً إنه مطلب قانوني وثانيًا إنه أكثر مصداقية ومنطقي.
حيث انه من الناحية القانونية، يجب على المؤسسة التعليمية تعريف نفسها على أنها صاحب الإعلان.

أهداف الاعلان التعليمي

1. الاعلان التعليمي يزيد نسبة الوعي.

يستخدم الإعلان التعليمي لزيادة الوعي للفئات المستهدفة، كالإعلان عن تخصصات جديدة والابلاغ عن خدمات تعليمية مقدمة، أو تغيير معايير مصطلح عليها، أو مصروفات، أو خدمات، أو تسهيلات جديدة، أو الإعلان فقط بوجود تخصص أو كلية محددة.

2. الاعلان التعليمي يجلب طلاب جدد.

اعلان المؤسسة عن تخصصاتها وخدماتها ومنحها المقدمة ليس فقط لإثبات الوجود، ولكنه يستهدف مزيد من المستهدفين والملتحقين الجدد وقد

يستهدف شريحة جديدة من المحولين بعد عقد مقارنات مع جهات تقدم نفس الخدمات.

3. الاعلان التعليمي يظهر القيمة الاكاديمية للمؤسسة.

قد يكون الإعلان أيضًا وسيلة قيّمة لتذكير المتلقي برؤية وقيمة المؤسسة المقدمة للخدمات التعليمية. وتضمن لها الاستمرارية وعدم النسيان بسهولة وتساعد في التسويق الشفهي. وفي بعض الأحيان تستخدم الإعلانات لتصحيح خطأ أو إصدار تصحيح.

النتائج والتوصيات:

أولاً النتائج:

1. اختيار الإعلان التعليمي على شبكات التواصل الاجتماعي من قبل المؤسسات التعليمية يحمل العديد من المميزات والتوجهات الجديدة.
2. يمكن قراءة توجهات المستهدفين وقراءة أولياتهم لتوجهاتهم عن طريق الإعلان التعليمي التفاعلي على شبكات التواصل الاجتماعي
3. يوفر الإعلان التعليمي سهولة الاستفادة من العروض التعليمية على شبكة المعلومات الدولية ويؤدي الى ظهور جيل جديد من المنضمين للمؤسسة.
4. الإعلان التعليمي على شبكات التواصل الاجتماعي تحمل في بعض طياتها عدة سلبيات منها:

أ. النزعة الربحية لدى بعض المؤسسات عل حساب القيمة التعليمية والمكانة الأكاديمية.

ب. التوجيه والاستقطاب المتزايد والملح لتوجه المتلقي لدراسة خاطئة عن طريق تقديم معلومات غير دقيقة والضغط عن طريق الإعلان.

ج. التعظيم من الفوائد المادية على حساب الفوائد التعليمية والمجتمعية.

د. الدخول في منافسات غير شريفة مع مقدمي نفس الخدمات عن طريق المبالغة في تقدير حجم المؤسسة صاحبة الإعلان والتقليل من شأن الأخرين.

5. الخاصية التي أتاحتها معظم مواقع التواصل الاجتماعي بسهولة تقديم مميزات بعيدة عن الواقع والرقابة قد تضر بالعملية التعليمية بكاملها فضل عن الاضرار بالمجتمع.

ثانياً التوصيات:

1. توجيه النظر لظاهرة الإعلانات التعليمية ودراستها بشكل مفصل وعلمي يعد من طرق قياس توجهات واهتمامات الشباب مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي
2. ضرورة وضع معايير حاكمة وملزمة للمؤسسات التي تقدم الخدمات التعليمية ووضعها تحت رقابة حكومية.
3. التأكيد على حث القائمين على المؤسسات التعليمية بتوخي الدقة والحرص على الفائدة المجتمعية دون انظر للمكاسب المادية.
4. يوجد هوة كبيرة بين بعض صناع الإعلان التعليمي وتعظيم الفوائد التي تعود على المجتمع.
5. دعم وضع معايير فنية وتصميمية للإعلان التعليمي والبعد عن التقنيات المستخدمة في الإعلان الربحي.

مراجع البحث:

1. أحمد وحيد مصطفى: الحاسبات الآلية مفاهيم وأساسيات، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، 1999م.
2. أشرف جلال حسن: أثر شبكات العلاقات الاجتماعية التفاعلية بالإنترنت ورسائل الفضائيات على العلاقات الاجتماعية والاتصالية للأسرة المصرية والقطرية، المؤتمر العلمي الأول "الأسرة والإعلام وتحديات العصر"، الجزء الثاني، فبراير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة. 2009م.
3. انتصار عبد الرزاق، صفد الساموك: الإعلام الجديد، جامعة بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة. م2011.
4. إيهاب الصيفي: الكمبيوتر ومناهج التصميم بكلية التربية الفنية"، المؤتمر العلمي التاسع بعنوان "قضايا تطوير التربية الفنية بين التعليم والتثقيف بالفن"، 2006 م.
5. حاتم سليم علاونة: دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري". مؤتمر "الاعلام الجديد. التحديات النظرية والتطبيقية"، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، في مدينة الرياض في الفترة ما بين 2-4 ديسمبر 2012م.
6. داليا عبد الحليم القاضي: الاستعانة ببرنامج الكمبيوتر "فوتو شوب" في تطوير التصميمات الطباعية باستخدام الحروف العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية النوعية بالدقي، جامعة القاهرة، 2001م.
7. رضا عبد الواحد أمين: استخدامات الشباب الجامعي لموقع "يوتيوب" على شبكة الإنترنت. مؤتمر "الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة لعالم جديد"، جامعة البحرين، 7-9 إبريل، منشورات جامعة البحرين، 2009م.
8. شاكر عبد الحميد: الفنون البصرية وعبقرية الادراك، مكتبة الاسرة، القاهرة، 2008.
9. ليلى أحمد جرار: المشاركة بموقع الفيسبوك وعلاقته باتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو العلاقات الأسرية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعلام، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011م.

10. محمد علي البسيوني: دولة الـ Face Book، دار الشروق، القاهرة، 2009.
11. مراد، كامل خورشيد: دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي– شبكات التواصل الاجتماعي نموذجاً، المؤتمر العلمي– وسائل الإعلام أدوات تعبير وتغيير، كلية الإعلام جامعة البتراء، عمان، 2011م.
12. عبد الرحمن محمد الشامي: آفاق التفاعلية في ظل الإعلام الجديد، المجلة العربية للإعلام والاتصال، جامعة الملك سعود، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، الرياض، 2007م.
13. عبد الرزاق الدليمي: الفيسبوك والتغير في تونس ومصر، المؤتمر العلمي، دور وسائل الاعلام في التحولات المجتمعية في الوطن العربي، كلية الإعلام، جامعة اليرموك، إربد، 2011م.
14. عبده حافظ: تواصل الشباب الجامعي من خلال الشبكات الاجتماعية، المؤتمر العلمي– وسائل الإعلام أدوات تعبير وتغيير، كلية الإعلام، جامعة البتراء، عمان، 2011م.
15. نرمين زكريا خضر: الآثار النفسية والاجتماعية لاستخدام الشباب المصري لمواقع الشبكات الاجتماعية، المؤتمر العلمي الأول، الأسرة والإعلام وتحديات العصر، الجزء الثاني، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009م.
16. هناء كمال: الآثار النفسية والاجتماعية لتعرض الجمهور المصري لشبكة الإنترنت، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة. 2009م.
17. مارتينغ، جايل (2016): مواقع التواصل الاجتماعي: أدوات التغيير العصرية عبر الإنترنت، المجموعة العربية للتدريب والنشر القاهرة مصر.
18. درويش أحمد عادل (2018): التفاعلية والاندماج الرقمي في الإعلام الجديد، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع المنصورة، مصر.

تصور مقترح لتطوير أداء جامعة المجمعة في ضوء نموذج الجامعة المنتجة

د. مساعد ضيف الله الحربي
أستاذ أصول التربية المشارك بجامعة المجمعة
malharbi@mu.edu.sa

الملخص: *هدف البحث تعرف ماهية الجامعة المنتجة والفرق بينها وبين الجامعة التقليدية وكذلك أسسها وأهدافها ووظائفها وأدواتها وأهم استراتيجيات التحول لجامعة منتجة، ومن ثم تقديم تصور مقترح لتطوير أداء جامعة المجمعة في ضوء نموذج الجامعة المنتجة ولتحقيق هذا الهدف استخدم البحث المنهج الوصفي الذى يعتمد على تحليل محتوى الوثائق والأبحاث السابقة المتعلقة بتطوير التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، وذلك للتعرف على أبعاد نموذج الجامعة المنتجة، مع الاستعانة في الجانب الميداني بعقد مجموعات تركيز "المجموعات البؤرية" وهي تمثل أحد أساليب منهج البحث الكيفي التي تهدف إلى مناقشات مركزة لاستطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس بجامعة المجمعة بمختلف كلياتها لتعرف أبعاد التصور المقترح لتطوير أداء جامعة المجمعة في ضوء نموذج الجامعة المنتجة، وقد قدم البحث التصور المقترح لتطوير أداء الجامعة في عدة محاور هي: اتباع نمط القيادة التشاركية الداعمة للإنتاج المعرفي، تأسيس البنية التقنية الداعمة للإنتاج المعرفي، البحث عن مصادر تمويل جديدة للجامعة، توجه التدريس نحو إدارة وإنتاج المعرفة، توجه البحث العلمي إلى بحوث العمل والإنتاج، الاندماج بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.*

الكلمات المفتاحية: *تطوير الأداء، الجامعة المنتجة، إدارة المعرفة، مجموعات التركيز، جامعة المجمعة.*

المقدمة:

تُعد الجامعة العقل المفكر للمجتمع، فهي المسئولة عن التقدم العلمي في المجتمع بما تمتلكه من كوادر علمية مؤهلة للنهوض به، كما أنها تتحمل عبء نشر العلم وإعداد الكفاءات البشرية في مختلف فروع العلم بما يتناسب مع احتياجات المجتمع، حيث تقوم بهذا الدور من خلال عضو هيئة التدريس؛ فهو عاملًا مهمًا من عوامل الإنتاج العلمي وله العديد من الأدوار داخل الجامعة وخارجها، حيث تُحقق الجامعة أهدافها المنشودة من خلال أساتذتها.

ويرجع تدهور التعليم الجامعي إلى عدة أسباب منها: قصور مؤسسات التعليم الجامعي في استخدام أساليب البحث العلمي في معالجة المسائل والقضايا المهمة وتوفير الإمكانات المادية والبحث عن موارد جديدة وتنشيط البحوث العلمية، أيضا بعض أعضاء هيئة التدريس غير مؤهلين لممارسة التدريس تربويًا وتكنولوجيًا بجانب قلة الإلمام الكافي باللغات الأجنبية، وقلة كفاية مؤسسات التعليم الجامعي في إيجاد حلول لمشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية (جاد، 2010).

وحيث إن الجامعة مؤسسة تهدف لإنتاج العقول المفكرة عن طريق أعضاء الهيئة التدريس باعتبارهم معلمين وباحثين، وظيفتهم إنتاج المعرفة والإشراف على البحوث العلمية، فقد ظهرت الحاجة إلى تطوير أداء عضو هيئة التدريس الأكاديمي، حيث أصبح لزامًا على الجامعات في العصر الحديث أن تُحدث تحولًا جذريًا في أدوارها التعليمية؛ لتُواكب التوجهات العالمية نحو زيادة إنتاجية الجامعات من خلال تكوين شراكة مجتمعية مع القطاعين الاقتصادي والخدمي، وفق ما تقوم عليه الصيغ الحديثة للجامعات كالجامعة الشاملة، والجامعة المفتوحة، الجامعة الإلكترونية، والجامعة المنتجة (العتيبي، 2022، 237).

ويُعد نموذج الجامعة المنتجة من النماذج الحديثة التي يُمكنها معالجة المشكلات التي يُعاني منها عضو هيئة التدريس، إذ يُشير مفهوم الجامعة المنتجة إلى الجامعة المتفاعلة مع المجتمع من خلال مجموعة من الانشطة الإضافية لدورها الرئيس؛ من خلال توسيع دور الجامعة في وظائفها الثلاثة التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال (عشيبة، 2009، 94).

- الربط بين الوظائف الثلاثة للجامعة والنظر إليها ككل متكامل.
- النتاج العلمي التطبيقي والدراسات والاستشارات.
- توفير مصادر تمويلية غير تقليدية للجامعة.
- توسيع فرص استجابة الجامعة لحاجات المجتمع.

ولكي يتم تبني نموذج الجامعة المنتجة فهناك عدد من مبادئ لا بد من توافرها في أي جامعة لكي تُلائم هذا النموذج (زاهر، 2013، 34):

- مبادئ وظيفة البحث العلمي: وتتمثل في توفير بيئة علمية تُشجع استقلالية البحث العلمي، وتمنح الكليات والأقسام العلمية حريتها في التطوير والابتكار والعمل بروح الفريق وتستثمر في رأس المال البشري والكفاءات البحثية، وتزيد التفاعل بين الكليات داخل الجامعة الواحدة من أجل إنتاجية علمية قادرة على مواجهة المشكلات المجتمعية الموجودة في الحاضر والمتوقعة مستقبلا.
- مبادئ وظيفة التعليم والتدريس: وتتمثل في الطرق التدريس متطورة وحديثة التي تجعل من الطالب متعلم نشط وفعال، مع التركيز على

تطوير المناهج لتُلائم مجالات العمل والإنتاج والتدريب الميداني العملي، وكذلك مصادر التعلم وأساليب التقييم والتقويم المستخدمة من قبل عضو هيئة التدريس.

- مبادئ وظيفة خدمة المجتمع: وتتمثل في ضرورة ربط أبحاث عضو هيئة التدريس بحاجات ومشكلات المجتمع لضمان التفاعل المستمر بين باحثي الجامعة ومراكز الإنتاج، بحيث يُقدم عضو هيئة التدريس الاستشارات والخدمات للمؤسسات المجتمعية المختلفة.

وفي ضوء ذلك، تعد الجامعة المنتجة أحد النماذج الجديدة المهمة في التعليم الجامعي الحديث تمكن العضو من القيام بمهامه التدريسية والبحثية والاجتماعية، حيث هدفها الأساسي هو العمل من أجل إنتاج البحث العلمي ذو قيمة ابتكارية والتدريس الفعال وخدمة المجتمع التابع للجامعة.

مشكلة البحث:

إن للجامعة أهداف تسعى من خلالها إلى إرساء أسس تنمية شاملة انطلاقا من الدور الحاسم الذي تلعبه داخل المجتمع للتعرف على مشكلاته، ومحاولة علاجها. وتُواجه الجامعات العديد من التحديات والمتغيرات السريعة؛ بعضها خارجي كثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت وما يُصاحبها من تقدم علمي، وبعضها داخلي كقلة المخصصات المالية المخصصة للبحث العلمي، وتدني رواتب أعضاء هيئة التدريس، وندرة فرص التدريس الميداني الجيد والفعال في مواقع الإنتاج والعمل، (جاد الله، 2018، 86).

وقد ظهرت ضيع عديدة لتطوير التعليم الجامعي وربطه بالمجتمع بشكل أفضل ومنها نموذج الجامعة المنتجة، وهي جامعة من المفهوم الاقتصادي لا تكتفي بالتعليم والتأهيل، بل تجعل من نشاطها وبحوثها العلمية والتطبيقية بحوثًا ذات جدوى اقتصادية يمكن استثمار نتائجها عمليًا واستثمار مواردها في تطوير النشاط الجامعي وتطوير التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع (الدباغ، 2000، 430).

ومن هذا المنطلق كان من الضروري وضع تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات السعودية ومنها جامعة المجمعة لمواجهة المتغيرات المعاصرة، حيث صارت الجامعة بما تتضمنه من موارد بشرية ومادية في حاجة إلى تطوير أدائها وعلاج ما بها من قصور سواء في وظيفة البحث العلمي أو في وظيفة التدريس أو في وظيفة خدمة المجتمع؛ وذلك من خلال صيغة تعليمية مهمة وحديثة وهي "الجامعة المنتجة"، ومن هنا يُمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال التالي:

كيف يمكن تطوير أداء جامعة المجمعة في ضوء نموذج الجامعة المنتجة؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهية الجامعة المنتجة وما الأطر النظرية التي تستند إليها؟
2. ما الفرق بين نموذجي الجامعة التقليدية والجامعة المنتجة؟
3. ما التصور المقترح لتطوير أداء جامعة المجمعة في ضوء نموذج الجامعة المنتجة؟

أهداف البحث:

1. إلقاء الضوء على ماهية الجامعة المنتجة والأطر النظرية لها.
2. تحديد أهم متطلبات بناء الجامعة المنتجة وأسسها كصيغة مهمة للتعليم الجامعي السعودي.
3. تقديم المقترحات والاجراءات الممكنة لتطوير أداء جامعة المجمعة في ضوء الخبرات الدولية والأوضاع المحلية للمجتمع السعودي لتصبح جامعة منتجة.

أهمية البحث:

1. مخططي ومطوري التعليم الجامعي وذلك بتطوير أساليب ونماذج بناء الجامعات السعودية متمثلا في تقديم نموذج الجامعة المنتجة.
2. رؤساء الجامعات من حيث مساعدتهم في تحويل مؤسساتهم الجامعية إلى مؤسسات منتجة، تُدعم التنمية الاقتصادية والمجتمعية.
3. الباحثين في مجال التعليم الجامعي من حيث طرح فكرة بحثية جديدة تتعلق بالجامعة المنتجة.

منهج البحث:

يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي الذى يعتمد على تحليل محتوى الوثائق والأبحاث السابقة، وذلك للتعرف على أبعاد نموذج الجامعة المنتجة. مع الاستعانة في الجانب الميداني بعقد مجموعات تركيز "المجموعات البؤرية" وهي تمثل أحد أساليب منهج البحث الكيفي التي تهدف إلى مناقشات مركزة لاستطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس بجامعة المجمعة بمختلف كلياتها لتعرف أبعاد التصور المقترح لتطوير أداء جامعة المجمعة في ضوء نموذج الجامعة المنتجة.

حدود البحث:

- حدود بشرية: اقتصر على عينة من أعضاء هيئة التدريس (خاصة القيادات والمهتمين بمجال التعليم الجامعي) ببعض كليات جامعة المجمعة وعددهم (55) عضوًا يمثلون خمس مجموعات بؤرية.
- حدود زمانية: تم التطبيق خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 1443هـ.
- حدود مكانية: تم التطبيق الميداني على بعض كليات جامعة المجمعة وعددهم خمس كليات، بمنطقة الرياض.

مصطلحات البحث:

الجامعة المنتجة

تعرف الجامعة المنتجة بأنها: "تلك الجامعة التي تقوم ببعض الأنشطة التي تُحقق من خلالها موارد مالية تنعكس بالفائدة عليها وعلى العاملين بها، بشرط ألا تتعارض هذه الأنشطة مع الوظائف الأساسية للجامعة، ولا تُؤثر عليها في تأدية هذه الوظائف، وتعتمد على الربط بين الوظائف الثلاث والنظر إليها على أنها كل متكامل يُؤثر كل منها في الآخر، وعلى حرية الجامعة في تسيير شئونها ووضع قوانينها ولوائحها التنظيمية والإدارية والمالية وموقفها من القضايا المجتمعية" (حامد وآخرون، 2008، 172).

ويمكن تعريفها إجرائيًا في البحث الحالي بأنها: نموذج جديد للتعليم الجامعي يمكن تبنيه في جامعة المجمعة وهو يسعي لتحقيق تكامل بين وظائف الجامعة الثلاثة بشكل أكثر فعالية، وبمشاركة كافة مؤسسات المجتمع المختلفة من خلال عضو هيئة تدريس جامعي مطور ومعد مهنيًا لزيادة إنتاجية الجامعة وتحقيق أهدافها.

تطوير الأداء: يعرف إجرائيا بأنه تحسين قدرة جامعة المجمعة على تحقيق أهدافها المتمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع من خلال تبني فلسفة الجامعة المنتجة وتوظيف طاقتها لصالح لعمليات الإنتاج والتطوير.

التصـــور المقترح: يعرف إجرائيًا بأنه الصـــورة المنشـــودة لأداء جامعة المجمعة في المســـتقبل المنظور بما يمكنها من مواكبه التطور والقدرة على الاستقلال الذاتي وأن تكون اكثر إنتاجية في المجتمع.

المحور الأول: أدبيات البحث والدراسات السابقة

1- مفهوم الجامعة المنتجة:

لقد شهدت مؤسسات التعليم الجامعي تحولًا جذريًا في مسئولياتها التعليمية والبحثية استجابة لبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي جعلتها مطالبة بالاندماج في آليات السوق، ومع تسارع تلك المتغيرات يتزايد طموح تلك المؤسسات للتطوير، ومن هنا ظهر مفهوم الجامعة المنتجة.

ويُشير مفهوم الجامعة المنتجة إلى ممارسة الأنشطة الإنتاجية المناسبة للعملية التعليمية ومتابعة مشاكل الإنتاج في مجال العمل، الأمر الذي يُحقق للجامعة مصادر مالية إضافية ويقلل من اعتمادها على التمويلات الخارجية، حيث مفهوم الجامعة المنتجة لا يعني النظر أنها مؤسسة إنتاجية تتعـامل كشركـة تجاريـة، فللجامعـة أهداف مختلفـة، والمهمـة الأساسيـة للجامعة المنتجة هي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وهي مهمة يجب أن تُصان بعيدًا عن المهام التجارية (الشربيني، 2009، 95).

كما تعرف الجامعة المنتجة بأنها تلك الجامعة التي تحقق من خلالها تتداخل وظائفها الثلاثة (التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع) مع زيادة الأنشطة الإنتاجية لها، ورفع الكفاءة التعليمية والبحثية من خلال تسويق منتجاتها، وإمكانياتها البحثية، بالشكل الذي لا يتعارض مع الهدف العام للجامعة بل ويُمكن الجامعة من امتلاك مزارع ومستشفيات وورش ومراكز، وأن تُستغل بذلك كمراكز إنتاج، بحيث تدخل الجامعة مجال الصناعة بالتدريج مستخدمة إمكاناتها العلمية والبشرية المتميزة من أعضاء هيئة التدريس، الأمر الذي يُحقق لها موارد مالية ويُقلل من اعتمادها على التمويلات الخارجية، ويعزز دورها ووظائفها (بوفالطة وموساوي، 2015، 379).

2- أهداف الجامعة المنتجة:

تختلف أهداف الجـامعـة المنتجـة عن أهداف الجـامعـة التقليدية، وتتمثل أهدافهـا في (عبد الحسيب، 2006، 121)، (المحياء والحربي، 2016، 108):

1. أن تصبح الجامعة مركزًا للإنتاج المعرفي من خلال الإنتاج البحثي من قبل أعضاء هيئة التدريس الجامعي ونشرها، للمنافسة عالميا والمساهمة في بناء مجتمع المعرفة.
2. أن تصبح الجامعة بمثابة بيت الخبرة للمجتمع من خلال ما يقوم به عضو هيئة التدريس من استشارات وخدمات وإنتاج علمي، وما تُؤديه الجامعة من أنشطة مختلفة للمجتمع ومؤسساته.
3. التكامل بين الوظائف الثلاث للجامعة التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنويع التخصصات تبعًا لتنوع البيئات المحلية بحيث تتناسب مع طبيعة البيئة المحلية وقطاعات الإنتاج فيها.
4. تنمية شخصية الطالب بشكل متكامل عقليًا وخلقيًا واجتماعيًا وتعمل على تنميـة مهـاراتهم وتـدريبهم على التعـاون مع الآخرين وتحمـل المســئولية والابتكار واســتخدام المنهج العلمي في حل المشــكلات وتطبيق ما تعلموه في حل ما يواجههم من مواقف ومشكلات.
5. القيام بتسويق الأنشطة الإنتاجية والابتكارات التي تتم في الجامعة لتطبيقها في الميدان العملي، وإيجاد البديل المحلي بدلًا من الاعتماد على المنتج الأجنبي
6. القيام بإجراء بحوث في مختلف القطاعات؛ بهدف الوفاء باحتياجات المجتمع، وتهيئة المناخ للبحث العلمي التطبيقي الذي يُسهم في زيادة العمليات الإنتاجية داخل كل من الجامعة.
7. تحقيق التكامل بين الإعداد الأكاديمي للطلاب، والبحث العلمي المرتبط بالإنتـاج داخل المؤسسـات الاقتصـاديـة، وزيـادة الكفـاءة الداخليـة والخارجية لكل من الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والمجتمعية.
8. تشجيع عملية نقل المعرفة بمراحلها المختلفة وذلك من خلال: ربط المعرفة بظروف ومتطلبات المجتمع، والترويج للخدمات المعرفية التي يُمكن للجامعة أن تُقدمها للمجتمع الخارجي، وإتاحة المعرفة من خلال طرح مجموعة من الوسائل التي تجعل المعرفة في نطاق استخدام جميع أفراد المجتمع.

3- وظائف الجامعة المنتجة:

أن الجامعة المنتجة تُحقق الوظائف الثلاثة للجامعة ولكنها تطبق مزيد من الإجراءات في تحقيق وظائفها فيما يلي (عثمان، 2005، 157):

أولًا: وظيفة الجامعة المنتجة في مجال البحث العلمي:

تُعد الأبحاث العلمية من أهم مصادر المعلومات التي تتسم بالابتكار، وفي الجامعة المنتجة تتطور وسائل توظيف الأبحاث واستثمار نتائجها، بحيث تفتح الجامعة قنوات بينها وبين الجامعات الاخرى ومؤسسات المجتمع، وعلى هذا تقوم الجامعة المنتجة بعدة أدوار في مجال البحث العلمي هي:

- القيام بالأبحاث الأساسية التي تهدف إلى تطوير المعرفة وإثرائها ونشرها والأبحاث التطبيقية المرتبطة بحقل العمل والإنتاج والتكنولوجيا للحد من المشكلات الإنتاجية التي تُواجهه.
- إيجاد شراكة حقيقية بين الجامعة ومؤسسات العمل للتعرف على مشاكلها وحلها واعتماد العقود بين الجامعة ومؤسسات العمل الاقتصادي والاجتماعي المختلفة لضمان حقوق الطرفين وتحديد مسؤولية كل منهما.
- توجيه المشروعات البحثية لخدمة عملية الإنتاج وتطوير بعض التقنيات الحالية وإنتاج مواد جديدة والسعي نحو الاستفادة من براءات الاختراع والابتكار بالعمل على تطبيقها.
- تقديم الاستشارات العلمية، وعمل دراسات الجدوى في المجالات المختلفة.

ثانيًا: وظيفة الجامعة المنتجة في مجال التدريس:

يُمكن تحديد دور الجامعة المنتجة في مجال التدريس من خلال ما يأتي:

- الإعداد المتكامل والشامل للطلاب معرفيا ومهاريًا ووجدانيا بما يُساعدهم على إنجاز مهامهم بنجاح.
- مساعدة الطلاب على تحويل المعارف النظرية إلى ممارسات تطبيقية واستخدام الأسلوب العلمي في التفكير وحل المشكلات وممارسة ذلك في التطبيق الميداني العملي.
- تكوين الاتجاهات الإيجابية لدى الطلاب نحو التعلم الذاتي وإكسابهم مهارات التفكير الناقد والابداعي
- التعاون بين الجامعة ومؤسسات العمل والإنتاج بغرض توفير فرص التدريب العملي والميداني وتقديم أنماط أخرى من التعليم لفئات مختلفة؛ مثل التعليم المتناوب والتعليم الموازي، والدراسات المسائية، والبرامج التدريبية.
- استحداث تخصصات جديدة من خلال تطوير وتحديث المناهج التي تخدم مؤسسات الإنتاج مع مراعاة التكامل بين الجانب النظري والجانب العملي في بناء المناهج.
- استحداث أساليب تقويمية تهتم بقياس جميع جوانب شخصية الطالب من المعرفة والقدرات العقلية وكذلك التطبيق العملي والميداني.

ثالثًا: وظيفة الجامعة المنتجة في مجال خدمة المجتمع:

يُمكن أن تتحدد وظائف الجامعة المنتجة في خدمة المجتمع من خلال الأنشطة الآتية:

- المشاركة المباشرة في التطوير والابتكار من خلال إجراء البحوث المرتبطة بحقل العمل لحل المشاكل الإنتاجية التي تُواجهها.
- إتاحة المجال للاستفادة من رسائل الماجستير والدكتوراه في معالجة بعض مشكلات العمل واقتراح الحلول المناسبة لها.
- فتح الدراسات المسائية وتوسيع برنامج التعليم المستمر مدى الحياة والبرامج التدريبية والخدمية، مع تقديم مختلف الاستشارات التي تُعالج مشاكل حقل العمل.
- تقديم خدمات لمجالات العمل متنوعة الأغراض لتُلبي حاجات معرفية ومهارية واجتماعية، وذلك من قبل أعضاء هيئة التدريس، وفتح مكاتب استشارية لتقديم الخبرات والاستشارات البحثية للجهات المتخصصة مقابل أجور تمثل إيرادات من إيرادات الجامعة.

4- أدوات الجامعة المنتجة:

يرتبط نموذج الجامعة المنتجة بالمجتمع حيث تُعد الجامعة استجابة واضحة للواقع الاقتصادي الذي يعيشه، كما أنها تُقلل من القيود التي تضعها الدولة على الجامعات، مستخدمة في ذلك العديد من الأدوات منها (الهلالي،2007، 36)، و (عبد العزيز و آخرون، 2017، 490):

أ- الحدائق التكنولوجية:

حدائق التكنولوجيا هي آلية وجدت لتحويل البحوث العلمية إلى تطبيقات تقنية؛ وذلك من خلال احتوائها كمنظمة على شركات تُدعمها المراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية مثل الجامعات، وهي منظمة ذات قيادة متميزة قادرة على تكوين علاقات وثيقة مع مؤسسات التعليم الجامعي؛ حيث إن الجامعات مؤسسات قادرة على الإنتاج البحثي المتطور، والمؤسسات الصناعية قادرة على تمويل الابتكارات والاختراعات بما يتلائم مع أهدافها حيث تقوم الحدائق التقنية بالوساطة بينهم من أجل احتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يُعزز التنافسية وفرص النمو الاقتصادي، وهي تهدف إلى تحقيق الاستثمار الداخلي للأعمال القائمة على المعرفة وتشجيع الابتكار؛ حيث تقوم الحدائق التقنية بتقديم الدعم لعمليات نقل التكنولوجيا إلى مؤسسات الأعمال لتُدعم مهاراتها التنافسية، فهي تحتوي على شركات تستند في عملها إلى التقنيات الحديثة ومعامل بحثية وبرامج تدريبية وحاضنات لمؤسسات الأعمال.

ب- حاضنات الأعمال:

حاضنات الأعمال هي مؤسسات تنموية اقتصادية هدفها دعم الباحثين المبتكرين من خريجي الجامعات أصحاب المشروعات المبتكرة، وهي تهدف لاستحداث وظائف ومواقع العمل وزيادة الدخل من خلال تنمية الرأس المال المعرفي وتحويل البحوث إلى مشروعات ومنتجات يُمكن تسويقها وتوفير شبكة من الاستشاريين في المجالات العلمية المختلفة وتطوير الأسواق وتزويدها بمنتجات جديدة وربط التعليم والتدريب بسوق العمل، حيث تم إنشاء حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة أو ما يسمى بحاضنات الأعمال الجامعية، بقصد خلق دور جديد عن الأدوار التقليدية للجامعة لتوفير فرص استثمارية ووظيفية لمخرجاتها وعلى رأسها البحث العلمي.

ج- الكراسي العلمية:

الكرسي العلمي عبارة عن برنامج بحثي في الجامعة يهدف لإثراء المعرفة العلمية والتطوير الفكري وخدمة قضايا التنمية، ويكون ممول عن طريق منحة نقدية دائمة أو مؤقتة يتبرع بما فرد أو مؤسسة أو شخصية اعتبارية، ويُعين فيه أحد الأساتذة المشهود لهم بالتميز العلمي والسمعة الدولية، وقد يعمل ضمن البرنامج فريق من الباحثين ذوي الكفاءة والخبرة في مجال الكرسي، وتنتشر الكراسي العلمية في جميع دول العالم، ولعل أشهر الكراسي العلمية في العالم كرسي هنري لوكاس بجامعة كمبردج وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في عدد الكراسي العلمية.

د- مراكز التميز:

تُمثل مراكز التميز وحدات علمية تتسم بإنجازات بحثية متخصصة تُحقق الريادة، وتتميز بالتركيز على مجال علمي معين، التكامل بين أكثر من تخصص في المجال، التعاون مع الهيئات المشاركة وتوفير الدعم من الجامعة الحاضنة، وجود نظام إدارة يتسم بالمرونة والفاعلية، ومن أهدافها: إيجاد بيئة منتجة للباحثين المبدعين، وتطوير الإمكانات البحثية، رفع المستوى النوعي للتعليم الجامعي، تبادل ونقل الخبرات العلمية بين القطاع الأكاديمي والقطاعات الأخرى في المجتمع.

هـ- استثمار أملاك الجامعات:

يُمكن للجامعات أن تحصل على إيرادات مادية عن طريق استثمار أملاكها، من مطاعم أو مساكن أو مزارع أو عقارات أو حيازة أوراق مالية، بحيث تعمل على استثمارها حسب متطلبات السوق، هذا فضلًا عن استثمار الأجهزة والمعدات لإنجاز أعمال مختلفة لحساب الغير كاستخدام ورش الجامعة وتأجير بعض الممتلكات، وتتوزع مهام الاستثمار في الإعداد والتأهيل بين الجانب التعليمي النظري والجانب التطبيقي.

و- الوقف البحثي:

يعد الوقف من أهم الأساليب التي يُمكن لها أن تعمل على تنمية موارد الجامعات عن طريق تقديم الدعم المالي لكي تقوم الجامعات بالخدمات البحثية والاستشارية، وهو من الركائز المهمة في تمويل المشروعات والتي تتسم بالاستمرارية، ويمكن للجامعات أن تستفيد بالوقف من خلال حث الأثرياء على تقديم تبرعات عينية في إطار نظام الوقف الإسلامي، حيث تُقدم الجامعات خدمات بحثية وتدريسية وخدمة المجتمع لكافة أفراد المجتمع بدون تمييز، وعلى هذا يُمكن للجامعات أن تُعد دليلًا تقدم فيه معلومات عن الخدمات المختلفة التي تُقدمها للمجتمع، وتوزع الدليل على المؤسسات المالية المختلفة والأثرياء؛ لكي يقومون بوقف أموالهم لتمويل مختلف مشروعات الجامعة.

5- استراتيجيات التحول لجامعة منتجة:

أشار (باطويح وبامخرية، 2010، 19) إلى مجموعة من الاستراتيجيات يُمكن من خلالها التحول من خلالها إلى الجامعة المنتجة:

أ. **الاستراتيجيات التنظيمية وتتضمن:** التحول المؤسسي مع وجود موارد منخفضة والاستناد إلى ميزانية تعتمد على الحوافز والتنسيق بين متطلبات المؤسسة التعليمية ومسئوليات الأساتذة، واستخدام التخطيط الاستراتيجي لتحسين التعليم الجامعي وضبطه.

ب. **الاستراتيجيات المتبعة في الصفوف وتتضمن:** التدريس من خلال الطلاب أنفسهم، وتحسين إنتاجية التدريس عن طريق إتقان التعلم، استخدام تجارب الطلاب لتعزيز التعلم.

ج. **استراتيجيات تطوير أعضاء هيئة التدريس وتتضمن:** إعداد أساتذة لتحسين الإنتاجية، وتطوير إنتاجيتهم من خلال تعلم التدريس في الصفوف الكبيرة بشكل جيد، وتحقيق أهداف الجامعة من خلال التكنولوجيا.

د. **استراتيجيات التكنولوجيا وتتضمن:** عمل مواءمة بين التكنولوجيا ورسالة المؤسسة التعليمية من خلال إجراء تخطيط متكامل، وتقديم خدمات التعليم المتنقل، والتعلم الافتراضي وما ينتج عنه من زيادة الاستيعاب التعليمي.

هـ. **استراتيجيات المناهج وتتضمن:** تزويد الطلاب بتجارب تعليمية تعمل على زيادة وحدة الطلاب والأساتذة والإداريين في رسالة مشتركة تحول المناخ الجامعي إلى شبكة تعلم مستمرة داخل الصف وخارجه، والتجديد في مستوى المناهج التي تقوم على البنائية والتمكن في وسائل التواصل بمنهاج متكامل، واعتماد خبرات التعلم السابقة لدخول حقل تخصص معين للطلاب، إلى جانب التدريس في مناخ تعاوني بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

6- الفرق بين الجامعة التقليدية والجامعة المنتجة:

هناك اختلافات واضحة بين الجامعة التقليدية والجامعة المنتجة تتمثل في (حلو والحلية، 2017، 15):

- **الرؤية:** تقتصر رؤية الجامعة التقليدية على هدف أساسي وهو مهنة التدريس والحصول على الشهادة الجامعية، بينما تعمل رؤية الجامعة المنتجة من أجل تحقيق الأهداف بكفاءة في وظائفها الثلاثة وفق خطة استراتيجية مدروسة.
- **الرسالة: تنحصر** رسالة الجامعة التقليدية بين جدران الجامعة، بينما رسالة الجامعة المنتجة تقوم على الانفتاح على العالم الاجتماعي والاقتصادي الخارجي والارتباط لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- **الأهمية:** تهتم الجامعة التقليدية بالتعليم وفق خطة تدريسية للتخصصات المختلفة، في حين تهتم الجامعة المنتجة بالمشاركة في الابتكار وإجراء البحوث العلمية والتطبيقية للقطاع الصناعي والتجاري وتقديم الاستشارات لكافة القطاعات بتطوير المعارف وتعميق التخصصات العلمية الدقيقة من خلال البحوث النظرية.
- **الأهداف:** تهدف الجامعة المنتجة إلى إعداد كوادر مؤهلة علميًا بشكل جيد لتلبية احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية وفي المقابل تهدف الجامعة التقليدية إعداد كوادر تقليدية لا تتناسب مع متطلبات العصر.
- **الوظائف:** تقوم الجامعة التقليدية بوظائف تتمثل في التدريس والتعليم والبحوث التقليدية وبعض الخدمات المجتمعية مع قصور في تحقيق الاستدامة الاجتماعية، وتقوم الجامعة المنتجة أيضًا بنفس الوظائف ولكنها تُواكب التغير التكنولوجي وتعمل على تنمية الإنتاجية والتسويق لتقوم بدور فعال في تحقيق التنمية المستدامة.
- **المدخلات:** تتمثل مدخلات الجامعة التقليدية في أعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين والعمال والموارد المالية والأجهزة والمعدات، وتتمثل مدخلات الجامعة المنتجة في نوع الخدمات والمنتجات وجودتها التي يمكن أن تُقدمها الجامعة من أجل الدخول في عالم الأعمال ومجال الاقتصادي، وتتمثل البنية الأساسية للجامعة المنتجة في أعضاء هيئة وطلاب وموظفين وأجهزة ومعدات ومختبرات واستثمارات واستقلال ذاتي.
- **المخرجات:** تتمثل مخرجات الجامعة التقليدية في الخريجين الذين يحملون شهادات علمية معترف بها، بينما مخرجات الجامعة المنتجة فهي متنوعة حيث تشمل: المخرجات بعيدة المدى: وتشمل نتائج البحوث العلمية والاستشارات العلمية والخبرات والمؤهلات لسوق العمل، والمخرجات قصيرة المدى: وتشمل المؤلفات العلمية، المخترعات، المخرجات المباشرة: أعداد ونوعية الخرجين والمهنيين.
- **المستفيدون:** تُفيد الجامعة المنتجة الطلاب والمجتمع الجامعي من أعضاء هيئة تدريس وموظفين وعاملين والمجتمع المحلي والاقتصادي ولا تقتصر فائدتها على الطالب كما في الجامعة التقليدية.
- **المناهج:** تعتمد مناهج الجامعة المنتجة على اكتساب مهارات التفكير العليا والمهارات من خلال التطبيق العملي الميداني واستثمار الأبحاث العلمية والأفكار لتمكين الجامعة من المنافسة العالمية، أما مناهج الجامعة التقليدية تعتمد على مستويات التفكير الدنيا وبعيدة عن التطبيق العملي.
- **التخصصات:** تشتمل الجامعة المنتجة على تخصصات متنوعة ومبتكرة تتواكب مع التطور العالمي، بينما الجامعة التقليدية تقتصر على تخصصات تقليدية معروفة منذ سنين طويلة.
- شروط قبول الطالب: تعتمد الجامعة التقليدية على حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة والقدرة الاستيعابية للجامعة ونتيجة المقابلة الشخصية، بينما تعتمد الجامعة المنتجة على عدة نماذج هي: النموذج الانتقائي المعتمد على معدل الطالب في الثانوية العامة ونجاحه في اختبارات القدرات، والنموذج الموجه: ويعتمد القبول فيه على احتياجات الحكومة من الكوادر المطلوبة وفرص التوظيف في سوق العمل، نموذج الباب المفتوح: وفيه يتم قبول الطلاب بناء على رغباتهم واستعداداتهم بغض النظر عن درجاتهم في الثانوية.
- **طبيعة القيادة والتنظيم:** قيادة الجامعة التقليدية قيادة مركزية محددة بينما قيادة الجامعة المنتجة قيادة مجتمعية تشاركية وتعتمد على اللامركزية في الإدارة، وتعتمد الجامعة التقليدية على التنظيم البيروقراطي، بينما تعتمد الجامعة المنتجة على التنظيم العضوي.
- **سبل التمويل:** تعتمد الجامعة التقليدية على التمويل الحكومي بشكل كلي، بينما توفر الجامعة المنتجة موارد مالية خاصة بها وهو تمويل خاص وذاتي واستثماري وإنتاجي.

وقد تعددت الدارسات التي اهتمت بتطوير الجامعات في ضوء نموذج الجامعة المنتجة ومنها:

دراسة (العتيبي، 2022) التي هدفت إلى تحليل صيغة فلسفة الجامعة المنتجة وكيفية تفعيل دور البحث العلمي في ضوء هذه الفلسفة، ودراسة (الغامدي، 2021) التي هدفت قياس درجة أهمية مبررات تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، ودراسة (الزهراني، 2021) التي هدفت إلى بناء تصور مقترح للتغلب على التحديات التي تحول دون تحول الجامعات السعودية الناشئة نحو صيغة الجامعة المنتجة، كما بحثت دراسة (عز الدين، 2020) عن تنمية الموارد الذاتية للجامعة خارج تمويل القطاع الحكومي، لمواجهة الطلب المتزايد للتعليم العالي بهدف تحقيق موارد مالية إضافية بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية وكشفت دراسة (الزهراني، 2020) عن دور القيادات الأكاديمية في تحقيق متطلبات الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء

هيئة التدريس في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، كما سعت دراسة (2018, Demo, Bruna) إلى تشخيص الوضع الراهن لمؤسسات التعليم الجامعي الحكومية بألبانيا لمساعدة السلطات العليا بالدولة لتطوير هذه المؤسسات وفق ما يتطلبه نموذج الجامعة المنتجة.

كما قدمت دراسة (2018, et al, Pugh) مفهوم الجامعة المنتجة وعلاقتها بخدمة المجتمع، وإلقاء الضوء على الأنشطة التي تقوم بها وتوضيح دور الأقسام الأكاديمية بها في تعزيز ناتج الدخل القومي في النطاق الإقليمي التي تقع فيه الجامعة، وهدفت دراسة (بني مقداد وعاشور، 2018) تعرف دور الإدارة الجامعة في تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة في جامعة اليرموك، ودراسة العقبات التي تواجه تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية

استخدم البحث الميداني الحالي طريقة مجموعات التركيز "المجموعات البؤرية" لوضع التصور المقترح لتطوير أداء جامعة المجمعة في ضوء نموذج الجامعة المنتجة"، وفيما يلي توضيح طريقة استخدام مجموعات التركيز:

مجموعات التركيز هي عبارة عن نقاش بين مجموعة من المبحثين عددهم من (6–12 فردًا) لإدلاء بالمعلومات والبيانات يتم اختيارهم لنقاش قضية أو ظاهرة والتعمق فيها، من خلال مجموعة من الاسئلة المفتاحية، تكون الغاية منها الوصول إلى فهم معمق لوجهات نظر المشاركين وخبراتهم وإدراكهم وفهمهم ومعتقداتهم للظاهرة أو الموضوع قيد النقاش.

تعد مجموعات التركيز من أهم أدوات البحث الكيفي، حيث هناك كمية كبيرة من المعلومات التي تنتج عنها. وهو ما يشكل عنصراً حاسماً في تحقيق أهداف البحث، يتم النقاش بتوجيه من قبل أحد الباحثين كميسر وتعد المجموعة البؤرية وسيلة سريعة وشمولية لجمع المعلومات وتصنيفها أو تدريجها حسب معايير معينة.

وتستخدم مجموعات التركيز عندما تكون الاسئلة من نوع كيف ولماذا أكثر أهمية من هل وكم، وعند معرفة تفاعل مجموعة ما حول اسئلة بحث معين ونحتاج إلى أجوبة بدلاً من نعم أو لا. وكذلك عندما يكون الهدف هو معطيات نوعية بدلا من معطيات كمية. وتكون الحاجة سريعة إلى معرفة درجة التجاوب مع بعض القضايا **(مركز المعلومات والبحوث، 2016، 27)**.

وهناك عدد الخطوات لعقد المجموعات البؤرية هي تحديد الهدف بوضوح، إعداد الأسئلة للحوار والمقابلة، تحديد واختيار المشاركين، الإعداد المسبق للقاء، وفيما يلي توضيح الإجراءات التي اتباعها الباحث لعقد مجموعات التركيز:

1. مجال البحث:

أ– المجال البشري:

ويقصد به الأفراد التي شملهم البحث وهم أعضاء هيئة التدريس في مجموعات التركيز التي تم تنفيذها في جامعة المجمعة وعددها 5 مجموعات كما بالجدول (1):

جدول (1) بيان بأماكن عقد مجموعات التركيز "المجموعات البؤرية" وعدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين بكل مجموعة.

تسلسل مجموعات التركيز	المكان أو الجهة	التاريخ	عدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين
الأولى	كلية التربية	1443/3/5هـ	12
الثانية	كلية إدارة الأعمال	1443/3/14هـ	10
الثالثة	كلية الطب	1443/3/21هـ	10
الرابعة	كلية الهندسة	1443/3/28هـ	12
الخامسة	كلية العلوم الطبية	5/ 1443/4هـ	11

ب– المجال الزمني: ويقصد به الفترة الزمنية التي تم جمع البيانات فيها، ويتضح من جدول (1) أنه تم جمع البيانات خلال الفترة من ربيع أول 1443 إلى ربيع ثاني 1443هـ.

2. أسلوب البحث: تم الاعتماد على أسلوب المقابلة للتعامل المباشر مع المبحوثين، وقد تم استخدام مجموعات التركيز البؤرية.

3. إعداد مجموعات التركيز: تم دعوة المبحوثين لحضور حلقات مجموعات التركيز وقد بلغ عدد هذه الحلقات خمس حلقات تم عقدها في خمس كليات من جامعة المجمعة وهي كليات: التربية، إدارة الأعمال، الطب، الهندسة، العلوم الطبية. وقد قام الباحث كأحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بتنظيم وإدارة تلك المجموعات.

4. القياس: بعد اتفاق كل مجموعة تركيز بؤرية على محاور التصور المقترح لأبعاد جامعة المنتجة في جامعة المجمعة، تم ترتيب أبعاد التصور المقترح، تم تكوين مؤشر يعكس درجة أهمية كل بعد على مستوى جميع الكليات، لكي يتم تحديد درجة أهمية كل بعد من أبعاد التصور والإجراءات اللازمة لتنفيذه. حيث تراوحت تلك الدرجات بين ثلاث درجات (3) في حالة مهمة جدا ودرجتان (2) في حالة مهمة ودرجة واحدة (1) في حالة قليلة الاهمية. وجمعت الدرجات لتكون

المؤشر المطلوب الذى تم على أساسه ترتيب المشكلات في جميع المجموعات.

5. **النتـائج التي توصلت لهـا مجموعـات التركيز**، تم تحليل واستخدام التلخيص الوصفي للبيانـات مـا تم التوصل له من خلال المجموعـات البؤرية وفق درجة أهمية كل بعد من أبعاد التصور والمقترح وقد تضمن التصور ستة أبعاد رئيسة يوضحها الجدول التالي:

جدول (2) أبعاد التصور المقترح لتطوير أداء جامعة المجمعة في ضوء نموذج الجامعة المنتجة واستجابات أعضاء هيئة التدريس على كل بعد على حده.

م	المجال	أبعاد التصور المقترح	عدد المقترحات التي تم التوصل لها من خلال مجموعات التركيز
1	القيادة والحوكمة	القيادة التشاركية الداعمة للإنتاج المعرفي	6
2	البنية التحتية	البنية التقنية الداعمة للإنتاج المعرفي	6
3	التمويل	مصادر تمويل جديدة للجامعة	10
4	التدريس	توجه التدريس نحو إدارة وإنتاج المعرفة	12
5	البحث العلمي	توجه البحث العلمي إلى بحوث العمل والإنتاج	11
6	خدمة المجتمع	الاندماج بين الجامعة ومؤسسات المجتمع	7

وفيما يلي عرض لهذه النتائج تفصيلا في التصور المقترح.

التصور المقترح لتطوير أداء جامعة المجمعة في ضوء نموذج الجامعة المنتجة

بعد استعراض الأسس النظرية لمفهوم الجامعة المنتجة وأهم نماذجها، يتناول البحث وضع تصور مقترح لتطوير أداء جامعة المجمعة في ضوء نموذج الجامعـة المنتجـة، حيث يتطلب تطبيق فلسفـة الجامعـة المنتجـة كمدخل لتحسين الأداء بالجـامعـة؛ اتخاذ مجموعـة من الإجراءات على مستوى كل مكون من مكونات المنظومة الجامعية بداية من رؤية الجامعة والتي تعد من أهم المكونـات التي تسـاعد في نجـاحهـا ووضع خططهـا الاستراتيجية وتحقيق أهدافها وسياساتها في الحاضر والمستقبل، مرورًا بالهيكل التنظيمي الـذي يمثل الآليـة التي يتم من خلالهـا إدارة وقيـادة الجامعة، وتبني فلسفة الجامعة المنتجة في هذا التصور سيكون من خلال عدة محاور تمثل المنظومة الجامعية كالتالي:

أولًا: القيادة التشاركية الداعمة للإنتاج المعرفي

تُعد القيادة الجامعية عنصـــرًا مهمًا لتوجيه ســلوك الأفراد وتمكينهم نحو تحقيق أهداف المؤســســة الجامعية حيث ترتكز عليه أنشــطتها في ظل التحولات المعاصرة، ومن مقترحات نظام القيادة في الجامعة المنتجة:

1. التخلي عن الروتين الإداري البيروقراطي وتوفير قدر من المرونة في اتخاذ القرارات الخاصة بسير العمل الأكاديمي والإداري.
2. توفير إدارة جامعية مؤمنة بحتمية التطوير وفقًا للمتغيرات العالمية والتحديات الإقليمية، وتسعى لنشر ثقافة تنظيمية مبدعة ومنتجة محفزة للابتكار والإبداع.
3. تمكين القيادات الجامعية من القيام بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم في ظل التحديات المعاصرة من خلال إكسابهم المعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكنهم من القيام بتلك المهام بصورة ترتقي لمستوى أداء تنافسي على المستوى العالمي.
4. تطوير مهام القيادات الجامعية من مجرد تطوير للخطة الاستراتيجية وتحديد الرؤية والرسالة إلى تشجيع المشاركة في اتخاذ القرار، وتشجيع العاملين للتفكير بالمستقبل والاستعداد له.
5. تشجيع القيادة للأعضاء على ممارسة الابتكار في بيئة آمنة من المخاطر وأيضا إشراك أعضاء هيئة التدريس في صناعة واتخاذ القرارات وإبداء الآراء والمقترحات وتقديم النقد البناء من خلال صناديق المقترحات.
6. مرونة اللوائح المنظمة المعمول بها في مؤسسات الجامعة وذلك من أجل المواءمة مع ما يطرأ على المجتمع من متغيرات وأيضا مرونة اللوائح المنظمة لعمل مؤسسات الإنتاج.

ثانيًا: البنية التقنية الداعمة للإنتاج المعرفي

تحتـاج الجـامعـة باعتبارهـا مصدر مهم لإنتـاج المعرفـة الجديدة ونشرهـا وتوزيعهـا إلى بنيـة تحتيـة تقنيـة تتناسب مع التغيير المستمر وتسـاعد في تحسين قدرات الاتصـال الفعـال وتحـافظ على رأس المـال البشري، ومن مقترحات البنية التقنية في الجامعة المنتجة ما يلي:

1. نشر استخدام للتكنولوجيا والتحول الرقمي وتطبيق آليات محددة من أجل تقديم خدمـات تعلم عـاليـة المستوى بحيث يستطيع العـاملون والخريجون تحقيق التنافس المحلي والعالمي، مع ضرورة توفير شبكة إنترنت قوية لكل مؤسسات الجامعة.
2. تزويد وتطوير المختبرات والمعامل بكافة الوســـائل اللازمة للتعليم الجامعي ومتطلباته من فنيين ومواد وتوفير الصــيانة المســتمرة بهم، ووجود أنظمة إلكترونية لتســـهيل نقل واكتســـاب المعرفة وتســـهيل الخدمات.

3. تحقيق التعلم والتدريب من خلال قاعات مزودة بوسائط تقنية متقدمة وتزويد المكتبات بأحداث الإصدارات والأجهزة الإلكترونية بعد إجراء مراجعة وحصر للاحتياجات من المعدات والمصادر التعليمية وفق الخطة الاستراتيجية للجامعة.
4. استخدام أعضاء هيئة التدريس للتكنولوجيا وأساليب وطرق التدريس والتقويم التي تركز على بناء الكفايات؛ من خلال تنمية روح الإبداع والإنتاج بين الطلاب.
5. تنظيم برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتعزيز مهاراتهم في استخدام طرق التدريس الالكترونية الحديثة التي تناسب نظم التقييم الجديدة التي لا تقتصر على الاختبارات وحدها، وابتكار نظم أفضل بما يضمن الدقة والشمول في التقييم العادل المتوازن.
6. تقديم المعلومات وأدلة الاستخدام الصحيح للوسائط الإلكترونية المتعددة وتوفير الآليات التقنية التي تدعم حرية تبادل وتداول الإنتاج المعرفي.

ثالثًا: مصادر تمويل جديدة للجامعة

تسعى الجامعة نحو استقلالها في النواحي الإدارية والمالية، وكذلك العلاقات التي تربطها بالدولة ومؤسسات المجتمع، إذ تدعم المصادر التمويلية المتنوعة استقلالها الذاتي؛ حيث يكون للجامعة مصادرها المالية الخاصة متمثلة في التمويل الحكومي وفقاً لمعايير محددة، وتمويل القطاع الخاص والأهلي والوقف والهبات الخيرية، إلى جانب الموارد الذاتية والخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع، ومن مقترحات التمويل في الجامعة المنتجة ما يلي:

1. تنويع مصادر التمويل الذاتي للجامعة بما يسمح بتكريم المتميزين في كافة المجالات العلمية، من خلال عقد اتفاقيات شراكة وتعاون علمي وبحثي مع جامعات متميزة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.
2. توجيه البحوث والرسائل العلمية لتلبية احتياجات سوق العمل بما يضمن تسويق نتائجها واستثمار معرفتها بما يوفر مصادر تمويلية إضافية للجامعة.
3. تحويل الجامعة إلى بيت خبرة وتدريب وتقديم الخدمات والاستشارات المتنوعة التي تحظى برضا المستفيدين محليًا وإقليميًا ودوليًا.
4. عقد بروتوكولات التعاون التي تسمح بتبادل العلمي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعات السعودية والجامعات العالمية.
5. فتح مجالات للتعاون والشراكة الفاعلة مع المؤسسات الأخرى المهتمة بالبحث العلمي والإنتاج، والتدريب، وتنمية قدرات الأفراد.
6. تقديم برامج تدريبة لكافة قطاعات المجتمع، وتقديم الاستشارات الجامعية للقطاع الصناعي والإنتاجي بالمجتمع وذلك بمقابل مادي.
7. إقامة المشروعات التي تُساعد على التفاعل بين المجتمع وكافة منظومة التعليم الجامعي والبحث العلمي، كإجراء البحوث التطبيقية التسويقية والاستشارات وتحديث برامج تأهيل العاملين في القطاعات العامة والخاصة.
8. إنشاء صناديق استثمار جامعية بحيث يُخصص مبلغ محدد من الموازنة السنوية ليُوضع في صندوق يُطلق عليه "صندوق الاستثمار"، ويمكن أن تدعم الحكومة هذا الصندوق.
9. استقطاب الطلاب الوافدين من خارج البلاد من خلال تقديم خدمات متميزة في التعلم والتعليم والتدريب.
10. التطوير المستمر للتشريعات واللوائح المالية المنظمة للأجور والحوافز بما يحقق مصلحة الجامعة ورضا العاملين، وتبادل الآراء حولها بما يحقق المشاركة الواسعة في صناعة القرارات.

رابعًا: توجه التدريس نحو إدارة وإنتاج المعرفة

يجب السعي نحو تحول التدريس الجامعي من استهلاك المعرفة إلى إدارتها وإنتاجها من خلال كل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من خلال المقترحات التالية:

1. توفير المزيد من الاستقلالية والمسئولية في عملية التعلم، مع توفير بنية تحتية تُعزز أساليب التعلم واكتساب المعرفة عبر أساليب متطورة تتناسب مع الاحتياجات للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية.
2. التحول من نسق تعليمي مغلق إلى نسق تعليمي مفتوح من خلال توسيع النشاطات التعليمية خارج المؤسسة التعليمية وإزالة الحواجز الفاصلة بين النظام التعليمي الجامعي الرسمي وبين المؤسسات في البيئة المجتمعية ليصبح هذا التأثير المتبادل مصدرًا للابتكار.
3. التدريب على الاستخدامات الحديثة لتقنية المعلومات في عمليتي التعليم والتعلم المعتمدة على الحاسوب وتوفير المعلومات عبر الشبكات والتعليم عن بعد.
4. توفير العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس الجامعي في كل التخصصات الموجودة بالجامعة والعمل على سد العجز في التخصصات المطلوبة.
5. تدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة على استخدام استراتيجيات التدريس الإبداعية في التدريس التي تقوم على تحفيز الطلاب نحو الانتاج المعرفي، مع ضرورة إصدار قرارات جامعية حول ضرورة التكامل بين الجانب النظري والجانب العملي في بناء المناهج.
6. الاهتمام بأساليب التطوير الذاتي لأعضاء هيئة التدريس وتخفيف العبء التدريسي له حتى يتمكن من القيام بالبحوث العلمية التطبيقية، والمشاركة في مجال خدمة المجتمع والإنتاج.
7. تأكيد وحدة المعرفة وتكامل العلوم وتبني البرامج التعليمية "متعددة التخصصات" لارتباط وتفاعل المؤسسات التعليمية الجامعية واندماجها مع مواقع العمل والإنتاج، من خلال تبني برامج ونماذج تعلمية تجعل

من حياة المتعلم عملية متصلة متكاملة من "الدراسة" و"العمل" من قبيل صيغة التعليم المزدوج.

8. تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس وبين الخبراء في مواقع العمل لإعداد البرامج الدراسية وتطويرها من أجل ضمان الحفاظ على مستوى متقدم لهذه البرامج ولتجنب حدوث فجوة كبيرة بين ما يدرسه الطالب في الجامعة وبين ما يواجه في الميدان العملي.
9. عقد لقاءات علمية بشكل دوري في الأقسام العلمية لعرض التجارب وأفضل الممارسات المتميزة في الأنشطة التدريسية.
10. ربط أقسام الجامعة وتخصصاتها بالأقسام المقابلة لها بالجامعات العالمية لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي وتحقيق المنافسة العالمية.
11. تشجيع الطلاب على المطالعة الخارجية التي توسع عقولهم وتحفزهم على مواصلة الدارسة والبحث، والعمل على غرس استقصاء العلم والمعرفة والبحث لديهم.
12. خلق مؤسسات جديدة تخدم المدى الواسع من الأغراض التعليمية.

خامسا: توجه البحث العلمي إلى بحوث العمل والإنتاج

الجامعات مؤسسات مبدعة ومطورة للمعرفة، وتُعد من اكثر القطاعات إنتاجية، ويمكن الاستفادة من وظيفة الجامعة في مجال البحث العلمي ورفع الإنتاجية من خلال المقترحات التالية:

1. الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير إنتاج المعرفة التي تتوافق مع احتياجات المجتمع فوجود الجامعات كمراكز بحثية، حيث تتواصل مع احتياجات الصناعة ووجود أنظمة وقوانين للإبداع تشجع المبدعين من ضروريات هذا العصر.
2. تشجيع البحوث الجماعية والتشاركية وفرق العمل البحثية وامنشروعات البحثية الدولية عن البحوث الفردية.
3. إعارة أعضاء هيئة التدريس الجامعيين للعمل كمستشارين في قطاع العمل والإنتاج وعمل حوافز تشجيعية وجوائز للأعمال الإبداعية والبحثية والإنتاجية التي تقوم بها أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الدراسات العليا.
4. عقد مبادرات بحثية مشتركة وتفعيل دور البحث العلمي في الارتقاء بالجامعة نحو الإنتاج والتحول من البحث للاستهلاك إلى البحث من أجل الانتاج والاستثمار، فبدلًا من إجراء البحوث للترقي فحسب يتم إجرائها بهدف تسويقها واستثمارها لتُدرَّ موارد مالية جديدة للجامعة.
5. توجيه الرسائل الجامعية والبحوث والدراسات إلى بحوث تطبيقية متخصصة مقابل دعم هذه البحوث وتمويلها من قبل مؤسسات العمل الإنتاجية.
6. عمل معايير بحثية مجتمعية يلتزم بها أعضاء هيئة التدريس الجامعي على مختلف مستوياتهم عند إجراء بحوثهم حتى تستفيد من نتائجها المؤسسات المختلفة والإنتاجية داخل المجتمع.
7. توفير كل ما هو جديد داخل المكتبات الجامعية ليسهل الاطلاع عليها من قبل الباحثين والهيئة الأكاديمية لتيسير عملية استدعاء واسترجاع المعلومات اللازمة للبحث العلمي من كتب ودوريات ومراجع علمية مختلفة في التخصصات المتعددة.
8. تبني الجامعة مشاريع اقتصادية تمثل شراكات مع المصانع والشركات المختلفة بهدف تتعدّد منتجاتها بما يتوافر لها وتملكه من مقومات مادية وخبرات وإمكانات بشرية متنوعة المجالات وبما يحقق نهضة المجتمع وتنميته.
9. تأسيس مشروعات وقفية للجامعة وإنشاء كراسٍ للبحث العلمي في تخصصات جديدة ومتنوعة، وإقامة مشروعات متعددة المجالات بالتعاون مع القطاع الخاص لدعم الأبحاث والابتكارات العلمية وتحويلها إلى منتجات استثمارية.
10. السعي نحو بناء مجتمعات التعلم المهنية المتعاونة من خلال الجامعة بحيث يشترك فيها جميع العاملين والمنتسبين للجامعة بكل مؤسساتها، على أن يلتزم الجميع بالعمل التعاوني والتدريب والتجويد المستمر لمستوى أداء الأفراد وفرق العمل.
11. وضع خريطة بحثية تتشارك في وضعها الجهات وعلى رأسها عضو هيئة التدريس بالجامعة والمستفيدين على أن تُراعى احتياجات القطاعات المختلفة وتوازن بين نوعية البحوث وتهتم بالبحوث البينية متعددة المجالات.

سادسًا: الاندماج بين الجامعة ومؤسسات خدمة المجتمع

1. تقوية العلاقة بين الجامعة ومراكز الإنتاج بالمجتمع، بما يحقق التفاعل المستمر بينهما؛ وذلك من خلال عمل مراكز استشارية داخل الجامعة لتقديم الخبرة والاستشارات للمؤسسات الصناعية والإنتاجية.
2. عمل مراكز لتسويق البحوث العلمية والتطبيقية التي تُفيد الإنتاج، وإجراء البحوث التعاقدية، وإجراء اتصالات مستمرة برجال الأعمال لمتابعة مشروعاتهم وبرامجهم، والاستعانة بذوي الخبرة من مديري المؤسسات الإنتاجية وخبرائها في التدريس لطلاب الدراسات العليا.
3. تشجيع قيام أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بزيارات ميدانية لمواقع العمل والإنتاج لتعرف مشكلاتها من أجل معالجتها في أبحاثهم العملية، على أن تدعم الجامعة إنتاج البحوث والدراسات المنطلقة من حاجات سوق العمل مع إمكانية عمل أعضاء هيئة التدريس لفترات كمستشارين بمواقع العمل والإنتاج.
4. تشجيع عضو هيئة التدريس على ممارسة العمل الاستشاري المقدم للمؤسسات الإنتاجية إلى جانب المهام الأخرى التي يقوم بها في الجامعة.
5. فتح قنوات تواصل تسمح بتطبيق وتنفيذ المقترحات والبرامج التعليمية الجديدة بما يحقق رضا المستفيدين من خدمات الجامعة، مع ضرورة

التوسع في عمل الندوات والمحاضرات الثقافية والعلمية المتنوعة لفئات المجتمع المختلفة من قبل أعضاء الهيئة الأكاديمية.

6. إنشاء آليات لربط الجامعة بالشركات من أجل تطوير المنتجات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على تطوير البحث العلمي الذي يتم تمويله من قبل القطاع الصناعي أو التجاري، إذ تقوم الشركات بتحديد موضوعات البحث التي يقوم بإنتاجها أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.
7. الانفتاح على المجتمع من خلال روابط رسمية للوقوف على مشاكله وقضاياه سواء المرتبطة بالعمليات الإنتاجية أو بالعمليات الخدمية وفتح قنوات شرعية للاتصال بمؤسسات المجتمع من أجل دراسة واقع المؤسسات الإنتاجية والوقوف على المشكلات مرتبطة بالعمليات الإنتاجية والخدمية.

المراجع:

المراجع العربية:

1. باطويح، محمد، وبامخرمة، أحمد (2010): "الجامعة المنتجة اللاربحية في الدول الإسلامية: صيغة تمويلية مقترحة"، مجلة العلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، اليمن، مج1، ع1، 197- 235.
2. بامخرمة، أحمد سعيد، وباطويح، محمد عمر سعيد، وحسن، أحمد السيد عبد اللطيف (2012): الجامعة المنتجة اللاربحية: صيغة تمويلية مقترحة، مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية، كلية العلوم الإدارية، ع 8، 53-109.
3. بني مقداد، نعيمة علي وعاشور، محمد علي ذيب (2018): دور إدارة جامعة اليرموك في تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة: العقبات والحلول، المجلة التربوية، جامعة الكويت- مجلس النشر العلمي، مج32، ع12، 159 – 194.
4. بوفالطة، محمد سيف الدين، وموساوي، عبد النور (2015): "اتجاهات التحول إلى الجامعة المنتجة "الاستثمارية" كمصدر للتمويل الذاتي: دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة مجمد خيدر، الجزائر، ع 23، 377- 392.
5. جاد، سمير جاد (2010): منظومة التعليم العالى المعاصر (تحديات الواقع – إمكانيات التطوير)، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
6. جاد الله، باسم سليمان صالح (2018): تصور مقترح لتطبيق جامعة منظمة الأعمال بمصر كصيغة حديثة في تطوير التعليم العالي والجامعي، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، المجلد 2، العدد 113، 1- 93.
7. حامد، محمد عبد السلام وأخرون (2008 م): تمويل التعليم الجامعى واتجاهاته المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة.
8. الحلو، اعتدال محمد، والحيلة، آمال عبد المجيد (2017): الجامعة المنتجة (اللاربحية) كمدخل لتعزيز استدامة الموارد المالية الإضافية: دراسة تطبيقية على جامعة الأزهر بغزة، بحث منشور في المؤتمر العلمي الثاني بعنوان "حول الاستدامة وتعزيز البيئة الإبداعية للقطاع الفني" في الفترة (7-9 ديسمبر)، كلية فلسطين للتقنية، دير البلح، 1- 32.
9. الدباغ، رياض حامد (2000): نحو الجامعة المنتجة: تجربة الجامعة المستنصرية، مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، 25 – 28 مارس، القاهرة.
10. زاهر، محمد ضياء الدين (2013): صيغة الجامعة المنتجة بالجامعات المصرية: الدواعى والمتطلبات، مجلة المعرفة التربوية، الجمعية المصرية لأصول التربية، بنها، مج 1، ع1، 31 – 80.
11. الزهراني، سعديه سعيد وأحمد، إيمان إبراهيم الدسوقي (2020): دور القيادات الأكاديمية في تحقيق متطلبات الجامعة المنتجة بجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية، ع157،61 – 183.
12. الزهراني، عبدالواحد بن سعود سعيد (2021): تصور مقترح للتغلب على تحديات الجامعات السعودية الناشئة في ضوء متطلبات مفهوم الجامعة المنتجة، مجلة التربية، جامعة الأزهر- كلية التربية، ع 191، ج 1، 39- 118.
13. الشربيني، فهمي (2009): طرق جديدة لزيادة موارد الجامعات، مجلة المعرفة، السعودية، مج 1، ع 177، 1.
14. عبد الحسيب، جمال رجب (2006): تطوير التعليم الجامعي الأزهري في ضوء فلسفة الجامعية المنتجة واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأ زهر.
15. عبد العزيز، أحمد محمد محمد ومحمد، ميادة السيد حسين وشحاته، صفاء أحمد محمد (2017): الحدائق التكنولوجية مدخلًا لتطوير التعليم الجامعي المصري، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، مج 33، ع 7، 484-547.
16. العتيبي، نور عبد الله عويض (2022): دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج 38، ع 3.2، 236-260.
17. عثمان، السعيد محمود السعيد (2005): الجامعة المنتجة: صيغة مقترحة لتطوير التعليم الجامعي، حولية كلية المعلمين في أبها، العدد 9، كلية المعلمين، جامعة الملك خالد- مركز البحوث التربوية، 155 – 168.
18. عز الدين، حليمة (2020): التمويل الذاتي للتعليم العالي: الجامعة المنتجة نموذجاً مقترحاً، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية

والانسانية، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3، مج 8، ع2، 389 – 403.

19. الغامدي، منال أحمد (2021): تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، الجامعة الإسلامية بغزة– شئون البحث العلمي والدراسات العليا، مج 29، ع1، 703– 729.
20. المحياء، سارة نايف، والحربى، محمد بن محمد أحمد (2016): دور البحث العلمي في تحول الجامعات الحكومية السعودية إلى جامعات منتجة استراتيجية مقترحة، مجلة رابطة التربية الحديثة، مج8، ع 28، 101 – 155.
21. مركز المعلومات والبحوث– مؤسسة الملك الحسين (2016). الدليل التدريبي، مناهج البحث الاجتماعي، http://haqqi.info/check_1.php?t=research_paper
22. الهلالي، الشربيني (2007): التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

المراجع الأجنبية:

1. Abdel Aziz, A.M.M., Mohamed, M.E.H. & Shehata, S.A.M. (2017): Technological parks as an introduction to the development of Egyptian university education, (in Arabic). *Scientific Journal of the Faculty of Education, Assiut University, 33(7), 484-547.*
2. Abdel-Hasib, G.R. (2006): The development of Al-Azhar university education in light of the productive university philosophy and the attitudes of the faculty members towards its application, (in Arabic). unpublished PhD thesis, Faculty of Education, Al-Azhar University.
3. Al-Dabbagh, R.H. (2000): Towards a productive university: the experience of Al-Mustansiriya University, (in Arabic). Cairo University Conference for Research, Graduate Studies and Cultural Relations, March 25-28, Cairo.
4. Al-Ghamdi, M. A. (2021): Diversifying Higher Education Funding Sources at Umm Al-Qura University in the Light of the University's Productive Philosophy, (in Arabic). *Journal of the Islamic University for Educational and Psychological Studies, Islamic University of Gaza - Scientific Research and Graduate Studies Affairs, 29(1), 703-729.*
5. Al-Mahya, S.N, & Al-Harbi, M.M.A (2016): The role of scientific research in the transformation of Saudi public universities into productive, strategic proposed universities, (in Arabic). *Journal of the Modern Education Association, 8(28), 101-155.*
6. Al-Otaibi, N.A.O. (2022): The Role of Scientific Research in the Light of the University's Productive Philosophy, (in Arabic). *Journal of the College of Education, Assiut University*, 38(3).2, 236-260.
7. Al-Zahrani, A.S. (2021): A proposed conception to overcome the challenges of emerging Saudi universities in light of the requirements of the concept of a productive university, (in Arabic). *Journal of Education, Al-Azhar University - College of Education, p. 191, part 1, 39-118.*
8. Al-Zahrani, S.S & Ahmed, I.I.A. (2020): The role of academic leaders in achieving the requirements of the productive university at Imam Abdul Rahman bin Faisal University, (in Arabic). *Journal of Arts, Literature, Humanities and Sociology, Emirates College of Educational Sciences, pp. 61,157-183.*
9. Bakhrama, A.S, Batweeh, M.O.S. & Hassan, A.E. (2012): The Producing Non-Profit University: A Proposed Funding Formula, Andalus. (in Arabic). *Journal for Social and Applied Sciences, College of Administrative Sciences, vol. 8, 53-109.*
10. Bani Miqdad, N. A & Ashour, M.A.T. (2018): The role of the Yarmouk University administration in implementing the concept of a productive university: Obstacles and solutions, (in Arabic). *Educational Journal, Kuwait University - Scientific Publication Council, 32(12), 159-194.*
11. Batweeh, M.O, & Bamakhrama, A.S. (2008). Producing Non-Profit University in Islamic Countries: A Proposed Financing Formula, (in Arabic). *Journal of Administrative Sciences, College of Administrative Sciences, University of Aden, Yemen, 1 (1), 197 - 235.*
12. Boufalta, M.S, & Moussaoui, A. (2015): "Trends of transition to a productive "investment" university as a source of self-financing: a case study of the University of Mentouri Constantine, (in Arabic). *Journal of Human Sciences, Majmed Khaider University, Algeria, p. 23, 377- 392.*
13. Bruna Papa & Ervin Demo (2018): Universities and Entrepreneurship: An Overview of Albanian Public HEI-s on Entrepreneurial University Model Aspects, Academic Journal of Interdisciplinary Studies 7(2):107-115.
14. El-Helou, E.M, & El-Hela, A. A.M (2017): The productive (non-profit) university as an entrance to enhance the sustainability of additional financial resources: An applied study on Al-Azhar University in Gaza. (in Arabic). A research published in the second scientific conference entitled "On Sustainability and Enhancing the Creative Environment of the Art Sector" In the period (December 7-9), Palestine College of Technology, Deir Al-Balah, 1-32.
15. El-Hilali, E. (2007): University education in the Arab world in the twenty-first century, (in Arabic). New University House, Alexandria.
16. El-Sherbiny, F. (2009): New ways to increase university resources, Knowledge (in Arabic). *Journal, Saudi Arabia, Vol. 1, p. 177, 1.*

17. Ezz El-Din, H. (2020): Self-financing of Higher Education: The Producer University as a Suggested Model, (in Arabic). *Algerian Journal of Social and Human Sciences, Ibrahim Sultan Shaybout University, Algeria 3, 8(2), 389-403.*
18. Gad, S.G. (2010): The Contemporary Higher Education System (Challenges of Reality - Possibilities of Development), (in Arabic). International House for Publishing and Distribution, Cairo.
19. Gadallah, B.S.S. (2018): A proposed conception for the application of the University of Business Organization in Egypt as a modern formula in the development of higher and university education, (in Arabic). *Journal of the Faculty of Education, Benha University, 2(113), 1- 93.*
20. Hamed, M.A.S, et al. (2008 AD): The financing of university education and its contemporary trends, (in Arabic). World of Books, Cairo.
21. Information and Research Center - King Hussein Foundation (2016). Training Manual, Social Research Methods. (in Arabic). http://haqqi.info/check_1.php?t=research_paper&f=IRCKHF_TrainingManual_ResearchMethodology_Ar_2016
22. Othman, A.M.A. (2005): The Producer University: A Proposed Formula for Developing University Education, Yearbook of Teachers College in Abha, (in Arabic). No. 9, Teachers College, King Khalid University- Educational Research Center, 155-168.
23. Pugh, R., Lamine, W., Jack, S., Hamilton, E. (2018) The entrepreneurial university and the region: what role for entrepreneurship departments? European Planning Studies, 26(9): 1835-1855, https://doi.org/10.1080/09654313.2018.1447551
24. Zaher, M.D. (2013): The University Formula in Egyptian Universities: Reasons and Requirements, (in Arabic). *Journal of Educational Knowledge, Egyptian Association for Educational Principles, Benha, Vol. 1, Vol. 1, 31-80.*

التعليم العالي في فلسطين من منظور القيادة والحوكمة

أ.د. مروان درويش
نائب الرئيس للشؤون الادارية والمالية/ جامعة القدس المفتوحة – فلسطين
د. ميرفت الحسيني
عضو هيئة تدريس غير متفرغ/ جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

الملخص: *قدمت هذه الورقة البحثية إطاراً نظرياً عاماً للتعليم العالي (الجامعي)، وكذلك وصفاً لواقع التعليم العالي الفلسطيني من منظور القيادة والحوكمة. فقد بينت هذه الورقة أن التعليم العالي عرف توسعاً واهتماماً كبيراً، والذي أدى بدوره إلى ظهور التعليم الجماهيري، وضرورة إنشاء وفتح جامعات جديدة، ليست المحلية فقط بل والعالمية، لتوفير احتياجات السوق من رأس المال البشري المؤهل والمتخصص.*

كما سلطت هذه الورقة الضوء على التحديات التي تواجهها الجامعات؛ فإذا كانت مشكلة هذه الجامعات في الماضي تتلخص في محدودية قدرتها الاستيعابية ومقابلة الطلب عليها، فإن المشكلة الآن تتمثل في وجود أعداد ضخمة من حيث الحجم وصعوبة في الإشراف، يقابل ذلك تدني الكفاءة وقلة الفاعلية الإنتاجية العلمية وما صاحب ذلك من ضعف العائد الاجتماعي، وخاصة عدم استجابة السوق للتخصصات المتوفرة مما أدى إلى انتشار البطالة وتدهور القيمة الاجتماعية للتعليم؛ أي بمعنى آخر، وجود خلل وفجوة كبيرة بين سوق العمل من جهة واحتياجات المجتمع من جهة أخرى.

كما وضحت هذه الورقة الإطار التنظيمي للتعليم العالي في فلسطين بدءاً من القرار بقانون رقم 6 لعام 2018 بشأن التعليم العالي كإطار منظم للتعليم العالي في فلسطين. وتوصيف للتعليم العالي في فلسطين من حيث شروط القبول ونظام الدراسة والهيئة التدريسية والبرامج والمناهج، وكذلك البحث العلمي وخدمة المجتمع. وكذلك توصيفاً لقيادة وحوكمة منظومة التعليم العالي في فلسطين على المستوى المركزي (الدولة) وعلى المستوى المحلي (الجامعة).

واختتمت الورقة بعرض أهم التحديات التي تواجهها الجامعات في فلسطين، سواء على المستوى البنيوي التنظيمي ومستوى الاكتظاظ والإشراف، أو على مستوى المناهج والمضامين والبحث العلمي، أو بعلاقتها بالمحيط الخارجي، أو على مستوى مشاكل التوظيف وسوق العمل، وكذلك رهانات استقلالية الجامعات.

المقدمة:

يشهد التعليم العالي اهتماماً بالغاً على كافة المستويات في مختلف دول العالم، كما أنه يشهد تطوراً مستمراً نحو الأفضل لمواكبة حاجات الأفراد والمؤسسات والمجتمعات. ويمثل التعليم الجامعي الركن الأساسي في بناء المجتمع، فهو يتأثر ويؤثر بما يجري من تفاعلات بينه وبين المجتمع، وبينه وبين مكوناته الاكاديمية والإدارية. حيث تحظى الجامعات في مختلف المجتمعات بعناية كبيرة، باعتبارها قمة النظم التعليمية وأهم مصادر المعرفة، ومركزاً لإجراء البحوث العلمية وإيجاد القاعدة العلمية الرصينة للمجتمعات وخدمتها. وتعد أهم مصدر للاستثمار وتنمية الموارد البشرية، كما أن لها دوراً كبيراً في تلبية احتياجات هذه المجتمعات وتطلعاتها (أبو كريم، 2009، ص21). ولا شك أن الدور الحيوي الذي تقوم به الجامعات يفرض عليها مواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة في شتى المجالات، بحثاً عن التجديد وتحقيقاً للفعالية والكفاءة في الأداء.

ووفقاً لما أشارت إليه التقارير المتعلقة بالتعليم العالي في فلسطين، فإن الجامعات الفلسطينية، تعاني من إشكاليات عديدة سواء على صعيد التجديد في فلسفة التعليم الجامعي وأهدافه لتلامس واقع وخصوصيات المجتمع المحلي، أو بإشكاليات تتعلق بالالتحاق والقبول وعدم وضوح سياساته، وابتعاده عن حاجات سوق العمل، أو على صعيد نقص مخصصات الجامعات أو سوء استخدام المتاح منها؛ مما نتج عنه نقصٌ في الخدمات التعليمية وأدواتها، وأدى إلى القصور في وظيفتين أساسيتين لمعظم الجامعات الفلسطينية (البحث العلمي وخدمة المجتمع) وانخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية لأغلب الجامعات؛ مما أبعدها تماماً عن التصنيفات العالمية لأفضل الجامعات.

ونتيجة لهذه الإشكاليات توجهت الحكومات المتعاقبة في فلسطين، ومن واقع اهتمامها بقطاع التعليم العالي، بمحاولات لإصلاح منظومة التعليم العالي، من خلال إجراء تعديلات على تشريعاتها وأنظمتها وخططها، بحيث تأخذ بالاعتبار دعم هذا القطاع ومواجهة إشكالياته. إلا أن تحليل الواقع يشير إلى أن سياسة التعليم العالي في فلسطين ما زالت ترتبط بآلية صنع القرار السياسي، والعلاقة بين راسمي السياسة التعليمية يغلب عليها طابع الوصاية وذهنية التعيين والمركزية.

وبناء على ما سبق، سيتم في هذه الورقة معالجة مضمون التعليم العالي في فلسطين من منظور القيادة والحوكمة من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي للتعليم العالي بشكل عام، ثم قراءة تحليلية لواقع التعليم العالي في فلسطين. من خلال التطرق إلى إطاره التنظيمي، والجهات الحاكمة له، وإدارته (قيادته)، وأخيراً أهم التحديات التي تواجهها منظومة التعليم العالي في فلسطين.

الإطار المفاهيمي للتعليم العالي

يقصد بالتعليم العالي كل أشكال التعليم التي تمارسها المؤسسات التي قد تكون جامعات أو كليات أو معاهد أو مدارس عليا أو أكاديميات أو غير ذلك في مستويات تعليمية تعقب المدرسة الثانوية والحصول في أغلب الأحيان على شهاداتها العامة. حيث تختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي (الموسوعة العربية العالمية، 1999، ص25).

كما ورد عن مؤتمر اليونيسكو العالمي للتعليم العالي 1998، أن التعليم العالي كمفهوم يقصد به: "كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه للبحث، الذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية، أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة" (UNESCO, 1998, p1).

أما في فلسطين فقد عرّف القرار بقانون رقم 6 لسنة 2018م في مادته الأولى التعليم العالي بأنه "كل دراسة أكاديمية أو مهنية في مؤسسة تعليم عالٍ معترف بها، لا تقل الدراسة فيها عن سنة دراسية كاملة أو فصلين دراسيين بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها" (المادة 1 من القرار بقانون رقم 6 لسنة 2018، ص4).

والجامعة هي إحدى مؤسسات التعليم العالي، وهي تقوم بصورة رئيسية بتوفير تعليم متقدم لأشخاص على درجة من النضج ويتصفون بالقدرة الفعلية والإستعداد النفسي على متابعة دراسات متخصصة في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة. حيث تعتبر القطب الرئيسي من حيث حجمها وميزتها في تقديم خدمة عمومية، خاصة في الدول النامية. ويمكن تعريف الجامعة بالنظر إلى هيكلها التنظيمي على أنها: "مؤسسة تحتوي على عدد من المعاهد التعليمية العليا، وتقدم برامج للدراسات العليا، ولها القدرة على منح الدرجات العلمية في مختلف مجالات الدراسة؛ ومن الناحية الاقتصادية تعرف الجامعة على أنها: "مؤسسة إنتاجية تهدف لإعداد الرأسمال البشري الضروري لقيادة التنمية الاقتصادية في بلد ما وبأقل التكاليف الممكنة" (العبادي واخرون، 2008، ص62-63).

فالجامعات تقدم تعليماً متخصصاً لطلبتها في مختلف المجالات، يؤهلهم بعد ذلك للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في جميع الأنشطة: السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. لذا فإن الدول تسعى جاهدة لتوفير مقاعد أكاديمية كافية لاستقبال هؤلاء الطلبة الذين يمثلون العمود الفقري لحركة التنمية في المجتمع.

عموما نستطيع عرض أهم سمات الجامعات كمؤسسات تعمل في قطاع التعليم العالي فيما يلي:

- يتّسم محور نشاط الجامعة بأنه ذو سمة أكاديمية بالدرجة الأولى مضمونه التعليم والبحث العلمي مما يتطلب إدارة فعالة.
- تعدّ الجامعات الحلقة المجتمعية الأكثر تماسا مع معطيات العلوم والمعارف والتطورات في ميادين اختصاصها واهتمامها، وتمثل المخرجات الأكثر حساسية في رسم معالم مستقبل موطنها.
- يعدّ الاستثمار في قطاع التعليم الجامعي استثماراً طويل الأجل، لا تظهر نتائجه في المدى القصير أو المتوسط أحياناً، كما يصعب قياسها وفق آليات حساب إيرادات الاستثمارات الأخرى، ولا يعد الربح بمفهومه التجاري محور اهتمام الجامعة، خاصة إذا كان تمويلها حكومياً أو من جهات لا تهدف للربح.
- ترتبط الجامعات بنظيراتها من مؤسسات التعليم العالي بصلات ذات طبيعة خاصة، تميل في العادة إلى التعاون، ولا تخلو أحياناً من المنافسة سواء كانت تلك المؤسسات وطنية أو أجنبية، ويتمثل إنتاجها في البحوث العلمية، والمعارف، والمهارات والتجارب العلمية[1].

أهمية التعليم العالي

إن أهمية الجامعات تتأتى من أهمية التعليم العالي الذي يعد بصفة خاصة قضية هامة، لأنها تعنى بإعداد الإنسان الذي يمثل المحور الأساسي لكل قضايا التنمية بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أنها تساهم في تحقيق الإبداع والابتكار من أجل التعامل مع المشكلات والعوائق التي تواجه مسيرة النمو والتطور في المجتمع، وهذا من خلال البحث العلمي.

من هنا تكمن أهمية التعليم العالي في مساهماته في العديد من النواحي التنموية، سواء على صعيد التنمية الإقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، أو التنمية الفكرية، أو التنمية البشرية.

أهداف التعليم العالي

إن أهم أهداف التعليم العالي (الجامعي) هو النهوض بالمجتمع في جميع النواحي المعرفية والاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يعمل على ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي وجعلها تؤثر وتتأثر فيه. وبالتالي يمكن تصنيف أهداف التعليم العالي إلى: **أهداف معرفية** تتمحور حول المعرفة وشيوعها من خلال تنمية المعلومات وإثراء المعارف الإنسانية وتطويرها، وبالتالي بناء الإنسان القادر على المساهمة الفاعلة في المجتمع. **وأهداف اقتصادية** تكمن في تطوير اقتصاد المجتمع وتلبية احتياجاته من الاستثمار في رأس المال البشري وتنميته، والاستفادة من خبراته للتغلب على مشكلات الاقتصاد وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية. **وأهداف اجتماعية** تقوم على استقرار المجتمع وتنميته، والتغلب على مشكلاته وقضاياه الاجتماعية؛ من خلال تدرب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، الإدمان، التشرد؛ والربط بين نوعية الأبحاث ومشاكل المجتمع

المحلي، وتأهيل خِرّيجين مدربين لما يتناسب مع احتياجات المجتمع وطبيعة تغيّر المهن. (الدجني،2011، ص11)

مكونات نظام التعليم العالي الجامعي

أ. المدخلات في العملية التعليمية:

تعتبر المدخلات من العناصر الأساسية التي لها دور في تحديد متطلبات حكامة الجامعات، حيث أن الأساتذة الأكفاء والقاعات الدراسية المتكاملة من حيث تقنيات التعليم، والمعامل والأجهزة، بالإضافة إلى الطلاب الذين يملكون الدافعية والرغبة في الدراسة، تلعب كل هذه الأمور دوراً بارزاً في ذلك، وتتمثل هذه المدخلات في:

1. الطلبة

يمثل الطلبة مدخلا أساسياً في العملية التعليمية، والتي يتم من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم واتجاهاتهم، وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم الذي أتيح لهم الحصول عليه. وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية، سواء ارتبط هذا الهدف بكون التعليم استهلاك؛ أي أنه يمثل حق الفرد في الحصول عليه، أو ارتبط بالتعليم كاستثمار؛ من خلال الاستثمار في تكوين الخريج باعتباره رأسمال بشري حاله في ذلك حال الاسثمار في تكوين رأس المال المادي.

2. أعضاء الهيئة التدريسية

يعتبر عضو هيئة التدريس الركيزة الأساسية، والمدخل الأساسي والمهم في العملية التعليمية؛ حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس و كفاءتها (تعتمد العملية التعليمية بدرجة كبيرة على ما يتاح من أساتذة)، بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم. فلا يزداد العدد عن الحاجة فتظهر معه حالات عدم استخدام للبعض أو استخدام جزئي للبعض منهم؛ وهو ما يؤدي إلى هدر وضياع للموارد التي استخدمت في تكوينهم وإعدادهم، وتقتضي تكاليف مرتفعة في الغالب. كما أن توفر عدد أقل من الأساتذة بالقياس إلى حاجة هذه العملية يؤدي إلى إعاقة وعرقلة العملية التعليمية، وانخفاض نوعيتها بسبب ارتفاع نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس، وارتفاع عبء التدريس بالشكل الذي لا يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة الكافية لتطوره الذاتي من ناحية، ولا يتيح له الارتقاء بنوعية العملية التعليمية من ناحية أخرى (العاجز، 2012، ص32).

كما يجب أن يتمتع أعضاء الهيئة التدريسية بمجموعة من الصفات الأكاديمية والمهاريّة كالعمل ضمن أهداف المنهج الدراسي من جهة وحاجات الطلاب من جهة أخرى؛ واستخدام أساليب وطرائق تدريس حسب متطلبات كل مقرر دراسي وموضوع؛ وإثارة الرغبة لدى الطلبة في التعلم؛ والتمكن من مادة الاختصاص مع زيادة الثقافة العامة.

3. الهيكل الإداري والتنظيمي

يقع على رأس كل جامعة رئيس أو مدير يقود دفتها، وله نواب ومساعدين يتابعون سير العمل الأكاديمي والإداري في الجامعة؛ وعمداء كليات ومدراء دوائر لتسيير أعمال الكليات والدوائر من خلال ثلة من الأكاديميين والإداريين حسب حاجة الجامعة. ويلاحظ أن الهيكل الإداري في الجامعة يتسع مع زيادة حجم الجامعة وأعداد طلبتها.

4. البرامج التدريسية

يركز هذا النوع على المهارات والخصائص المميزة ذات التأثير المباشر في تحسين أداء الأفراد والمؤسسات بشكل عام. وتعد البرامج التدريسية التي تقدمها الجامعة من الأولويات المهمة لتحسين وتطوير مهارات الكوادر لمختلف المستويات التعليمية والتخصصية.

ب. العملية التعليمية (العمليات):

تتمثل في مجموع الفعاليات والأنشطة التي تمارسها الجامعة بهدف تحويل المدخلات إلى مخرجات مستهدفة وفق رسالتها ومهماتها. ويقصد بها في الجامعات عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج، التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات والمستجدات العلمية والثقافية، وأن تتلائم مع متطلبات البيئة والمجتمع. وأن يوفر النظام التعليمي تخصصات تجد لها مكاناً في عالم الشغل، وليس تخريج تخصصات زائدة عن الحاجة، ولا تجد لها المكان المناسب لمزاولة العمل، الأمر الذي يؤدي إلى البطالة.

كما أن من عناصر المنهج بمفهومه الواسع أساليب وطرق التدريس التي هي الوسائط لنقل المعرفة إلى أذهان الطلبة. لذا لابد أن تكون لدى المدرسين الذخيرة الكافية من هذه الطرق وكذلك القدرة على استخدام التقنيات والوسائل التعليمية الحديثة المساندة لمفردات المنهج؛ كي يكون بالإمكان إيصال المعرفة إلى الطلبة باقتدار وكفاءة عالية. (السامرائي، 2007، ص131)

والعنصر الآخر في المنهج هو التقويمات والاختبارات التي تُتَّبع من أجل قياس وتقويم نمو الطلبة وتحصيلهم الدراسي، لذا ينبغي عدم الركون إلى نمط واحد في تقييم تحصيل الطلبة سواء في الاختبارات الفصلية أو النهائية.

ت. المخرجات:

تمثل المخرجات النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات، عبر حلقة العملية التعليمية، وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية؛

فمخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية الكمية، وكفاءتهم من الناحية النوعية (العبيدي، 2009، ص20).
وفي ضوء مخرجات النظام التعليمي الجامعي تجري عملية التغذية العكسية أو الراجعة بحيث يتم الأخذ بجميع الإجراءات التصحيحية التي قد تواجه الجامعة أثناء تنفيذها وتصحيحيها والاستفادة منها مستقبلا.

وظائف الجامعة

يمكن إجمال وظائف الجامعات من خلال الوظائف التي حُددت في المؤتمر العالمي لمنظمة اليونسكو UNESCO، المنعقد سنة 1998، حيث قسمت إلى ثلاثة وظائف رئيسية هي:

أ. التعليم:

وفقا لهذه الوظيفة تقوم الجامعة بمهمات الإعداد، والتدريب والتأهيل من خلال التركيز على مضامين برامج التعليم ومنهجيته ومقارباته وممارساته ووسائل نقل المعرفة. من أجل تزويد المتخرجين بكفايات محددة من معارف ومهارات واتجاهات تتيح لهم الانخراط والمشاركة في تعزيز الفعالية في المجتمع؛ والعمل على تكوين مواطنين ملتزمين بقضايا الناس والمجتمع؛ وإقامة العلاقات بين المحيط الأكاديمي وعالم الشغل؛ وإنشاء شراكات مع مختلف القطاعات؛ وتحليل احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات العلمية والتقنية والاقتصادية (العبادي واخرون، ص140).

ب. البحث العلمي:

أصبح البحث العلمي وإنتاج المعرفة الجديدة من أهم وظائف الجامعة (الذي كان يقتصر على حفظ المعرفة القديمة)، حيث أن الجمع بين التعليم والبحث هو ما أدى إلى ظهور الجامعة الحديثة التي اهتمت بالبحث العلمي. ونجد أن هذا العنصر تخصص له ميزانية كبيرة في مختلف الجامعات المتقدمة، من منطلق أن البحث العلمي له صلة مباشرة بالعديد من القطاعات الأخرى وخاصة في المجال الصناعي والتكنولوجي. بحيث أنه في معظم الدول المتقدمة هناك صلة وثيقة بين مخابر البحث في مختلف الجامعات مع المؤسسات الصناعية الكبرى التي تقوم بتطوير منتجاتها بشكل مستمر لتعزيز مكانتها في السوق، سواء كانت محلية أو عالمية. وتسخّر نتائج البحث العلمي لخدمة المجتمع بما يحقق التنمية والتطور في كافة مجالات الحياة.
وبشكل عام، يمكن إبراز مساهمة الجامعة في البحث العلمي من خلال تنشيط البحث العلمي ولا سيما في الميادين التطبيقية، وكشف أسرار العلم وتفسير نتائج البحوث ونشرها. بما يؤدي إلى تطوير المعرفة، وتوسيع نطاقها لتوفير قاعدة علمية لاتخاذ القرارات؛ وضمان الإعداد والتدريب المناسبين للباحثين من خلال تطوير الدراسات العليا؛ وتعزيز نشر المعارف في جميع المجالات، والاعتراف بالحريات الأكاديمية وحرية البحث والنشر (الموسوعة العربية العالمية، ص148).

ج. خدمة المجتمع:

في مجال قيام الجامعة بدورها في خدمة المجتمع فإنها تعمل على:

- حماية التراث الإنساني والحفاظ على نتاج الفكر البشري، والمساهمة في الحفاظ على قِيَم المجتمع وتعزيزها.
- المساهمة في فهم الثقافات المحلية، الإقليمية والدولية وتعزيزها في إطار التنوع الثقافي.
- التحليل المستمر للحال السياسي والاقتصادي والاجتماعي بهدف تمكين المجتمع من معالجة مشاكله.
- نشر القيم المتفق عليها عالميا، وأهمها: السلام، العدالة، المساواة والتضامن وحقوق الإنسان (Forest and Albach, 2007, p115).
- تزويد المجتمع بالإطارات المؤهلة والمتخصصة في كافة مجالات المعرفة.

ومن هنا يمكن القول إن أهمية الجامعة ليس في مجال التعليم والبحث العلمي فقط، بل تستند على أهمية دورها في المجتمع وإخراج قيادات وكوادر جديدة، حيث تعتبر وظيفة خدمة المجتمع هي أهم وظيفة من وظائف الجامعات؛ فوظيفتي التعليم والبحث العلمي كلاهما الهدف منهما هو خدمة المجتمع.

خصائص التعليم العالي

يمكن تلخيص خصائص منظومة التعليم العالي الجامعي فيما يلي:

- مؤسسة أكاديمية وظائفها (التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع) وبالتالي تتطلب إدارة إبداعية.
- تتسم المؤسسة الجامعية بحساسية مفرطة اتجاه التطورات العلمية والمعرفية والتقنية، وبالتالي فهي بحاجة للتغيير والتطوير المستمر .
- ترسم المؤسسات الجامعية صورة مستقبل الجامعات، وبالتالي تقع عليها مسؤولية تطوير المجتمع وتنميته .
- تعكس الممارسات الأكاديمية والإدارية في الجامعة هدفها المتمثل بتزويد الطلاب والعاملين بالمعارف والمهارات .
- علاقة المؤسسة الجامعية بالمجتمع حساسة ومهمة، فالجامعة تعكس ثقافة وتوجهات المجتمع وتؤثر فيها.
- يتسم العاملون بالتأهيل العالي وامتلاك المعارف والمهارات المتقدمة، وبالتالي يحتاجون إلى الحكمة في إداراتهم.
- حاجة المؤسسة الجامعية إلى تأمين مسارات التفاعل بين النظم الأكاديمية والإدارة والتعاون والتكامل لتحقيق الأهداف المشتركة.

- تحتاج المؤسسة الجامعية إلى تمويل عالي وخاصة في مراحل تأسيسها، ويتسم العائد من الاستثمار فيها بالبطء النسبي.
- تظهر خاصية تعقيد التقويم والمتابعة لأعمال أعضاء هيئة التدريس (تقويم العمل التدريسي، تقويم البحث العلمي، تقويم العمل الإداري).

الاتجاهات الحديثة للتعليم العالي

يمكن رصد أهم الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي الجامعي من خلال:

أولاً: عولمة التعليم العالي

تعرف العولمة Globalization بأنها "التدفق التكنولوجي والاقتصادي والعرفي والقيم والافكار عبر الحدود، والتي تؤثر في كل بلد بطريقة مختلفة نتيجة لتاريخه وعاداته وثقافته وأولوياته" (Forest and Albach, 2007, p128). وبالتالي فإنها تعبر عن الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية الواسعة التي تؤثر على التعليم العالي؛ إذ تتضمن هذه الظاهرة مساهمة تكنولوجيا المعلومات للتواصل العلمي وزيادة الطلب على التعليم العالي.

وقد قادت ظاهرة العولمة إلى تطور حاد في العمليات التكاملية الدولية في دائرة التعليم العالي، حيث تشهد على ظهور أشكال جديدة للتعليم واتجاهات جديدة لنشاطات التعليم الدولي على قاعدة التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات، وتزايد أعداد مراكز البحوث المُشْغَلة بالمشكلات الملحة لإعداد الكوادر وتقديم الاستشارات، وأيضا محاولات البلدان المتطورة تبني التعليم.

فالتعليم من أهم المجالات التي استفادت من العولمة؛ من خلال استفادته من التقنيات الحديثة في التعليم، ومن هذه التقنيات الحاسب الآلي وشبكة الانترنت، ويمكن التعرف على المعلومات والبيانات من خلال استخدام الانترنت، والتعليم الإلكتروني والاستفادة منه والحصول على الشهادات التعليمية في مختلف المراحل (لفتة، 2010، ص31).

ثانياً: تمهين وتنويع التعليم العالي

1. تمهين التعليم العالي: إن تمهين التعليم بدأ باهتمام المجتمعات كافة رغم اختلاف مستوياتها العلمية والتربوية، وأصبح هدفا ينشده القائمون على إدارة المؤسسات التعليمية فيه، ويتذرعون بوسائل من شأنها أن تحقق الغايات التي يصبون إليها إدراكا منهم بأن السبيل الوحيد لإصلاح التعليم العالي وتطويره هو العمل على تمهينه من خلال عدة معايير ومبادئ وأسس يختص بها سواء كانت أخلاقية أو تربوية أو اجتماعية (محجوب، 2003، ص2).

2. تنويع التعليم العالي: هناك العديد من الأسباب والعوامل التي ساهمت في تنويع التعليم العالي، وهذا من أجل أن يكون مسايراً لمختلف التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يتواجد بها ويستجيب لاحتياجات سوق العمل.

فالتزايد الكبير لطالبي التعليم العالي والملتحقين به، وما يتطلبه من بنية تحتية كبيرة للاستجابة لهذا الطلب وتوفير مقاعد أكاديمية، إضافة إلى إيواء الأعداد المتزايدة سنوياً، أصبح يشكل عبئا على ميزانية الدولة. مما انعكس في بروز أنماط جديدة للتعليم مثل التعليم عن بعد، والجامعات المفتوحة، والجامعات الافتراضية، والتعليم الإلكتروني باستخدام وسائل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والبيئة الجامعية المتنوعة تحقق مجموعة من الفوائد التعليمية تتمثل في:

- التنوع يثري الخبرة التعليمية: من خلال التعلم من الذين يختلفون عنا في معتقداتهم، خبراتهم ووجهات نظرهم، وأفضل استفادة تكون في بيئة ثرية في تنوعها فكرياً واجتماعياً.
- التنوع يرتقي بالنمو الشخصي ويدعم المجتمع الرشيد: فالتنوع يتحدى الأفكار المسبقة النمطية، ويشجع على التفكير النقدي، كما أنه يعزز تعلّم الطالب الاتصال الفعال مع أناس من بيئات متنوعة.
- التنوع يوطد وحدة المجتمعات ويعزز أماكن العمل: إن التعليم في بيئة متنوعة يعمل على تهيئة الطلاب لكي يصبحوا مواطنين صالحين في مجتمع يزداد تعقدا وتعددية أكثر فأكثر، فهو يدعم الاحترام المتبادل ويعزز العمل الجماعي، كما أنه يساعد على بناء أعضاءها وفقاً لشخصياتهم ومقدار إسهامهم.
- التنوع يعزز التنافس الاقتصادي: إن تدعيم ازدهار الأمة في القرن 21 يتطلب الاستفادة العملية من الكفاءات والمهارات بغض النظر عن الفرد نفسه (بيئته، ثقافته، جنسيته) (غنايم، 2008، ص61).

التحديات التي تواجه التعليم العالي (الجامعي)

تواجه مؤسسات التعليم العالي بشكل عام، والجامعات بشكل خاص، تحديات داخلية وخارجية تتطلب منها مواجهتها وإيجاد حلول لها بغية تحقيق تطورها وأدائها لمهامها على أكمل وجه. ولا تكاد تختلف التحديات التي تواجهها الجامعات من بلد لآخر إلا في قضايا تتعلق بخصوصيات كل دولة على حدة، ويمكن إجمال التحديات من منظور داخلي في النقاط التالية:

1. تزايد الطلب الاجتماعي على مقاعد التعليم العالي:

تزايد الطلب على التعليم العالي كنتيجة لعدة عوامل: كزيادة النمو السكاني، والتوسّع في الالتحاق بالتعليم الثانوي، وانتشار الوعي بضرورة التعليم العالي، وارتباط فرص العمل المستقبلية بالمؤهلات العلمية. كما تضمن تحديات على مستوى هجرة الطلبة، والمفهوم الجديد للمواطنة، ومعايير المنافسة على عروض العمل، مما أدى بطالبي العلم إلى اللجوء إلى الجامعات العالمية التي تنمي القدرة التنافسية لديهم. هذه الزيادة التي

تتطلب تخطيطا قومياً على مستوى الدول، وعلى مستوى توسيع الجامعات، وتنوع التخصصات لاستيعاب هذه الزيادة المضطردة.

2. تمويل التعليم العالي:

يمثّل تمويل التعليم العالي تحديا لـــه، حيث أنّ الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتصف بالمحدودية أمام نمو الطلاب الملتحقين، فضلا عن ارتفاع كلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بكلفة أي مرحلة أخرى.

وتعاني الجامعات، خاصة الرسمية منها، عجز في ميزانيتها بسبب الاعتماد على الدعم الحكومي وتقليص هذا الدعم في معظم دول العالم؛ وكذلك تدخل مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي، التي تتدخل في السياسات والإصلاحات التعليمية. ونتيجة لذلك فإنه يجب اللجوء إلى مصادر تمويلية أخرى، والقطاع الخاص في مقدمتها، حيث أنه يساهم بقدر كبير في تمويل مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث التابعة لها في الدول الصناعية.

3. ضعف الكفاءة الداخلية والنوعية:

يقاس الأداء الجامعي من خلال قياس الكفاءة الداخلية والفاعلية في مؤسسات التعليم الجامعي، إذ تتعلق الكفاءة في الجامعات بالعمليات وقدرتها على ضبطها وتطويرها، أما الفاعلية فتتعلق بنوع المخرجات التي تؤثر على العالم الخارجي. وينظر إلى الفاعلية بأنها مدى إدراك المؤسسات التعليمية لطبيعة العمليات والأنشطة الداخلية التي تحدد أداءها وعلاقتها بالبيئة المحيطة، وكذلك قدرتها على السيطرة على العمليات وتوجيهها حسب المتغيرات الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها، وهناك جانبان لكفاءة مؤسسات التعليم العالي عامة هما (الدجني، ص81):

- جانب الكفاءة الداخلية: وتتمثل في قدرتها على إعداد أكبر عدد من المخرجات نسبة إلى المدخلات، مع ملاءمة نوعية المخرجات للمواصفات الموضوعة، وتوفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه الأعباء.
- جانب الكفاءة الخارجية: وتتمثل في قدرتها على تزويد الخريجين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي تمكنهم من أداء المهام الموكلة لهم في مواقع العمل بجدارة، وهذا يعني التوافق بين عمليات الإعداد وبين حاجات العمل من المهارات المطلوبة.

4. ضعف القدرة المؤسسية:

يعتبر ضعف القدرة المؤسسية في مجالات التخطيط والإشراف الفعّال، وتنمية الموارد البشرية وكفاءة القيادة الداخلية، من أهم التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي، والتي ينتج عنها عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات التطوير، وضعف تحقيق رسالة وأهداف المؤسسة. ولا يقتصر ضعف القدرة المؤسسية على الجهات الإشرافية العليا فقط، بل يشتمل امتلاك الجامعات لهيئات إدارية وأكاديمية ذات كفاءة ومهنية متخصصة، وأنظمة حاكمة تخدم رؤى التطوير، وتمكين الكفاءات، وتعزيز روح التميّز؛ وكذلك تشمل ضعف قنوات الاتصال المزدوج ذي الاتجاهين بين إدارات المؤسسة والجهات الوصية عليها (الدجني، ص82).

5. ضعف العلاقة بين برامج التعليم وبرامج التنمية:

من الملاحظ أن برامج التعليم لا تساهم في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، حيث تزايدت الفجوة بين أصحاب التخصصات في العلوم الطبيعية وواقعهم الاجتماعي. ومن أهم ما يؤكد على هذا عملية النشر العلمي للأبحاث في المؤتمرات والمجلات، فإذا أراد أصحاب التخصص نشر إنتاج علمي فيجب عليهم أن يهتموا بالقضايا والمشكلات. ويعالجوها بنفس المنطق والمنهجية التي تهتم بها وتتناولها مراكز البحث في العالم الغربي.

أما **التحديات الخارجية** التي تنشا بموجب تفاعل الجامعات مع البيئة الخارجية فتتمثل في:

أ. سيطرة الدولة على الجامعة:

معظم مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية مسيرة بقرارات الأنظمة السياسية الحاكمة مما أدى إلى وجود قرارات فوقية تقلل من الإستقلالية وديمقراطية هذه المؤسسات. وتؤدي سيطرة الدولة على الجامعات إلى عدم السماح للجامعة بالانطلاق لمناقشة قضايا اجتماعية دقيقة ومحددة من خلال الميدان أو الواقع، مما جعل البحث الجامعي يأخذ الصفة الأكاديمية المطلقة، ويميل في معظمه للتنظير بعيدا عن مجريات الأحداث الواقعية، ويفقده هذا جانباً كبيراً من أهميته وجدواه.

ب. الثورة المعرفية (اقتصاد المعرفة):

حيث يتطلب مع اقتصاد المعرفة إعادة النظر في إنتاج المعرفة وقواعد كفاءة وفاعلية جميع المخرجات، وأهدافها وفي طريقة أدائها ووسائل عملها، وهذا بسبب تطور مفهوم اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على إنتاج وتوزيع المعرفة الذي أساسه الرأسمال الفكري.

ج. العولمة:

حيث انبثق جراء العولمة أنظمة تعليمية يمكن تصنيفها حسب سلم تصنيف الأنظمة إلى بعدين، البعد الأول يحدد صفة النظام التعليمي بين صفة عالمي وإقليمي، والبعد الثاني يحدد نوعيته بين صفة بحثي وتطبيقي.

كما أن معطيات العولمة الاقتصادية فرضت على مؤسسات التعليم العالي تحديات على مستوى الانفتاح على مواقع الإنتاج في المجتمع، ما يعني تدخل قطاعات الإنتاج في التخطيط للتعليم العالي.

د. الثورة التكنولوجية:

تعتمد هذه الثورة على العقل البشري والالكترونيات الدقيقة والحواسيب وتوليد المعلومات وتوصيلها بسرعة متناهية، مما يوجب تطوير منظومة التعليم العالي وإدارتها وتحديثها. كما خلقت ثورة التكنولوجيا تحدّيات على مستوى العلوم والتخصصات العلمية، وتتمثل في ظهور التقنية الدقيقة، والحاسب الآلي وشبكات المعلوماتية، والعلوم الحياتية والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية.

هـ. الضغوط العالمية والخارجية:

تعاني العديد من الدول، وخاصة الدول النامية، ضغوطاً خارجية تجبرها على تطبيق سياسات معينة في قطاعات عدة، ومنها قطاع التعليم العالي، هذا بسبب التبعية والمديونية التي تعاني منها مثل هذه الدول.

عموما، تعد التحديات السابقة بمثابة مبررات ودواعي لتطوير التعليم العالي من خلال اتباع منظومة الحكامة وترشيد الإدارة، كما تعدّ التحدّيات السابقة محفّزا للعاملين في إدارة المؤسسات التعليمية للتغلّب عليها من خلال الاهتمام بتطوير الفكر الإداري والتقنيات المساعدة، على تطبيق هذا الفكر الذي يقلّل من التأثير السلبي لهذه التحديات الخطيرة، وبما يحقّق التكامل الإداري، ودافع مهم لإحداث التغيير ومواجهة تلك التحديات، إذ أنّ حكامة الجامعات، وكيفية إدارتها هي من بين العوامل الأكثر حسماً في تحقيق أهدافها.

منظومة التعليم العالي في فلسطين

التعليم العالي في فلسطين حديث نسبيا، وذلك عائد إلى ظروف الاحتلال وما ترتب عنه من إعاقات ومحاولات لإيقاف بل وعرقلة العملية التعليمية بجميع مراحلها. هذا وقد أقيمت مؤسسات التعليم العالي بمبادرات وطنية في ظل ظروف سياسية واقتصادية معقدة للغاية، ونمت وتطورت بسرعة على مدى الخمسين سنة الماضية. ففي البداية نشأت الكليات المتوسطة (التقنية) والتي تدرس لمدة عامين وتمنح درجة الدبلوم وذلك منذ العام 1950، ركزت هذه المؤسسات على التعليم التقني وتدريب المعلمين وتمت إدارتها من قبل الحكومة أو من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين (الأونروا). أما الجامعات فقد نشأت منذ عام 1972 في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وكانت هذه المؤسسات جزءًا من الجهد الجماعي الفلسطيني في الحفاظ على العمل الوطني والحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، وكذلك لتوفير فرصة للشباب الفلسطينيين متابعة دراستهم الجامعية بعد أن أصبح من الصعب على عدد كبير منهم السفر إلى الخارج، وشهد قطاع التعليم العالي نقلة وقفزة نوعية بعد تسلُّم السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها بعد اتفاقيات أوسلو من العام 1994، إذ حصلت زيادة مضطردة على عدد المؤسسات وتنوعت البرامج والدرجات التي تمنحها في كافة المجالات، فقد وصل عدد مؤسسات التعليم العالي في العام الأكاديمي 2019/2018 إلى (17) جامعة، و (17) كليّة جامعية، و (18) كليّة مجتمع متوسطة، ينخرط فيها حوالي (220,000) طالب وطالبة، ويعمل فيها حوالي (16,000) موظفاً موزعين على كادر أكاديمي وإداري وخدماتي. وتشير التقديرات إلى أن معدل الالتحاق الإجمالي للفئة العمرية من الشباب الذين تتراوح أعمارهم 18–24 سنة، أكثر من 25.8٪، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نسبيا وفقا للمعايير الدولية، لاسيما بالمقارنة مع بلدان الشرق الأوسط والبلدان النامية بشكل عام.

وهناك عدة أنواع مختلفة من مؤسسات التعليم العالي في فلسطين وهي الحكومية والعامة والخاصة والانوروا؛ ومعظم مؤسسات التعليم العالي في دولة فلسطين هي مؤسسات عامة. ويقوم مجلس التعليم العالي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بوضع الأنظمة والتعليمات التي تنظم عمل جميع مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية. كما توفر الوزارة الدعم والتمويل الكامل لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والتمويل الجزئي لمؤسسات التعليم العالي غير الحكومية. ومؤسسات التعليم العالي هي في معظمها مستقلة ولكنها تقوم بتطبيق التعليماتٍ والأنظمة التي تقرها الوزارة ومجلس التعليم العالي.

الإطار التنظيمي للتعليم العالي الفلسطيني:

في عام 1998 صدر قانون رقم 11 الذي يعد أول قانون يصدر بشأن التعليم العالي في فلسطين، وقبل ذلك اعتمدت المؤسسات الرسمية في الضفة وغزة وكذلك النقابات المهنية على ما يصدر من الحكومتين المصرية والأردنية بهذا الشأن. أما مجلس التعليم العالي الفلسطيني فكان يعتمد المؤسسات التعليمية اعتماداً عاماً؛ أي الاعتراف بشرعيتها دون الخوض في برامج تلك الجامعات، مما جعل دوره منقوصا في المرحلة التي امتدت منذ نشأته عام 1977 وحتى دخول السلطة الوطنية الفلسطينية. ونستطيع القول أن مجلس التعليم العالي الفلسطيني والذي أنشأه المجتمع الفلسطيني قد انحصر دوره في دعم الجامعات الفلسطينية مالياً، والتنسيق والتخطيط المشترك في حدود قدراته في تلك المرحلة. ومع انبعاث السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 بدأت وزارة "التربية والتعليم العالي" في حينه بإصدار قرارات تنظيمية تتعلق بمؤسسات التعليم العالي، واعتماد شهاداتها وبرامجها ومعادلة الشهادات الصادرة عن دول أخرى، حتى صدر قانون التعليم العالي رقم 11، المذكور سابقاً، والذي نظم كافة الأحكام المتعلقة بالتعليم العالي.

كما نظم القانون الأحكام الخاصة بالتراخيص لمؤسسات التعليم العالي واعتمادها، وكذلك الاعتراف والمصادقة والبحث العلمي، والتأكيد على حق المواطن والذي تتوفر فيه شروط الحصول على التعليم العالي، والتأكيد على استقلالية مؤسسات التعليم العالي وعلى منحها الشخصية الاعتبارية. كما أخذ القانون بعين الاعتبار المساحة التاريخية، حيث يأتي هذا القانون بعد إقامة الجامعات الفلسطينية بما يقارب العقدين؛ كنتيجة لهذا القانون فقد انبعثت أجهزة ودوائر في وزارة التعليم العالي

والبحث العلمي. وعكس القانون نفسه في انبثاق أنظمة وتعليمات جديدة تتناسب والمسؤولية الملقاة على الوزارة الوصية، وكان من أبرز هذه الإجراءات إعادة تنظيم مجلس التعليم العالي الذي ضم في عضويته، في حينه، وزير التربية والتعليم العالي وجميع رؤساء الجامعات، وممثلين عن الوزارات ذات العلاقة، كوزارة المالية والتخطيط، وممثلين عن كليات المجتمع. إضافة إلى وضع نظام جديد له؛ حيث يُعنى هذا المجلس بالتخطيط للأمور الاستراتيجية للتعليم العالي في فلسطين. وكذلك إنشاء الهيئة الوطنية لاعتماد الجودة والنوعية لأول مرة، وهي هيئة شبه مستقلة، تتلخص صلاحياتها بالموافقة على فتح مؤسسات وتخصصات جديدة، وفق المعايير الأكاديمية في الجامعات والكليات، إضافة إلى تقييم البرامج التعليمية. وإنشاء مجلس البحث العلمي بهدف دعم نشاطات البحث العلمي مباشرة وتوجيه البحث العلمي إلى مجالات تخدم المجتمع الفلسطيني أولا. كما تضمن القانون رقم 11 إنشاء صندوق الطالب الجامعي وصياغة نظام خاص به، حيث يقوم هذا الصندوق باستقبال المساعدات من الدول والمؤسسات العربية والدولية المانحة لصالح الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية.

صنف القانون مؤسسات التعليم العالي إلى مؤسسات حكومية تدار وتمول من السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي تحت تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية؛ ومؤسسات الأونروا للتعليم العالي وتديرها وتمولها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل للاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وتمنح درجة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس، كما تدير الوكالة برنامج تدريب للمعلمين، وتقدم منحا جامعية للشباب المؤهلين من اللاجئين؛ ومؤسسات التعليم العالي الخاصة التي يتم تشغيلها وتمويلها من قبل العديد من المؤسسات والجمعيات الخيرية، والطوائف الدينية والأفراد والشركات. بالاضافة إلى مؤسسات التعليم العالي العامة التي نشأت في معظمها قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي جامعات غير ربحية وتعود ملكيتها للجمعيات الخيرية المحلية والمنظمات غير الحكومية، حيث تعتمد على جمع التبرعات وتلقي التمويل الحكومي الجزئي.

ونتيجة الحاجة لتحديث الأنظمة بما يتناسب مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما فيها عولمة التعليم العالي وحوكمته، تم تعديل وتطوير القانون رقم 11 لعام 1998 إلى القرار بقانون رقم 6 لعام 2018 بشأن التعليم العالي الذي يمنح الحق لكل مواطن استكمال تعليمه العالي (المادة 2)، ويوضح القانون الوضع القانوني لمؤسسات التعليم العالي، ويوفر لها الإطار القانوني للتنظيم والإدارة، حيث منح القانون هذه المؤسسات الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري مما يخولها القيام بمهامها وتحقيق أهدافها، وضمن لها حصانة شاملة بحيث لا يجوز وضع اليد على أموالها أو إغلاقها (يشمل ذلك فروع المؤسسة التعليمية) إلا بموجب حكم قضائي. وأعاد القانون تشكيل مجلس التعليم العالي الفلسطيني، وحدد مهامه وصلاحياته بشكل اكثر دقة بما يضمن استقلالية وفاعلية هذا المجلس، كذلك حدد دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

وقد حدد القرار بقانون رقم 6 لعام 2018 في مادته الرابعة أهداف التعليم العالي في: الحفاظ على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتدعيم وحدته وترابطه في أماكن تواجده؛ وتعزيز دور اللغة العربية في مراحل التدريس والبحث والترجمة؛ وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة من المتخصصين والباحثين والخبراء والفنيين في حقول المعرفة بأنواعها المختلفة بما ينسجم ومتطلبات التنمية الشاملة؛ وتشجيع حركة التأليف والترجمة، والبحث العلمي وتنميته، ودعم برامج التعليم المستمر التي تقدمها المؤسسة التعليمية؛ وإتاحة المجال أمام جميع الطلبة للالتحاق بالتعليم العالي؛ وتعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي محلياً واقليمياً ودولياً، بما يتوافق والاحتياجات والأولويات الوطنية؛ وتقوية وتفعيل منظومة التعليم المهني والتقني، وتعزيز ترابط وتكامل مكوناتها؛ ودعم وتطوير المؤسسة التعليمية ومراكز البحث العلمي؛ وتنمية القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية للطلبة، وخلق بيئة جامعية خالية من العنف.

واقع التعليم العالي في فلسطين

أعاد القانون رقم 6 لعام 2018 في المادة 17 تصنيف مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية إلى مؤسسات حكومية تنشأ بقرار من مجلس الوزراء وتتبع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتنظم شؤونها بموجب أحكام التشريع الخاص بها؛ ومؤسسات عامة غير هادفة لتحقيق الربح؛ ومؤسسات خاصة ربحية وغير ربحية مسجلة وفقا لقانون الشركات.

كما أعاد القرار بقانون رقم 6 لعام 2018 في نفس المادة تصنيف مؤسسات التعليم العالي من حيث البرامج التعليمية إلى الجامعات التي تضم ما لا يقل عن ثلاث كليات، وتقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس "الدرجة الجامعية الأولى"، ولها أن تقدم برامج للدراسات العليا تنتهي بمنح درجة الدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراه، ولها أن تطرح برامج الدبلوم المتوسط من خلال كليّة مجتمع منفصلة. والكليات الجامعية التي تقدم برامج تعليمية أكاديمية أو مهنية أو تقنية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس، ولها أن تقدم برامج مهنية أو تقنية لمدة سنتين أو ثلاث تنتهي بمنح درجة الدبلوم المتوسط؛ وكليات المجتمع التي تقدم برامج مهنية أو تقنية لا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة دراسية واحدة تنتهي بمنح شهادة الدبلوم المتوسط أو الدبلوم المهني أو التقني.

وقد سمح القانون لمؤسسات التعليم العالي غير الفلسطينية فتح فرع أو أكثر لها في فلسطين شريطة خضوعها لشروط الترخيص وفق القانون؛ وأن يكون لها شريكاً فلسطينياً بنسبة لا تقل عن 51% من رأس المال.

وللتعرف أكثر على واقع التعليم العالي في فلسطين، سنتناول فيما يلي، أهم المفاصل المتعلقة بمنظومة التعليم العالي ارتباطاً بالوظائف الأساسية للجامعات التي تناولناها سابقا، وعلى النحو الآتي:

1. القبول في مؤسسات التعليم العالي:

شرط الالتحاق والقبول في جميع مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية هو النجاح في امتحان شهادة الثانوية العامة الفلسطينية (التوجيهي) أو ما يعادلها من أنظمة أخرى (على سبيل المثال: البكالوريا الدولية IB، امتحان كفاءة للقبول في الجامعات الأمريكية SAT أو الشهادة العامة للتعليم التي تصدر من دول المملكة البريطانية GCE أو شهادة الثانوية الألمانية Abitur أو غيرها، ولكن بعد معادلتها من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية). ويوزع الطلبة على الكليات بالاعتماد على فرع الثانوية العامة الفلسطينية (الفرع العلمي أو فرع العلوم الإنسانية أو الفرع المهني) المشار إليها في الشهادة.

قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي هو قبول تنافسي، يستند الى علامة الطالب في امتحان شهادة الثانوية العامة الفلسطينية، حيث تحدد كل جامعة على حده المعدل المطلوب لكل برنامج دراسي بناء على احتياجاتها وعدد المقاعد المتاحة، وتختلف هذه العملية من سنة إلى أخرى ومن جامعة إلى أخرى تبعا للحالة التنافسية للطلبة المتقدمين، في حين تتطلب بعض الجامعات اجتياز امتحان الكفاءة في اللغة الإنجليزية، ويتم وضع الطلاب في دورات تقوية في اللغة الإنجليزية وفقا لنتائجهم.

وينخرط في هذه الجامعات أكثر من (220) ألف طالب وطالبة، منهم نحو (6700) طالب في برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراة)، ونحو 50 ألف طالب وطالبة في التعليم المفتوح، موزعين جميعًا على تخصصات يقرب عددها من نحو (1000) تخصص وبرنامج أكاديمي، وفقًا لقاعدة بيانات التعليم العالي (الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2019–2020).

2. نظام الدراسة:

يعتمد نظام الدراسة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية على نظام الساعات المعتمدة أو السنة الدراسية، حسب طبيعة البرنامج المعتمد من هيئة الاعتماد والجودة. وينقسم نظام الدراسة إلى: تعليم بالانتظام الذي يتيح للطالب الالتحاق بالمؤسسة التعليمية وحضور المحاضرات بصورة مباشرة ومنتظمة؛ ونظام التعليم المفتوح الذي يتيح فرص التعليم لكل شخص راغب فيه بغض النظر عن عمره ومدى تفرغه للدراسة المنتظمة وقدرته على حضور المحاضرات، ويتم تقديم مواد التعلم عبر الخدمات والوسائط المحوسبة والإذاعية والتلفازية والهاتفية، مع نسبة محددة من حلقات النقاش واللقاءات المباشرة وجها لوجه؛ ونظام التعليم الإلكتروني الذي يوظف تقنيات المعلومات والاتصالات بأنواعها لتوفير بيئة تفاعلية متعددة المصادر لتقديم البرامج التعليمية للمتعلمين في أي مكان وزمان، بطريقة متزامنة أو غير متزامنة، اعتمادا على التعلم الذاتي والتفاعل بين المتعلم والمعلم (موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

في هذا السياق، بين قانون التعليم العالي الفلسطيني أن العام الدراسي هو فصلين دراسيين، مدة كل فصل الدراسي 16 أسبوعاً. عادة ما يبدأ الفصل الدراسي الأول في منتصف شهر ايلول وينتهي في يناير كانون الثاني. ويبدأ الفصل الدراسي الثاني في شباط وينتهي في حزيران. ويسمح للجامعات بعقد فصل صيفي مدته ثمانية اسابيع ضمن شروط محددة (القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018).

3. محتوى المناهج:

المناهج الجامعية يتم اختيارها بما يتماشى مع المعايير الوطنية التي وضعتها الوزارة وفقاً لمحتوى المساقات (المقررات) المطروحة، وغالبا في جميع مؤسسات التعليم العالي هي على النحو التالي **(دليل الطالب للتعليم العالي الفلسطيني)**:

- متطلبات الجامعة: المقررات الجامعية الأساسية، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، تاريخ القدس... وغيرها.
- متطلبات الكليّة: مساقات تمهيدية في التخصصات المعنية.
- متطلبات القسم: مساقات تمهيدية ومتقدمة ومتخصصة.
- هناك عدد معين من المساقات الاختيارية التي يتم اختيارها من قبل الطالب من تخصصات أخرى خارج تخصصه.

4. أعضاء هيئة التدريس:

يجب أن يكون أعضاء هيئة التدريس في الجامعة من حملة درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه، ويتم تعيين الموظفين من حملة الدكتوراه أو التعاقد معهم من قبل الجامعة كما الأساتذة المساعدين. ويمكن ترقيته بعد خمس سنوات إلى أستاذ مشارك إذا كان يلبي متطلبات الترقية التي وضعتها الجامعة. كما يمكن ترقيته من أستاذ مشارك إلى أستاذ بعد أن يقضي خمس سنوات في مستوى المنتسبين. ويتم تصنيف الموظفين من حملة درجة الماجستير كما أساتذة الجامعات، ويمكن ترقيته إلى محاضر بعد 5–7 سنوات وفقا لقواعد الجامعة (نظام التعليم العالي في فلسطين).

القيادة والحوكمة في منظومة التعليم العالي الفلسطيني

إن الثقافة المدنية في الجامعات الفلسطينية يمكن أن تتجسد من خلال أبعاد وأشكال ومعايير متعددة مثل (الديمقراطية، المواطنة، ثقافة القانون، الالتزام المدني، ...). وإذا كانت هذه الثقافة تطبق بأشكال متفاوتة بحسب المناطق والجامعات، إلا أن هناك نوع من الإجماع حول أن العنصر الأبرز الغائب في المجتمع االفلسطيني هو غياب ثقافة القانون في الجامعات (حكم القانون/ تطبيق القانون، محاربة الفساد، الشفافية، المساءلة، الأخلاق المهنية، حقوق الطلاب والعاملين في المؤسسة، إلخ...). وغياب القانون بالطبع ينعكس على قيادة الجامعات وحكامتها.

أولاً: الجهات الحاكمة في قطاع التعليم العالي

تتعدد الهيئات الحاكمة للتعليم العالي على المستوى المركزي (الدولة)، أو على المستوى المحلي (الجامعة).

1. الجهات الحاكمة للتعليم العالي الفلسطين على مستوى الدولة

تتعدد الأجسام الحاكمة في قطاع التعليم العالي الفلسطيني، وتترابط بل وتتكامل في عملها وأهدافها، وهذه الأجسام هي:

أ. مجلس التعليم العالي

هو السلطة العليا المسؤولة عن شؤون التعليم العالي والإشراف عليه والتنسيق بين مؤسساته، وقد نشأ مجلس التعليم العالي الفلسطيني في أواخر سبعينيات القرن الماضي للإشراف على مؤسسات التعليم العالي والتنسيق فيما بينها ودعمها لتحقيق أهدافها الرئيسية في توفير فرص الالتحاق بالتعليم العالي للشباب الفلسطيني للحد من هجرته إلى الخارج. وقد تم إعادة تشكيل المجلس بعد صدور قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 بشأن التعليم العالي ولا سيما المادة (6)، وتم توسيع قاعدة المشاركة في عضوية المجلس من ممثلين عن الجامعات فقط، إلى قاعدة واسعة ومتينة من ممثلين عن الوطن من كافة الجهات ذات العلاقة في التعليم العالي من داخل فلسطين ومن خارجها. ويتشكل المجلس من (24) عضواً، وله الدور الأساسي في إقرار وتطوير السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين، بالإضافة إلى صلاحيات أخرى منها إصدار معايير حكامة المؤسسات التعليمية؛ ووضع الأسس العامة المتعلقة بقبول الطلبة؛ ومراقبة تنفيذ المؤسسة لقرارات المجلس المتعلقة بقبول الطلبة وتحديد أعدادهم وفقاً للتعليمات؛ واقتراح مشاريع قوانين التعليم العالي أو تعديلها على ضوء تطور السياسات العامة في الدولة؛ والتنسيق بين المؤسسات التعليمية ومراكز البحث العلمي؛ واتخاذ التوصيات المناسبة لتطوير أداء المؤسسات التعليمية؛ ووضع سياسات تمويل لدعم قطاع التعليم العالي في مجالاته المختلفة التي يتم الاستناد عليها في تحديد مجالات وقيمة الدعم الحكومي للمؤسسات التعليمية؛ وتوحيد المعايير الأكاديمية والمالية والإدارية والبحثية في المؤسسة؛ واقتراح الأنظمة وتنسيبها لمجلس الوزراء لإصدارها.

ب. الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة

تم تأسيس هيئة الاعتماد وضمان الجودة بموجب مرسوم رئاسي في 27 كانون الثاني 2002، لإدخال وتطوير ثقافة ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وتفعيل مجلس التعليم العالي لرسم السياسات العامة، وكذلك تفعيل مجلس البحث العلمي لرسم السياسات البحثية ضمن إطار مؤسسات التعليم العالي، باعتبارها الهيئة الوحيدة المخولة والمسؤولة عن الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي في دولة فلسطين؛ وهي هيئة حكومية شبه مستقلة تعمل تحت مظلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتتبع مباشرة إلى الوزير. وهي عضو في العديد من الشبكات الدولية لضمان الجودة، مثل الشبكة الدولية لضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE) والشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي (ANQAHE). وتعتبر الطرف المخول بالتفاوض مع الهيئات والوكالات الإقليمية والدولية للاتفاق على التعاون وإبرام الاتفاقيات للاعتراف المتبادل حول قرارات الاعتماد والدرجات.

إن الدور الأساس للهيئة هو الارتقاء بجودة ونوعية التعليم العالي. ومن أجل القيام بهذا الدور، فإن الهيئة تعمل على تحقيق أهدافها من خلال منح التراخيص بالموافقة على فتح مؤسسات وتخصصات جديدة، وفق المعايير الأكاديمية في الجامعات والكليات؛ وتقييم المؤسسات التعليمية وبرامجها الأكاديمية بشكل دوري؛ واعتماد البرامج الأكاديمية؛ وتطبيق معايير الاعتماد العام والخاص على المؤسسة التعليمية؛ وتطوير نظام ضمان الجودة، ومتابعة تطبيقه على المؤسسة (المادة 38 من القرار بقانون رقم 6 لعام 2018).

ج. مجلس البحث العلمي

أولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية أهمية خاصة للبحث العلمي، وتسعى إلى رفع مستواه في مؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث، وتؤمن أن التقدم الهائل والسريع الذي يشهده العالم اليوم سببه الاهتمام الشديد بالبحث العلمي باعتباره أحد أهم عوامل التنمية والتطور، كما وتعتبر الوزارة البحث العلمي طريقاً للوصول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة والابتكار. وانطلاقاً من الرؤية الوطنية لقطاع التعليم العالي، وقانون التعليم العالي لعام 2018، فقد تم إنشاء مجلس للبحث العلمي كجسم معتبر لرسم السياسات الوطنية لتطوير منظومة بحثية فكرية متكاملة ترقى لتحقيق تنمية بشرية شاملة تشجع العمل بالبحث العلمي المنتج، وتركز على المشاكل البحثية التي تهم المجتمع وتوفير الحلول المناسبة لها.

يضم المجلس في عضويته عمداء البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات وممثلين عن أبرز مؤسسات البحث العلمي في فلسطين، ويهدف إلى ترسيخ ثقافة البحث العلمي في المجتمع وتشجيعه ودعمه ورفع مستواه في مؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث، ورسم سياسة العلوم والتكنولوجيا في فلسطين، ومواءمة برامج التعاون العلمي الدولي المتاحة مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. وذلك من خلال رسم السياسات العامة للبحث العلمي وتحديد أولوياته؛ وتعزيز الشراكة بين المؤسسات التعليمية ومراكز البحث العلمي؛ وتعزيز التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص بما يساهم في تعزيز الإبداع والإبتكار؛ والمساعدة في توفير مصادر دعم خارجية للبحوث (المادة 35 من القرار بقانون رقم 6 لعام 2018).

د. صندوق إقراض الطالب

تأسس صندوق إقراض طلبة مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بتاريخ 2001/02/19، ويعتبر أحد المؤسسات الوطنية التي تسعى إلى دعم الطلبة وتوفير القروض لهم، بحيث تكون جميع أشكال القروض عاملاً مساعداً في تسهيل التحاق الطلبة المحتاجين بمؤسسات التعليم العالي، وتذليل أية عقبات مالية تقف في طريق التحاقهم أو استمرارهم بالالتحاق.

تركز عمل الصندوق منذ نشأته على توفير موارد مالية مستدامة من خلال تلقي المساعدات والمنح الخارجية والمحلية ومن ثم إعادة منحها على شكل قروض حسنة ومِنَح للطلبة المنتظمين في مؤسسات التعليم العالي والغير قادرين مادياً على دفع رسومهم التعليمية، حيث وضع نظام واضح وشفاف لإدارة عمليات مَنْح القروض وآليات سدادها. ويقوم الصندوق بتوفير هذه الأقساط استناداً إلى معايير الحاجة الموحدة ووفق سلم الأولويات الوطنية، بغرض الإسهام في تحقيق الاستراتيجية الفلسطينية في تطوير التعليم وتنمية الموارد البشرية والارتقاء بمستوى المهارات التعليمية والمهنية للشباب الجامعي.

ثانياً: التنظيم القيادي (الإداري) الحاكم للجامعات الفلسطينية

جرت العادة في الجامعات أن تأخذ القيادات المسؤولة في إدارة الجامعة الشكل الهرمي، وتتدرج القيادات المسؤولة في إدارة الجامعة وفق الهيكليّة الهرمية من رئيس الجامعة، فنواب الرئيس، فالعمداء فرؤساء الأقسام. وهؤلاء جميعاً جامعون في نشاطاتهم بين الصفة الأكاديمية والصفة الإدارية منهم أعضاء هيئة التدريس أساساً ويقومون إلى جانب ذلك بنشاطات إدارية، ما لم تتطلب طبيعة المنصب أن يكون شاغله متفرغاً طيلة قيامه بأعباء القيادة كما هو الحال في منصب رئيس الجامعة، فإن ترك القيادة عاد إلى وظيفته كعضو هيئة التدريس.

وما يميز الجامعات الفلسطينية أن لديها استقلالية إدارية على الرغم من وجود نوع من الإشراف لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى مستوى كل جامعة فإن التنظيم الإداري يتكون من:

- **مجلس الأمناء:** يتشكل مجلس أمناء الجامعة من مجموعة مختارة من العلماء من مختلف أنحاء البلد، وهم المؤتمنين على رعاية الجامعة وضمان تحقيق أهدافها ودعمها والحفاظ على جودة العملية التعليمية. ويتشكل المجلس من كل من: رئيس مجلس الأمناء وأعضاء مجلس الأمناء. وقد أشار قانون التعليم العالي الفلسطيني في المادة 30 على أن "لكل جامعة عامة مجلس أمناء يتم تشكيله وتحدد مهامه بموجب نظام داخلي يصدر عن المؤسسة" على أن "تحدد مدة مجلس الأمناء بثلاث سنوات، تجدد لمرة واحدة فقط". فيما يعين مجلس أمناء الجامعة الحكومية من قبل رئيس الدولة ولمدة ثلاث سنوات تجدد لمرة واحدة (المواد 30 و 34 من القرار بقانون رقم 6 لعام 2018).
- **مجلس الجامعة:** يتولى مجلس الجامعة إعداد مشاريع أنظمة الجامعة، ومشروع موازنتها، كما يقوم باتخاذ الإجراءات الضرورية لرفع مستوى التعليم والبحث العلمي في الجامعة حسب الاحتياجات الوطنية، والنظر في مشاريع الخطط الدراسية المقدمة من الكليات ومناقشتها. والتنسيق بين أعمال الكليات، ووضع التقويم الجامعي السنوي، ومنح الدرجات العلمية والفخرية والشهادات، ورفع ذلك كله إلى مجلس الأمناء للمصادقة، ويتشكل في العادة من رئيس الجامعة (كرئيس للمجلس) وعضوية كل من نواب الرئيس والعمداء (قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2020).
- **المجلس الأكاديمي (مجلس العمداء):** وهو يهدف إلى المساهمة في تطوير وتقدم المؤسسة وفي بلورة سياستها وأنظمتها الأكاديمية، كما يتداول في سياسة وأنظمة المؤسسة الأكاديمية التي لها صلة بالمؤسسة ككل وعلى وجه التحديد في الأمور الأكاديمية التي لا تنحصر في كليّة بعينها، ويكون هذا المجلس في العادة برئاسة نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية وعضوية كل من العمداء وعضوين منتظمين من هيئة التدريس برتبة محاضر (مدرس مساعد) فما فوق، منتخبين من كل كليّة يتم انتخابها من قبل هيئة التدريس في تلك الكليّة (نظام المجالس و اللجان في جامعة النجاح الوطنية).
- **مجلس الكليّة:** يتكون هذا المجلس في العادة من عميد الكليّة كرئيس ومن رؤساء الأقسام في الكليّة كأعضاء، ويهدف هذا المجلس إلى النظر بأمور الكليّة من برامج ومناهج وأعضاء هيئة تدريس وطلاب.
- **مجلس القسم:** برئاسة رئيس القسم الأكاديمي وأعضاء هيئة التدريس من نفس القسم مهمتهم عقد الإجتماعات للنظر بأمور القسم ومن ثم رفع توصية لمجلس الكليّة أو العميد.

أما على مستوى إدارة الجامعات الفلسطينية، فهناك مجموعة من القيادات المسؤولة التي يجب أن تكون في كل جامعة، وهذه القيادات هي (نظام المجالس و اللجان في جامعة النجاح الوطنية):

- **رئيس الجامعة:** وهو يعين ويعفى من منصبه بقرار من مجلس الأمناء في الجامعات العامة، أو بقرار رئيس الدولة في الجامعات الحكومية (المادة 34 من القرار بقانون رقم 6 لعام 2018)؛ ويشترط فيمن يعين رئيساً للجامعة أن يحمل درجة الأستاذية، وأن يتفرغ لإدارة الجامعة تفرغا تاما لمدة ثلاث سنوات تجدد لمرة واحدة فقط. ورئيس الجامعة مسئول عن إدارة شؤون الجامعة، كما يتولى شؤون الإعلام فيها، ويمارس الصلاحيات التي تضمن حسن سير العمل في الجامعة وفق أحكام القوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة، وهو مسؤول تجاه مجلس الأمناء.
- **نواب رئيس الجامعة:** عادة ما يكون لرئيس الجامعة نائبان يُعنيان بإدارة الشؤون الأكاديمية والإدارية والمالية، يعيّنان ويعفيان من

منصبهما بقرار من مجلس الأمناء بناء على توصية من رئيس الجامعة؛ فنائب الرئيس للشؤون الأكاديمية يفضل أن يكون برتبة أستاذ أو إحدى رتب الأستاذية، وتكون مدة تعيينه في العادة سنتين قابلتين للتجديد، وإذا انتهت مدة خدمته كنائب للرئيس استمر في عضويته في الهيئة التدريسية، وهو مسؤول إتجاه رئيس الجامعة، ويتولى الإشراف على أعمال الكليات وجميع الوحدات الأكاديمية بما في ذلك البرامج والمراكز الخاصة ومراكز الأبحاث، والإشراف على شؤون المكتبة وعلى عمادة القبول والتسجيل وعلى شؤون الهيئة التدريسية وعلى عمادة شؤون الطلبة. كما أنه يقوم مقام الرئيس ويمارس صلاحياته في حال خلو منصب الرئيس أو غياب الرئيس.

أما نائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية فيشترط أن تتوافر لديه الشروط العلمية والعملية اللازمة لتصريف الأمور المالية والإدارية العامة في المؤسسة، ويكون تعيينه في العادة لمدة أربع سنوات، وهو مسئول إتجاه الرئيس، وإذا انتهت خدمته كنائب للرئيس استمر في عضويته بالهيئة التدريسية، وهو يمارس عدة صلاحيات ومسئوليات منها:

- الصلاحيات المالية مثل الإشراف على إدارة حسابات الجامعة وعلى تطبيق جميع العقود والاتفاقيات بين الجامعة وعملائها، وإعداد التقارير المالية الدورية، وإعداد الموازنة ومراقبة تنفيذ بنودها، وإعداد البيانات المالية الختامية في نهاية كل سنة وتقديمها لمدقق حسابات الجامعة.
- الصلاحيات الإدارية كالإشراف على إدارة شؤون جميع الموظفين باستثناء أعضاء هيئة التدريس والمعيدين والمساعدين والأكاديميين من تعيين وإنهاء خدمة.
- الصلاحيات المتعلقة بلوازم الجامعة وأجهزتها، كالإشراف على شراء وتسجيل ومراقبة وتخزين اللوازم وتوزيعها على مرافق الجامعة.
- الصلاحيات المتعلقة بالحرم الجامعي وصيانته والخدمات الطلابية العامة وخدمات الأساتذة والموظفين.

وهناك بعض الجامعات التي يحتوي كادرها القيادي على منصب نائب الرئيس للتخطيط والتطوير الذي يتولى إعداد المخططات للجامعة على المستوى القصير والبعيد، وإعداد دراسات تساعد في تقييم المناهج والبرامج المنهجية واللامنهجية وتحديد متطلبات الجامعة للأساتذة والموظفين والأبنية، ودراسة كل ما يتعلق بسياسة قبول الطلاب، والميزانية وسياسة التمويل والجهاز الإداري والأكاديمي والخريجين، وكذلك عمل دراسات مقارنة مع الجامعات الأخرى وحول حاضر الجامعة ومستقبلها.

- **عمداء الكليات:** ويعين عميد الكليّة ويعفى من منصبه بقرار مجلس الأمناء بناء على تنسيب من رئيس الجامعة، ويفضل أن تتوافر فيه إحدى رتب الأستاذية ويكون تعيينه في العادة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويكون مسئولا تجاه نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية، وهو يتولى إدارة شؤون الكليّة، وتنفيذ قانون الجامعة والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، وقرارات مجلس الكليّة واللجان المختصة، وتقديم تقرير في نهاية كل فصل جامعي إلى نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية عن شؤون التعليم والبحوث العلمية وسائر النشاطات في كليته وأية اقتراحات تتعلق بكلّيته.
- **رؤساء الدوائر "الأقسام"**: يعين رئيس القسم ويعفى من منصبه بقرار من رئيس الجامعة بناء على توصية من العميد بعد التشاور مع أعضاء هيئة التدريس في الدائرة (القسم) والذين يرتبطون به مباشرة، ويكون تعيينه في العادة لمدة سنتين. ويكون رئيس الدائرة (القسم) مسؤولا عن حسن سير التدريس فيها، وعليه أن يقدم إلى عميد الكليّة في نهاية كل فصل جامعي تقريراً صادراً عن مجلس القسم يتضمن نشاط الدائرة أو أي اقتراحات يرى فيها مصلحة القسم ويرفع توصيات مجلس الدائرة (القسم) إلى العميد.

تحديات التعليم العالي في فلسطين

بالنظر إلى التحديات التي يواجهها نظام التعليم العالي الفلسطيني نجد أنها تنقسم إلى قسمين: الأول، يتعلق بالمعضلات التي تواجه التعليم العالي من ناحية بنيوية؛ أي ما يتعلق بنظام التعليم العالي نفسه وبمؤسساته. والثاني، يتعلق بالتحديات التي تواجه التعليم العالي بسبب الظروف المحيطة. عموما يمكن إجمال هذه التحديات في:

- **غياب الفلسفة التربوية للمنظومة التعليمية**

حالَ عدم وجود فلسفة تربوية للتعليم العالي دون تحديد شكل ومضمون منظومة التعليم العالي، وذلك بالترافق مع ضبابية الرؤية وعدم وجود إستراتيجية وطنية. وانعكس ذلك، بدوره، على عدم وضوح ماهية التعليم العالي الذي تطمح إليه المنظومة التعليمية، علاوة على غياب هوية التعليم العالي، وعدم تحديد نوع هذا التعليم الذي تسعى المنظومة التعليمية لترسيخه: هل تسعى لجامعات بحثية أم تعليمية، مفتوحة أم نظامية، حكومية أم خاصة؟

ربما يكون أحد الأسباب وراء ذلك، القصور في أعمال مجلس التعليم العالي، الأمر الذي أفقد المنظومة التعليمية وعاءاً إدارياً فاعلًا وقادراً على وضع أهداف واقعية، وضمان التنسيق بين الجامعات حول الرؤى والإستراتيجيات الممكن تطبيقها. وقد يكون لاعادة تنظيم مجلس التعليم العالي الفلسطيني وفق القرار بقانون رقم 6 لعام 2018 دور في إعطاء دور فاعل للمجلس، إلا أن هذا الدور لم تتضح أركانه حتى الان.

- **البحث العلمي**

تتمثل التحديات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية في الدرجة الأولى إلى انخفاض نسبة الإنفاق على البحوث العلمية، مما جعل التركيز على البحوث النظرية عوضاً عن التركيز على البحوث

التطبيقية التي تحقق مردوداً فعلياً. كما يعاني عضو هيئة التدريس من افتقاره إلى مهارة البحث العلمي التطبيقي وانشغاله بالأعباء التدريسية الملقاة على عاتقه، بالإضافة إلى انعدام الدافعية؛ وبالتالي كانت غالبية البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، بهدف الترقية وليس لتقديم نتاج بحثي، يمكن الاستفادة منه وتطبيقه. وهنا لا بد من التنويه بأن النشاط البحثي الفعلي لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لا يتجاوز **10%** من مهامه الأكاديمية في أفضل الظروف، بسبب ثقل الأعباء التدريسية وغياب الأنظمة المحفزة للبحث والتطوير.

كما يلاحظ ضعف في التعاون بين قطاع الصناعة ومؤسسات التعليم العالي، مما يساهم في طرح بحوث غير واقعية لا تتضمن قيمة فعلية لتطوير الاقتصاد الوطني. ولذلك ساهم وجود مؤسسات بحثية أهلية ومستقلة في توجه الأكاديميين وطلبة الدراسات العليا والأساتذة الجامعيين لعمل أبحاثهم تحت مظلة هذه المؤسسات، التي تقدم الدعم والتمويل للأبحاث والدراسات، على حساب العمل تحت ظل الجامعات، الأمر الذي أخرج الجامعات من دائرة البيئات الجاذبة للباحثين والمهتمين بالبحث العلمي، وأضعف من الأثر الذي يساهم فيه الإنجاز البحثي في رفع مستوى الجامعات وتصنيفها العالمي (بدر واخرون، 2020، ص5).

- **عدم موائمة مخرجات التعليم العالي لحاجات سوق العمل:**

تزايد أعداد الطلبة الراغبين بالالتحاق ببرامج التعليم العالي بشكل ملحوظ في الأعوام الخمسة الماضية، حيث وصل إلى حوالي 220 ألف طالب وطالبة في العام الجامعي (2019–2020)، مما أدى إلى تشكيل عبء كبير على مؤسسات التعليم العالي وتحديداً الجامعات العامة. ونتيجة لعدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة للتعليم العالي، أصبح هناك عدم انسجام بين الاحتياجات الوطنية ومتطلبات ترخيص البرامج الأكاديمية، وغياب الترابط بين البرامج الأكاديمية ومهارات مُخرجات العملية التعليمية، وتكرار في التخصصات وغياب التنافسية، علاوة على تكدس الطلبة في تخصصات معينة دون غيرها. وبالتالي غياب المنهجية المؤسسية للتنسيق بين مخرجات التعليم العالي، ومتطلبات وحاجات سوق العمل المحلي والإقليمي المتغيرة. مما ساهم في ارتفاع بمعدلات البطالة بين خريجي قطاع التعليم العالي بشكل متزايد، وخاصة في برامج معينة، ومن حملة شهادات الدراسات العليا (بدر واخرون، 2020، ص5).

- **ضعف الإقبال على التعليم التقني**

يواجه سوق العمل الفلسطيني تضخماً واضحاً في عدد خريجي الجامعات من البرامج المختلفة، ونقصاً كبيراً في المهنيين والفنيين، مما أدى إلى ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية وتعليمية تتطلب من صانعي القرار إعادة النظر في سياسات القبول بحيث يكون للتعليم التقني نصيب أوسع.

- **متابعة الخريجين**

كان للفلسطينيين الذين تخرجوا من الجامعات الخارجية وآثروا العودة إلى الوطن، دور بارز في الدعوة لتأسيس الجامعة الفلسطينية (كما ذكرنا سابقا)، وبالتالي نرى أن لخريجي الجامعات دور مهم في مجتمعاتهم. ولذلك يفترض أن يكون لهؤلاء الخريجين دور كبير في تطوير الجامعات الفلسطينية التي تخرجوا منها، سواء بتطوير العلاقة بين جامعاتهم والمؤسسات التي يلتحقون بالعمل بها، أو من خلال بناء علاقات وتوأمة مع جامعات عالمية يلتحقون بها لإكمال دراساتهم العليا. إضافة إلى إمكانية أن يساهم بعض هؤلاء الخريجين ممن أصبحوا لاحقًا من أصحاب رؤوس الأموال في تقديم الدعم للجامعة لتطويرها، أو المساهمة في حل الأزمات المالية التي تعصف بها. ومما يجدر ذكره أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية تعمل وبالتعاون مع بعض الجامعات الفلسطينية على بناء قاعدة بيانات ونظام محوسب لمتابعة خريجي الجامعات من أجل تسهيل التواصل معهم (بدر واخرون، 2020، ص6).

- **التحديات المالية**

تواجه الجامعات الفلسطينية صعوبة في تأمين مصادر تمويلية كافية وثابتة للحفاظ على مستوى تعليمي متطور. فنتيجة لتدني الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي، لم تلتزم الحكومة الفلسطينية منذ ما يزيد عن 15 سنة بدفع مخصصات الجامعات. مما اضطر الجامعات إلى رفع أقساطها من جهة، ما قاد إلى حرمان غير الميسورين من إكمال مسيرتهم التعليمية، وبالتالي حرمان المجتمع من الاستفادة من قدراتهم ومساهماتهم المتوقعة؛ ومن جهة أخرى زيادة عدد الطلبة المقبولين في التخصصات المختلفة لسد العجز في ميزانيات الجامعات. وانتشار الجامعات الخاصة والتعليم الموازي، وبالتالي قبول عدد كبير من الطلبة وطرح تخصصات عديدة، بهدف زيادة دخل الجامعات دون الاهتمام بمدى حاجة السوق الفلسطينية إلى هذه التخصصات.

إن ضعف تمويل قطاع التعليم العالي الفلسطيني وعدم استدامة مصادر التمويل وانحصارها من خلال الأقساط والرسوم، والذي يعد غير كافي لمواجهة تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، يستدعي تنويع مصادر التمويل من خلال البحث عن شراكات مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والدولي، والنظر في إعادة هيكلة الجامعات لتصبح مؤسسات منتجة قادرة على ترويج نتاجها العلمي. ولمواجهة الاحتياجات المالية للجامعات تم إنشاء "**وقفية التعليم العالي**" بحيث تكون الاموال والاصول العينية التي يتم حبسها واستثمارها لتحسين أداء المؤسسة التعليمية، وتطوير جودة التعليم والبحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة.

- **تغلغل الأجهزة الأمنية في قطاع التعليم**

تسعى الحكومة الفلسطينية للسيطرة على قطاع التعليم رغبة في ترويج مواقفها السياسية وتحقيق عوائد اقتصادية من خلال الاستثمار العقاري في قطاع التعليم أو توظيف المزيد من طالبي العمل؛ ورهبتها من تحول الجامعات لبؤر ساخنة تطالب بالتغيير. وهذا ما دفعها لمحاولة التغلغل والسيطرة على قطاع التعليم العالي بواسطة أدوات عدة، على رأسها التحكم بالتمويل، وتعيين رؤساء الجامعات ومجالس الأمناء، علاوة على سن قوانين وتشريعات هدفها إحكام قبضة السلطة التنفيذية على قطاع التعليم العالي (ألتميمي، 2016). وهذا يفسر تغلغل الأجهزة الأمنية داخل الجامعات وتحكمها في كثير من الأحيان في توظيف المحاضرين والترقية الإدارية للأساتذة، فيتم تقديم أصحاب الولاء على حساب أصحاب الكفاءة.

- **تدني مستوى العملية التعليمية**

يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف في سياسات القبول في الجامعات نتيجة ضعف المواءمة بين أداء الطلبة في الثانوية العامة واختيارهم لتخصصاتهم، حيث أن معدل الثانوية العامة هو العامل الوحيد الذي يؤخذ بعين الاعتبار للقبول في البرامج الأكاديمية، مما يؤدي إلى تقيُّد الجامعات بما يقدم لها من مدخلات لبرامجها بغض النظر عن الجودة المتحققة لها؛ وتجاهل عامل النوعية في سياسات القبول في الجامعات الخاصة وبرامج القبول الموازي في الجامعات العامة.

في ذات السياق، انخفض مستوى العملية التعليمية نتيجة التحديات المتصلة بأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، من حيث الخلل المستمر في نسبة عدد الطلبة إلى عضو هيئة التدريس، إذ بلغت في العام الجامعي 2020/2019 حوالي (30:1)، بينما تشير المعدلات الدولية إلى نسب تبلغ حوالي نصف هذه النسبة على أبعد تقدير. كما أن هناك صعوبة في توفير أعضاء هيئة تدريس بالتخصصات والخبرات المطلوبة، مع غياب سياسة واضحة لبناء قدرات الموارد البشرية، مثل تدريب أعضاء الهيئة التدريسية، ودعم الأعضاء الجدد، وغياب نظام تقييم شفاف وعادل. بالإضافة إلى تقادم المناهج التعليمية واعتمادها على كمية المحتوى المعرفي، واستخدام طرائق التعليم المباشر، ونقص استخدام التعليم الإلكتروني والمدمج وكافة عناصر التكنولوجيا.

- **الإدارة**

هنالك تحديات ترتبط في جانب إدارة الجامعات، تتعلق بمجملها في نوع من عدم الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة في تعيين إدارات الجامعات، أو مدة ولاياتهم، مما نتج عنه حالة عدم انسجام بين نمط إدارة الجامعات ومتطلبات تطور مؤسسات التعليم العالي الحديثة. وقد أدى ذلك الى غياب التخطيط الإستراتيجي الحقيقي في الجامعات، وممارسات "الإنجازات في آخر لحظة" و "الإنجازات المرتبطة بالضغوطات والمتطلبات" في تلك الجامعات.

- **العراقيل التي يضعها الاحتلال**

اعتبر الاحتلال التعليم العالي "قضية أمنية" ذات حساسية خاصة، ولذلك عمل بشكل متواصل على خلق بيئة غير مواتية لتطور هذا القطاع، وبخاصة الجامعات، عبر الحصار وعرقلة المسيرة التعليمية، سواء بوضع الحواجز لمنع الطلبة من الوصول إلى جامعاتهم؛ أو عبر الاعتقالات المتكررة للطلبة الناشطين والأساتذة الجامعيين؛ علاوة على اقتحام مباني الجامعات وإغلاقها. بالإضافة إلى منع استقدام أساتذة وخبراء جامعيين من خارج فلسطين لرفد قطاع التعليم الجامعي. ناهيك عن تدخل الاحتلال الصارخ في برامج ومحتوى المواد التعليمية في الجامعات الفلسطينية بحجة أنها مواد ونشاطات "تحريضية" (بدر واخرون، ص7).

ومما يجدر ذكره أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية اهتمت بمجمل هذه التحديات، ووضعت في نصب أعينها ايجاد الحلول لها، فقامت بإعادة صياغة لاستراتيجية قطاع التعليم العالي (2020-2023) بخمسة أهداف من أجل تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي؛ وتيسير التحاق آمن وشامل وعادل؛ والارتقاء بمستوى البحث العلمي وضمان فاعليته في التنمية المستدامة؛ والارتقاء بالتعليم التقني كماً ونوعاً؛ إصلاح وتطوير إدارة وحوكمة التعليم العالي وضمان استدامته. حيث تسعى الوزارة الوصية من خلال هذه الاستراتيجية البدء بمشروع إصلاح منظومة التعليم العالي في فلسطين من خلال برامج تعليم عالي تلبي الاحتياجات التنموية ومتطلبات سوق العمل، مع تأهيل المرافق والتجهيزات والبيئة المساندة تساعد على تحسين التعليم والتعلم، وتطوير هيئات التدريس والكوادر المساعدة والمناهج ووسائل وأنماط التعليم العالي لتواكب التطور التقني واحتياجات الطلبة التعليمية وسوق العمل.

ونظرا لأهمية القيادة والحكامة في منظومة التعليم العالي، كما أسلفنا في الإطار المفاهيمي، فقد أفردت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين هدفاً استراتيجياً خاصاً بها (الهدف الخامس)، وذلك من خلال تشجيع ذوي العلاقة في قطاع التعليم العالي على التواصل المستمر والدائم ومشاركة الآراء والخبرات ومرونة تبادل الأدوار حيثما لزم الأمر، واقتراح سياسات عامة لتنمية القطاع، واستكمال الأنظمة والتعليمات، بالاضافة إلى الاستدامة المالية لقطاع التعليم العالي. ومع وجود مثل هذه الخطة إلا أن نتائجها على أرض الواقع لم تظهر بعد.

الخاتمة:

تناولت هذه الورقة واقع التعليم العالي الفلسطيني من منظور القيادة والحوكمة، حيث عرضت الاطار النظري للتعليم العالي (الجامعي)،

وسلطت الضوء على التحديات التي تواجهها الجامعات؛ من حيث حاجتها لمواجهة الأعداد الضخمة من الطلبة وصعوبة في الإشراف، وتدني الكفاءة وقلة الفاعلية الإنتاجية العلمية وما صاحب ذلك من ضعف في استجابة السوق للتخصصات المتوفرة مما أدى إلى انتشار البطالة وتدهور القيمة الاجتماعية للتعليم؛ أي بمعنى آخر، وجود خلل وفجوة كبيرة بين سوق العمل من جهة واحتياجات المجتمع من جهة أخرى.

كما وضحت هذه الورقة الإطار التنظيمي للتعليم العالي في فلسطين بدءاً من القرار بقانون رقم 6 لعام 2018 بشأن التعليم العالي كإطار منظم للتعليم العالي في فلسطين. وتوصيف للتعليم العالي في فلسطين من حيث شروط القبول ونظام الدراسة والهيئة التدريسية والبرامج والمناهج، وكذلك البحث العلمي وخدمة المجتمع. وكذلك توصيفاً لقيادة وحوكمة منظومة التعليم العالي في فلسطين على المستوى المركزي (الدولة) وعلى المستوى المحلي (الجامعة).

واختتمت الورقة بعرض أهم التحديات التي تواجهها الجامعات في فلسطين، سواء على المستوى البنيوي التنظيمي ومستوى الاكتظاظ والإشراف، أو على مستوى المناهج والمضامين والبحث العلمي، أو بعلاقتها بالمحيط الخارجي، أو على مستوى مشاكل التوظيف وسوق العمل، وكذلك رهانات استقلالية الجامعات.

وقد تطلبت الرهانات والتحديات المذكورة إصلاحا لمنظومة التعليم العالي الفلسطيني، فجاءت الإصلاحات الجامعية من خلال القرار بقانون رقم 6 لعام 2018، والخطة الاستراتيجية 2020–2023، والتي عكست مدى اهتمام الجهات الرسمية بالقيادة والحوكمة في منظومة التعليم العالي. ومع ذلك فإنها مطالبة بتطوير تعليمها العالي، وربط هذا التعليم بخطط التنمية، ومعالجة الخلل في النظام التعليمي الذي لم يعد، في وضعه الحالي، يفي بالاحتياجات التي تحقق التنمية المستدامة، سواء من ناحية نوعية الخريجين ومدى مساهمتهم في العمل والإنتاج، أو من الناحية الاقتصادية ذات العلاقة بتكلفة التعليم. وبالتالي يتطلب من مؤسسات التعليم العالي في فلسطين إعادة النظر في شكل ومضمون التعليم العالي من أجل تحقيق الأهداف المرسومة بما يتناسب مع الطموحات التنموية. مما يستوجب إنشاء هيئة مستقلة تختص بتطوير استراتيجيات أنظمة مؤسسات التعليم العالي، وبكل الوسائل ذات الصلة بتطوير الأداء الجامعي من حيث الإهتمام البحثي والأكاديمي والتوزيع المالي للجامعات، وتضع آليات واضحة تعمل على تحقيق التكامل فيما بين مؤسسات التعليم العالي وبين القطاعات الاقتصادية والمجتمع المحلي.

قائمة المراجع

1. أبوكريم، أحمد فتحي، الشفافية والقيادة في الإدارة، دار الحامد للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
2. بدر أشرف، وحمدي علي حسين، وريما شبيطة، وعائدة الحجار، "ورقة تحليل سياسات: أزمة التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.
3. التميمي، صلاح الزرو، "إشكالية العلاقة بين السلطة السياسية والتعليم العالي في العالم العربي"، مؤتمر "التحديات المركبة أمام الجامعات الفلسطينية: هل من مخرج"، جامعة بيرزيت، 30/9/2016.
4. خورشيد، معتز، "الجامعات في عصر الجات ومستقبل التعليم العالي"، مجلة وجهات نظر، عدد ديسمبر، 2004.
5. الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2019–2020، منشور على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي https://www.mohe.pna.ps/services/statistics
6. دليل الطالب للتعليم العالي الفلسطيني: نشرة إرشادية لطلبة الثانوية العامة حول الدراسة في مؤسسات التعليم العالي (الجامعات والكليات الجامعية والمتوسطة)، منشور على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي https://www.mohe.pna.ps/services/Student-Brochure
7. السامرائي، مهدي صالح، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي والخدمي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
8. العاجز، فؤاد علي، السمات الشخصية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة للتعليم العالي في كليات التربية في الجامعات الفلسطينية، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2012– مفهوم حديث في الفكر الاداري المعاصر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
9. العبادي، هاشم فوزي، ويوسف حجيم الطائي، وأفنان الاسدي، ادارة التعليم الجامعي
10. العبيدي، سيلان جبران، "ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في اطار حاجات المجتمع"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (الموائمة بين مخرجات التعليم وحاجات المجتمع في الوطن العربي)، بيروت، لبنان، 6–10 ديسمبر 2009.
11. قانون رقم 11 لسنة 1998م بشأن التعليم العالي، المنشور في الوقائع الفلسطينية العدد السابع والعشرين،
12. القرار بقانون رقم 6 لسنة 2018م بشأن التعليم العالي المنشور في العدد 142 من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2018/4/22.
13. قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2020م بالنظام الأساسي للجامعات الحكومية، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد 165

14. لفته، جواد كـاظم، الإدارة الحديثـة لمنظومـة التعليم العالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
15. محجوب، بسمـان فيصل، الدور القيـادي لعمداء الكليـات في الجامعـات العربيـة، منشورات المنظمـة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2003.
16. محجـوب، بسـمان فيصـل، إدارة الجامعـات العربيـة فـي ضـوء المواصـفات العالميـة: دراسـة تطبيقيـة لكليـات العلـوم الإداريـة والتجارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 374، 2003.
17. مذكور، علي أحمد، التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2000.
18. الموسـوعة العربيـة العالميـة، مؤسسـة أعمـال الموسـوعة للنشـر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، الجزء 7، 1999.
19. موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:
http://www.mohe.pna.ps/Higher-Education-/Higher-Education-System
20. نظام التعليم العالي في فلسطين، منشور على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
https://www.mohe.pna.ps/Higher-Education-/Higher-Education-System
21. نظام المجالس و اللجان في جامعة النجاح الوطنية المنشور على موقع الجامعة
https://www.najah.edu/ar/about/nnu-offices/human-resources/regulations/6/
22. James Forest and Philip Altbach, International Handbook of Higher Education, Springer, Dardrecht, Edition No. 1, Vol. 8, 2007.
23. John Fielden, "Global Trends in University Governance", Education Working Paper Series No.9. The World Bank, USA, March 2008.
24. UNESCO, World Conference on Higher Education, Higher Education in the Twenty-first Century: Vision and Action, Volume I Final Report, Paris 5–9 October 1998.

آليات تطبيق معايير ضمان الجودة في كلية طب وجراحة الفم والأسنان/ جامعة بنغازي

أ.د. خديجة سالم بوزريبة
ماجستير طب أسنان
منسقة الجودة بقسم طب الفم الحيوي
كلية طب وجراحة الفم والأسنان– جامعة بنغازي
kh_bozaripa@yahoo.co.uk

أ.د. نعيمة محمد بالتمر
دكتوراة طب الأسنان
مدير مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء
كلية طب وجراحة الفم والأسنان– جامعة بنغازي
nabetamar@gmail.com

أ.م. ايهاب بن عيسى محمد
ماجستير هندسة مدنية
مستشار لشؤون الجودة في الكلية
المعهد العالي للعلوم والتقنية المرج
Ihabbenissa@yahoo.com

الملخص: *إن جودة الخدمات التعليمية هي مفتاح تقدم الدول، فالاهتمام بالتعليم ومخرجاته وضمان جودة عملياته وتطويرها المستمر، باتباع وتبني معايير الجودة المؤسسية الموصوفة بإحدى مواصفات تحقيق الجودة والتميز المؤسسي وتحويلها إلى عدد من التطبيقات والإجراءات يؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للمجتمع.*

في هذه الدراسة تمت المقارنة ما بين وضع كلية طب وجراحة الفم و الأسنان قبل البدء في تطبيق معايير المركز الوطني الليبي لضمان جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي من خلال تقارير تقييم الأداء من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وكذلك إجراءات الدراسة الذاتية لمدى تطبيق معايير دليل المركز الوطني، وكذلك تقييم خطة العمل الموضوعة لتحسين جودة أداء المؤسسة، ومن قم إعادة تقييم وضع الكلية بعد البدء في تطبيق المعايير وكيف أثر تطبيق الاشتراطات في المعايير إلى تحسين وضع الكلية وتقدمها وتحقيق الجودة الأكاديمية.

إن تطبيق معايير الجودة المؤسسية باتباع إحدى المواصفات العالمية لنظم إدارة الجودة يعمل على تحسين مستويات الرضا عن الأداء، وتحقيق خوات قدماً نحو التميز، حيث بينت الدراسة أن معدل رضا أعضاء هيئة التدريس عن كلية طب وجراحة الفم و الأسنان قد تحسن بنسبة (24%)، وكذلك تحسن مستوى رضا الطلاب عن أداء كلية طب وجراحة الفم و الأسنان بنسبة (26%)، أما تحسن الأداء مقارنة بمعايير دليل المركز الوطني فكانت بنسبة (72%) وذلك بعد تنفيذ خطة العمل الموضوعة لتنفيذ متطلبات الجودة المؤسسية في معايير دليل المركز الوطني، وذلك خلال عام واحد فقط من تطبيق معايير ضمان الجودة بالكلية. كما وضعت الدراسة عدد من التوصيات لتحسين مستوى المعايير نفسها، ووضع عدداً من الدروس المستفادة من هذه التطبيقات، وذلك للمساعدة في رفع مستوى الجودة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا والوطن العربي.

الكلمات المفتاحية: *التعليم العالي– معايير الجودة – تقييم الأداء.*

مقدمة البحث:

كلية طب وجراحة الفم و الأسنان هي إحدى كليات جامعة بنغازي، تأسست منذ أربعة وأربعون عاماً، حيث بدأت بأربعين طالباً عند افتتاحها، وكون أن رؤيتها اليوم أن تكون كلية ذات مكانة مرموقة و متميزة تضاهي نظيراتها محلياً و دولياً في مجال طب و جراحة الفم والأسنان، فقد كان من المهم أن تسعى إلى تحقيق أهدافها الرامية إلى إعداد طبيب أسنان على مستوي عالٍ من الحرفية والعلم والمهارات السلوكية، والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية بالمجتمع، وكذلك السعي إلى إثراء البحث العلمي وبناء جسور التعاون والتواصل الأكاديمي والبحثي مع الكليات المناظرة محلياً ودولياً من خلال خطط وبرامج من ضمنها ضمان الجودة.

إن المؤسسات وجدت لأجل تحقيق أهداف وغايات، فبدون هذه الأهداف تظل المؤسسة في دائرة العشوائية، لذا فإنه من المهم عند رسم مسار المؤسسة أن تتبنى التميز المؤسسي كضمان لاستمرارية وجودها، وقدرتها على التنافس، وهذا يتطلب تحديداً دقيقاً وواضحاً للأهداف المرجوة، واعتمادها كأساس لتوجيهه كافة الأنشطة بالمؤسسة واعتبار مؤشر الجودة والتميز هو المقياس الأهم للنتائج ومن ثم تقويمها، وحيث أن المؤسسات التعليمية تعمل ضمن بيئة اجتماعية واقتصادية متغيرة ومتطورة باستمرار، وهذ التطور يؤثر بشكل كبير في المجتمعات التي هي المحيط الأشمل للمؤسسة، وهذا المحيط هو من يستقبل مخرجاتها، لذا يجب ملاحقة هذه التطورات المؤثرة في المجتمع بما يشكل دعامة لها في لتحقيق التميز

بمواكبة هذه التغيرات، ومن أهم هذه التطورات هو التنافسية نحو التميز المؤسسي. (الميرغني،2015)

ففي دراسة سابقة عن واقع إدارة التميز في جامعة الأقصى وسبل تطويرها وفق النموذج الأوروبي للتميز من وجهات نظر الوظائف الإشرافية والقيادية واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالحصر الشامل لمجتمع الدارسة وتوصلت الدارسة إلى العديد من النتائج أهمها أن مستوى تطبيق جامعة الأقصى لعناصر إدارة التميز المتمثلة في القيادة، السياسات والاستراتيجيات والموارد البشرية، العمليات والإجراءات، الشراكات والموارد، رضا المستفيدين ورضا العاملين، خدمة المجتمع ونتائج الأداء الرئيسية بنسبة لا تقل عن (60%) وهذا يعني أن تحقيق التميز في الخدمات التعليمية خاصة في ظل الامكانيات المتواضعة يمكن الوصول إليه إذا ما كانت هناك رؤية شاملة ومتفق عليها والسعي إلى تحقيقها. (سمهود،2013)

مشكلة البحث:

من خلال العمل في مجال التعليم العالي وبالاطلاع على العديد من التقارير الصادرة عن مكتب الجودة وتقييم الأداء والخاصة بتقييم الكليات التابعة لجامعة بنغازي وتدني هذه النتائج مقارنة بالمعايير الموضوعة، وكذلك من المشاركة في المناقشات العلمية في الندوات أو المؤتمرات عن الجودة التعليمية، وطرق تحسين الأداء المؤسسي بها، والنتائج التي يتم عرضها في هذه المناقشات، والتي أظهرت مؤشراً خطيراً عن عدم قدرة المؤسسات التعليمية في وضعها الحالي عن تحقيق التميز وتقديم خدمات تعليمية تتسم بالجودة. (مبارك،2007).

في هذا البحث يتم دراسة مدى تحسين مستوى الجودة المؤسسية بكلية طب وجراحة الفم والأسنان التابعة لجامعة بنغازي بعد البدء في تطبيق معايير التميز الموضوعة في دليل المركز الوطني الليبي لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية، والبحث في مدى الجدوى والاستفادة من تطبيق هذه المعايير، وتأثيرها على تحسين أداء هذه المؤسسات بما يحقق معدلات رضا أعلى من قبل المستفيدين.

منهجية البحث:

في هذا البحث سيتم إجراء تقييم لأداء كلية طب وجراحة الفم والأسنان التابعة لجامعة بنغازي، و قياس الفجوة ما بين المعايير في دليل المركز الوطني الليبي لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية ونظم العمل بالكلية، مع إجراء مسح استقصائي لمعدلات رضا المستفيدين على أداء الكلية، ومن ثم إعادة قياس هذه الفجوة بعد تنفيذ خطة العمل الموضوعة لتطبيق معايير الدليل سعياً لتأسيس نظام إدارة الجودة بالكلية، ومن خلال هذه المقارنة سيتم قياس مدى التحسن في الأداء والمقارنة ما بين معدلات الرضا عن العملية التعليمية بالكلية قبل تبني معايير الجودة المؤسسية بالدليل وتفعيل مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالكلية، وبعد العمل بمعايير الدليل وتنفيذ المتطلبات. (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية،2010)

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (العطار، 2006) إلى تحديد مؤشرات لواقع تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة و البحث عن طرق لتطوير هذه التطبيقات حيث تم تبني منهجية البحث الوصفي التحليلي من خلال أداة البحث التي تضمنت خمسون فقرة موزعة على ستة محاور، حيث شارك في الرأي رؤساء الأقسام العلمية بنطاق تطبيق الدراسة، حيث شارك (84) رئيساً ومن ثم تم معالجة البيانات الإحصائية للتوصل الدراسة إلى أن تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في جامعات قطاع غزة (الإسلامية– الأزهر– الأقصى) لم تكن بالشكل المتوقع لمؤشر الجودة في الجامعات حيث بلغت الدرجة الكلية للجامعات الثلاث ما نسبته (67.44%). (العطار،2006)

دراسة أخرى كانت تهدف لتوضيح ضرورة وضع أدوات لقياس الجودة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، وقد انتهجت الدراسة المنهج الوصفي الكمي والكيفي، وبعد تحليل البيانات والنتائج المتحصل عليها توصلت الدراسة إلى أن جودة التعليم هي إحدى المسائل المهمة والمؤثرة في نظام التعليم المعاص، وأن والبرامج التعليمية التي طبقت في مؤسسات التعليم العالي الكويتي بهدف تحسين التعليم قد نتج عنها تحسناً بسيطاً في الأداء الأكاديمي لدى الجامعات، كما بينت نتائج الدراسة أن جودة التعليم لا تزال تحتاج إلى المزيد من أدوات قياس جودته. (الموسوي، 2003)

دراسة بعنوان تجارب في تنفيذ إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي وذلك بهدف تحديد فرص تحسين الجودة في المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال دراسة النموذج الأوروبي للجودة المؤسسية كمرجعية تتم المقارنة بها وذلك في كلية الهندسة الصناعية بجامعة بنغازي وتم التوصل إلى أن النموذج الأوروبي يمكن استخدامه كأداة تخطيطية لأي مؤسسة تعليمية، وكذلك يمكن استخدامه في عملية التقييم الذاتي لتحسين الجودة في كلية الهندسة الصناعية مع إجراء بعض التعديلات عليه، وأن محوري العمليات والمستفيدين بالنموذج هي المحاور الأكثر تطبيقاً ونجاحاً مع اعتبار أن محور القيادة وتطبيقاته شرطاً ضرورياً لإنجاح الجودة الشاملة. (الشطشاط، 2006)

وفي دراسة بحثت في حاجة الجامعات الليبية إلى تأسيس نظم إدارة الجودة بسبب المشاكل التي تواجهها، مثل استمرار ازدحام الطلاب في قاعاتها، واستمرارية التغيير غير المدروس للقيادات فيها، وكذلك لضعف التحصيل العلمي النهائي للطلاب، والعديد من المشاكل الإدارية بأنظمة العمل بها، مما يدعو إلى ضرورة إعادة تأهيل الجامعات لتحسين الأداء بها، وقد قدمت الدراسة عرضاً لتجربة الجامعة الدولية الليبية للعلوم الطبية في تبني معايير إدارة الجودة الشاملة بحسب مواصفة الأيزو العالمية (ISO9001)

قد ظهرت نتائج في تحسين الأداء بالجامعة وزيادة في نسبة رضا العملاء من طلاب وأصحاب رأس المال وزيادة في كفاءة وفاعلية الكلية من خلال استطلاع الرأي الذي تقوم به الجامعة دورياً وكذلك تقييم نتائج التحصيل العلمي للطلاب الذي بين تحسناً ملحوظاً. (مبارك، 2007).

هدفت دراسة أخرى بشكل أساسي لتقييم أداء كليات الاقتصاد بجامعة الزاوية باستخدام أسلوب المقارنة المرجعية، حيث تم توزيع نوعين من الاستبيانات، الاول عن أداء الكليات في خمس مجالات هي: مجال الخطط الاستراتيجية، المجال الإداري، مجال البحث العلمي، ومجال خدمة المجتمع والبيئة، المجال التعليمي، أما الاستبيان الثاني من أجل الحصول على معلومات احصائية لاستخراج مؤشرات الأداء، وكانت نتائج الدراسة عدم وجود تخطيط استراتيجي في جميع الكليات، وعدم قيام أقسام الجودة بوضع آليات واضحة لتقييم جودة الأداء في الأقسام العلمية في جميع الكليات، وعدم توافر مبنى ملائم ويحتوي على المرافق اللازمة للعملية التعليمية الجامعية في كليتي اقتصاد صرمان والعجيلات، وتم تقديم عدة توصيات منها ضرورة استخدام أسلوب المقارنة المرجعية في تقييم الأداء بشكل مستمر للتعرف على مستوى الأداء والاستفادة من النتائج، واعتماد التخطيط الاستراتيجي كأسلوب للتخطيط لرفع مستوى الأداء، اعتماد ميزانيات ملائمة لجميع الكليات ووضع معايير محددة ودقيقة لضمان توزيع عادل للمخصصات في كل كلية. (قمبر،2016).

تهدف دراسة تم تطبيقها في جامعة الزاوية في ليبيا للتعرف على التحديات التي تواجه تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد نتج عنها أن قناعة إدارة جامعة الزاوية بأهمية تطبيق نظام الجودة هو أهم الأسس التي انطلقت منها رحلة الجودة بالجامعة، كما أشارت النتائج لوجود تحديات لتطبيق الجودة من الناحية الإدارية، وتحديات تشريعية، حيث أن هناك قصور في التشريعات والقوانين التي تنظم وتحكم متطلبات الجودة في الجامعة، كما أظهرت النتائج وجود عوائق مالية لتطبيق الجودة في الجامعة فضلاً عن وجود عوائق بشرية لتطبيق الجودة في الجامعة. الدراسة أوصت بضرورة التغلب على التحديات الإدارية والبشرية والمالية والفنية والتشريعية لتطبيق الجودة في الجامعة والبدء بخطة تطبيق معايير دليل المركز الوطني الليبي لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية. (الحسومي،2021)

دراسة أخرى عن دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي الليبي، حيث تم استخلاص نتيجة مفادها أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يساهم في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات، وبالدرجة التي تمكنها من تحقيق أداء متميز لمواجهة حدة المنافسة التي يتميز بها عصرنا الحالي، وقد تم اقتراح عدد من التوصيات من أهمها: نشر ثقافة الجودة، الاهتمام بدعم البحث العلمي، دعم الإدارة العليا لتطبيق معايير وإجراءات اعتماد مؤسسات التعليم العالي الليبي الصادرة من المركز الوطني لضمان الجودة. (المجراب وآخرون،2018)

وفي ورقة عرضت في المؤتمر العربي الدولي العاشر لضمان جودة التعليم العالي جامعة الزرقاء، كانت تناقش أثر تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد على رفع كفاءة أداء العملية التعليمية من حيث أعضاء هيئة التدريس، والمنهج الدراسي، واستخدام التقنيات الحديثة والبنية التحتية، بما يتوافق مع التطور السريع في أنماط التعلم والمنافسة العالمية، حيث تبين تشابه المعايير في العديد من الدول العربية وذلك نسبه للصيغة العالمية لأنظمة الجودة حول العالم. كما أن معظم الدول العربية لديها إطار للمؤهلات الوطنية، والذي يحدد مسارات التعليم والتدريب والشهادات التي تصدر عنها، كما لاحظ البحاث أن عمليات الاعتماد متشابه إلى حد كبير مع وجود بعض الاختلافات البسيطة، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق مفهوم ضمان الجودة ومفهوم الاعتماد الخارجي منخفض جداً في الجامعات العربية، وضعف الانفاق على البحث العلمي، وضعف الصلة بين البحث العلمي والممارسات التطبيقية في الجامعات العربية. (عبدالرحمن وأخرون،2022)

في دراسة عن جامعة بنغازي كانت تهدف إلى معرفة مدى ملاءمة معايير ضمان الجودة و تقييم الأداء الموضوعة من قبل مركز ضمان الجودة و الاعتماد في ليبيا بجامعة بنغازي كإحدى أعرق و أقدم الجامعات الليبية، ولغرض تحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج بالدرج لتقييم الأداء و ذلك من خلال تطبيق هذا النموذج على إدارات و كليات و أقسام جامعة بنغازي، من اجل التعرف على نتائج التقييم الذاتي لجامعة بنغازي و مقارنتها بمؤسسات التعليم العالي في دول العالم المختلفة، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف ملحوظ في تطبيق معايير ضمان الجودة بشقيها المؤسسي و البرامجي بشكل عام و بذلك من الضرورة عقد العديد من الندوات وورش العمل لنشر ثقافة الجودة و التأكيد على تطبيق المعايير المتعلقة بها للوصول إلى الهدف من وراء تجويد العملية التعليمية. (شريعة وآخرون،2022)

دراسة في الجامعات الفلسطينية واللبنانية للبحث في مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة فيها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، حددت المشكلة في تساؤلين هما ما مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟ وهل يختلف مدى تطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعات لمتغيرات الرتبة العلمية، والكلية التي يعمل بها عضو هيئة التدريس، وعدد سنوات الخبرة، حيث أوصت الدراسة بتشكيل لجنة عليا للجودة في الجامعات الفلسطينية واللبنانية تتولى مهمة إقرار ورسم السياسات والخطط الاستراتيجية الخاصة بالجودة، وينبغي على الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية واللبنانية على حد سواء أن تراعي تطبيق إدارة الجودة الشاملة ضمن خططها. (قشمر وآخرون، 2022)

دراسة أجنبية تم تطبيقها بحثاً عن مشكلات الجودة الشاملة في التعليم العالي الأمريكي باستخدام المنهج الوصفي وقد تطرق الباحثون لبعض الأمثلة لضعف الجودة منها: قدم تقنيات التعليم، ضعف معنويات العاملين، ضعف إعداد الهيئة التدريسية، الميزانية غير السلمية، الإعداد

الضعيف للمهنيين، والمهارات غير الكافية للطلاب الجدد، وفي نهاية البحث اقترح الباحثون على المديرين منهج مختصر لنظريات متعددة في الجودة الشاملة والأدوات الضرورية لتنفيذ هذه النظريات في مؤسسات التعليم العالي. (Cronesky et al,2003)

وفي دراسة بهدف استكشاف ممارسات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الماليزية، وتحديد علاقة هذه التطبيقات بجودة الأداء المؤسسي وذلك من خلال مشاركة مشرفي الجودة في الجامعات البالغ عددها (216) مؤسسة، تم التوصل إلى أن أهم الممارسات في تطبيق الجودة الشاملة هو التركيز على تلبية توقعات المستفيدين، وما يقارب (30%) من المؤسسات المدروسة لا يوجد بها إدارة الجودة ولكنها تمارس عمليات شبيهة بذلك، وإن ممارسات القيادة المؤسسية كانت العامل الرئيس لإنجاح تطبيقات الجودة الشاملة ومعظم المؤسسات كانت مركزة على الجودة في المجال الأكاديمي أكثر منها في الجوانب الإدارية والمالية، وحصلت معظم المؤسسات على مستوى أداء يتراوح بين (60-73%). (Kanji et al,1999)

دراسة أجنبية أخرى هدفت إلى وضع إطار لتنفيذ إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي مع توضيح الدروس المستفادة من تطبيق نظام إدارة الجودة في كلية تقنية المعلومات بجامعة ليمريك في ايرلندا، وذلك من خلال تحليل ودراسة المستندات والملاحظة الشخصية، وإجراء المقابلات مع المعنيين من عاملين وطلاب وقياديين لتقييم الخطوات التي تم تنفيذها، وكذلك المؤثرات على تنفيذ نظام إدارة الجودة، والتي كان من أهمها مقاومة التغيير وإدارة جودة العمليات والتحكم بها، وكذلك بيان أن تأسيس نظام إدارة الجودة بمؤسسات التعليم العالي يتطلب مجهوداً كبيراً وفترة زمنية مناسبة لعدم استعجال النتائج، وكذلك التعهد طويل الأمد من قبل أصحاب العمل لتقديم الدعم اللازم طوال فترة التأسيس، مع التركيز على أعمال التدقيق والتقييم الداخلي والقيام به بشكل دوري، وقد أشارت الدراسة إلى أن تحسين جودة أداء مؤسسات التعليم العالي يتطلب التركيز على تأسيس نظام إدارة الجودة بشكل جزئي وعلى مراحل. (Garavan et al, 2012)

بمقارنة الدراسات السابقة مع أهداف هذه الدراسة اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة، والتي أظهرت ضعف تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات والكليات ومؤسسات التعليم العالي العربية والليبية، وكذلك في الهدف حيث هدفت أغلب الدراسات السابقة إلى توضيح أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تطوير الأداء التعليمي في مؤسسات التعليم العالي، كما يتضح من الدراسات السابقة أنه لا يوجد نظام واحد كمرجع يمكن من خلاله تطبيق إدارة الجودة الشاملة، بل لابد من أن تضع كل مؤسسة تعليمية نظاماً يتناسب مع ظروفها وثقافتها الخاصة بها، وأن تأسيس نظام إدارة الجودة يتطلب الدعم الكامل والمتواصل، مع عدم استعجال النتائج، والقيام بالتخطيط والتدقيق والمتابعة للوقوف على إجراءات التطوير وتحسين الأداء بشكل مستمر.

النتائج والمناقشة:

النتائج الأولية (قبل البدء في تنفيذ متطلبات دليل المركز الوطني الليبي لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية):

تم تجميع البيانات عن طريق الاستبيانات و قوائم الفحص الخاصة بتطبيقات معايير الدليل الوطني، تضمن التقييم ثلاثة أجزاء: الجزء الأول: أداء الكلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس قبل تنفيذ متطلبات المعايير بالدليل الوطني، متضمنة دراسة آرائهم عن (كفاية التجهيزات بالكلية، ملاءمة القاعات الدراسية، الوعاء الزمني للتعليم، المكتبة ومناخ الدراسة، عدد الطلاب ومستواهم التعليمي، الرضا عن توصيف المناهج، الامتحانات وتقييم الطلاب، توفر المعلومات الإدارية والاكاديمية، الدعم والمساندة من قبل الإدارة، تبادل وقبول الأفكار التطويرية، الشفافية والنزاهة والعدالة، توفر وسائل للاتصال، الرضا عن أداء العمليات الإدارية، أعمال مكتب ضمان الجودة، العائد المادي، برامج التطوير والتدريب) وكانت النتائج كما هي ظاهرة في المخطط رقم (1) والقيمة الوسطية لتقييم أداء الكلية هي (4.9 من 10). (كلية طب وجراحة الفم والأسنان،2017)

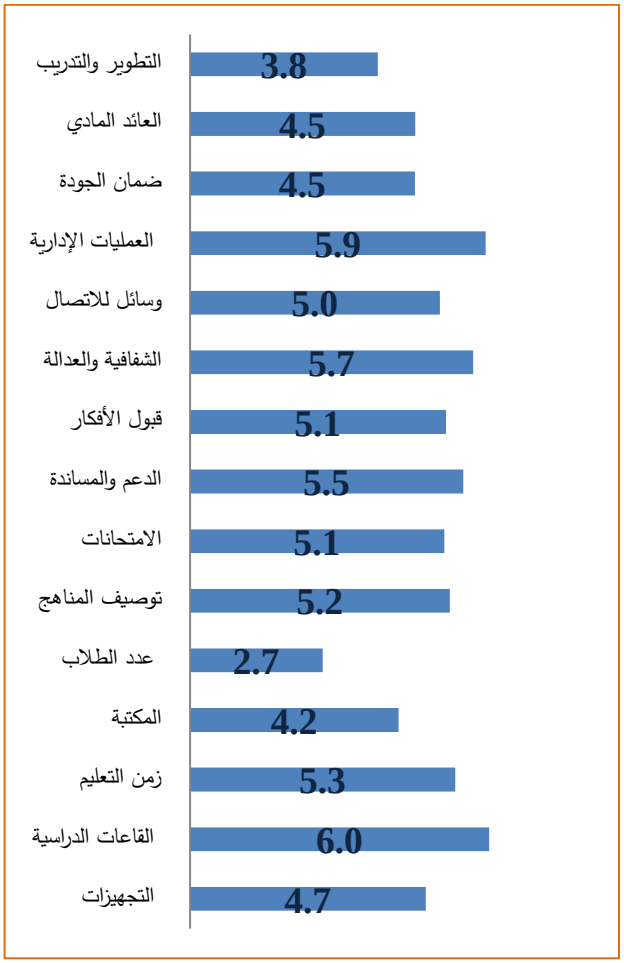

مخطط رقم (1): نتائج تقييم أداء الكلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (4.9 من 10) قبل تنفيذ خطة التطوير للكلية.

الجزء الثاني هو تقييم أداء الكلية من وجهة نظر الطلاب وأولياء أمورهم، متضمنة دراسة آرائهم عن (مستوى التحصيل العلمي، تنوع وكفاءة طرق التعليم، الوعاء الزمني للمحاضرات والجانب النظري، التدريب السريري والوعاء الزمني المخصص له، تنظيم الامتحانات وتوافقها مع المناهج، أعضاء هيئة التدريس، القدرة على استيعاب الطلاب، تقييم البنية التحتية للتعليم، الخدمات العامة المرافقة، الرضا عن خدمات المكتبة، وعناصر أخرى) وكانت النتائج كما هي ظاهرة في المخطط رقم (2) والقيمة الوسطية لأداء الكلية هي (5.0 من 10). (كلية طب وجراحة الفم والأسنان،2017).

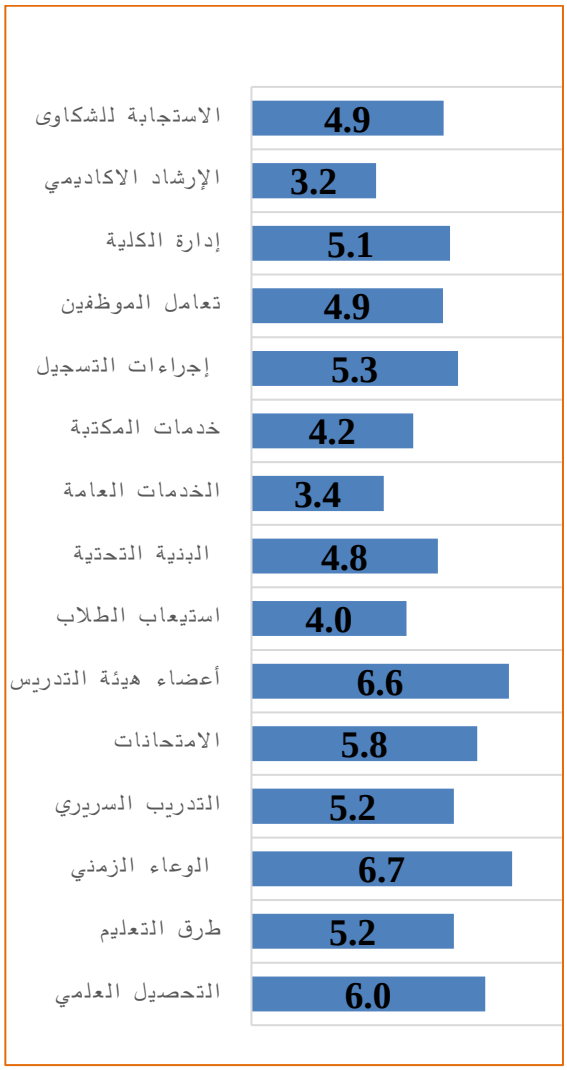

مخطط رقم (2): نتائج تقييم أداء الكلية من وجهة نظر آراء الطلاب وأولياء أمورهم (5.0 من 10) قبل تنفيذ خطة التطوير لأداء الكلية.

الجزء الثالث: هي تقييم أداء الكلية من خلال البحث عن مدى تطبيق الكلية لمعايير الجودة المؤسسية المذكورة في دليل المركز الوطني الليبي لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية وتحويلها إلى قوائم فحص ومن ثم تجميع الأدلة والشواهد للمقارنة بين الوضع الحالي للكلية مع هذه المتطلبات، ومن ثم تجميع النقاط وكانت النتائج كما هي ظاهرة في الجدول رقم (1) والقيمة النهائية لمجموع نقاط الكلية هي (641 نقطة من 2000)، نسبة الأداء هي (32%). (كلية طب وجراحة الفم والأسنان،2017).

جدول (1): نتائج تقييم الكلية بالمقارنة مع درجات المعايير قبل خطة التطوير.

المحور الفرعي	نقاط المحور	تقييم المحور	نسبة الأداء	تقييم المحور	نسبة المحور
الرؤية والرسالة	30	16	53%	22	22%
الأهداف	30	6	20%		
التخطيط الاستراتيجي	40	0	0%		
الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي	40	16	40%	55	39%
العمليات والإجراءات الإدارية	40	18	45%		
كفاية الموظفين	40	12	30%		
إدارة ضمان الجودة وتقييم الأداء	20	9	45%		
توصيف المناهج الجامعية	80	42	53%	154	39%
النظم واللوائح الجامعية	80	34	43%		
توصيف المناهج	80	24	30%		
النظم واللوائح العليا	80	42	53%		
تقييم أداء البرنامج ومخرجاته	80	12	15%		
معايير الاختيار والتقييم	100	55	55%	130	%43
خدمات الدعم المهنية والتقنية	100	20	20%		
الإدارة الاكاديمية	100	55	55%		
المكتبة	50	11	22%	55	%28
الوسائط التعليمية وتقنية المعلومات	50	14	28%		
المعامل والمختبرات	50	15	30%		
المخازن العامة والعلمية	50	15	30%		
القبول والتسجيل وانتقال الطلاب	30	14	47%	47	%34
الإرشاد الأكاديمي	30	0	0%		
الدراسة والامتحانات	30	18	60%		
الأنشطة الطلابية والدعم الطلابي	30	11	37%		
الخريجون	20	4	20%		
الكفاية والملاءمة	50	23	46%	42	%21
مرافق الدعم والمساندة	50	6	12%		
إدارة المخاطر وإجراءات السلامة	50	6	12%		
الصيانة وخطط التطوير	50	7	14%		
التخطيط المالي	35	18	51%	38	27%
كفاية المصادر المالية	35	8	23%		
الإدارة المالية	35	12	34%		
الاستثمار المالي والتطوير	35	0	0%		
البحث العلمي وخدمات المجتمع	140	16	11%	16	11%
آليات التقييم	70	24	34%	42	30%
التقويم والتحسين المستمر	70	18	26%		
الشفافية والنزاهة	100	40	40%	40	40%

خطة العمل لتنفيذ متطلبات دليل المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية:

بناء على نتائج التقييمات التي تمت من قبل مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بجامعة بنغازي، والتي هي متدنية مقارنة بأهمية الخدمات التعليمية التي تقدمها الكلية للمجتمع وسمعتها، باعتبارها من أقدم الكليات في جامعة بنغازي، ومع تزايد أعداد الطلبة والكادر البشري بها من أعضاء هيئة

تدريس وموظفين، كان من الضروري على قيادة المؤسسة البدء في وضع عدد من الإجراءات اللازمة لتحسين مستوى الخدمات التعليمية وفقاً للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وكذلك ترتيب الأولويات بحسب خطة العمل التي وضعتها الكلية لتنفذ في العام 2017م، ومن ثم تم التقييم للوقوف على فرص التحسين المستمر في أداء الكلية، مع الاخذ في عين الاعتبار مناطق القصور التي يجب معالجتها بحسب نتائج التقييمات الموضحة في المخططات أعلاه، والتي بينت أن هناك مواقع قصور في عدم قدرة الكلية على استيعاب عدد الطلاب، عدم وجود برامج لتطوير وتدريب الكادر البشري بالكلية، ضعف وتدني مستوى خدمات المكتبة، عدم قيام مكتب ضمان الجودة بما يلزم من مهام لتحسين الأداء، ضعف العائد المادي وكذلك الحاجة إلى تحسين مستوى التجهيزات بالكلية، كذلك عدم وجود نظام الإرشاد الاكاديمي للطلاب، وعدم ملاءمة الخدمات العامة المقدمة للمستفيدين والمترددين على الكلية، ومن واقع بيانات الدراسة الذاتية كان من المهم التركيز على تنفيذ متطلبات دليل المركز الوطني والمتعلقة بالمحاور ذات النقاط الأقل، والتي كانت التخطيط الاستراتيجي، الإرشاد الاكاديمي، الاستثمار المالي والتطوير، البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة، مرافق الدعم والمساندة، إدارة المخاطر وإجراءات الأمان والسلامة، الصيانة والتطوير.

الإجراءات المنفذة:

في إطار الرفع من مستوى الجودة ومواكبة المستجدات فقد استعان المكتب بمستشار في شؤون الجودة وتم الاتفاق معه على جدول زمني محدد خلال الأسبوع للوقوف على تنفيذ معايير الجودة بالكلية. عقد أربعة برامج تدريبية لفريق مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالكلية هي (برنامج مقدمة في الجودة المؤسسية– أعمال التدقيق الداخلي– التخطيط الاستراتيجي للجودة المؤسسية– كيفية تطبيق معايير دليل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية). التركيز على تصميم نموذج فعال لتوصيف المقررات الدراسية وتطبيق هذا النموذج على المقررات الدراسية للأقسام العلمية بكلية طب وجراحة الفم والأسنان وإرسال نسخة إلى مكتب ضمان الجودة بجامعة بنغازي. نظرا لأهمية توفير وسيلة للاتصال السريع من خلال شبكة المعلومات العالمية تم تأسيس موقع الكتروني للكلية ويتم تزويده بالبيانات للتعريف بالكلية وأنشطتها ونشر ثقافة الجودة واستعمال الموقع كقناة رئيسية في التواصل مع المستفيدين من طلبة وأعضاء هيئة التدريس.

وضع دليل الطالب ودليل عضو هيئة التدريس، والتي تعتبر من أهم المتطلبات التي يجب أن تكون موجودة ضمن أدلة الكلية الإرشادية، متضمنة كل التفاصيل والمعلومات التي يجب أن يلم بها الطالب أثناء فترة الدراسة ومتطلبات التخرج، وتم تأسيس الملفات الأكاديمية تجميع أعضاء هيئة التدريس بالأقسام العلمية متضمنة سيرهم الذاتية وإنجازاتهم ومشاركاتهم العلمية.

تم إعداد تصميم متكامل أرسل كمقترح عن برنامج الجائزة التشجيعية السنوية لأفضل بحث علمي، متضمناً المعايير والشروط الواجب توفرها في البحث العلمي لنيل الجائزة، وكذلك تم توفير وحدات بحثية مخصصة لكل قسم علمي تم تجهيزها بالأدوات اللازمة للعمليات البحثية ووضع آليات للمحافظة عليها، وتحديد مخصصات مالية للبحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة في ميزانية الكلية.

تعديل وتحسين صياغة أهداف المؤسسة لتتضمن المواصفات المتوقعة لخريجيها وبحيث تكون قابلة للقياس وأن تتضمن الإشارة إلى استخدام التقنية المتقدمة وتنمية القدرات والتركيز على تنمية روح العمل الجماعي وأن تأخذ في الاعتبار احتياجات المجتمع وأن تهتم بالقيم العربية والإسلامية وتعزيز الانتماء الوطني ومن ثم اعتماد الأهداف من قبل مجلس الكلية، والإعلان عنها من خلال الموقع الالكتروني للكلية، وقد تم الإعلان عن ووضعها في إطار واضح في مدخل الكلية، ووضع الميثاق الأخلاقي للكلية يتعهد للالتزام به جميع أعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين في الكلية.

قام مكتب ضمان الجودة بالتعاون مع وكيل الكلية للشؤون العلمية بالإعداد لسلسة محاضرات تثقيفية وتعليمية لنشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس تحت بند البرنامج التعليمي المستمر، وذلك للرفع من قدرات أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وطلبة الدراسات العليا، وهو نشاط علمي تم إقامته ليكون مرة أو مرتين في الشهر. وضع اللائحة الداخلية مع عميد الكلية ومع المستشار القانوني وتم اعتمادها من مجلس الجامعة، كما تم تنفيذ عدد من الزيارات الداخلية لبعض أقسام الكلية والإدارية للوقوف على سير العمل والمشاكل التي تواجه هذه الاقسام من قبل فريق التطوير من مكتب ضمان الجودة بالكلية، وكذلك وضع آلية ونماذج للتعامل مع مقترحات وشكاوى موظفيها، وتحديد مكتب الشؤون الإدارية بالمؤسسة من مهامها النظر في هذه المقترحات والشكاوى والتعامل معها.

قامت إدارات البرنامج باتباع نظام الإرشاد الأكاديمي بما يتناسب مع طبيعة برامجها، من خلال تكليف مرشد أكاديمي لكل سنة دراسية، وكذلك احتواء المقررات الدراسية على مكونات تساعد على تنمية التفكير العلمي والتعلم الذاتي لدى الطلاب بشكل أبرز.

تم تحديث الاستبيان الخاص بتقييم أداء عضو هيئة التدريس، وأيضاً الاستبيان الخاص بتقييم المنهج الدراسي من قبل عضو هيئة التدريس والقيام بأعمال التقييم ووضع خطط لتحسين مستويات الأداء.

كما تم تنظيم المؤتمر الأول للجمعية العالمية لأبحاث طب الأسنان برعاية جامعة بنغازي، وقد اشترك عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالأقسام العلمية وطلبة الامتياز فيه، وفيما يخص المكتبة فقد تم وضع إشارات لإرشاد المستفيدين إلى الوصول للكتب والمراجع بسهولة ويسر، مع توفير منظومات إلكترونية ذات إمكانات بحثية مع البدء في تدشين مكتبة الكترونية، وكذلك تم تقديم برامج تدريبية للطلاب عن كيفية البحث في المكتبة ووضع مطويات توضح ذلك، كما قام أعضاء هيئة التدريس

بتعزيز المكتبة بالكتب والمراجع والدوريات الحديثة، كما قامت إدارة المكتبة باستقصاء رضا المستفيدين واستخدامه في تطوير خدماتها.

تم وضع إجراءات لتقييم حالة التجهيزات بالكلية بشكل منتظم، مع توفير الصيانة الوقائية والتصحيحية والاستبدال عندما يكون ذلك ضرورياً، كما تم وضع خطة للمعايرة، ووضع أدلة إرشادية لتشغيل واستخدام الأجهزة والمعدات بالمعامل والورش، كذلك قامت الكلية بتوفير آليات لاستقبال المقترحات والشكاوى حول أداء مرافقها من خلال نماذج معتمدة وصندوق لوضع الشكاوى فيها.

من الإجراءات التحسينية ولمطابقة المعايير تم الوصول إلى اتفاقيات مع الكليات المناظرة ذات الامكانيات المناسبة لتنفيذ الأنشطة الفنية والثقافية والرياضية، ولاستضافة أنشطة الكلية وذلك بعد وضع سياسات تنظم النشاط اللاتدريسي للطلاب من مهرجانات ومسابقات وغيرها، مع تقديم الدعم اللازم لها بحسب ميزانيات الكلية، كما تم تنفيذ اجتماعات عرض الإدارة لنشاطات وأعمال مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالكلية، وذلك لمناقشة ما تم تنفيذه بخصوص معايير دليل المركز الوطني وما يتطلبه من أنشطة ومهام يجب القيام بها من قبل مكونات ومكاتب الكلية وذلك سعياً لتذليل الصعاب في طريق تحسين جودة أداء الكلية.

نتائج الدراســـة الذاتية (بعد تنفيذ متطلبات دليل المركز الوطني الليبي لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية):

تم القيام بإعادة تقييم أداء الكلية بنفس الطريقة الأولية قبل تنفيذ المتطلبات، والتي شملت على الاستبيانات وتحليلها وكذلك قوائم الفحص الخاصة بتطبيقات معايير الدليل الوطني، تضمن التقييم ثلاثة أجزاء: الأول هو أداء الكلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بعد تنفيذ متطلبات المعايير بالدليل الوطني، وكانت النتائج كما هي ظاهرة في المخطط رقم (4) والقيمة الوسطية لتقييم أداء الكلية هي (6.1 من 10) مع تحسن مستوى الرضا عن تنظيم العمليات الإدارية بالكلية، وذلك بوضع الأدلة وتوحيد النماذج وتأسيس الملفات الأكاديمية وتواصل أفضل من خلال مكتب الشؤون العلمية بالكلية، تحسن ملحوظ في عمليات ضمان الجودة مع بروز دور واضح للمكتب وفريقه خلال العام المنصرم، من برامج وورش عمل وزيارات تدقيق ووضع مقترحات للتحسين، وكذلك وضع توصيف شامل للمقررات الدراسية وإجراء العديد من الدراسات وتحليل البيانات لتحديد مواقع التحسين، كما أن نسبة الرضا عن خدمات الدعم والمساندة بعد تحديد دور أوسع للمعيدين والفنيين بالكلية، إضافة لتوفير أماكن خاصة لأعضاء هيئة التدريس، وموافق سيارات أكبر، وتقديم الدعم المعنوي في الاهتمام بالبحوث العلمية والنشاطات العلمية الأخرى. كلية طب وجراحة الفم والأسنان، (2017م)

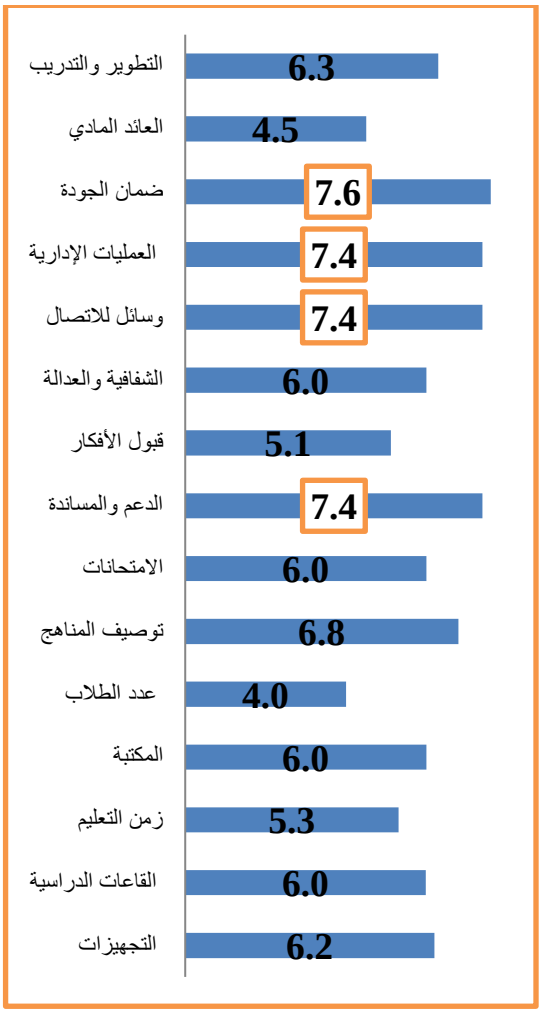

مخطط رقم (3): نتائج تقييم أداء الكلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بعد تنفيذ خطة التطوير لأداء الكلية (6.1 من 10).

الجزء الثاني هو تقييم أداء الكلية من وجهة نظر آراء الطلاب وأولياء أمورهم بعد تنفيذ متطلبات المعايير بالدليل الوطني، وكانت النتائج كما هي ظاهرة في المخطط رقم (5)، والقيمة الوسطية لتقييم أداء الكلية هي (6.3 من 10).

مع تحسن مستوى الرضا بسبب تدشين خدمات الإرشاد الأكاديمي لكل سنة دراسية، تحسين الخدمات في مكتبة الكلية بسبب تدني تقييمها في الثلاثة إجراءات التقييم التي تمت، وكذلك أعمال الصيانة التي تمت وكذلك توفير أماكن للراحة وللصلاة، توفير أثاث للقاعات الدراسية وشاشات عرض بها، أما عن اعضاء هيئة التدريس ونتيجة لتدريبهم على طرق التدريس الحديثة وتحسين مستوى رضاهم عن أداء الكلية انعكس ذلك على أدائهم في القاعات الدراسية، إضافة لمنحهم مساحة أكثر من المسؤوليات في تطوير المناهج والمقررات الدراسية بما يحملونه من خبرات تخصصية، كذلك إعادة تصميم توصيف المناهج، والنظر في عدد الساعات المخصصة للتدريس النظري والتدريب السريري، وبالأخص في السنوات الدراسية الأخيرة عزز من نسبة الرضا عن عنصر تقييم الوعاء الزمني المخصص للدراسة.

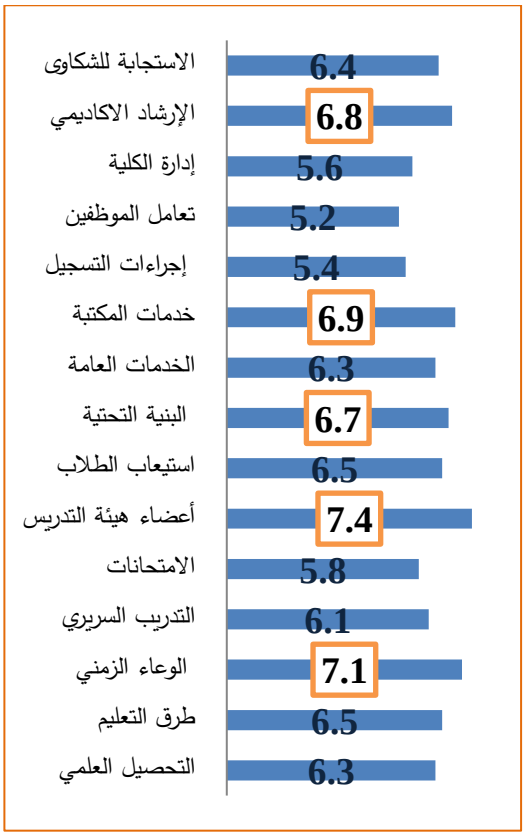

مخطط رقم (4): نتائج تقييم أداء الكلية من وجهة نظر الطلاب وأولياء أمورهم بعد تنفيذ خطة التطوير لأداء الكلية (6.3 من 10).

الجزء الثالث: هي إعادة تنفيذ الدراسة الذاتية لتقييم أداء الكلية مقارنة بمعايير الاعتماد المؤسسي لدليل المركز الوطني الليبي لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية التي تم تحويلها إلى قوائم فحص، حيث تم تكوين فريق الزيارة الثاني من قبل أعضاء مكتب ضمان الجودة بالكلية وبقية المكاتب وبعد تجميع الأدلة والشواهد وتقييمها والنظر في مدى قدرتها على تلبية المتطلبات تم تجميع النقاط وكانت النتائج كما هي ظاهرة في الجدول رقم (3) والقيمة النهائية لمجموع نقاط الكلية هي (1099 نقطة من 2000)، نسبة الأداء هي (55%).

وذلك بسبب العديد من الإجراءات التي تم تنفيذها في خطة العمل المشار إليها سابقاً وأثر هذه الأعمال على تحسين مستوى العمل بالكلية ومن ثم تأثيرها على معدلات الرضا، إضافة إلى توثيق وتعديل وتحسين العديد من الأعمال والإجراءات لتي كنت تتم في الكلية لتتوافق مع الشروط والمتطلبات الموصوفة في دليل المركز الوطني.

كذلك استكمال العديد من الإجراءات التي قامت بها الكلية في أوقات سابقة وذلك بسبب الدعم الذي تم تقديمه من رئاسة الجامعة متمثلة في مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة الجهة المسؤولة عن تفعيل مكاتب ضمان الجودة بالكليات نشر ثقافة الجودة المؤسسية واقتناع الكادر البشري بالكلية بأهمية العمل بنظم الجودة ومدى انعكاس ذلك على تحسين مستوى الخدمات التعليمية التي تقدمها الكلية للمجتمع.

أكثر العناصر تحسناً هي عنصر الإرشاد الأكاديمي بنسبة (80%) ومن ثم عنصر الأهداف المؤسسية والتي تحسنت بنسبة (63%) ومن ثم آليات التقييم والتي حدثت بسبب قيام مكتب ضمان الجودة بالكلية بوضع العديد من آليات التقييم، حيث تحسن هذا العنصر بنسبة (46%) وبسبب ظهور دور بارز لمكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء في تنفيذ العديد من المتطلبات فقد تحسنت أعماله بنسبة (45%)، كما أ، مستوى خدمات الدعم المهنية والتقنية تحسنت بحسب الأدلة والشواهد بنسبة (42%) وكذلك الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي للكلية بنسبة (40%).

جدول (2): نتائج تقييم الكلية بالمقارنة مع درجات المعايير بعد خطة التطوير.

المحور الفرعي	نقاط المحور	تقييم المحور	نسبة الأداء	تقييم المحور	نسبة المحور
الرؤية والرسالة	30	27	90%	52	%52
الأهداف	30	25	83%		
التخطيط الاستراتيجي	40	0	0%		
الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي	40	32	80%	95	%68
العمليات والإجراءات الإدارية	40	27	68%		
كفاية الموظفين	40	18	45%		
إدارة ضمان الجودة وتقييم الأداء	20	18	90%		
توصيف المناهج الجامعية	80	58	73%	245	%61
النظم واللوائح الجامعية	80	55	69%		
توصيف المناهج	80	42	53%		
النظم واللوائح العليا	80	56	70%		
تقييم أداء البرنامج ومخرجاته	80	34	43%		
معايير الاختيار والتقييم	100	65	65%	192	%64
خدمات الدعم المهنية والتقنية	100	62	62%		
الإدارة الاكاديمية	100	65	65%		
المكتبة	50	26	52%	76	%38
الوسائط التعليمية وتقنية المعلومات	50	14	28%		
المعامل والمختبرات	50	21	42%		
المخازن العامة والعلمية	50	15	30%		
القبول والتسجيل وانتقال الطلاب	30	24	80%	90	%70
الإرشاد الأكاديمي	30	24	80%		
الدراسة والامتحانات	30	28	93%		
الأنشطة الطلابية والدعم الطلابي	30	14	47%		
الخريجون	20	8	40%		
الكفاية والملاءمة	50	23	46%	77	39%
مرافق الدعم والمساندة	50	24	48%		
إدارة المخاطر وإجراءات السلامة	50	18	36%		
الصيانة وخطط التطوير	50	12	24%		
التخطيط المالي	35	26	74%	52	37%
كفاية المصادر المالية	35	8	23%		
الإدارة المالية	35	18	51%		
الاستثمار المالي والتطوير	35	0	0%		
البحث العلمي وخدمات المجتمع	140	36	26%	36	26%
آليات التقييم	70	56	80%	104	74%
التقويم والتحسين المستمر	70	48	69%		
الشفافية والنزاهة	100	72	72%	72	72%

التوصيات:

إن التميز في المؤسسات التعليمية لا يقتصر على جزء من المؤسسة فقط، فالوصول إليه يكون عبر رحلة من الممارسات والمبادرات والمشاريع والأنظمة الإدارية التي بتطبيقها يكون لها عائد وأثر ايجابي على مستوى أداء المؤسسة، وتؤدي إلى إحداث تغير نوعي في تقدم وجودة الخدمات التعليمية المقدمة، وتكون هذه التطبيقات في القيادة، الاستراتيجية، الموارد البشرية، والشراكات، وزيادة الكفاءة، وتحسين العمليات، تحسين مستوى الخدمات المصاحبة، وخدمات البحث العلمي وتنمية المجتمع، تعزيز التعاون مع الجهات المناظرة، ترشيد استهلاك الطاقة، البنية التحتية، توطين المعرفة، استخدام التكنولوجيا الحديثة وغيرها.

من خلال تجربة كلية الأسنان لطب وجراحة الفم والأسنان بجامعة بنغازي في تطبيق معايير الجودة المذكورة في دليل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتي تم استعراضها في هذه الدراسة فإنه للنجاح في تحسين مستوى جودة الخدمات التعليمية الاهتمام بالتوصيات الآتية:

1. تأسيس مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالمؤسسة التعليمية، مع توفير الموارد الملاءمة لتحقيق النتائج، وكذلك أن يكون الطاقم المكلف به متفرغ لأعمال الجودة المؤسسية للحصول على نتائج مرضية وتحقيق التحسين للعمليات المؤسسية.
2. نشر ثقافة الجودة المؤسسية بكل المستويات الإدارية، لما لها من دور في جعل المورد البشري في المؤسسة يشارك بفاعلية في تنفيذ المتطلبات لتحقيق الجودة المؤسسية.
3. الاهتمام أكثر بمخرجات العمليات وتحقيق تواصل مؤسسي يساهم في سرعة الإنجاز.
4. تقديم الدعم اللازم لمكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء في تنفيذ أعماله، وتصحيح المفاهيم الخاطئة بخصوص الجودة المؤسسية ومن المسؤول عنها، كذلك معرفة الدور المهم الذي يقوم به كل فرد في المؤسسة لتحقيقها.
5. تأسيس شراكات اكاديمية ما بين المؤسسات التعليمية لنقل المعرفة فيما بينها، إضافة إلى عقد ندوات دورية للتباحث وعرض التجارب الناجحة وأفضل الممارسات في الجودة والتمييز المؤسسي والاعتماد الأكاديمي.
6. استضافة الخبراء والمستشارين في الجودة والتميز المؤسسي على المستوى الدولي، للمشاركة وعرض الاتجاهات الحديثة في هذا المجال، وشرح معايير دليل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية وكيفية تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي.
7. إعداد خطة استراتيجية شاملة متضمنة التحليل البيئي الرباعي، وكذلك تحديد الموجهات الاستراتيجية ووضع الأهداف الذكية للخطة، ومن ثم وضع الأهداف التشغيلية والخطط التشغيلية، واعتماد الخطة من قبل مجلس الكلية والبدء في تنفيذها، وهذا يعد من أهم الممارسات المؤسسية في سبيل تحقيق الجودة ورضا المستفيدين بما يكفل تسخير الامكانات المتاحة بفاعلية.
8. إن الجودة الأكاديمية والمتضمنة (جودة المناهج – جودة عضو هيئة التدريس– جودة البيئة التعليمية) هي المفتاح لتحسين جودة التعليم والاهتمام بها يحقق أعلى نسب الرضا من المستفيدين وذلك بتحسينها المستمر.
9. الاهتمام أكثر بالتواصل مع مؤسسات المجتمع بخصوص مستوى جودة الخريجين وامتلاكهم للقدرات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل، وذلك لوضع آليات لتحسين مستوى الخريجين بناء على نتائج عمليات التواصل مع هذه المؤسسات.
10. الاهتمام أكثر بتحسين جودة الوسائط التعليمية وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية، لما له من أثر فعال خاصة مع الثورة التي حدثت في هذه العلوم ودورها في تقريب وتبسيط تبادل المعلومات.
11. النظر في معايير دليل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية، وخاصة في المحور الثامن (الشؤون المالية) وذلك بسبب أن أغلب المتطلبات الموصوفة في المحور هي من اختصاص الإدارة المالية بالمؤسسة التعليمية الأم (جامعة بنغازي في حال كلية طب الأسنان مجال الدراسة) إضافة إلى تضمين خيار (لا ينطبق) في المتطلبات غير المطلوب تنفيذها باعتبارها من تخصص الإدارة المركزية للجامعة، أو لأية أسباب أخرى بسبب طبيعة الأعمال بالمؤسسة التعليمية الراغبة في تنفيذ معايير الدليل.
12. وضع آليات البحث العلمي وخدمة المجتمع وخاصة البحوث العلمية في مجال تحسين وتطوير الخدمات التعليمية.
13. توصي الدراسة بدور أكبر لمركز البحوث العلمية التابع للجامعة، بخصوص نقل المعرفة التي لديه إلى الكليات التابعة للجامعة، من خلال تكوين وحدات البحث العلمي في الكليات والإشراف عليها وتأهيلها، وتزويدها بما يلزم للقيام بالحوث العلمية، إضافة إلى الاهتمام أكثر بالمكتبات العلمية بالكليات، وتزويدها بالمكتبات الالكترونية والاشتراكات العالمية في الدوريات، للاستفادة من الإرث المعرفي العالمي وتوفير مصادر المعرفة لمساعدة البحاث في تقديم بحوث علمية متميزة.

المراجع:

1. الأمانة العامة للمجلس التنفيذي إمارة أبو ظبي، (2016م)، *استعراض لأفضل الممارسات المؤسسية في حكومة أبو ظبي*، أبو ظبي، الامارات، (235–238).
2. الحسومي، فوزي محمود اللافي، (2021م)، "تحديات جودة التعليم العالي في ليبيا: دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، مصراتة ليبيا، المجلد الثمن، العدد الأول، ص (293–298).

3. الشطاط، طارق علي، (2006م)، *تجارب في تنفيذ إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي (الهندسة الصناعية– جامعة بنغازي)*، المجلة العلمية لكلية الهندسة، بنغازي، ليبيا ص (14–16).
4. العضاضين سعيد بن علي، (2012م) *معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي*، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، العدد التاسع، (71–73).
5. العطار، إبراهيم يوسف (2006)، *"واقع إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية وسبل تطويره من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية بجامعات قطاع غزة"*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
6. المجراب، أنور صالح، الغريب، ماجد المبروك، القريو، محمد عبدالسلام، (2018م)، "دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي الليبي"، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة النجم الساطع الإدارة الهندسية ودورها في تحسين الأداء المؤسسي، البريقة– ليبيا، (ص1–8).
7. المجلس السعودي للجودة بالمنطقة الغربية، (2015م) *ملتقى الجودة والتميز في التعليم العالي*، جدة، السعودية.
8. المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، (2010م)، دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، طرابلس، ليبيا، (32–45).
9. الموسوي، نعمان (2003)، *"تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"*، المجلة التربوية، عدد (67)، الكويت، ص 89 – 118.
10. الميرغني هالة، (2015)، *أثر تبني معايير نموذج التميز المؤسسي في تطوير الاداء بالمؤسسات الحكومية*، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
11. سمهود ايهاب عبد ربه، (2013م)، *واقع إدارة التميز في جامعة الأقصى وسبل تطويرها في ضوء النموذج الأوروبي لتتميز*، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
12. شريعة، ابوبكر فرج، الشيخي، المعتز رمضان، (2022م)، "معايير ضمان الجودة والاعتماد الجامعي في ليبيا/ دراسة حالة جامعة بنغازي"، المؤتمر العربي الدولي العاشر لضمان جودة التعليم العالي جامعة الزرقاء، المملكة الأردنية، ص24–29.
13. فمبر، جميلة سعد، (2016)، *"تقييم اداء كليات الاقتصاد بجامعة الزاوية باستخدام أسلوب المقارنة المرجعية"*، المؤتمرُ العربيُ الدوليِ السادس لضمان جودة التعليم العالي، جمهورية السودان. ص 55–60.
14. قشمر، علي لطفي علي، حمود، هاديا عبد الرحيم، عربس، سميرة علي، (2019)، مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية واللبنانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، المؤتمر العربي الدولي التاسع لضمان جوده التعليم العالي، الجامعة اللبنانية الدولية، الجمهورية اللبنانية. (ص55–69)
15. كلية طب وجراحة الفم والأسنان، (2017م)، *تقرير تقييم أعضاء هيئة التدريس لأداء كلية الأسنان بجامعة بنغازي (1)*، بنغازي، ليبيا، (3–9).
16. كلية طب وجراحة الفم والأسنان، (2017م)، *تقرير الدراسة الذاتية الأولى لكلية الأسنان بجامعة بنغازي*، بنغازي، ليبيا، (6–23).
17. كلية طب وجراحة الفم والأسنان، (2017م)، *تقرير الدراسة الذاتية الثانية لكلية الأسنان بجامعة بنغازي*، بنغازي، ليبيا، (5–19).
18. كلية طب وجراحة الفم والأسنان، (2017م)، *تقرير تقييم الطلاب لأداء كلية الأسنان بجامعة بنغازي* (1)، بنغازي، ليبيا، (2–14).
19. كلية طب وجراحة الفم والأسنان، (2017م)، *تقرير تقييم أعضاء هيئة التدريس لأداء كلية الأسنان بجامعة بنغازي* (2)، بنغازي، ليبيا، (3–9).
20. كلية طب وجراحة الفم والأسنان، (2017م)، *تقرير تقييم الطلاب لأداء كلية الأسنان بجامعة بنغازي* (2)، بنغازي، ليبيا، (3–11).
21. مبارك، محمد (2007)، *"حاجة الجامعات الليبية لتأسيس نظام إدارة الجودة"*، المجلة العلمية للجامعة الليبية للعلوم الطبية، العدد (23) ص 12–13.
22. مصطفى، عبد الرحمن إبراهيم، عمارة، مزمل أبو القاسم عبدالله، (2022م)، *واقع تطبيق معايير التقويم والاعتماد الأكاديمي بالجامعات العربية*، المؤتمر العربي الدولي العاشر لضمان جودة التعليم العالي جامعة الزرقاء، المملكة الأردنية، ص 1–8.
23. مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء جامعة بنغازي، (2017م)، *تقرير تقييم أداء كلية الأسنان بجامعة بنغازي*، بنغازي، ليبيا، (2–7).
24. Cronesky, Robert, et., al., (2003**),** *Implementing Total Quality Management in Higher Education*, st. edward's university, USA.
25. Kanji Gopal, (1999) *T.Q.M. in Malaysian Higher Education Institutions*, Conference proceedings from T.Q.M. for Higher Quality 30 – 31August, Verona.
26. Kim O'Mahoney, (2012) "Implementing a quality management framework in a higher education organization: A case study", Quality Assurance in Education, Vol. 20 Issue: 2, pp.184-200.

IACQA'2023